معضلات العدالة الانتقالية

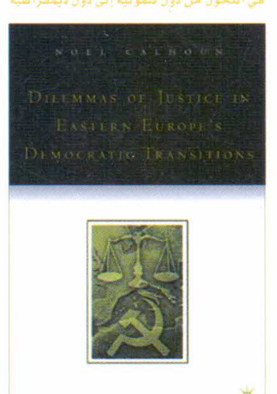
في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية



نويل كالهون



هذا الكتاب



في الدول التي شهدت ثورات شعبية واحتجاجات واسعة طالبت بإسقاط الأنظمة الشمولية الاستبدادية والانتقال إلى أنظمة ديمقراطية ـ كما جري ويجري في دول الربيع العربي ـ يغدو الحديث عن «العدالة الانتقالية» والكيفية التي سيتم بها التعامل مع جرائم وانتهاكات النظام السابق هو الموضوع الأكثر أهمية وإثارة للجدل.

استطاعت الباحثة الأمريكية نويل كالهون ـ مؤلفة الكتاب ـ القيام بعمل بحثي واستقصائي مهم درست فيه سياسات العدالة الانتقالية، واستقرأت فيه أنماط التعامل مع الانتهاكات التي ارتكبتها الأنظمة الشمولية في لحظات التحول الديمقراطي والتي تراوحت بين ثلاثة مسارات، إما «القصاص العنيف» كما حصل في فرنسا وإيطاليا وأثيوبيا ورومانيا وما قد يسببه ذلك من دورات انتقام وعنف وربما مجازر، أو انتهاج سياسة «العفو ونسيان الماضي» كما حصل في عدد من دول أوروبا الشرقية بعد إسقاط الأنظمة الشيوعية مع ما تسببه هذه السياسة من بقاء مجرمي النظام السابق وأركان فساده وأدوات قمعه دون عقاب وهو ما سيدفعهم إلى استخدام نفوذهم وأجهزتهم لإفساد وإعاقة عملية التحول الديمقراطي، أو اتباع «سياسات الحق والعدل» التي تقتص ممن ارتكبوا جرائم وانتهاكات دون موجات انتقام عنيفة ولا تسامح يعفو حتى عن المجرمين.

وقد توسعت المؤلفة في دراسة ثلاث تجارب ثريّة ومختلفة لدول تحولت من الشمولية إلى الديمقراطية وتجلت فيها «معضلات العدالة الانتقالية»، وهي ألمانيا الشرقية وبولندا وروسيا.

الثمن: ١٢ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-431-062-5



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
بيروت ـ القاهرة ـ الدار البيضاء ـ الرياض
المكتب الرئيسي ـ بيروت
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ ـ ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com

معضلات العدالة الانتقالية

في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية

تجارب من دول أوروبا الشرقية

معضلات العدالة الانتقالية

في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية

تجارب من دول أوروبا الشرقية

نويل كالهون

ترجمة

ضفاف شربا



الفهرسة أثناء النشر - إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر
كالهون، نويل
معضلات العدالة الانتقالية: في التحول من دول شمولية إلى دول ديمقراطية، تجارب من دول أوروبا الشرقية/نويل كالهون؛ ترجمة ضفاف شربا.
٣٠٤ ص.
ببليوغرافية: ص ٢٩١ - ٣٠٤.
ISBN 978-614-431-062-5
١. السياسية والحكومة - أوروبا الشرقية. أ. شربا، ضفاف (مترجم).
ب. العنوان.
320

Dilemmas of Justice in
Eastern Europe's Democratic Transitions

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٤

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت - المكتب الرئيسي: رأس بيروت - المنارة - شارع نجيب العرداتي
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail:info@arabiyanetwork.com
القاهرة - مكتبة: وسط البلد - ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت
هاتف: ٠٠٢٠٢٢٣٩٥٠٨٣٥ محمول: ٠٠٢٠١١٥٠٢٩٦٤٩٢
E-mail:info@arab-network.org
الدار البيضاء - مكتبة: ٢٨ زنقة روما، تقاطع شارع مولاي إدريس الأول
هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧ محمول: ٠٠٢١٢٦٦٤٢٢٣٠٤٠
E-mail: info-ma@arab-network.org
الرياض - مكتبة: حي الفلاح - شارع الأمير سعود بن محمد بن مقرن
جنوب جامعة الإمام، مقابل بوابة رقم ٣
هاتف: ٠٠٩٦٦٥٥٢١٦١١٦٦
E-mail: info-ksa@arabiyanetwork.com

الإهداء

إلى فانيا

المحتويات

كلمة شكر

يسعدني أن أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى كل من أسهم في إنجاز هذا الكتاب من كل مكان في العالم. إنني مدينة بالتمويل المالي لكل من مؤسسة أبحاث جامعة مدينة نيويورك PSC-CUNY، ومؤسسة كروب Krupp للدراسات الأوروبية، وآبي وجورج أونيل Abby and George O'Neill، ومركز ديفيس Davis للأبحاث الروسية، وبرنامج منح دراسات اللغة الأجنبية والمناطق Foreign Language and Area Studies. وأتوجه بالشكر إلى البروفسور تيموثي كولتون في جامعة هارفارد على نصائحه القيمة وتشجيعه المستمر. وأشكر أيضاً الأساتذة الآخرين في جامعة هارفارد ـ غجيغوج إيكيرت Grzegorz Ekiert، وصموئيل هانتينغتون Samuel Huntington، وهنري شتاينر Henry Steiner، وثيدا سكوتشبول Theda Skocpol ـ على مساعدتهم القيّمة.

لقد كان العاملون في مكتبة جامعة برلين الحرة بألمانيا خير عون لي هناك، وحظيت كذلك بمساعدة كبيرة من كريستيانه ليمكه Christiane Lemke وجيرو نويغباور Gero Neugebauer في أرشيف دي ١٥ كانون الثاني/ يناير. كما أدين بالشكر الجزيل للكنيسة الأمريكية في برلين لدعمها ومساندتها، ولمارك دوكنفيلد Mark Duckenfield لتساليه المحببة.

في بولندا، قدم لي طاقم مكتبة السيم عوناً كبيراً في العثور على المواد النيابية المحلية، بينما وفر معهد الدراسات السياسية موئلاً أكاديمياً في ذلك المكان البعيد عن أرض الوطن. يطيب لي أن أشكر كلاً من ييريه هولزر Jerzy Holzer، ويازيك فاشيلفسكي Jacek Wasilewski، وسيرغيوش كوالسكي Sergiusz Kowalski، وألكسندر هيرزوغ Aleksander Herzog، ويان أوردنسكي Jan Ordynski، وآدم كيريو Adam Kieruj على نصائحهم القيمة. لقد رزقت بأصدقاء عدة في بولندا كانوا على أهبة الاستعداد لجري من المكتبة ـ الشكر

الجزيل لبولينا Polina Zdziech وآن دينتري Ann Dentry، والأب داريوش سامبورا Dariusz Sambora، والفقيدة الغالية فيوليتا بوغوسلافسكا Wioletta Boguslawska.

وفي الآونة الأخيرة، غدت روسيا وطني الثاني. هناك أيضاً صادفت أناساً كثراً ممن يمتلكون الرغبة والإرادة لوضع همومهم اليومية جانباً في سبيل مساعدة باحثة أمريكية. في حركة ميموريال ومكتبة ساخاروف ومنظمة زا برافو تشيلوفيكا Za Pravo Cheloveka [حرفياً: لأجل حقوق الإنسان]، لمست الرغبة لدى العاملين للحديث مطولاً وبالتفصيل عن مشكلات التصالح مع الماضي السوفياتي. أخص هنا بالشكر ليف بونوماريف Lev Ponomarev الذي وفر لي حيزاً لتأمل الوثائق إلى جانب فيض من أكواب الشاي اللذيذة. وأود أن أعرب عن امتناني لكل من ماريا تاراسوفا Maria Tarasova وألكسندر كوستنسكي Aleksander Kostinsky وتاتيانا غروموفا Tantiana Gromova. لقد وجدت في موسكو أصدقاء رائعين ـ وفي مقدمتهم أبناء أبرشية الكنيسة البروتستانتية والزملاء في العمل ـ ظلوا على أهبة الاستعداد للمساعدة مع تقديم فيض من عبارات التشجيع.

يطيب لي أخيراً أن أشكر أسرتي وأصدقائي الذين غمروني بمحبتهم وصبرهم ومرحهم. فجعلوا حياتي ملأى بالفرح، حتى حين كنت أمضي شهوراً طويلة ـ غالباً في عواصم أوروبا الشرقية حيث البرد القارس ـ منكبةً على دراسة انتهاكات حقوق الإنسان في الحقبة الشيوعية. الشكر الجزيل لأبوي مايكل وروكسين هيلد Michael and Roxine Hild، وحموي ميريل وكونسانس كالهاون Merrell and Constance Calhoun. كما أتقدم بالشكر للأصدقاء الأعزاء جون وباربرا ميلين John and Barbara Melin، وأبراهام ولاريسا وايا Abraham and Larisa Waya، ونانسي أنطون جينسن Nancy AntonJensen، وبنيامين فرومر Benjamin Frommer. ولن أنسى الجهود الجبارة التي بذلها زوجي جون كالهاون John Calhoun في مساندتي ـ منذ البداية حتى اللحظة الأخيرة. لا زلت أتذكر ولادة هذا المشروع عقب حوار مطول دار بيننا حول المصالحة السياسية. عشية ذلك اليوم، تمشينا من القدس الشرقية إلى القدس الغربية ذهاباً وإياباً. لقد بدت المصالحة مشروعاً ممكناً في الشرق الأوسط أيضاً حينئذ. نحن اليوم نعيش في قارة مختلفة وكأننا انتقلنا إلى عصر آخر، لكن جون لا يزال إلى جانبي، ينقح ملحوظاتي. ذلك هو الوفاء. أخيراً، أود أن أعبر عن عميق امتناني للهبة التي رُزقنا بها، ابننا نيكولاس موسى كالهون Nicholas Moses Calhoun، منبع أملنا على الدوام.

اختصارات

CDU ـ حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (ألمانيا)

CPSU ـ الحزب الشيوعي السوفياتي

FSB ـ قوى الأمن الاتحادية (روسيا)

IW ـ الاستخبارات العسكرية (بولندا)

KGB ـ الاستخبارات السوفياتية (الاتحاد السوفياتي سابقاً)

KLD ـ حزب المؤتمر الديمقراطي الليبرالي (بولندا)

KPN ـ حزب الاتحاد من أجل استقلال بولندا

NKVD ـ المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية

OKP ـ نادي المواطنين النيابي (بولندا)

PC ـ حزب تحالف الوسط (بولندا)

PDS ـ حزب الاشتراكية الديمقراطية (ألمانيا)

PSL ـ حزب الشعب البولندي (حزب الفلاحين البولندي)

PZPR ـ حزب العمال البولندي الموحد

RSFSR ـ جمهورية روسيا الاتحادية السوفياتية الاشتراكية

SB ـ جهاز الأمن (بولندا)

SED ـ حزب الوحدة الاشتراكي في ألمانيا (ألمانيا الشرقية)

SLD ـ حزب تحالف اليسار الديمقراطي (بولندا)

SPD ـ الحزب الديمقراطي الاجتماعي (ألمانيا)

UB ـ إدارة الأمن العام (بولندا)

UD ـ حزب الاتحاد الديمقراطي (بولندا)

UOP ـ مكتب حماية الدولة (بولندا)

UP ـ حزب اتحاد العمل (بولندا)

UW ـ اتحاد الحرية (بولندا)

مقدمة

منذ فجر التاريخ ابتليت البشرية بجرائم القتل العمد والعنف الجسدي الذي وصل إلى درجة التشويه المتعمد، بيد أن الدموية التي شهدها القرن العشرون أثبتت أن للدولة قدرة مروعة حقاً على ممارسة العنف، نظراً لما تتمتع به من قدرة منقطعة النظير على استخدام القوة بصورة ممنهجة. مما يؤسف له حقاً، أن التعريف العسكري للدولة الذي أدلى به فلاديمير لينين ـ «تنظيمات خاصة من الرجال المسلحين» ـ كان نبوياً[١]. إذ عبأت دول قوية ـ مثل ألمانيا في عهد هتلر وروسيا في ظل حكم ستالين ـ مواردَ هائلة في قطاعات الجيش والشرطة والمؤسسات البيروقراطية، تمهيداً لارتكاب جرائم منظمة على مستوى يفوق كل تصور. حتى حكومات دول ضعيفة ـ مثل رواندا ـ تمكنت من إعداد لوائح بأسماء أبناء التوتسي لسوقهم إلى الذبح، واستوردت سواطير لتنفيذ إبادة جماعية مهولة شهدها عام ١٩٩٤م[٢]. يستطيع المؤرخ في القرن العشرين إعداد قائمة طويلة بالجرائم التي ارتكبتها دولٌ بحق مواطنيها، بدءاً بالإبادات الجماعية في كلٍّ من أوروبا وكمبوديا ورواندا، مروراً بحالات «اختفاء» ناشطين معارضين في أمريكا اللاتينية، وصولاً إلى تفشي القمع الهمجي في صفوف المعارضين في أرجاء الاتحاد السوفياتي سابقاً.

إن الصراع بين الفرد والدولة معركةٌ غير متكافئة على الإطلاق. حين

(١) Vladimir Lenin, «The State and Revolution,» in: Robert C. Tucker, ed., *The Lenin Anthology* (New York: W.W. Norton, 1975), p. 317.

(٢) Samantha Power, «Bystanders to Genocide,» *Atlantic Monthly*, vol. 288, no. 2 (September 2001), pp. 84-108.

تقرر دولة ما اللجوء إلى منهج العنف ضد مواطنيها، لا يعود ثمة مجال لإقامة العدل. فالدولة قادرة على إغلاق أبواب المساعدة كلها في وجه الأفراد، تاركة إياهم يواجهون مصيرهم الأسود وحدهم: حكومتهم تمارس الاضطهاد وتحكم قبضتها على القضاء والشرطة في آن معاً؛ ولن تغامر الصحافة بطباعة رواياتهم ونشرها؛ وقد تنأى الدول الصديقة والمجاورة بنفسها عن التدخل في النزاع. وبذلك لا تضمن الدولة لنفسها الإفلات من العقاب فحسب؛ بل والتكتم على الجرائم التي ارتكبتها أيضاً، وذلك عبر حشد ترسانة كاملة من أجهزة العنف والإرهاب، حيث يجد الضحايا أنفسهم بلا حول ولا قوة.

يُظهر الزعماء السياسيون الذين تمرغ عهدهم بتاريخ طويل من الجرائم غيرةً استثنائية على السلطة؛ لأنها الضامن الأوحد لأمنهم المادي. لكن الذعر والحيرة يتسللان إلى قلوبهم، إذ يتمثلون مصيرهم المحتوم أمام أعينهم مع بدء إفلات عنان الحكم من بين أصابعهم الملطخة بالدماء. ما الذي يعقب حقبة شهدت تورط الدولة بارتكاب الجريمة وحصانتها من العقاب؟ هل يجب على النظام الجديد الأخذ بالثأر، عبر إعدام زعماء النظام السابق دون محاكمة أو تنظيم محاكمات علنية؟ أم إن من الأنسب غض الطرف عن الماضي برمته ما دام الانتقام قد يُحرِّض على ردٍّ فعل عنيف أو يجر البلاد إلى هاوية الفوضى؟ أما من سبيل للوصول إلى حلٍّ وسط بين هذين النقيضين المكروهين؟

شكَّل القرن العشرون مسرحاً لطيفٍ واسعٍ من تجارب التخبط سعياً للإجابة عن هذه الأسئلة. إذ لم يقتصر المشهدُ في هذا القرن على إجرام الدولة؛ بل ضم محاولات عدة أيضاً من قبل الأنظمة الناشئة لمواجهة التحدي الكامن في التغلب على موروث ضخم من الجرائم السابقة. لم يكن من السهولة بمكان الوصول إلى إجابات شافية لمعضلات العدالة في مرحلة انتقال السلطة، حيث تطفو على السطح قضايا جوهرية أخلاقياً وقانونياً وسياسياً. وكما سنرى لاحقاً، وغالباً ما تتنازع الرغبة الأخلاقية بمعاقبة المذنب مع معطيات الواقع السياسي الذي يفرض إرساء دعائم الوحدة الوطنية من جهة ومع المتطلبات القانونية للدولة الديمقراطية الليبرالية من جهة ثانية. ويبقى الظفر بالمعركة على السلطة أيسر بكثير من إقامة العدل بعدها بالنسبة للنظام الجديد.

يسبر هذا الكتاب أغوار المعضلات التي واجهت دول أوروبا الشرقية في مسعاها لإقامة العدل في سياق الانتقال إلى الديمقراطية، وذلك عبر بحث سبل تعاطي دول ثلاث ـ ألمانيا الشرقية وبولندا وروسيا ـ مع تاريخها المثقل بانتهاكات حقوق الإنسان التي ورثتها عن حقبة الحكم الشيوعي. تكشف تجربة القرن المنصرم النقابَ عن ثلاث مقاربات عامة يمكن للنظام الجديد اختيار واحدة منها عند تسوية جرائم النظام السابق: القصاص العنيف، أو الصفح عن جرائم الماضي وسلوانها، أو اتباع سياسات الحق والعدل[٣]. نحاول في كتابنا هذا التدليل على الدور البارز للعقيدة الديمقراطية الليبرالية في حث الأنظمة الديمقراطية الناشئة على تطبيق سياسات الحق والعدل، والمساهمة الفاعلة لهذا الخيار في توطيد أركان الحكم الديمقراطي بالرغم من المثالب الكثيرة التي تؤخذ عليه في تحقيق عدالة موضوعية.

أولاً: القصاص العنيف

يُعد الجزاء الحازم أحد سبل تحقيق العدالة والإنصاف من الجرائم الشنيعة. حين يستولي الناس على السلطة في غمرة العواصف السياسية الهوجاء التي تعقب معاناة طويلة من القمع والاستبداد، فإنهم ينتهزون الفرصة لمعاقبة الطغاة السابقين واجتثاث كل مَن يدَّعي الحق في استلام زمام حكمهم الجديد. غالباً ما ينظر الناس إلى الجزاء كمرحلة من مراحل التغيير الثوري ـ «الرعب». حيث تنتفض الجماهير الغاضبة لتزلزل أركان «النظام القديم» (ancient regime) الذي أذاقها مرارة الجور والإجرام، ولتفرض عقوبات خارج نطاق القانون تطال لائحة طويلة من الآثام التي اقترفها رموزه في الماضي. وبذلك يطيح الزعماء الجدد بالحرس القديم في النظام السابق. تتوافر بين أيدينا كمية هائلة من الأدلة التي تبرهن شيوع خاتمة مريعة كهذه: فناء عائلة القيصر بصورة وحشية على خلفية أحداث الثورة الروسية؛ واختفاء

(٣) ورد مصطلح «سياسات الحق والعدل» على لسان كلٍّ من ألكسندرا باراهونا دي بريتو، وكارمن غونزاليس ـ إنريك وبالوما أغيلار. انظر:

Alexandra Barahona de Brito, Carmen González-Enríquez and Paloma Aguilar, eds., *The Politics of Memory: Transitional Justice in Democratizing Societies* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

أعضاء في البلاط الملكي بالتزامن مع تسلم منغستو مقاليد الحكم في إثيوبيا؛ والارتباط الشائن للمقصلة بالثورة الفرنسية. فالعقاب الصارم أداة بربرية وحشية؛ لا تتيح للثوار التأني في تقييم أدلة الإثم الفردي، ومن هنا كُتب الهلاك على بنات القيصر جنباً إلى جنب مع المسؤولين مباشرة عن جرائم النظام السابق.

ليست الثورة سبباً وحيداً للعنف في الجزاء؛ فانتشار الفوضى والغضب العارم على نطاق واسع قد يولّد موجة عنف مفاجئة، تماماً كما حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين استغل سكان أوروبا حالة الفوضى التي عمت أرجاء القارة العجوز لمعاقبة أعوان الأنظمة الفاشية التي تسببت بوقوع تلك المأساة. وتشير الإحصاءات إلى أن هذه «العدالة الجامحة» حصدت أرواح عشرة آلاف ضحية في فرنسا ومثلهم من المشتبه بانتمائهم إلى الفاشية في شمال إيطاليا خلال شهور الشتاء بين عامي ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥م[٤]. لم يكن أمراً مستبعداً أن تندلع موجة عنف مماثلة لمجازاة الطغاة إثر تجارب الانتقال الديمقراطي التي عاشتها دول أوروبا الوسطى والشرقية. فمع تقهقر العدو أمام زحف الثوار، واتت الفرصة المعارضين السابقين والجماهير المضطهدة لتفريغ حنقها عبر سحق الشيوعيين بلا هوادة. لكن الجدير بالملاحظة أن تغيير النظام خلا من أي هجوم شرس على القيادة الشيوعية السابقة في أي من هذه الدول باستثناء رومانيا. واليوم، يمضي الشيوعيون السابقون حياتهم بسلام، بعدما اندمجوا في مجتمعاتهم الخاصة.

يخدم العقاب الصارم ـ وإن كان منفِّراً من الناحية الأخلاقية ـ مصالحَ سياسية بالغة الأهمية، لعل أبرزَها ـ تلك التي يجاهد الثوار لتحقيقها دون كلل أو ملل ـ القضاءُ على خصومهم السياسيين في النظام القديم. ولا يتوقف الأمر عند تجريد مَن أجرموا بحق الشعب في الماضي من صلاحياتهم؛ بل يتعداه إلى إقصائهم نهائياً عن الساحة السياسية لوضع حدٍّ

(٤) Herbert R. Lottman, *The Purge* (New York: William Morrow, 1986), p. 274, and Hans Woller, «Ausgebliebene Säberung?: Die Abrechnung mit dem Faschismus in Italien,» in: Klaus-Dietmar Henke and Hans Woller, eds., *Politische Säberung in Europa: Die Abrechnungmit Faschismus und Kollaboration nach dem Zweiten Weltkrieg* (Munich: Deutscher Taschenbuch Verlag, 1991), p. 182.

لتهديدهم الاستقرار السياسي في البلاد. إلى جانب ذلك، تُعد مرحلة الجزاء العنيف بمثابة تطهير عاطفي يمنح الناس شعوراً بقيام العدل. وإنَّ من شأن هذا الرضا الشعبي الناجم عن رؤية الطغاة السابقين مغلوبين على أمرهم أن يظلل النظام الجديد بشرعية واسعة.

بيد أن الانتقام العنيف وسيلة مكلفة لتحقيق الرضا الشعبي. فالعنف يتحول في أغلب الأحيان إلى دوامة رهيبة تجر مزيداً من أعمال العنف. وقد وقعت رواندا على سبيل المثال فريسة دورة العنف هذه أمداً طويلاً؛ فنظام الحكم الشمولي الذي فرضه التوتسي دفع بالهوتو إلى نفي الطغاة حالما سنحت لهم الفرصة بذلك، ولما عاد التوتسي إلى أرض الوطن وحملوا السلاح لمحاربة الهوتو، انتهى بهم المطاف إلى مجازر مروعة(٥). ولا يمكن لأي موجة عنف جديدة حلّ المشكلات السياسية التي تعاني منها رواندا اليوم؛ فالعنف هناك، كما في أي مكان آخر في العالم، لن يولّد سوى مزيد من العنف والفوضى.

قد يسبب العنف انقسامات حادة في المجتمع، عوضاً عن توفير غطاء واسع من الشرعية للنظام الجديد؛ إذ يحدث أن يتحول القتلى من رموز النظام السابق إلى شهداء كرام. ولربما أثار حمام الدم المرافق للثورة اشمئزاز المواطنين الصالحين، فيعاني النظام الوليد من ضعف في شرعيته بعدما شكّل بارقة أمل لانتصار السلطة الأخلاقية؛ إذ ينتاب المواطنين القنوط لإدراكهم أن لا مكان للخير أو الصلاح في أي من النظامين القديم أو الجديد. تلك كانت حال رومانيا في حقبة ما بعد الشيوعية، حيث أثار العنف المصاحب لتغيير النظام موجة حادة من التهكم العميق إزاء نوايا الحكومة الجديدة ومدى حكمتها في اختيار الوسائل المناسبة(٦).

إنه لمن المفارقات العجيبة أن يقود العقاب العنيف في نهاية المطاف - وإن كان القصد منه تحقيق العدالة والإنصاف لضحايا الجرائم السابقة - إلى

(٥) Hugh McCullum, *The Angels Have Left Us: The Rwanda Tragedy and the Churches* (Geneva: WCC Publications, 1995), pp. 2-5.

(٦) Peter Siani-Davies, «The Revolution After the Revolution,» in: Duncan Light and David Phinnemore, eds. *Post-Communist Romania: Coming to Terms with Transition* (New York: Palgrave, 2001), chap. 1, pp. 17-22.

طي صفحة الماضي أو إعادة تصويره في أذهان الناس بطريقة أقل إحراجاً. فقد تغدو أطراف النزاع كلها مستعدة لقبول تسوية قائمة على الصمت أو حتى على الخرافة إثر مرحلة مثقلة بالفوضى والعنف لطخت أيدي معظم الفرقاء السياسيين بالدماء. في خمسينيات القرن العشرين مثلاً، أمسى الفرنسيون مستعدين لتصديق الأسطورة السعيدة للمقاوم دي غول de Gaulle بعدما سئموا من تحقيق عدالتهم الوحشية وما رافقها من أعمال تطهير ومحاكمات، وقد قاومت فرنسا الهجمات الضارية للنازيين ببسالة، فهي براء من وصمة العار التي لحقت بأنصارهم[٧]. واعتنقت بلدان أوروبية أخرى أساطير مشابهة في منتصف ذلك العقد أيضاً، مكّنتها من الولوج في حقبة من «المشاعر الطيبة»، التي أتاحت لجيل كامل من الأوروبيين نسيان العقد التاريخية والإحساس بالذنب نتيجة تعاونهم خلال الحرب[٨].

ثانياً: سلوان الماضي

يُعد النسيان في المقام الأول سبيلاً لتحاشي الخلاف حول الماضي، لذا فقد يساعد في الحفاظ على السلام الاجتماعي وإرساء دعائم الوحدة الوطنية. في الحقبة التي تلي اضطهاد إحدى الجماعات وتجريدها من إنسانيتها على يد جماعة أخرى، يلوح في الأفق النسيان بوصفه طريقة تكاد تكون وحيدة لتجنيب الفرق كلها الدخول في دوامة الانتقام العنيف. يبدو نسيان الماضي حلاً مغرياً لمجتمع خائر القوى، ولا سيما إن كان قد خرج لتوه من حالة حرب. أعيت الحرب العالمية الثانية، التي أعقبت المذابح الوحشية التي شهدتها الحرب العالمية الأولى مباشرة، أوروبا وتركتها منهكة ترزح تحت ثقل ماضيها. بيد أن محاولة محاسبة المسؤولين عن الحرب انطوت على خطر شن هجمات جديدة ضد الفاشيين وأعوانهم، الأمر الذي كان سيهدد بإضعاف الدولة وتمزيق نسيجها الاجتماعي[٩]. على نحو مماثل،

---

(٧) Henry Rousso, *The Vichy Syndrome: History and Memory in France since 1944*, translated by by Arthur Goldhammer (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991).

(٨) Tony Judt, «Epilogue,» in: Istvan Deak, Jan T. Gross, and Tony Judt, eds., *The Politics of Retribution in Europe: World War II and its Aftermath* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), p. 304.

(٩) المصدر نفسه، ص٢٩٩.

كان الأمريكيون عقب الحرب الأهلية في عجلة من أمرهم للتغاضي عن قضية الرقّ التي فرّقت بين الجنوب والشمال. لكن للنسيان عواقب وخيمة على المدى البعيد أيضاً. فنجاح هذه المحاولة لترسيخ الوحدة الوطنية بين الشمال والجنوب في الولايات المتحدة الأمريكية حفر هوةً عميقةً بين البيض والسود يصعب تجسيرها[١٠].

ولدى الزعماء السياسيين أيضاً حوافز قوية لمحو قضية الجرائم السابقة ونسيانها وشطبها من الأجندة السياسية، وإن لم يكن ثمة خوف يذكر من احتمال استعار نيران العنف نتيجة الخلاف حولها. من تلك الحوافز مثلاً: تجنب دفع مبالغ مالية طائلة تعويضاً لضحايا الجرائم السابقة. فالتعويض المادي للعبيد السابقين في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كان سيرهق كاهل حكومات الولايات المعنية والرازحة تحت عبء مادي ثقيل. من هنا، يُعد النسيان حلاً منطقياً من الناحية المادية.

إلى جانب ذلك، يفيد النسيان في إزالة قضية عاطفية للغاية ومثيرة للجدل من على الأجندة السياسية المكتظة بأولويات خطيرة أخرى في مرحلة انتقال السلطة. مثلاً، احتل تحضير إسبانيا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية European Community موقع الأولوية لدى القيادة السياسية الإسبانية في أثناء انتقالها الديمقراطي في سبعينيات القرن العشرين. ونتيجة التركيز على هذا الشأن الجوهري، تم التغاضي عن مناقشة النزاعات الداخلية التي باتت من الماضي خشية أن تشكل عاملاً مؤلماً يهدد بتحويل الأنظار عن مسائل أعظم شأناً[١١]. يبدو كذلك أن الدول الشيوعية سابقاً كان يمكن أن تتجنب مسألة الانتهاكات التي وقعت في الماضي باعتبارها تفصيلاً قليل الأهمية في ظل تعقيدات انتقال ثلاثي الأبعاد تمر به البلاد - سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. لكن المدهش في الأمر أن نعلم أنّ هذه المقاربة كانت السائدة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً وحدها، لا سيما في جمهورية روسيا الاتحادية.

---

(١٠) Eric Foner, Reconstruction: *America's Unfinished Revolution, 1863-1877* (New York: Harper and Row, 1988), pp. 603-604 and 612.

(١١) Paloma Aguilar, «Justice, Politics and Memory in the Spanish Transition,» in: Brito, González-Enríquez and Aguilar, eds., *The Politics of Memory: Transitional Justice in Democratizing Societies,* chap. 3, pp. 92-118.

نذكر أخيراً أن نسيان الماضي قد يخدم مصالح شخصية لرجالات السياسة ممن تلطخت أيديهم بأوحاله، وإن كانت هذه الحقيقة تستتر غالباً خلف ذرائع تتعلق بمصلحة العامة في تنحية الماضي جانباً. ما من طريقة للتحقق من صدق هذه المزاعم والتأكد من كونها مصلحة عامة أو مصلحة شخصية للاحتفاظ بمنصب سياسي معين. وقد كانت تلك حال الانتقال السياسي في روسيا والملفات المتوافرة بين أيدينا لا تساعد على التمحيص العميق للدوافع الكامنة وراءها. فهل كان نسيان الماضي في أثناء عملية الانتقال إلى الديمقراطية في روسيا عاملاً جوهرياً لضمان السلام الاجتماعي، أم مجرد ذريعة لإطالة حياة نخبة سياسية تورطت في جرائم النظام الشيوعي بنسب متفاوتة؟

في كثير من الحالات، لا يدوم نسيان الماضي إلى الأبد. قد يساعد في الوصول إلى تسوية سياسية مؤقتة، بيد أن لاعبين جدداً سيظهرون على مسرح السياسة عاجلاً أو آجلاً ـ من جيل أصغر سناً على الأرجح ـ ليطرحوا على طاولة النقاش قضايا اعتُبرت من المحرمات فيما مضى. وللتأجيل ميزة مهمة هي: إتاحة الفرصة لطرح موضوعات حساسة من قبل أشخاص ليست لهم صلة مباشرة بالجرائم، الأمر الذي يسهِّل إمكانية معالجتها بموضوعية بعيداً عن الحساسيات الشخصية. كما تتوافر للجيل الشاب من المؤرخين إمكانية التدقيق في الجرائم التي وقعت سابقاً من مختلف الزوايا. وبمرور الزمن، يضعف احتمال اللجوء إلى استخدام العنف للانتقام، مع تقدم الضحايا والجلادين على حدٍّ سواء بالسن ويقل معه احتمال تأجج مشاعر الغضب في النفوس. في غضون ذلك، تنحسر الفوضى التي رافقت انتقال السلطة بما يمهد السبيل لقيام نظام اجتماعي وقانوني مستقر يمكنه البتُّ في الجرائم المرتكبة بطريقة عادلة من منظور الأطراف المختلفة.

كثيراً ما سمعنا تحذيرات تؤكِّد أن من ينسى ماضيه سيحكم عليه بتكراره. تلك ببساطة النظرية المعهودة التي تسوغ العقوبات الجنائية: العقوبة تردع الجريمة وتفصل المجرمين عن المجتمع وتحميه من أفعالهم مستقبلاً. فالمحاكمات التي شهدتها مدينة نيورمبيرغ Nuremburg، على سبيل المثال، صانت الديمقراطية الناشئة في ألمانيا الغربية ضد أي محاولة للنازيين لحشد صفوفهم مجدداً حول الشخصيات العامة الشهيرة. بالمثل، نأمل أن تتمخض

محاكمة سلوبودان ميلوسوفيتش Slobodan Milosevic عن عزله نهائياً عن المشهد السياسي في يوغوسلافيا، بعدما خلَّف مقداراً هائلاً من الأذى والخراب هناك. إنّ الامتناع عن محاكمة المجرمين قد يؤدي إلى عواقب وخيمة - بالرغم من أنه لا مجال لإثبات ذلك على أرض الواقع - فنحن نعلم مثلاً أنَّ عدداً من الشخصيات التي تبوَّأت مناصب رفيعة المستوى في فرنسا بعد الحرب عملت عن كثب مع نظام الحكم في مدينة فيشي، الذي أرسل اليهود عن طيب خاطر إلى غرف الإعدام بالغاز في ألمانيا. بعد مرور بضعة أعوام، تورط بعض هؤلاء المسؤولين أنفسهم في الحرب الشعواء التي شنتها فرنسا ضد الجزائر حين طالبت باستقلالها. فهل كان الفشل في معاقبة الجناة في حقبة زمنية معينة حافزاً لإمعانهم بالإجرام في حقبة تالية[١٢]؟ على نحو مشابه، يمكننا الربط بين الافتقار إلى التغيير في طواقم الأجهزة العسكرية والأمن القومي في روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان على يد الأجهزة ذاتها، لا سيما في الشيشان[١٣].

وضعت العقوبة الجزائية بهدف ردع الآخرين عن الاقتداء بالمجرم، لكن من الصعب قياس مدى فاعليتها في ردع جرائم الدولة. لتصور ما قد يحدث لو أفلت هؤلاء المسؤولون من قبضة العدالة، لا بد لنا من اختلاس النظر من وراء ستارة سيناريوهات مفترضة. هل كان ممكناً للفاشية أن تُبعث من جديد في ألمانيا وتكتسح القارة الأوروبية لولا المحاكمات التي شهدتها مدينة نيورمبيرغ؟ هل ستحول محاكمة ميلوسوفيتش دون وقوع مجازر عرقية في بلاد البلقان مستقبلاً؟ وهل لها أن تردع الزعماء الوطنيين في بقاع العالم الأخرى من تنظيم إبادات جماعية؟ على الرغم من صعوبة قياس الأثر الرادع للعقوبة، الذي يكون مخيباً للآمال حتى في حال نجاحه، إلا أن عواقب الصفح تبدو أكثر جلاءً. حين أصدرت الحكومة

---

(١٢) لمزيد من المعلومات، انظر:
«An Awkward Case,» *The Economist* (1 December 2001), and «The Chagrin and the Belated Pity,» *The Economist* (12 May 2001).

(١٣) انظر:
Human Rights Watch, «The Dirty War in Chechnya: Forced Disappearances, Torture and Summary Executions,» (March 2001), < http://www.hrw.org/reports/2001/03/01/dirty-war-chechnya-forced-disappearances-torture-and-summary >.

الأمريكية عفواً عن المتمردين في الجنوب ضاربة بعرض الحائط دعوات العبيد السابقين لإحقاق الحق بعد الحرب الأهلية، منحت زعماء الولايات الجنوبية ضوءاً أخضر للتمادي في قمع السود. وقد مهد هذا العزوف عن محاسبة المجرمين لقيام منظمة كو كلوكس كلان Ku Klux Klan(١٤)، وتفشي الإعدامات من دون محاكمة قانونية، بالإضافة إلى سن قوانين خاصة بالسود شكلت تركة من التمييز العنصري لا تزال أمريكا تناضل لتخطيها حتى يومنا هذا(١٥).

من جانب آخر، يصب النسيان في مصلحة بعض السياسيين، لكنه في الوقت نفسه قد يضر بمصالح بعضهم. إن إنزال العقاب بالمجرمين السابقين يكسب خصوم النظام السابق الشرعية ويمنحهم تأييداً شعبياً في مرحلة الانتقال السياسي، لا سيما في حال خروج مظاهرات شعبية عارمة تطالب بمحاسبة مجرمي العهد السابق. وهنا يمكن للمعارضة السياسية التعويل على غضب الشارع لدفع نفسها على مدارج السلطة. وتلك كانت الحال في جنوب إفريقيا، حيث اعتمد «المؤتمر الوطني الإفريقي» على الكراهية الشديدة التي يضمرها السود تجاه إجحافات نظام التمييز العنصري ليضمن لنفسه الفوز في أول انتخابات ديمقراطية تشهدها البلاد. وليس ثمة حزبٌ يبني انتصاراً ساحقاً على أساس شجب الجرائم السابقة ثم يتمنى من الشعب نسيانَها ببساطة.

ثالثاً: سياسات الحق والعدل

ثمة تحديات مشتركة تواجه الدول التي انتقلت حديثاً إلى الديمقراطية عند تعاملها مع جرائم النظام السابق. تقدم العقيدة الديمقراطية حزمة من الأسس لاستخدامها في تقويم سلوك الدولة. فانتهاكات النظام السابق الصارخة لحقوق الإنسان بأشكالها كافة (الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الشرطة، والقمع الوحشي للسلوك المعارض على يد أجهزة القضاء، واضطهاد الأقليات العرقية والدينية. . . إلخ) تستحق شجباً شديد اللهجة.

---

(١٤) منظمة سياسية سرية تعمل في أمريكا، تقتصر عضويتها على الرجال البيض من طائفة البروتستانت المناوئين لأبناء المجموعات العرقية والدينية الأخرى (المترجمة).

(١٥) Foner, *Reconstruction: America's Unfinished Revolution, 1863-1877*, p. 504.

وقد تخرج الحشود الغاضبة في مظاهرات ضخمة للتنديد بمعاناتها ومحاسبة المسؤولين. ترسي الديمقراطية دعائم نظام جديد يقيِّم سلوك الدولة ويدعو المجتمع السياسي إلى تحمل مسؤولياته في حكم نفسه بنفسه، لكنها في الوقت ذاته تقيد سياسة الحكومة الجديدة لدى تعاملها مع آثام النظام السابق فتحظر العقوبة خارج نطاق القانون وتدين العنف المخالف له؛ وتدعو لمشاركة أطياف الشعب كافة مع ضمان المساواة في الحقوق؛ بالإضافة إلى إنشاء نظام قائم على سيادة القانون. وقد يتفجر طلب العدالة بالتزامن مع فرض القيود القانونية، فتولد بذلك معضلات العدالة، التي تُعد نواة كتابنا هذا.

عندما اضطرت دول كثيرة لمواجهة معضلات العدالة الانتقالية خلال الجيل الثالث للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، بدأت ملامح تقليد عام تتضح للعيان. إذ أبدعت الديمقراطيات الناشئة في هذه الدول - بدءاً بأمريكا اللاتينية مروراً بجنوب إفريقيا ووصولاً إلى أوروبا الشرقية - سياسات من شأنها إظهار الحق وإقامة العدل، وذلك بالتركيز على مزيج من الإنصاف المحدود بضوابط قانونية والاعتراف الرسمي بالحقيقة. تبشر سياسات الحق والعدل بأن تكون البديل لنقيضين لا يجتمعان: العقاب العنيف وسلوان الماضي. حيث تقدم هذه المقاربة «شيئاً» من العدالة، يقوم مقام العدالة الوحشية أو الغياب التام للعدل، وهذا الحل ليس متكاملاً (إذ إنه أمر يتعذر تطبيقه بأي حال من الأحوال على أرض الواقع في عالم السياسة الذي لا يعرف الرحمة)، لكنه قابل للتطبيق من المنظور السياسي ومعقول أخلاقياً.

١ - الإنصاف القانوني

مع دنو نهاية القرن العشرين، لم تكتفِ الدول التي نشأت بعد انهيار النظام الشيوعي بمحاكمة حفنة من الشخصيات البارزة لتكون كبش الفداء؛ بل تبنَّت باقة متنوعة من استراتيجيات الإنصاف القانوني بهدف تحديد الملام في جرائم الدولة. وضع أوف Offe تصنيفاً مفيداً لفهم الأدوات المختلفة

للإنصاف القانوني، يقوم على التفريق بين استخدام القانون الجنائي أو القانون المدني لدى تطبيقهما على الضحية أو الجلاد[(١٦)]. ويتضمن الجدول الرقم (م ـ ١) نسخة منقحة عن هذا التصنيف[(١٧)]. من المهم هنا الإشارة إلى أن هذه المقاربة للعدالة الانتقالية تحمل بين ثناياها تشكيلةً واسعة من الأدوات القانونية المناسبة لتسوية حالات الجور التي وقعت في الماضي. لكن هذه الصيغة مقيدة بالضمانات الإجرائية لسيادة القانون من جهة، وضرورة التوصل إلى تسوية سياسية في النظام الديمقراطي الصاعد من جهة ثانية، بالرغم من وفرة الأدوات القانونية.

الجدول الرقم (م ـ ١)
نماذج الإنصاف القانوني

	القانون الجنائي	القانون المدني
الجاني	المحاكمات	التطهير
الضحية	إعادة التأهيل	التعويض المادي

أ ـ المحاكمات ـ القانون الجنائي/ الجاني

تُعد المحاكمة الجنائية لمن استغل السلطة أو ارتكب انتهاكات شنيعة لحقوق الإنسان تحت مظلة النظام السابق من أبرز الأمثلة على الإنصاف القانوني. لكن محاكمات كهذه نادرة نسبياً في طور الانتقال إلى الديمقراطية، نظراً لما يترتب عليها من مشكلات سياسية وقانونية شائكة. مَنِ المسؤول الحقيقي في الهرم العسكري أو السياسي عن ارتكاب الجرائم السابقة؟ هل يحتفظ الجناة أو الأفراد في الدائرة القريبة منهم بسلطة تكفي لتقويض أركان الانتقال إلى الديمقراطية؟ إلى جانب ذلك، يتمتع الجناة بأنماط جديدة من الحماية المدنية، تضمن لهم الحق في محاكمة عادلة، كما

(١٦) Claus Offe, «Coming to Terms with Past Injustices: An Introduction to Legal Strategies Available in Post-Communist Societies,» *Archives européennes de sociologie,* vol. 23 (1992), pp. 195-201.

(١٧) على النقيض من أوف (Offe)! قمت بتضمين إعادة تأهيل الضحايا كمثال على تطبيق القانون الجنائي على الضحية.

يواجه الادعاء العام صعوبات في جمع الأدلة التي تثبت وقوع جرم عفا عليه الزمان. من هنا، كان مستبعداً نجاح الأنظمة الديمقراطية الناشئة التي تستخدم الإنصاف القانوني كوسيلة للمصالحة مع الماضي في تنظيم عدد كبير من المحاكمات الجنائية.

ب ـ التطهير ـ القانون المدني/ الجاني

يصنف التطهير، أي تسريح الجاني من وظيفته أو تجريده من بعض حقوقه السياسية، ضمن أنماط الجزاء المخفَّف. لما كان هذا الإجراء القانوني ينضوي تحت مظلة القانون المدني، تتدنى عتبة أدوات الحماية الإجرائية التي تطبق عليه، فتقل بذلك تعقيداته القانونية مقارنة بالمحاكمات. لكنه بالمقابل قد يشعل سجالاً سياسياً حامياً إن طال حفنة من المسؤولين من أهل النفوذ والكفاية. في بعض الحالات، قامت الدول الشيوعية سابقاً بتطهير الإدارة العامة من الشخصيات التي ساومت على مبادئها وانضوت تحت لواء النظام السابق. وفرض بعضها الآخر قيوداً على حقوق الحزب الشيوعي، إما عبر حظر نشاطه في أنحاء البلاد أو مصادرة أملاكه. إن عقوبات كهذه لا تجرد الأفراد من حرياتهم الأساسية؛ لكنها تنزل بهم عقاباً أخف وطأة.

ج ـ التعويض المادي ـ القانون المدني/ الضحية

قد يحدث أن يقرر النظام في طريقه نحو الديمقراطية تعويضَ ضحايا جرائم النظام السابق. و«التعويض هو استرداد شيء ما أو مستوى من الرفاهية كان ليتمتع به الفرد لو لم يتأثر سلباً بظلم وقع عليه من قبل فرد آخر»[(١٨)]. فالتعويض المادي، كما يشير جاسبرز Jaspers، يمثل الوسيلة المألوفة التي تتبعها الجماعة السياسية للتكفير عن خطاياها وتحمل مسؤولياتها عن الآثام التي اقترفتها في الماضي[(١٩)]. تبخل بعض البلدان

---

(١٨) George Sher, «Ancient Wrongs and Modern Rights,» *Philosophy and Public Affairs*, vol. 10, no. 1 (Winter 1981), p. 6.

(١٩) Karl Jaspers, *The Question of German Guilt*, translated by E. B. Ashton (New York: The Dial Press, 1947), pp. 36 and 73.

بالتعويض على الأفراد؛ بينما يمكن أن يصل السخاء في العطاء ببلدان أخرى إلى حدٍّ إحداث نقلة نوعية في مستوى رفاهية الفرد. لكن الصعوبة هنا تكمن في إيجاد آلية لتحديد فئات الأفراد التي تستحق التعويض فعلاً. فمع انقضاء ليل الاستبداد، يستطيع الشعب بغالبيته التظلم عما قاساه من إجحاف ومعاناة؛ وبذلك يفقد التعويض العام معناه، كما أنه يستنزف الموارد الاقتصادية للبلاد. ولا يزال البحث عن تعريف مبسط ودقيق لمستحقي التعويض موضع نقاش سياسي حامي الوطيس.

د ـ إعادة التأهيل ـ القانون الجنائي/ الضحية

يندرج ضمن هذه الفئة نقض الأحكام الجنائية التي صدرت بحق الضحايا، أي إعادة تأهيلهم. أُودِع كثير من الناس في سجون النظام الشيوعي السابق لمجرد التعبير عن معتقداتهم أو تنظيم جماعات سرية أو ببساطة لخروجهم عن النهج السياسي السائد الذي فرضه النظام. فحُرم كلُّ مَن يحمل سجلاً عدلياً ذكرت فيه إحدى هذه الجرائم من أي منصب وظيفي رفيع المستوى، وأوصدت في وجهه سبل التحصيل العلمي كلها. إن إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد بصورة تامة معناه تمكينهم من المطالبة بحقوقهم المدنية والسياسية كاملة. لكن هذه العملية لا تشمل أي نوع من العقوبات، كما أنها تمثل أبخس أشكال الجزاء القانوني بالنسبة للدولة. على الرغم من أن قيمة إعادة التأهيل رمزية في المقام الأول، إلا أنه يوفر للضحية سجلاً عدلياً نظيفاً ويضمن استعادة الحقوق كاملة؛ هذا إلى جانب ارتباطه الوثيق في بلدان كثيرة بالتعويض المادي. فإعادة التأهيل الجنائي معيار واضح لا لبس فيه نسبياً لتحديد الفئات المؤهلة للحصول على التعويض.

٢ ـ المصارحة (البوح بالحقيقة)

تزامن الإنصاف القانوني في العديد من ديمقراطيات الجيل الأخير مع سياسة المصارحة، وذلك باستخدام الدولة سلطتها لفضح جرائم النظام السابق. وتتخذ هذه السياسة أشكالاً شتى: المساءلة النيابية، أو تشكيل «لجنة تقصي الحقائق» مستقلة، أو فتح المحفوظات لأغراض الاستعمال الخاص والمهني. إن الهدف من ذلك أن تتخذ الحكومة خطوات جادة لمساعدة العامة على معرفة حقيقة جرائم النظام السابق.

إن الكشف عن حقيقة الجرائم التي اقترفتها الدولة في الماضي بمثابة اعتراف من الديمقراطية الناشئة بحقوق الضحايا. ولربما مهد ذلك لتقديم اعتذار رسمي من قبل الحكومة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

تتجاوز غايات هذه السياسة أبعاد التعويض الأخلاقي لتشمل أغراضاً سياسية أعظم. فالبوح بالحقيقة يزيح غمامة التكتم والسرية التي لفّت السياسة في الماضي. حيث يفضح الآليات المؤسساتية التي أجازت استغلال السلطة بصورة وحشية. ويفسح بذلك في المجال أمام مقدار أكبر من المصارحة والشفافية في السياسة، خاصية يمكن أن تردع وقوع جرائم مماثلة في المستقبل. في نهاية المطاف، تُعد المصارحة السبيل الأساسي لأخذ العبر من حقبة الحكم الشمولي: لن يتسنى للمجتمع الشروع في عملية تحليل الدوافع الكامنة وراء هذه الجرائم ما لم يدرك حقيقة ما حدث في الماضي.

تبنت الديمقراطيات الناشئة سياسات الحق والعدل كمقاربة لتسوية حالات الجور السابقة. ولم تترك وحيدة في مسعاها هذا. فقد تدخلت الأمم المتحدة لتقديم حلول مماثلة في المناطق التي شهدت نزاعات، كما حدث في يوغوسلافيا ورواندا، عقب الحروب الإثنية الهمجية التي شهدتها هاتان الدولتان، وصدرت عن مجلس الأمن قرارات حاسمة بوجوب محاسبة المسؤولين عن المجازر هناك. وقد عُدَّت تلك الخطوة شرطاً لازماً لإحلال السلام والاستقرار في مستقبل كلا البلدين. وهكذا خضع القادة السياسيون والعسكريون للمحاكمة في ظل إجراءات تتفق مع المعايير القانونية الدولية. وقد حالت تلك المعايير دون تسمية هذه المحاكمات «عدالة المنتصر»، بيد أنها استمرت لسنوات طوال تنعَّم خلالها المتهمون بارتكاب المجازر بالحماية القانونية وراحة نسبية حُرم منهما ضحاياهم[٢٠]. على الرغم من هذه المثالب كلها، طالبت دول أخرى الأممَ المتحدةَ بالتدخل للمساعدة في تقديم مجرمي الحرب إلى العدالة. وفي سيراليون Sierra Leone اليوم محكمة مختصة بجرائم الحرب بمشاركة دولية ومحلية واسعة؛ وتجري التحضيرات

(٢٠) Geoffrey Robertson, *Crimes against Humanity: The Struggle for Global Justice*, 2nd ed. (London: Penguin, 2002), pp. 340-341.

لإقامة محكمة مماثلة لمحاسبة المسؤولين في كمبوديا(٢١). هذا، وينبغي أن تقل الحاجة إلى مثل هذه المحاكم الخاصة في المستقبل، مع احتمال أن يمثل المتهمون بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أمام محكمة الجنايات الدولية التي باشرت عملها عام ٢٠٠٣م على أساس أن محاكمة أمثال هؤلاء ينبغي أن تتم في ظل إجراءات دولية عادلة(٢٢).

إنه لأمر ملفت للنظر حقاً أن تختار بلدان كثيرة مقاربات مشابهة للتعامل مع موروثها من انتهاكات حقوق الإنسان على الرغم من التفاوت الشديد في سياقاتها السياسية الماضية. نظراً للميزات العديدة لاستراتيجيتي نسيان الماضي وطلب الانتقام العنيف، وفي ظل التنوع الكبير في السياقات السياسية والتاريخية لهذه الموجة الحديثة من نماذج الانتقال إلى الديمقراطية، يمكن أن يتوقع المرء ظهور مقاربات عديدة وسط الأنظمة الديمقراطية الناشئة مع غروب شمس القرن العشرين. وقد غدت سياسات الحق والعدل المقاربةَ الأكثرَ شيوعاً ـ وإن لم تكن الوحيدة ـ للمصالحة مع الماضي. ولعل ذلك مرده إلى انتشار مجموعة من القيم المشتركة، لا سيما قيم الديمقراطية الليبرالية، التي اكتسبت شرعيتها في ختام الحرب الباردة(٢٣). إذ تلعب العقيدة الديمقراطية الليبرالية دوراً بارزاً في صوغ مقاربة الدولة الديمقراطية الناشئة لتعاملها مع موروثها من انتهاكات حقوق الإنسان. فتقود إلى التركيز على المكاشفة والعقاب القانوني المحدود بسلطان القانون.

عبر موجة الانتقال السياسي التي قامت على أنقاض الحكم الشيوعي، اتبعت بعض البلدان التقليدَ الدولي في تبني سياسات الحق والعدل، في حين امتنعت دول أخرى عن ذلك، وفي مقدمتها جمهوريات الاتحاد السوفياتي

(٢١) Douglas Farah, «Sierra Leone Court May Offer Model for War Crimes Cases,» *Washington Post*, 15/4/2003, and Human Rights Watch, «Serious Flaws: Why the U.N. General Assembly Should Require Changes to the Draft Khmer Rouge Tribunal Agreement,» (30 April 2003), <http://www.hrw.org/legacy/backgrounder/asia/cambodia043003-bck.pdf>.

(٢٢) Robertson, Ibid., pp. 346-392.

(٢٣) بالمثل، يرجِّح باس (Bass) أن تتبع الحكومات الليبرالية سياسة أجنبية تقتضي السعي لإنصاف ضحايا جرائم الحرب الأجانب. من المنطقي أن تؤثر العقيدة الديمقراطية الليبرالية في خيارات الأحزاب السياسية بالنسبة إلى سياسات الحق والعدل على الصعيدين الوطني والأجنبي. انظر:
Gary Jonathan Bass, *Stay the Hand of Vengeance: The Politics of War Crimes Tribunals* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002).

سابقاً. إن هذا يجعل من أوروبا الشرقية أرضاً خصبةً لدراسة تأثير العقيدة الديمقراطية الليبرالية في تحديد صيغ العدالة الانتقالية، بالإضافة إلى التوقف لتأمل العواقب الناجمة عن المقاربات المتنوعة لتسوية مشكلة العدالة في تلك المرحلة.

يتبحر الفصل الأول من هذا الكتاب في دراسة دور السياسة في تفسير الآليات التي تتبعها الدول لتسوية مظاهر الظلم التي وقعت في الماضي. حيث تهيِّئ حالات انتقال السلطة فرصةً لمعاقبة منتهكي حقوق الإنسان سابقاً، وتسهم في إماطة اللثام عن قبح الجرائم التي اقترفها نظام الحكم الشمولي، لكنها في الوقت عينه تكبل الزعماء الجدد بقيود شتى، منها الاتفاقيات التي وقعوها مع النظام القديم، والتوازن المتقلقل للسلطة مع النخب القديمة. إلى جانب ذلك، تفرز الغائية من الانتقال السياسي ـ التحول إلى الديمقراطية الليبرالية ـ بعض المعوقات أيضاً. فعقيدة الديمقراطية الليبرالية تعلي شأن قضية العدالة الانتقالية وتحدد شكل السجالات والسياسات المتبناة. في نهاية المطاف، تنحو الأنظمة الديمقراطية الليبرالية نحو سياسات الحق والعدل.

يغوص الفصل الثاني إلى أعماق أبعد ليسبر أغوار طبيعة العقيدة ذاتها، فيستكشف مضامينها المتعلقة بالعدالة الانتقالية. بينما تصف الفصول الثلاثة اللاحقة مقاربات ثلاث دول ـ ألمانيا الشرقية/ألمانيا، وبولندا، وروسيا ـ لمسألة العدالة الانتقالية، لتفسير تنوع مقارباتها والتمعن في استراتيجيات الإنصاف القانوني والمصارحة وسلوان الماضي.

أما الخاتمة، فتبحث في آثار العدالة الانتقالية على مستقبل الديمقراطية. لعل من المبكر التفكر ملياً في هذا الشأن. إذ لا يتجاوز عمر حالات الانتقال المدروسة جيلاً واحداً، وقد يُنظر إلى مسألة المحاكمات والبوح بالحقيقة على أنها مجرد بدعة عابرة أكثر من كونها حلاً حقيقياً لمسألة عاطفية معقدة. إن عيوب هذه المقاربة واضحة تماماً. قد يفلت الجناة من العقاب بسبب ثغرات قانونية غير مقنعة. ولربما بدا الحديث عن المصارحة كله فقيراً إلى الجدية الأخلاقية، لكونه يبالغ في إنعاش الذاكرة الشعبية دون اتخاذ خطوات جادة للأخذ بيد ضحايا جرائم النظام السابق. ومن الممكن

أيضاً أن تعيد الأجيال القادمة فتح هذه الملفات مستقبلاً والتحقق من صحة التسويات التي تم اتخاذها.

بالرغم من ذلك كله، تعلو أصوات كثيرة بنقد المقاربة الديمقراطية الليبرالية لقضية العدالة الانتقالية في الوقت الذي يبدو فيه أنها لم تؤذِ الديمقراطيات الناشئة. فالجرائم الماضية والصدوع السياسية الناجمة عنها لم تنهض من رقادها لتقض مضاجع الأنظمة الجديدة التي تنعم بالسلام الاجتماعي. تضفي المقاربة الديمقراطية الليبرالية على الأقل مسحة من العدالة والشرعية على الأنظمة الصاعدة. وتوفر سياسة المصارحة فرصة ثمينة لاستخلاص العبر من الماضي، ويبقى في غياهب المجهول ما إذا كانت هذه الديمقراطيات الجديدة ستعي الدرس وتفيد منه أم لا على المدى البعيد.

الفصل الأول

سياسة العدالة الانتقالية

ما سرُّ انزلاق بعض الدول في مرحلة انتقال السلطة إلى هاوية العنف بينما تسعى دول أخرى إلى نسيان ماضيها؟ ولماذا تبنت مجموعة ثالثة، لا سيما أبناء الجيل الأخير، استراتيجية مبنية على الإنصاف القانوني والمصارحة؟

يبدو العنف تجاه الطغاة منهجاً طبيعياً بالنسبة للمهتمين بدارسة الثورات. فكتاب بارينغتون مور Barrington Moore الشهير بارز في إصراره على أن التغيير السياسي بشكليه الثوري والتقدمي يستلزم تدميراً عنيفاً للطبقات المهيمنة المحافظة[١]. فلو تُركت تلك الطبقات ـ متمثلة بطبقتي الفلاحين والنبلاء الإقطاعيين ـ من دون أن تُمسَّ، لوقفت عقبة في طريق تطور مجتمع حر؛ بل ربما تسهم في الانتقال إلى نظام فاشي أو شيوعي. من هنا، يُعد تدمير هذه الطبقات مرحلة تقدمية، وإن كانت دامية، من مراحل التطور التاريخي. ويرى باحث آخر هو ثيدا سكوكبول Theda Skocpole، أن على قادة الثورة استهداف المؤسسات الحكومية التابعة للنظام السابق وليس الطبقات المحافظة. حيث تناضل القيادة الثورية للسيطرة على مؤسسات الدولة وتغييرها جذرياً، الأمر الذي يوفر لها الموارد الأساسية لإحداث تغيير ثوري حقيقي في المجتمع[٢]. فتعبئ جماهير الشعب لمساعدتها في القضاء على زعماء النظام السابق خشية أن يعرقلوا وصول الثوار إلى المقومات الأساسية للدولة.

---

(١) Barrington Moore, Jr., *The Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* (Boston, MA: Beacon Press, 1966), pp. 20 and 505-508.

(٢) Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979), pp. 163-164.

تنطوي كل ثورة على تغييرات جذرية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية. فتعرية الطبقات والمؤسسات القوية الداعمة للنظام السابق مظهرٌ من مظاهر التغيير الثوري. يقول ديك هاورد Dick Howard في مناقشة الثورة الفرنسية التي حدثت عام ١٧٨٩م: «لم يظهر مصطلح «النظام القديم» (Ancien Régime) إلا في أعقاب الثورة؛ عند ذلك المفصل التاريخي، جُعل الماضي والمستقبل على طرفي نقيض للتنصل من ملابسات الحاضر»[٣]. وفي زخم الثورات، تُسحق بقايا الماضي بسرعة وعنف، تماماً مثلما حدث في فرنسا. وبذلك تُمحى آثاره كلها. ويُعد العنف، أو التلويح باستخدامه، وسيلةً ضرورية للي ذراع النظام السابق ونزع قبضته الحديدية عن السلطة؛ إذ ليس من المتوقع أن يتخلى رموزه عنها ببساطة وبمحض إرادتهم. «إن ما يميز الثورة عن الإصلاح السياسي أو الانقلاب العسكري هو تدمير الطبقة الاجتماعية المسيطرة. ويُعد هذا شرطاً جوهرياً لازماً لإحداث التغيير الإيجابي الخلاق المصاحب للثورة»[٤]. وحين يفشل الثوار في مشروعهم التدميري هذا، يشكّل أنصار النظام السابق خطراً على شرعية النظام الثوري وسلطته.

تفضل أدبيات الثورة خيار الجزاء عند انهيار «النظام القديم» وسيطرة المعارضة الديمقراطية على سدة الحكم، لا سيما إذا كان انتقال السلطة مصحوبا بانتفاضة شعبية. في حالات كهذه، تتصدع مؤسسات النظام القديم وتنهار محدثةً دوياً عنيفاً، ومن ثم تنتقل ملكية أدوات السيطرة الحكومية إلى القيادة الثورية الصاعدة التي تسخرها لإعادة هيكلة البنيان الاجتماعي، وفي أوروبا ما بعد الشيوعية كان شهر كانون الأول/ ديسمبر الدامي الذي عاشته رومانيا المثال الأوحد على نمط العنف هذا[٥]. بصورة عامة، لا تنطبق هذه

---

(٣) Dick Howard, «Toward a Politics of Judgement,» *Constellations*, vol. 1, no. 2 (1994), p. 290.

(٤) Kay Trimberger, *Revolution from Above: Military Bureaucrats in Development in Japan, Turkey, Egypt, and Peru* (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1978), p. 2.

انظر أيضاً:

Michael Walzer, *Regicide and Revolution* (New York: Columbia University Press, 1992).

(٥) George J. Szablowski and Hans-Ulrich Derlien, «East European Transitions, Elites, Bureaucracies, and the European Community,» *Governance*, vol. 6, no. 3 (July 1993), p. 308.

لكن مقدار تأثير القيادة الثورية في رومانيا على تنظيم المجتمع في نهاية المطاف لا يزال موضوع جدل واسع.

الفرضية على تلك المنطقة من العالم: إذ تغالي في التنبؤ بعنف الجزاء. وقد حرصت كل من ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا على تحاشي نماذج العنف في أثناء عملية انتقال السلطة، بالرغم من أن افتقار تلك العملية إلى التسوية السياسية هيّأ الظروف لازدهار سياسة الجزاء العنيف في كلا البلدين.

لطالما سلّط المهتمون بدراسة الانتقال الديمقراطي الضوءَ على الدور الذي تلعبه سياسة القوة في تحديد نمط المقاربة التي ينتهجها بلد ما تجاه العدالة الانتقالية، متناولين بالدراسة حقباً أقل دموية من التغيير السياسي. بناء على ذلك، تخضع الاعتبارات الأخلاقية والقانونية في أثناء عملية الانتقال إلى الديمقراطية للسياسة. ويحدد نمط الانتقال السياسي وموازين القوى السياسية الآلية التي يختارها بلد ما لتسوية انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدها في الماضي(٦).

يمكن تصنيف حالات الانتقال إلى الديمقراطية التي شهدها العالم مؤخراً في ثلاثة نماذج: التحول السياسي، أو الثورة الشعبية، أو الانتقال عبر التفاوض السلمي. في الحالة الأولى، يسعى الزعماء الموجودن في السلطة إلى تحويل نظام حكمهم الشمولي إلى نظام ديمقراطي. فيأخذون على عاتقهم الشروع بعملية الانتقال الديمقراطي، ويتولون قيادة ركب التغيير السياسي المتأني إلى أن يُتوَّج بانتخابات حرة في النهاية، وفي هذا النمط من الانتقال السياسي يحتفظ أعضاء النظام القديم بسلطتهم السياسية حتى بعد انبلاج فجر الديمقراطية. بالنسبة للثورة الشعبية فهي تظهر عندما يضعف النظام الشمولي ويصبح على شفا الانهيار، فتقتنص المعارضة الفرصة السانحة للاستيلاء على السلطة. وهنا تنقلب موازين القوى، وترجح كفة المعارضة باعتلائها عرش السلطة بعد سقوط النظام السابق. أما في النموذج الثالث، فيجلس ممثلون عن النظام والمعارضة معاً إلى طاولة المفاوضات للاتفاق على ترتيبات الانتقال إلى الديمقراطية(٧). وتتأرجح قوتاهما النسبيتان في حالة توازن غير مستقر.

---

(٦) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991), pp. 215-216 and 228.

(٧) المصدر نفسه، ص٢٢٨، Alexandra Barahona de Brito, Carmen González-Enriquez and Paloma Aguilar, eds., *The Politics of Memory: Transitional Justice in Democratizing Societies* (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 11-14.

إن معاقبة رموز النظام السابق أمر مستبعد في حال تنصيب النظام الديمقراطي الجديد بعملية التحول السياسي أو عبر المفاوضات السلمية. إذ يحتفظ هذا النظام بسلطة تكفي لفرض شروطه بالعفو عن جرائمه السابقة مقابل السماح بحدوث انتقال سياسي. وحدها الثورة الشعبية تنطوي على احتمال معاقبة الطغاة، وذلك لتجردهم من السلطة اللازمة للحيلولة دون تغيير النظام. ويبين الجدول الرقم (١ ـ ١) التنبؤات الناتجة عن هذا المنطلق للانتقال السياسي في أوروبا ما بعد الشيوعية.

الجدول الرقم (١ ـ ١)

نمط الانتقال إلى الديمقراطية والمقاربة بالنسبة لموضوع العدالة الانتقالية

الثورة الشعبية		الانتقال عبر التفاوض السلمي	التحول السياسي
تشيكسلوفاكيا	لاتفيا	المجر (هنغاريا)	بلغاريا
إستونيا	ليتوانيا	بولندا	
ألمانيا (الشرقية)	رومانيا		
روسيا			
جزاء		غياب الجزاء	غياب الجزاء

إلى أي مدى تثبت الأدلة المتوافرة بين أيدينا المتعلقة بأوروبا بعد سقوط الشيوعية صحة هذه التنبؤات؟ يتوقف الجواب على الإطار الزمني المدروس. إن نظرة خاطفة إلى عملية الانتقال السياسي ـ بين عامي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠م في أوروبا الوسطى وخريف عام ١٩٩١م في جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً ـ تبين الدقة النسبية لهذه التوقعات. في تلك الحقبة، كان سكان ألمانيا الشرقية يقتحمون مقر جهاز الاستخبارات، تماماً كما هو متوقع في بلد يثور شاقاً طريقه نحو الديمقراطية. وفي روسيا، كان يلتسن يفرض حظراً على الحزب الشيوعي في البلاد ويتعهد بفتح ملفات محفوظات الحزب وأجهزة الاستخبارات السوفياتية، لفضح أسرار الجرائم السابقة[٨]. في حين

(٨) Vera Tolz, «New Situation for CPSU and KGB Archives,» *Radio Liberty,* vol. 3, no. 38 (28 September 1991), pp. 1-4, and Carla Thorson, «Has the Communist Party Been Legally Suspended?,» *Radio Liberty,* vol. 3, no. 40 (4 October 1991), pp. 4-8.

كان للمحاكمات وسواها من التدابير الجزائية حضورٌ خجول على الأجندة السياسية في البلدان التي خاضت تجربة الانتقال عبر التفاوض السلمي كالمجر وبولندا. وهذه الأخيرة مثلاً، اقترحت حكومتها سياسة العفو عن جرائم الماضي ونسيانه برمته.

يُعد ميزان القوة بين القوى السياسية مؤشراً قوياً ينبئ بخيارات السياسة في أثناء عملية الانتقال السياسي وفي الشهور التي تليها مباشرة. حيث تسعى القوى المعارضة لمحاسبة المجرمين ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً؛ وذلك نزولاً عند رغبة الجماهير التي حشدتها[٩]. أما التفاوض والتسوية السلمية فيؤديان إلى طي صفحة الماضي بهدوء وسلاسة. لكن الأمور لا تبقى على حالها طويلاً. إذ من المستبعد أن يدوم الحشد الشعبي ورص الصفوف أكثر من بضعة أشهر، وهي مدة قد لا تكفي حتى لقيام أول انتخابات حرة. فما الذي يحدث عندئذ؟ تتأرجح موازين القوى بعنف خلال عملية الانتقال إلى الديمقراطية، ينهار النظام القديم أو يفاوض على شروط إقامة انتخابات تنافسية، وتسفر الانتخابات غالباً عن نتائج مفاجئة، وينفضُّ الحشد الشعبي، ويتعثر الزعماء السياسيون في طريقهم لاستنباط صيغة جديدة للسياسة اليومية. وليس مفاجئاً أن نعلم أنّ المقاربة بالنسبة لموضوع العدالة الانتقالية تتطور في دورة طويلة الأمد أيضاً.

لعل من الأفضل الاتكال على أحد تحليلات سياسة القوة بغية توضيح التداعيات الحاصلة[١٠]. إن الحصول على تأييد أنصار النظام القديم -

(٩) يرى مانويل أنطونيو غاريتون أن نوعاً من المنطق السياسي يطغى على عملية الانتقال، لكن المنطق المعنوي - الأخلاقي يؤدي إلى نشوء صراع بين الدولة والمجتمع بعد تنصيب القيادة الديمقراطية. لمزيد من المعلومات، انظر:
Manuel Antonio Garreton, «Human Rights in Processes of Democratisation,» *Journal of Latin American Studies*, vol. 26 (1994), pp. 221-234.

(١٠) هذه مقاربة تبنتها باراهونا دي بريتو في دراسة مقارنة مهمة تناولت العدالة الانتقالية في بلاد الأورغواي وتشيلي. تتناول الدراسة تأثير عوامل سياسية متنوعة على ما آلت إليه الأمور في كلا البلدين: طبيعة حركات الدفاع عن حقوق الإنسان وجسارتها؛ والعلاقة بين الحزب المعارض ومنظمات حقوق الإنسان؛ ومقدار وحدة الحزب المعارض؛ ودور السلطة التنفيذية المنتخبة ديمقراطياً. ترى الباحثة أن ثمة سلسلة من التفاعلات المعقدة بين هذه العوامل وراء النتائج المتباينة في البلدين قيد الدراسة. انظر:
Alexandra Barahona de Brito, *Human Rights and Democratization in Latin America: Uruguay and Chile* (Oxford: Oxford University Press, 1997).

الشيوعيون السابقون في سياقنا هذا ـ لسياسات الحق والعدل أمرٌ بعيد الاحتمال. فمعظمهم يخشى المحاكمات وعمليات التطهير، كما أن إحياء ذكرى الماضي الموصوم بالعار في الذاكرة الشعبية لن يجمِّل صورة حزبهم أو يعزز فرصهم للفوز بالانتخابات. من هنا، ينبغي أن نتوقع وقوف الشيوعيين السابقين عثرة في درب اعتناق الحكومة لسياسات الحق والعدل إن نجحوا في تسلق مدارج السلطة، تماماً كما حدث في الدورة الانتخابية الحرة الثانية في كثير من بلدان الحقبة ما بعد الشيوعية. وقد تجد العدالة الانتقالية طريقها إلى الأجندة السياسية من جديد إذا سيطرت أحزاب اليمين على مقاليد الحكم لاحقاً، هذه الأحزاب التي يهيمن عليها ناشطون في المعارضة السابقة أو القوى الوطنية الجديدة. تملك الأحزاب غير الشيوعية حافزاً قوياً لإثارة قضية الجرائم السابقة، لأنها كالسيف المسلط على رقاب الشيوعيين السابقين. ولربما تحول الماضي إلى موضوع للتراشق السياسي، طالما بقي هناك اهتمام شعبي واسع بالجدل الدائر حول تاريخ الأمة.

يفسر هذا الصراع على السلطة توقيت العديد من المبادرات السياسية، إلا أن العلاقات بين الاثنين تبقى بعيدة عن التكامل. لا تساند أطراف المعارضة السابقة كافة السياسات الجزائية، حتى إن كانت في حلٍّ من العهود والمواثيق والجزاء يصب في مصلحتها. وفي بعض الحالات، يتبنى الشيوعيون السابقون بعض سياسات الحق والعدل سعياً لتحقيق منفعة تكتيكية، ظناً منهم أن التنكر للماضي يساعد حزبهم على أن يغدو أحد الأحزاب «العادية» في اليسار الديمقراطي. وقد يعكفون على مساندة سياسة بعينها في محاولة للتأثير فيها بما يدفع الضرر عن مصالحهم.

يبدو هذا التفسير الرائع منطقياً، إلا أن ديناميكيات السعي وراء السلطة لا تساعدنا في الإجابة عن أسئلة أعم وأشمل حول العدالة الانتقالية. لماذا تظل القضايا المرتبطة بالعدالة الانتقالية عالقة بعد حدوث الانتقال السياسي بزمن طويل؟ وما سبب بروز العدالة الانتقالية كقضية جوهرية في الغالبية العظمى من نماذج الانتقال إلى الديمقراطية في حقبة ما بعد الحرب؟ وما سر التشابه في سياسات الحق والعدل التي تبنتها الديمقراطيات الناشئة بالرغم من تنوع سياقاتها الثقافية والسياسية، وفضلتها على نسيان الماضي ببساطة؟

تميز النقاش حول العدالة الانتقالية في دول الجيل الثالث من الانتقال الديمقراطي بعنصرين يثيران الاستغراب: الاستمرار والشيوع، هذان العنصران تبدو معهما التصنيفات المتنوعة المألوفة للسلطة بين نظام ومعارضة مجرد تفسيرات قاصرة للحالة. فقد استعر الجدال حول الرجعية والمسؤولية الجماعية وقيم إقصاء الآخر في بلدان متفرقة تمتد من الأرجنتين إلى بولندا. ومع انطلاق عجلة التغيير المثير والمفاجئ في جنوب إفريقيا، يمم الزعماء السياسيون هناك وجوههم شطر القوى الديمقراطية التي تولت مقاليد الحكم حديثاً في أمريكا اللاتينية ووسط أوروبا التماساً للمشورة والإرشاد في التعامل مع تركة جرائم سياسة التمييز العنصري.

لكي يتم تبادل الخبرات السياسية بين الثقافات المختلفة بصورة فاعلة، كان لا بد من وجود لغة سياسية مشتركة، أي مجموعة من المفاهيم الواضحة للأطراف كلها حتى يتسنى لها تحليل التجربة السياسية. وما تلك اللغة المشتركة سوى العقيدة الديمقراطية الليبرالية. على مفاهيمها تعتمد أحزاب اليسار سابقاً في أمريكا الجنوبية والناشطون في المؤتمر الوطني الإفريقي والشيوعيون في وسط أوروبا لتحليل أوضاعهم السياسية. ويسهم القانون الدولي، لا سيما مواثيق حقوق الإنسان كالميثاق العالمي لحقوق الإنسان، في تعزيز هذا الأساس المشترك حديث الولادة[11]. يضاف إلى ذلك، تلقى أفكار الديمقراطية الليبرالية، ولا سيما حقوق الإنسان، دعماً مؤسساتياً من شبكة تضم طيفاً واسعاً من المنظمات الدولية، بعضها حكومية كالأمم المتحدة التي ترصد القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وأخرى غير حكومية بات لها دور تتعاظم أهميته في الدعاية لمبادئ الديمقراطية الليبرالية ونشر المعلومات عنها وتوفير المعونة المالية للمجموعات السياسية التي تدافع عن قيم الديمقراطية الليبرالية[12]. وبذلك أسهمت قيم الديمقراطية الليبرالية في بلورة الحوار العالمي حول العدالة الانتقالية ويسَّرت سبل التواصل وتبادل الخبرة السياسية بين الدول.

(١١) Kathryn Sikkink, «Human Rights, Principled Issue-Networks, and Sovereignty in Latin America,» *International Organization*, vol. 47, no. 3 (Summer 1993), p. 416.

(١٢) المصدر نفسه، ص٤٢٨ ـ ٤٢٩،

Susan E. Waltz, *Human Rights and Reform: Changing the Face of North African Politics* (Berkeley, CA: University of California Press, 1995), pp. 21-30.

يبحث الفرقاء السياسيون حول العالم اليوم عن سبيل لمعالجة معضلات العدالة الانتقالية، كلٌ في سياق المعوقات السياسية المفروضة عليه، وذلك عبر تمحيص تجارب الآخرين وتقييم مزاياها ونواقصها. كما تعمل الدول التي تحولت حديثاً إلى الديمقراطية بصورة جماعية على تقويم المقاربات المتنوعة لمسألة العدالة الانتقالية في ضوء مبادئ الديمقراطية الليبرالية. وقد قطعت شوطاً طويلاً على ما يبدو في طريقها نحو معيار دولي يمكن لأي دولة اعتماده لتقييم مقاربة العدالة الانتقالية في طور تحولها إلى الديمقراطية، ليكون منارة يهتدي بها الجيل الجديد عند النهوض بمسؤولياته عن الانتهاكات السابقة.

إن النقاش الدولي الواسع حول العدالة الانتقالية يلفت انتباهَنا إلى الدور الذي تؤديه العقيدة في رسم السياسة. يرمي هذا الكتاب إلى تسليط الضوء على دور الأفكار في تحديد السبيل الذي تختاره الدول لتسوية انتهاكات حقوق الإنسان التي شهدتها في الماضي. ليس المقصود بذلك إغفال أهمية القوى السياسية في هذا التحليل. بل على العكس من ذلك، تتضافر المنافسة السياسية والعقيدة معاً لتفسير الجوانب المختلفة لآليات رسم السياسة. فالصراع على السلطة في سياق مؤسساتي معين يشكل أحد محاور سياسة العدالة الانتقالية؛ لكنها تتضمن إلى جانب ذلك أناساً يأملون في حل مشكلة معقدة لا تقتصر آثارها على البعد السياسي وحسب، بل تتعداه إلى البعدين القانوني والأخلاقي أيضاً.

تبقى مشكلة تقويم الأثر النسبي للمصالح المادية والمعنوية في صميم البحث الاجتماعي. وفي هذا الإطار يكتب غولدستون: «لو نبعت التطورات الاجتماعية من مصالح مادية «دوماً» أو معنوية «دوماً» (أو كلتيهما «دوماً»)، لافترضنا غياب التباين التاريخي»[١٣]. لا يمكن التفريق بصورة حاسمة بين أثر المصالح المادية والمعنوية في تفسير الظواهر الاجتماعية كلها. إذ يُتوقع أن تتنوع الأدوار النسبية للمتغيرات باختلاف السياق. جل ما نستطيع فعله تسليطُ الضوء على بعض العمليات البارزة وسط سياقات متنوعة تقبل المقارنة.

---

(١٣) Jack A. Goldstone, *Revolution and Rebellion in the Early Modern World* (Berkeley, CA: University of California Press, 1991), p. 49.

(التشديد من الأصل).

العقيدة هي «منظومة معان واضحة المعالم، جزلة الصياغة، فائقة التنظيم»[١٤]. وتعد كل ثقافة موئلاً لعدد محدود من العقائد في حقبة زمنية معينة. بالرغم من أن ظهور العقائد على المشهد السياسي وأثرها فيه قد يكون فجائياً، إلا أنها تتبلور تدريجياً بمرور الزمن. إذ تنتج من عدد هائل من العقائد الفكرية التي سبقتها، ثم تنمو في سياق مؤسساتي محدد. ولا يمكن للفرد ـ وإن كان من الساسة المحنكين ـ أن يبدع عقيدة جديدة كل الجدة؛ بل عليه أن يجمع قصاصات عقائدية متناثرة هنا وهناك وينسجها معاً في نموذج بديع متناسق[١٥].

يسخّر الناس (وفي مقدمتهم رجال السياسة) العقيدة لتحقيق غايات متفاوتة، منها استعمال لغة العقيدة للتعتيم على نواياهم ومصالحهم الحقيقية، أو كأداة لتفسير الظروف الاجتماعية المعقدة من حولهم. وقد يختار بعضهم عقيدة بعينها لما تحظى به من دعم قوي وشرعية خارجية، سواء من منظمات دولية أو دول عظمى. كما يحتمل أن يلجأ الساسة إلى عقيدة بعينها بحكم العادة أو انسجاماً مع الأعراف والتقاليد السائدة. ولتكوين صورة متكاملة عن دوافع شخص معين، لا مناص من الغوص في مكنونات ذاته ـ وهي مهمة قد تكلف كتبة السيرة مجلداً ضخماً لا مكان لليقين فيه ـ. و«سبب» اعتناق السياسيين لعقيدة معينة ـ ولحسن الحظ ـ لا يدخل دائرة اهتمامنا في أثناء دراسة أثر العقيدة على السياسة؛ إذ ينصب التركيز على «نوع» العقيدة التي يسخّرونها فعلياً.

لما كانت العقيدة وحدها قاصرة عن تكوين أي فعل محدد، فلا بد أن تستند العلاقة السببية بين العقيدة والسياسة إلى متغير وسيط ما، يمثله الخطاب السياسي في دراستنا هذه. والخطاب السياسي هو كلام مترابط، محكي أو مكتوب ضمن سياق سياسي محدد، أي في سياق العلاقات العقائدية وموازين القوى. إن استخدام مصطلح «خطاب» في هذا الموضع

(١٤) Ann Swidler, «Culture in Action: Symbols and Strategies,» *American Sociological Review*, vol. 51, no. 2 (April 1986), p. 278.

(١٥) Norman Fairclough and Ruth Wodak, «Critical Discourse Analysis,» in: Teun A. Van Dijk, ed., *Discourse as Social Interaction*, 2 vols. (London: Sage Publications, 1997), vol. 2: *Discourse Studies: A Multidisciplinary Introduction*, chap. 10, p. 271.

أنسبُ من مصطلح أبسط مثل مصطلح «لغة». فكلمة «خطاب» باللغة الإنجليزية (discourse) مشتقة من جذر لاتيني يحمل دلالات الجدل والحوار(*)، وترمز إلى استعمال اللغة من قبل مجموعة من الذوات المتشاركة في سياق تفاعلي معين. عند دراسة الخطاب السياسي، يتناول التحليل العلاقات بين وسائل التواصل من ناحيتي الشكل والمضمون. أما مزايا دراسة الخطاب نفسه عوضاً عن الدوافع الكامنة وراءه، فتشمل وفرته من جهة وسهولة رصده وملاحظته من جهة ثانية. فالخطاب السياسي متوافر في كل مكان حولنا وبأشكال ملموسة: افتتاحيات الصحف، والمقابلات التلفزيونية، ومحاضر جلسات مجلس النواب، والخطب السياسية، وغير ذلك.

تضفي العقيدة على الخطاب السياسي بنية متماسكة(١٦). وكما جاء على لسان آن سويدلر Ann Swidler، تعد العقيدة بمثابة «صندوق الأدوات» الذي تستخدمه ثقافة معينة لمناقشة قضايا السياسة، فيما يشير الخطاب السياسي إلى استراتيجيات العمل، أي كيف يستخدم السياسيون «صندوق أدواتهم» على أرض الواقع في السجال السياسي(١٧). فالعقيدة تصنف الأفكار في مجموعات، وترسم حدوداً للنقاش، وتوضح نطاق المشكلات، وتثبِّت أدوار العديد من الفرقاء السياسيين.

ينبغي على السياسي الذي يرغب باستمالة الآخرين إليه أن يستخدم أساليب الخطاب السياسي بمهارة وحكمة، فيبرع في الاستفادة من العناصر

(*) (Origin: discursus (conversation), from Latin, «running around», from «currere» (to run)) (المترجمة).

(١٦) Paul Chilton and Christina Schaeffner, «Discourse and Politics,» chap. 8, and Teun A. Van Dijk, «Discourse as Interaction in Society,» chap. 1, in: Van Dijk, ed., Ibid., vol. 2: *Discourse Studies: A Multidisciplinary Introduction*, pp. 214-222; Michel Foucault, «The Order of Discourse,» in: Michael J. Shapiro, *Language and Politics* (New York: New York University Press, 1984), chap. 7, p. 116, and Robert Wuthnow, *Communities of Discourse: Ideology and Social Structure in the Reformation, the Enlightenment, and European Socialism* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989), pp. 13-16.

(١٧) ويجعل لوديغ فيتجنشتاين أيضاً وجود تشابه بين اللغة و«صندوق الأدوات». انظر: Hanna Fenichel Pitkin, Wittgenstein and Justice: On the Significance of Ludwig *Wittgenstein for Social and Political Thought* (Berkeley, CA: University of California Press, 1972), pp. 36-37.

الخطابية المتاحة في سياقه العقائدي الخاص. تؤثر العقيدة في الخطاب السياسي وفي مجرى المفاوضات السياسية بطريقتين:

أولاً: يمكن لعقيدة معينة، بصفتها مجموعة من الأدوات اللغوية، تسهيل عملية تعريف بعض القضايا السياسية والإسهاب في الحديث عنها مع إهمال قضايا أخرى بحجة أنها أقل قابلية للنقاش[١٨]. فقد يتحدث رجل السياسة الأمريكي مثلاً عن الحقوق الفردية بفصاحة تثير الإعجاب، لكنه يقف عاجزاً عن الكلام إن طُلب منه التعريف بالمسؤوليات الاجتماعية للمواطن. فهو قادر في الحالة الأولى على الاستشهاد بالنصوص المقدسة للتاريخ الأمريكي بالإضافة إلى تراث قانوني عريق مشهود بالدفاع عن الحقوق الفردية، لكن قاموسه السياسي لا يسعفه بالمفاهيم اللازمة للإسهاب في الحديث عن المسؤوليات والواجبات العامة[١٩]. ليس معنى ذلك أنه لا يكترث لهذا الشأن؛ بل لعله يتمنى لو ملك الأدوات المناسبة لإقناع جمهوره بحديثه عنه. من هنا، كان خطابه السياسي مقيَّداً بالعقيدة المتاحة، لا بخياراته الشخصية[٢٠].

ثانياً: تحدد العقيدة ما يشكّل «الأسباب المقنعة» لمساندة سياسة دون أخرى[٢١]. يستخدم رجل السياسة المصطلحات المتيسرة في العقيدة لتبرير موقفه المؤيد أو المعارض لسياسة معينة. ومن المستبعد أن يعلن الفرقاء السياسيون عن مساندتهم لسياسة ما لمجرد أنها تعزز سلطتهم إلى حدها الأقصى، ما لم يسمح بذلك محيط ثقافي يشجع استقلالية الفرد وذاتيته. ويستخدمون عوضاً عن ذلك العناصر الموجودة في العقيدة لتلفيق أسباب أكثر

(١٨) Murray Edelman, *Constructing the Political Spectacle* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1988), p. 12, and John A. Robinson and Linda Hawpe, «Narrative Thinking as a Heuristic Process,» in: Theodore R. Sarbin, ed., *Narrative Psychology: The Storied Nature of Human Conduct* (New York: Praeger, 1986), chap. 6, p. 113.

(١٩) Mary Ann Glendon, *Rights Talk: The Impoverishment of Political Discourse* (New York: Free Press, 1991).

(٢٠) Richard Ashcraft, *Revolutionary Politics and Locke's Two Treatises of Government* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986), p. 5.

(٢١) Waiter R. Fisher, «Narrative, Reason, and Community,» in: Lewis P. Hinchman and Sandra K. Hinchman, eds., *Memory, Identity, Community: The Idea of Narrative in the Human Sciences* (Albany, NY: State University of New York Press, 1997), chap. 14, p. 314.

تعقيداً «تبدو مقنعة». ولما كان الخطاب السياسي وسيلة لإيصال المعلومات للآخرين وإقناعهم بها، وجب على مستخدميه أن يأخذوا في الحسبان رد فعل الآخرين تجاه الحجج التي يطرحونها. تكتب سيلا بن حبيب Seyla Benhabib:

حين يطرح الفرد وجهة نظره أمام الآخرين، يجب عليه دعمها بحجج مقنعة في السياق العام لمشاركيه في التداول. فالقيام بهذه العملية علانية يجبر الفرد على التفكير فيما تعده الأطراف المعنية كلها حجة مقنعة[٢٢].

قد تترك هذه الألاعيب الخطابية آثاراً لا يستهان بها، كتسهيل تشكل التحالفات، وإن كان بعضها بعيد الاحتمال، كالتحالف مثلاً بين شخصين أحدهما ينبع استخدامه للعقيدة من إيمان صادق وآخر يستغلها تكتيكياً. وقد تفرض العقيدة السائدة على رجل السياسة إجراء تعديلات مهمة على الاستراتيجية التي يتبعها، وذلك تجنُّباً لمعارضة هدف سياسي معين يلقى استحسانها ومساندتها.

سوف أبدأ بتحليل سياسة العدالة الانتقالية في أوروبا ما بعد الشيوعية انطلاقاً من فرضية باطلة: تعد العدالة الانتقالية مظهراً من مظاهر الصراع على السلطة بين القوى السياسية الجديدة والقديمة. بموجب هذه الفرضية، تتحكم مصالح كلتا المجموعتين في الهيمنة على السلطة بمسار رسم السياسة. أما الفرضية البديلة التي نسبر أغوارها ونوضح خطوطها العريضة في السطور القليلة القادمة، فتقول: إن العقيدة ترسم ملامح سياسات العدالة الانتقالية. فقد أثَّرت العقيدة الديمقراطية الليبرالية في صوغ مقاربة العدالة الانتقالية التي تبنتها الديمقراطيات الناشئة في أوروبا بعد سقوط النظام الشيوعي ـ وإن لم تكن عاملاً وحيداً في ذلك ـ كما تباين تأثيرها باختلاف محطات الانتقال الديمقراطي[٢٣].

---

(٢٢) Seyla Benhabib, «Deliberative Rationality and Models of Democratic Legitimacy,» *Constellations*, vol. 1, no. 1 (1994), pp. 32-33.

(٢٣) نوقشت فكرة تنوع الأدوار التي تلعبها العقيدة باختلاف مراحل الانتقال السياسي في ثلاثة مراجع:

Goldstone, *Revolution and Rebellion in the Early Modern World*, pp. 419-457; Swidler, «Culture in Action: Symbols and Strategies,» pp. 278-282, and Giovanni Sartori, *The Theory of Democracy Revisited* (Chatham, NJ: Chatham House Publishers, 1987), pp. 69-70.

أولاً: قبل الانتقال السياسي

في حقبة هيمنة الحزب الواحد على السلطة قبل انتشار موجة المد الديمقراطي، شكلت عقيدة الديمقراطية الليبرالية وسيلة نقد وتقييم، ودعت لإحداث نقلة نوعية تطال مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. حُرِم كثير من مثقفي أوروبا من فرص الانخراط في الحياة السياسية والاجتماعية في ظل الحكم الشيوعي. وقد طورت هذه النخب الهامشية باقة متنوعة الألوان من الانتقادات العقائدية لنظام الحكم الاشتراكي(٢٤). فهاجم بعضها الحكومات على أسس قومية، على أساس أن الدولة قصّرت في تلبية المطالب المشروعة لهذه المجموعة العرقية أو تلك. بينما ارتكز النمطان الأكثر شيوعاً للنقد على مطالبة الحكومات بتحمل تبعات فشلها في الوفاء بعهودها. انتقدت بعض هذه النخب الحكومات الشيوعية لعدم كفايتها في تحقيق أهدافها «الاشتراكية»، في إشارة إلى انتشار الفقر وتفشي الفساد في الأوساط السياسية. بينما اختارت أخرى لوم الحكومة على إخفاقها في تطبيق المواد الدستورية والاتفاقيات الدولية التي نصت على احترام حقوق الإنسان الأساسية والمشاركة الكاملة في الحياة السياسية. لا شك أن قرار نقد الحكومة من خلال تذكيرها بمبادئها ووعودها التي لم تتحقق كان خياراً استراتيجياً حكيماً، نظراً لصعوبة تملص الحكومة من انتقادات المعارضة دون الوقوع في تناقض ذاتي. مع ذلك، يتساءل المرء عن سبب ميل أقوى الأصوات المعارِضة إلى محاكمة الحكومة وانتقادها وفقا لمعايير مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، وليس وفقاً لإخفاقها في تحقيق الأهداف الاشتراكية، علماً أن أنظمة الحكم الاشتراكي في وسط أوروبا وشرقها كانت عرضة للانتقاد في كلتا الحالتين.

ثمة أربعة أسباب جعلت من الديمقراطية وحقوق الإنسان أداة عقائدية ممتازة للنقد اللاذع:

أولاً: تعد عقيدة الديمقراطية الليبرالية ـ التي تحترم حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية ـ موضوعاً مطروقاً ومدروساً بعناية، بينما ظلت

(٢٤) Goldstone, Ibid., p. 425.

الاشتراكية الإصلاحية مجرد بدعة. فجذور الديمقراطية الليبرالية ضاربة في عمق التاريخ، ولها مفردات متطورة وضوابط دستورية لا لبس فيها. وقد شكل استعمال هذه العقيدة بوصفها بديلاً عن دعوى الاشتراكية الإصلاحية أداة لتوفير الجهد الفكري. إذ لم تضطرَّ المعارضة للاضطلاع بمهمة شاقة لوضع تصور لمؤسسات وأفكار جديدة كلياً، وإن لم تجد مناصاً من التمعن في كيفية تعديل الأفكار الجاهزة للديمقراطية الليبرالية ومؤسساتها لتلائم أوضاعها الخاصة. وبذلك أغرت هذه العقيدة، وقد برهنت التجربة عن نجاحها، المجتمعات التي سئمت من خوض التجارب الاجتماعية[٢٥].

ثانياً: حققت الديمقراطية الليبرالية نجاحاً ملموساً. فالتنمية الاقتصادية السريعة، بالإضافة إلى الحريات السياسية، التي حظيت بها دول أوروبا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية أقنعت العديد من الشعوب على الضفة الشرقية لنهر «أودر» أن للعقيدة الليبرالية ميزات لا مجال لإنكارها.

ثالثاً: قلة الحواجز الثقافية التي اعترضت تبنّي قوى المعارضة لهذه العقيدة. إذ يعد كثير من المعارضين، لا سيما في وسط أوروبا، أنفسهم جزءاً من الثقافة الأوروبية.

أخيراً: لفت استخدام عقيدةٍ ديمقراطيةٍ ليبراليةٍ انتباه الديمقراطيات الغربية وحاز على دعمها. ونتيجة الاهتمام الدولي الواسع، ازدادت حدة الضغوط على الأنظمة الاشتراكية، كما ارتفعت تكاليف قمعها للمعارضة.

عند تحليل موازين القوى السياسية خلال الانتقال الديمقراطي، قد يتوقع المرء أن يشتد تشبث حركات المعارضة بسياسات الحق والعدل ونجاحها في تطبيقها كلما عظمت قوتها وازداد تنظيمها، لأنها تحظى عندئذ بموقع أفضل من نظيراتها يضمن لها التنازلات من القيادات الشيوعية

---

(٢٥) في بولندا، يكثر المعلقون من استخدام عبارات مثل «العودة إلى الوضع الطبيعي» أو «الاستعارة من النماذج التي ثبت نجاحها» لوصف اعتناق بلادهم للمبادئ الديمقراطية الليبرالية. انظر: Wojciech Sokolewicz, «The Relevnce of Western Models for Constitution-Building in Poland,» in: Joachim Jens Hesse and Nevil Johnson, eds., *Constitiutional Policy and Change in Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1995), chap. 11, p. 250.

السابقة[٢٦]. لكن ما حدث في أوروبا بعد سقوط الشيوعية كان في الواقع أقرب إلى نقيض ذلك. إذ تحاشى المعارضون للنظام الحاكم في بولندا ـ علماً أنهم الأفضل تنظيماً والأكثر شعبية في المنطقة بأسرها ـ سياسات الحق والعدل في حين تعالت أصوات حركات المعارضة الأضعف، وبعضها نشأ في الأيام الأخيرة من عمر النظام الشيوعي، مطالبةً بتطبيق سياسات جزائية. فنادت القوى المعارضة في كل من ألمانيا الشرقية وبلغاريا بالحفاظ على الملفات الأمنية وبتطهير القيادة المتصلبة الدموية لرجال ستالين، التي كتمت على أنفاسها أمداً طويلاً. وفي رومانيا سالت الدماء غزيرة في ظل غياب تام للمعارضة. من الممكن تفسير هذه العلاقة المنافية للبداهة بالإشارة إلى أن مبادئ الديمقراطية الليبرالية تلقى صدى لدى حركات المعارضة القوية، التي ورثت من ثم رهبة تلك العقيدة من الانجرار إلى دوامة العنف وتأييدها للقصاص المحدود فقط. من جانب آخر، مالت الأطراف السياسية التي لم تلتزم بعقيدة الديمقراطية الليبرالية، لا سيما الأنصار الساخطين للحزب الشيوعي من غير المنتمين إليه، إلى اتخاذ إجراءات أشد قسوة وصرامة.

انهالت عقيدة الديمقراطية الليبرالية على الاشتراكية الحقيقية القائمة فعلياً بوابل من النقد اللاذع وصل إلى حدود المغالاة والتطرف، لكنها تظل مع ذلك فقيرة إلى العديد من سمات العقيدة المتطرفة. إذ تضع تصوراً لفضاء عام تكون فيه الكلمة، لا السلاح، حَكَماً في النزاعات[٢٧]. كما ترفض استغلال الدولة الحديثة لجبروتها وسطوتها من أجل تقليص مجال الحريات الأساسية حتى لأحقر الأفراد وأوضعهم، ليس من دون مراعاة الأصول القانونية على الأقل. وتساعدنا خصائص العقيدة التي اعتنقتها المعارضة في فهم حِلمها وتسامحها لحظة الانتقال السياسي.

(٢٦) Brito, *Human Rights and Democratization in Latin America: Uruguay and Chile*, p. 33.

(٢٧) يصف آدم برجيفورسكي الديمقراطية بأنها «نظام لفض النزاعات من دون قتل المتنازعين أحدهم الآخر». لمزيد من المعلومات، انظر:

Adam Przeworski, *Democracy and the Market* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1991), p. 95.

ثانياً: الانتقال السياسي

تتضاءل أهمية الدور الذي تؤديه العقيدة في الأيام والشهور الأولى من عمر الانتقال الديمقراطي، حيث تزداد الأزمات والتطورات المثيرة. تهيمن المصالح المادية ـ ويمكن أن نسميها غريزة البقاء ـ على حسابات الأطراف السياسية خلال الأزمات. وقد أشار واضعو نظريات الثورة إلى التحديات الهائلة التي تواجه القيادة الثورية عند إمساكها بأجهزة الحكومة. فتسود الأجندة السياسية ألغاز تنظيمية، لا تترك مجالاً أمام الكوادر الجديدة للتفكر في القضايا النظرية التي أذكت نار النقاشات الثورية في المراحل المبكرة للنشاط المعارض. فالأولوية لتنظيم ممارسة الدولة لسلطاتها وإلا انهار النظام الجديد.

عاشت أوروبا الشرقية في حقبة الانتقال إلى الحكم الديمقراطي زمن نشاط مستعر. مع الانخراط في التفاوض على الانتقال السياسي أو التحايل لتدبير مخرج لبق للزعماء السابقين، تركز الاهتمام على الاعتبارات المتعلقة بالسلطة. وتناسب حجم الضمانات التي استطاع الحزب الشيوعي انتزاعها من المعارضة طرداً مع قوته في أثناء عملية التفاوض. أما في الأماكن التي تفتت فيها الحزب وتناثر في الهواء مثل بقايا مخطوطة عتيقة، فقد كانت المعارضة في موقعٍ يسمح لها بالتدخل لتسريع أفوله عبر اتخاذ إجراءات جزائية متنوعة.

بالرغم من أن المسائل العقائدية بقيت مهمشة في هذه المرحلة الحرجة، إلا أن عقيدة الديمقراطية الليبرالية لعبت دوراً لا يستهان به، وذلك عبر سبيلين: صوغ خطاب تغيير النظام وتحديد هوية الفرقاء السياسيين. فمن ناحية، نظمت عقيدة الديمقراطية الليبرالية المخيال السياسي في أثناء عملية الانتقال السريعة. وقد لفت علماء السياسة الانتباه إلى حالة عدم اليقين اللامتناهي والخاصية المفتوحة لمسار الانتقال السياسي في وسط أوروبا وشرقها[٢٨]. إذ كان جائزاً أن تتطور الأحداث في المنطقة وفق مسارات متنوعة. في الحقيقة، لم يكن مستبعداً أن تتمخض الأمور عن نتائج متباينة في المنطقة بأسرها نظراً لتنوع تشكيلات القوى السياسية في البلدان المختلفة. قد

---

(٢٨) المصدر نفسه، و

Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986).

تبدو هذه التجربة المثالية للحرية السياسية، إلا أن حالات الشك التام والمستقبل المجهول لا ترضي البشر. فينشدون الحصول على أداة تمكّنهم من استبعاد بعض النتائج من أجل تنظيم إدراكهم للواقع الاجتماعي. كما يسعون لإيجاد لغة مشتركة يستعملونها للتعبير عن مصالحهم بحضور الأطراف السياسية الأخرى ومحاولة إقناعها بشرعية هذه المصالح وصحتها.

أسهمت أفكار الديمقراطية الليبرالية ـ بالرغم من النقد الموجه لها في سياقات أخرى ـ في صياغة عملية تفاوض سلمية منظمة، لتكون بديلاً عن الصدام الثوري العنيف. شككت قلة من الأطراف في أن تكون نتيجة الانتقال النهائية نظام حكم أكثر تحرراً وديمقراطية، بالرغم من حدة نزاعاتها حول آلية تأسيس نظام الحكم هذا[٢٩]. مع ذلك، لا ريب أن وضع ضوابط للجدال قد أسهم في ظهور انتقال أكثر سلمية. يزداد النقاش السياسي صعوبة في البلدان التي تتحدث فيها القوى السياسية المتنافسة لغات عقائدية مختلفة كلياً، ولا يمكن بأي حال الوصول إلى تسوية من دون حوار. على سبيل المثال، حالت الهوة العقائدية والثقافية العميقة بين أنصار كلٍّ من الشاه وآية الله الخميني في إيران دون التواصل بين الفريقين. ومع غياب خيار التسوية، اتخذت الأحداث السياسية منحىً أكثر تطرفاً، تكلل بالعنف الذي أسفرت عنه الثورة الإسلامية[٣٠].

من ناحية ثانية، لعبت العقيدة الديمقراطية الليبرالية دوراً فاعلاً في تشكيل هوية الأطراف السياسية التي أسهمت في حسم عملية الانتقال السياسي. بيَّن الباحثون في قضية الانتقال إلى الديمقراطية أن وجود معارضة معتدلة تملك نية التفاوض مع «الأطراف المعتدلة» في الحكومة يزيد احتمال حدوث الانتقال السياسي عبر التفاوض. ومفهوم «المعارضة المعتدلة» جديد بحد ذاته. إذ تعجز القوى الثورية المتقدة حماساً عن تصور وجود زمرة اجتماعية كهذه. تتشبث المعارضة خلال الثورات بعقيدة تؤيد التحول الجذري عادة، أي عقيدة تدعو إلى الانغلاق العرقي أو إعادة توزيع متطرف

(٢٩) Jon Elster, ed., *The Roundtable Talks and the Breakdown of Communism* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1996).

(٣٠) Mansoor Moaddel, *Class, Politics and Ideology in the Iranian Revolution* (New York: Columbia University Press, 1993), p. 272.

للثروة[٣١]. وتتطرق أدبيات الانتقال الديمقراطي إلى ذكر هذا النوع من المعارضة المتطرفة، لكنها تسند له دوراً هامشياً. قد تؤدي المعارضة المتطرفة دوراً محورياً في إسقاط النظام الشمولي، لكن من المستبعد أن تكرس ذاتها للمشروع الديمقراطي. وهنا يكمن جوهر اختلافها عن المعارضة المعتدلة. بالرغم من أن وجود معارضة معتدلة يعد بلا ريب نعمة حقيقية للانتقال الديمقراطي، ليس سهلاً توضيح السبيل إلى تفنيد الانتقادات اللاذعة التي تصفها بالانتهازية. كيف لهذه المجموعة أن تضمن لنفسها موطئ قدم في الطيف السياسي، وأن تحوز على ثقة الشعب وولائه؟ توفر العقيدة الديمقراطية الليبرالية للمعارضة المعتدلة مسوغات موقعها في الطيف السياسي. فلغتها تمجّد أهمية التفاوض والتشاور والحقوق الفردية، كما أنها لا تتخذ موقفاً عدائياً من حل التسوية الذي تفرضه الضرورة العملية.

يعد وجود معارضة معتدلة تستلهم مبادئها من العقيدة الديمقراطية الليبرالية شرطاً جوهرياً لحدوث انتقال سلمي قائم على التفاوض. فهذا النمط من المعارضة منفتح على الحوار مع الأقطاب المعتدلة في الحكومة التي لن تهاب الانخراط في عملية المفاوضات إدراكاً منها لالتزام خصمها بالمبادئ الديمقراطية الليبرالية، لأن عقيدته تحظر استخدام العنف خارج نطاق القانون، وتحول دون تطبيق معظم أشكال الجزاء. كذلك يضعف خطر المشروع السياسي الجديد على العناصر المعتدلة في الحكومة نتيجة القيود التي تفرضها الديمقراطية الليبرالية على العدالة الانتقالية؛ وبذلك تقوى رغبة أفرادها بالمشاركة في المفاوضات تمهيداً للإصلاح الديمقراطي، إدراكاً منهم أن المعارضة المعتدلة لن تزج بهم (أو حتى برفاقهم المتزمتين) في غياهب السجون ببساطة من دون محاكمات، فضلاً عن تسليم رقابهم للمقصلة. من هنا، يرجح أن تجد هذه الأقطاب في العقيدة الديمقراطية الليبرالية سبيلاً ملائماً للتعبير عن مصالحها، لما تتضمنه من قيود على الإجراءات الجزائية. وقد تتعهد بالالتزام بهذه القيود، فتضع نفسها في موقع أقل تهديداً للمعارضة وتكسب ثقتها وتضاعف من احتمال الوصول إلى الغاية المنشودة، فضلاً عن استعمال لغة الديمقراطية لضمان حقها بالمشاركة في الحكومة مستقبلاً، مع

(٣١) Goldstone, *Revolution and Rebellion in the Early Modern World*, pp. 419-420.

تسخير القيود التي تفرضها الليبرالية على سلطات الدولة لحماية أفرادها من الجزاء في المستقبل.

ثالثاً: عقب الانتقال السياسي

يعدُّ قيام انتخابات حرة نزيهة بشارة ميلاد الديمقراطية. قد يتهيأ للبعض أن الأحداث تتطور بعد ذلك تلقائياً مثل شروق شمس يوم جديد، لكنها في الواقع بحاجة إلى تفسير. تجتمع الهيئة التشريعية، وتنظم الأحزاب نفسها حول قطبي النظام والمعارضة. يتقبل السياسيون نتائج الاقتراع التي جاءت تعبيراً عن إرادة الشعب، وينكبون على تسيير أمور الحكومة، ساعين إلى تدعيم مواقعهم استعداداً للانتخابات القادمة. ذلك هو المسار الطبيعي للأحداث في دولة أرست دعائم الديمقراطية، لكنه حدث استثنائي بالفعل في أوروبا الشيوعية سابقاً، وثمة احتمال أن نصل إلى نتائج مغايرة: مثلاً انقلاب تنظمه الأطراف الخاسرة، أو امتناعها عن المشاركة في آليات الحكم الديمقراطي، أو تعرضها للقمع على يد الفائزين بالانتخابات. فلو أخذنا تركة العداء المتبادل والقمع الوحشي غالباً بعين الاعتبار، لوجدنا أن برودة السياسة الديمقراطية المألوفة مروعة حقاً. هذا ويمكن أن نعزو قرار الأطراف السياسية بالعمل ضمن ضوابط النظام الديمقراطي إلى مجموعة من الحسابات طويلة الأجل. يدرك أعضاء المعارضة أن التزامهم بالقوانين يعزز فرص فوزهم بالانتخابات الآتية؛ فالخاسر اليوم قد يكون الفائز غداً. وتتوقف صحة هذه الحسابات طبعاً على الافتراض القائل إن الانتخابات الآتية ستكون حرة نزيهة وتقام دورياً، علماً أن ما من سبب واضح يدعو الخاسرين للثقة بأن الفائزين سيتقيدون بقواعد اللعبة الديمقراطية في المستقبل[٣٢].

إثر انحسار موجة الاضطراب المرافق للانتقال السياسي، يمكن أن تتطور الأحداث السياسية وفق مسارات شتى. يشير المهتمون بدراسة الثورات إلى خاصية التطرف العقائدي للنظام الثوري اليافع. في فرنسا، تفرق شمل الثوار ودفع كل منهم الآخر إلى مواقع أشد تطرفاً من أي وقت مضى. وتأتى

---

(٣٢) Stephen Holmes, «Precommitment and the Paradox of Democracy,» in: Jon Elster and Rune Slagstad, eds., *Constitutionalism and Democracy* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988), chap. 7, p. 195.

البلاشفة بعد إحكام قبضتهم على روسيا السوفياتية، ثم ما لبثوا أن غرقوا في الحمية العقائدية المتطرفة للثورة الثقافية (١٩٢٨ ـ ١٩٣١م). تستقي كلمة «عقيدة» بحد ذاتها من هذه المنعطفات التاريخية معاني الازدراء المصاحبة لها. فقد ارتبط تاريخ الكلمة بالمطامح الاستبدادية المتصلبة لرجال السياسة المتطرفين. وينجم عنها عادة حكم الطاغية، تماماً كما يظهر نابليون أو ستالين على المشهد السياسي لإعلان تأويل تقليدي صارم لمصير الأمة.

على خلفية هذا المشهد، تغدو الشخصية الوادعة المسالمة للسياسة الديمقراطية الفتية خروجاً صارخاً عن المألوف. وقد يدفع ذلك أحدهم للظن أن نطاق التغيير ليس جذرياً على الإطلاق أو أن العقيدة الجامدة لم تعد سارية المفعول. في أعقاب حالات الانتقال إلى الحكم الديمقراطي التي شهدتها دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، دار جدل واسع حول ما إذا كانت التغييرات هناك ثورية أم لا. من ناحية، شهدت تلك الدول تحولات هائلة طالت جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية كافة لدرجة أن كلمة «إصلاح» تبدو وصفاً قاصراً لها. ومن ناحية ثانية، تحتاج حالات الانتقال هذه عادة إلى العنف والروح المتطرفة للأحداث السياسية لأن هذه المناخات هي التي التي تضفي عليها صفة «الثورية». إن الفرق بين الثورتين الماركسية والديمقراطية الليبرالية لا يكمن في عمق التغيير أو عوز هذه الأخيرة إلى المبادئ العقائدية. فالثورة الديمقراطية الليبرالية لا تقل إثارة وتشبثاً بالعقيدة عن سواها. بعد نقل السلطة، قد يشرع الزعماء الجدد في الديمقراطيات الناشئة بتطوير المبادئ التي ألهمت الثورة وتطبيقها على أرض الواقع، تماماً كغيرهم من الزعماء الثوريين. فيقودون سلسلة إصلاحات جذرية تؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة تشكيل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لكن العقيدة التي توقد نار هذه التحولات تختلف عن غيرها من العقائد الثورية لكونها تفرض قيوداً على الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة. وبمزيد من التفصيل، تحد العقيدة الديمقراطية الليبرالية من استخدام سلطة الدولة: عبر حماية الحريات الفردية، وفصل سلطات الدولة، وحصر أشكال استخدام القوة كلها بتفويض قانوني. حتى إن المعارضة في بولندا أطلقت على الثورة الديمقراطية الليبرالية اسم ثورة «التقييد الذاتي». بالتمحيص في الإخفاقات التي منيت بها الثورة الفرنسية والثورات الماركسية القريبة الأقرب

إلى حدودها، تبنت المعارضة هناك عقيدة تشجع على بناء مجتمع مدني مستقل ومنظم وتسعى للحد من استخدام سلطة الدولة(٣٣). لربما بدت الثورة المقيدة ذاتياً ضيقة النطاق، إذ تفتقر إلى الجاذبية الرومانسية التي تميز الانتفاضات العنيفة والتخطيط المثالي. بالرغم من ذلك، إن الحكم على «الثورات» الديمقراطية من خلال ثمارها يبيّن أن التغيير الناجم عنها لا يقل شأناً عن نواتج قريناتها الماركسية.

تتفاقم حدة الاضطرابات العقائدية في المدة التي تعقب التغيير الثوري. سارع الشيوعيون في أوروبا بعد انهيار الشيوعية لاستغلال لغة الديمقراطية الليبرالية وجعلوا من أنفسهم جزءاً من مصفوفة المؤسسات الديمقراطية. ولو طلبنا من أحد الشيوعيين الملتزمين سابقاً تفسيراً حول تبديل انتمائه السياسي، لزعم أنه غدا ديمقراطياً ملتزماً بالدرجة ذاتها من دون التنكر فعلياً لنشاطاته السابقة. أو لأكد أنه لا يزال ثابتاً على إيمانه في أهداف المجتمع السياسي - مساواة، حرية، أخوة - مع تغيير الوسائل الفضلى لبلوغها. ولربما حاجج بالقول إنه كان في ريعان الشباب مغالياً في مثاليته (غلطة يسهل اغتفارها) أو مضلَّلاً من قبل أصحاب السلطة. ومن المعقول أن يلجأ أيضاً إلى إنكار إيمانه بالشيوعية يوماً؛ إذ يعدها مجرد وسيلة لتأمين لقمة العيش لعائلته ضمن دائرة القيود المفروضة من قبل النظام. توفر المدة التي تلي تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية سريعة تربةً خصبة للتطور العقائدي، حيث يعمق الناس التفكير في تجاربهم الشخصية ويضعون تصورات لمفاهيم تمكنهم من تفسير معطيات الواقع الجديد(٣٤).

للعقيدة الديمقراطية الليبرالية أثر عميق على المناظرات المتعلقة بالعدالة الانتقالية في الدولة الديمقراطية الجديدة، فهي تسهم في ابتكار نموذج واضح المعالم لنواتج السياسة. في الدول التي لا تزال فيها العقيدة الديمقراطية الليبرالية في طور التجذر، استخدم الخطاب السياسي المتعلق بقضايا العدالة

---

(٣٣) Andrew Arato, *From New-Marxism to Democratic Theory: Essays on the Critical Theory of Soviet-type Societies* (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1993), pp. 298-303.

(٣٤) Seyla Benhabib, «Hannah Arendt and the Redemptive Power of Narrative,» in: Lewis P. Hinchman and Sandra K. Hinchman, eds., *Hannah Arendt: Critical Essays* (Albany, NY: State University of New York Press, 1994), chap. 5, p. 127.

الانتقالية موضوعاتٍ نابعة من مصفوفة القيم التي تدافع عنها هذه العقيدة. وبمرور الزمن، ازدادت أوجه الشبه بين السياسات المتبعة في هذه الدول شيئاً فشيئاً. فمقاربة الديمقراطية الليبرالية للعدالة الانتقالية ترى في العنف لعنة، وتجعل من السياسات الجزائية كالمحاكمات والتطهير صعبة المنال ومقيدة بحكم القانون. فيما يوصى بالتعويض والمصارحة بوصفها وسائل بدائل يمكن للدولة الديمقراطية الناشئة استخدامها للنهوض بمسؤولياتها السياسية عن جرائم النظام السابق.

اختارت ألمانيا الشرقية وبولندا سبيلين مختلفين جوهرياً في طريقهما إلى الانتقال السياسي، لذا فإن من البديهي أن نتوقع رؤية نتائج متباينة فيما يخص العدالة الانتقالية في كلا البلدين. تحولت ألمانيا الشرقية إلى الحكم الديمقراطي عبر ثورة شعبية عارمة أطاحت بالحكومة الشيوعية. ولم يتوقف استنزاف القوة من جسد النظام الشيوعي طوال المدة الوجيزة التي شهدت خلو العرش والمفاوضات على الانتقال السياسي. بالمقابل، يصنف الانتقال السياسي في بولندا ضمن فئة الانتقال المبني على التفاوض؛ إذ اشتمل على مفاوضات مطوَّلة بين النظام والمعارضة. وبذلك تجلى في هاتين الدولتين التباين المتوقع في مقاربتيهما للعدالة الانتقالية بين عامي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠م: سارت ألمانيا الشرقية على نهج الجزاء، في حين داعبت فكرةُ نسيان الماضي بولندا. لكن الفجوة بين الاثنتين ما لبثت أن ضاقت على نحو ملحوظ، مع تبني كلتيهما منظومتين متشابهتين من سياسات الحق والعدل. وساعدت عقيدة الديمقراطية الليبرالية في إبقاء قضية العدالة الانتقالية على الأجندة السياسية، وقد كان لها أثر كبير على نواتج السياسة.

تطورت سياسات الحق والعدل في ألمانيا وبولندا ببطء، وجاءت هذه السياسات مع المناظرات المحيطة بها متماثلة إلى حد كبير، بينما سقطت قضية العدالة الانتقالية من الأجندة السياسية في دول أخرى فلم تشهد مناظرات غنية أو تبني أي سياسات. وقد ساد هذا النموذج في جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً. يسبر الفصل المتعلق بروسيا أبعاد هذه المسألة بعمق. فهناك صدرت بوادر المعارضة الأولى لحكم الحزب الشيوعي عن أشخاص طالبوا باجتثاث الفكر الستاليني وتجرؤوا على فضح حقيقة الانتهاكات التي اقترفها نظام الحكم السوفياتي. وجرى تنصيب الديمقراطية في روسيا باستبدال سريع للشيوعيين إثر محاولة انقلاب عام ١٩٩١م. إن من

شأن هذا الوضع المتفجر أن يقود المحللين إلى توقع حدوث اندفاعة قوية نحو محاسبة المسؤولين. في الحقيقة أعلن الرئيس يلتسن حظراً على الحزب الشيوعي في أواخر عام ١٩٩١م، وصادر ممتلكاته، وأقام محاكمة لمنظمي الانقلاب الفاشل، ووقع قانوناً يبيح فتح محفوظات الحزب وجهاز الاستخبارات السوفياتية. لكن هذه السياسات كلها أُلغيت في وقت لاحق. وسرعان ما زالت قضية العدالة الانتقالية عن أجندة السياسة الروسية بالرغم من ضخامة الحشد الشعبي المبكر حول قضية ممارسات الظلم السابقة. إن لمسار الأحداث هذا مكوناً عقائدياً. إذ لم تلعب العقيدة الديمقراطية الليبرالية دوراً يذكر في المناظرات المتعلقة بالعدالة الانتقالية في روسيا.

يندرج تسليط الضوء على السياسات المتنوعة للعدالة الانتقالية في أوروبا ما بعد الشيوعية ضمن مهمات البحث المباشرة. لقد قمتُ بتحديد مجموعة من السياسات ـ كالمحاكمات، والتطهير، وإعادة التأهيل، والتعويض المادي، والمصارحة ـ لاستخدامها كمتغير تابع. و(يكاد) يكون ممكناً اختزال هذه النتائج إلى «بيانات عجماء»، أي «بيانات لا مجال للشك في مصداقيتها عبر محاولة تقديم أي تفسير آخر أو قراءة مغايرة»[٣٥].

يعد تقييم تطور الخطاب الديمقراطي الليبرالي واستخدامه في هذه الدول أشد تعقيداً وإثارة للجدل[٣٦]. ومنهج البحث هنا تأويلي، يلتمس العثور على «الترابط المنطقي الضمني» في نص المناظرات السياسية المحيطة بالعدالة الانتقالية وكشف الستار عن «صيغ معانيها المتشابكة بشدة»[٣٧]. تشي قراءة المناظرات النيابية والخطابات الرئاسية بوجود كلمات مفتاحية وموضوعات متكررة. لا يطبق منهج التأويل معايير التجريب المنطقي للتحقق من صحة

---

(٣٥) Charles Taylor, *Philosophy and the Human Sciences* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985), p. 19.

من الضروري أن نحذر في هذا الموضع، إذ يسهل التثبت مما إن كان قد تم اعتماد سياسة معينة كمسألة قانونية، بينما قد نختلف حول ما إذا كانت «السياسات» قد طبقت على أرض الواقع وأثمرت نتائج ملموسة أم لا.

(٣٦) Ole R. Holsti, *Content Analysis for the Social Sciences and Humanities* (Reading, MA: Addison-Wesley Publishing Company, 1969) and Martha Cooper, *Analyzing Public Discourse* (Prospect Heights, IL: Waveland Press, 1989).

(٣٧) Taylor, Ibid., p. 15.

فرضياتها، وهو أمر يرثى له بالتأكيد نظراً لأن للتجريبية المنطقية قدرة على الإقناع تحسد عليها. بدلاً من ذلك، يشجع المنهج على استخدام معايير أخرى أكثر ذاتية للتحقق. والقارئ مدعو لتقييم ما إذا كان هذا التأويل للمناظرات السياسية يقدم فهماً صحيحاً للنصوص الأصلية أم لا. هل يفسر معنى النصوص التي استعصت على الفهم سابقاً أو بدت متناقضة؟ هل يوقظ فينا وعياً لتمييز النماذج الضمنية التي كانت أمام أعيننا على الدوام من دون أن نلاحظها، تماماً مثل وجوه مألوفة؟

تقتصر حدود هذه الدراسة على نطاق ضيق من الخطاب السياسي المستخدم في الدول الشيوعية سابقاً، مع التركيز على المناظرات المتعلقة بالعدالة الانتقالية وحدها. ولا مجال هنا للوصول إلى استنتاجات حول ما إذا كان للخطاب الديمقراطي الليبرالي أثر على شريحة واسعة من السياسات الأخرى أم لا. إلى جانب ذلك، تعجز دراستنا هذه عن تقييم مقدار عمق جذور الخطاب السياسي الليبرالي في المجتمع المدني، لكونها تتناول الخطاب السياسي للمسؤولين المنتخبين فقط.

بالرغم من هذه الملاحظات الاحترازية حول محدودية نطاق استنتاجات هذه الدراسة، فإنها تلمح إلى مقاربة جديدة لدراسة تعزيز الديمقراطية. فالتعريف المعياري يقول إن الديمقراطية «تتعزز» عندما تقبل الأطراف السياسية الرئيسة كلها قواعد اللعبة الديمقراطية[٣٨]. فما الدليل على هذا «القبول»؟ نحن في العادة نراقب لنرى ما إذا كانت الأحزاب مستمرة في اللعب وفقاً للقواعد المتفق عليها، حتى حين تخسر الانتخابات. من هنا، تعدُّ حالات التناوب (السلمي) الناجح للأحزاب على السلطة جوهر تعزيز الحكم الديمقراطي. ولعل من الأهمية بمكان تقديم دليل آخر. يُعد استخدام الخطاب الديمقراطي الليبرالي على نطاق واسع مقياساً آخر لقبول السياسيين هذه القواعد. قد لا يتعدى خطابهم حدود «التملق» للعقيدة الديمقراطية الليبرالية طبعاً، لكن التملق لا يقدَّر حق قدره في عصرنا الساحر هذا. يكفي أن نتذكَّر أن حياة الشيوعية استمرت بالرغم من وجود شيوعيين منافقين أمداً طويلاً جداً.

(٣٨) Giuseppe Di Palma, *To Craft Democracies: An Essay on Democratic Transitions* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990), p. 109.

الفصل الثاني

العقيدة الديمقراطية الليبرالية والعدالة الانتقالية

في مختلف السياقات الحاضنة للديمقراطية، من جنوب إفريقيا إلى أوروبا الشرقية، لا تزال المجتمعات تنشد حلولاً لمعضلات إقامة العدل في أثناء انتقال السلطة، وذلك بتحليل خياراتها المتاحة في ضوء المبادئ الديمقراطية الليبرالية. من هنا، كانت محاولة العثور على إجابة منهجية للسؤال الآتي أمراً يستحق العناء: ترى هل ثمة نموذج ديمقراطي ليبرالي لتسوية حالات الغبن التي وقعت في الماضي؟ يضع هذا الفصل تصوراً لـ«نموذج مثالي» لمنهج ديمقراطي ليبرالي إزاء مشكلة العدالة الانتقالية. وبإماطة اللثام عن العناصر الأساسية لهذا النموذج، نحقق هدفين رئيسين، **أولهما**: فهم المناظرات وسياسات صنع القرار الحالية، وذلك من خلال تعرية الافتراضات التي تحدد مسار المناظرات وتسليط الضوء على أبرز النقاط المشتركة بينها. **وثانيهما**: الاستعانة بهذا الشرح النظري المفصل لإعداد آلية منطقية مبنية على أسس واضحة تستطيع الدول استخدامها من أجل التصالح مع الماضي بالطريقة المثلى لإرساء دعائم نظام ديمقراطي ليبرالي.

تهبنا عقيدة الديمقراطية الليبرالية خمس أدوات رئيسة لمناقشة القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية وصياغتها بأسلوب منظم. **أولاً**: تنظِّم «**استعارة العقد الاجتماعي**» طريقة تفكير الساسة تجاه الأحداث الماضية ومسؤولية النظام الجديد عن الأعمال الجائرة التي ارتكبها سلفهم البائد وفق نموذج محدد. فتعينهم بذلك على تصور الديمقراطية الليبرالية كمشروع تقدمي في جوهرها. **ثانياً**: تحرّم «**سيادة القانون**» ممارسة القوة خارج إطار السلطة القانونية. لما كانت الديمقراطية الليبرالية تثمِّن الحد من سلطة الدولة، فإنها تفرض قيوداً عديدة على حقها في إنزال العقاب بمواطنيها. فسيادة القانون

تمنع القوانين ذات الأثر الرجعي وتحرم عدم المساواة أمام القانون وانتهاكات الأصول القانونية. ولا يستثنى من مظلة الحماية هذه حتى الأشخاص الذين ارتكبوا أبشع الجرائم في عهد النظام السابق. **ثالثاً: تعلّق** عقيدة الديمقراطية الليبرالية أهمية بالغة على «**مشاركة الجميع**». يجب أن يحظى كل فرد بحق المشاركة في صنع القرار السياسي؛ ولا يجوز عزل المستبدين السابقين من الحياة السياسية ببساطة. **رابعاً: تعد «المصارحة»** قيمة عظيمة الأهمية. يؤمن أنصار المذهب الديمقراطي الليبرالي بضرورة ضمان حرية التعبير والصحافة والاجتماع لتيسير السبل أمام نقاش سياسي منفتح بوصفه ركيزة أساسية لصنع قرار مثمر بنّاء. **أخيراً**: تعبر الكثير من شعوب العالم عن رغبتها في العيش تحت سقف نظام ديمقراطي ليبرالي لأنه يبشّر بإقامة «**العدل**». وتأمل من نظام كهذا توفير حد أدنى من التدخل في حريات الأفراد، بالإضافة إلى المساواة في التمثيل الحكومي والمعاملة العادلة.

ولَسوف نسبر في الصفحات اللاحقة أغوار كل من هذه المصادر على حدة، ونحلل ما تحمله من مضامين لقضية العدالة الانتقالية، عسى أن نتمكن من توضيح معالم مقاربة الديمقراطية الليبرالية للعدالة الانتقالية في ضوء هذه المصادر مجتمعة.

أولاً: العقد الاجتماعي

العقد الاجتماعي: اتفاق بين الأفراد للتخلي عن الحالة الطبيعية الفطرية والدخول في المجتمع وإرساء القوانين اللازمة لحكم أنفسهم[١]. إن هذه الوصفة لتشكيل مجتمع سياسي جديد، طبقتها الأنظمة الديمقراطية الجديدة بحذافيرها. من الغريب فعلاً أن يكون العقد الاجتماعي تجلياً راسخاً لبداية سياسية جديدة على هذا النحو. إذ لم يسبق لأحد أن شهد قيام عقد اجتماعي حقيقي، البراعم الاجتماعية الأولى لحياة الإنسان البدائي. والفكرة برمتها مجرد واحدة من «التقاليد المختلقة» للمذهب الليبرالي أكثر منها واقعة تاريخية مميزة في عصر يمجّد البحث العلمي.

بالرغم من أن نظرية العقد الاجتماعي بنية مصطنعة، إلا أنها تقدم ثلاثة

(١) J. M. Kelly, *A Short History of Western Legal Theory* (Oxford: Clarendon Press, 1992), p. 13.

إسهامات ثمينة للنظرية الديمقراطية الليبرالية، تأتي في طليعتها سيادة القانون. تتجلى أولى مهمات المجتمع المدني بعد تلاحم أشلائه معاً في تعيين هيئة تشريعية تتولى الإعلان رسمياً عن قوانين المجتمع السياسي الجديد. فالقانون يضمن حياة الأفراد وسلامتهم وحرياتهم وملكياتهم ويحميها من سطوة الناهبين البؤساء غير العقلانيين الذين يعيثون فساداً في الحالة الطبيعية. كما يفرض قيوداً على نزوات الحكومة المستبدة. فـ«لا يجوز للهيئة التشريعية، أو السلطة العليا، أن تخوّل نفسها صلاحية الحكم عبر إصدار مراسيم اعتباطية تعسفية، بل إنها ملزمة بإقامة العدل، والبتّ في حقوق الفرد وفقاً لقوانين معلنة منصوص عليها، وقضاة مفوضين معروفين»[٢]. فحكم القانون يضمن حيادية الأحكام وثباتها وإمكانية التنبؤ بها[٣]. كما يسمو بالحقوق الطبيعية إلى أعلى درجات الكمال عبر إقرار المزايا التي تمتع بها الناس في الحالة الطبيعية كلها، بالإضافة إلى مزية الأمن التي كانت هدفاً صعب المنال آنذاك. وبذلك يؤمن للفرد مخرجاً من حالة الشك والريبة التي ابتلي بها في حالة الطبيعة.

يتعلق الإسهام الرئيس الثاني لنظرية العقد الاجتماعي بالمصدر الشرعي للقانون. يستند القانون في نموذج العقد الاجتماعي إلى موافقة الخاضعين لأحكامه. إذ ينبع التزام الفرد بطاعة قوانين المجتمع القائم على حكم القانون من قبوله المبدئي لعضويته. والديمقراطية في نظر المفكرين الليبراليين ليست غاية بحد ذاتها[٤]. في الحقيقة، أثارت المطالب المحتملة لحشود العامة في الدولة الديمقراطية مخاوف المفكرين الليبراليين لأجيال عديدة (ومن بينهم سبينوزا وجون ستيوارت ميل). لكنهم حين رأوا في التأييد الشعبي وسيلة للحفاظ على الحرية، قرنوا بين الحرية والديمقراطية، اللتين شاركتا معاً في صياغة الأفكار الحديثة عن الحكومة.

أما الإسهام الثالث لنظرية العقد الاجتماعي، فيتمثل في تقديم نموذج

---

(٢) John Locke, «The Second Treatise of Government,» in: Peter Laslett, ed., *Two Treatises of Government*, rev. ed. (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1960), p. 404.

(٣) Anthony Arblaster, *The Rise and Decline of Western Liberalism* (Oxford: Basil Blackwell, 1984), p. 73.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٨.

مذهل لتغيير سياسي جذري وسلمي في آنٍ معاً. من السهل على المرء تصوُّر بداية عنيفة للمجتمع: فصائل وحشية عنيفة أو أفراد متغطرسون يجبرون الآخرين على الانصياع لأوامرهم. فهذا المشهد يبدو طبيعياً أكثر من التجمع السلمي لأبناء المجتمع برمته على غرار ما يتصوره واضعو نظريات العقد الاجتماعي.

تحوي نظرية العقد الاجتماعي مخططاً ضمنياً لتسوية الجرائم السابقة في سياق التغيير السياسي. ولا تتوافر بين أيدينا بالطبع أمثلة عن الطريقة الفعلية التي تعاملت بها المجتمعات الناشئة الأولى مع تركة الجرائم المرتكبة في الحالة الطبيعية البدائية. لكنّ لنموذج العقد الاجتماعي تأثيراً على السبل التي تنتهجها الدول في طريقها نحو الديمقراطية عند التعامل مع تركة المظالم التي ورثتها.

ينقسم التاريخ في نظرية العقد الاجتماعي إلى ثلاث مراحل متمايزة، وبذلك تنتظم أفكارنا حول أي الأحداث تفصل الماضي عن الحاضر والمستقبل. فالعقد الاجتماعي يقدم تعريفاً دقيقاً لما هو مقصود بـ«الماضي»: إنه الزمن السابق لولادة العقد.

تعد المدة الزمنية التي تأتي قبل العقد الاجتماعي حالة طبيعة سابقة للدخول في التنظيم الاجتماعي، وقد وصفها هوبز بكلمات مشهودة كحالة حرب سرمدية بين البشر بعضهم البعض في ظل غياب أي سلطة على الأفراد؛ حيث يعيشون في «خوف أزلي، يحيق بهم خطر الموت جراء العنف؛ وحياة الإنسان وجيزة تسودها الوحدة والفقر والبذاءة والغرائز البهيمية»[(٥)]. ولما كان كل شخص عرضة لهجوم فتاك، ساد الظلم وعمَّ الوجل. فلا يشعرنَّ أحد بالأمان التام، والجميع متساوون في جحيم تلك الحالة.

في ظل هذه الظروف، من غير المعقول أن نتساءل عمَّن يتحمَّل مسؤولية جرائم الغبن التي وقعت في الحالة الطبيعية. فأي محاولة لتقييم المسؤولية لا

(٥) Thomas Hobbes, *Leviathan*, edited by C.B. Macpherson (London: Penguin Books, 1968), p. 186.

بد أن ترتكز إلى قدرتنا على تحديد هوية الفاعل، ونواياه، وطبيعة ذلك الفعل من حيث علاقته بالبيئة الأخلاقية. لما كان العنف متوقَّعاً بل ومحتوماً، فلا صلة له بالجانب الأخلاقي. ومن غير الملائم تطبيق معايير المجتمع على الحالة الطبيعية. وبذلك يكون العقد الاجتماعي الترياق الشافي لهذه العلاقات المسمومة، لأنه يرسم خطاً ثخيناً يفصل فوضى الماضي عن النظام في المستقبل.

تستلزم المرحلة الثانية استنباط العقد الاجتماعي، وهي عملية ارتبطت لاحقاً بكتابة الدستور. فالعقد الاجتماعي يمحو الحالة الطبيعية السابقة معلناً بداية مرحلة جديدة من مراحل التطور الاجتماعي. يتفق الناس على العيش في المجتمع إلى جانب بعضهم البعض بموجب حزمة من القوانين المشتركة. تندد الإجراءات التي ينطوي عليها إعداد العقد الاجتماعي بتحميل الأفراد مسؤولية المظالم المرتكبة في الحالة الطبيعية. إذ تتطلب إجراءات صياغته المشاركة الطوعية الشاملة لأفراد مجموعة سكانية معينة بلا استثناء. حيث يتجمع الناس طوعاً مع بعضهم البعض طلباً للحماية.

لا يجوز استبعاد الأفراد من العقد الاجتماعي بذريعة الإجرام فيما مضى. فالعقد يشمل حتى اللصوص والقتلة والغاصبين في حالة الطبيعة، وبانضمامهم إليه تغفر لهم ذنوبهم: فالتعهد بالطاعة في المستقبل كفيل بالتكفير عن الجرائم السابقة. ذلك أن صور الظلم في الماضي لا تكتسب قيمة عملية أو أخلاقية بموجب العقد الاجتماعي. ويُعد التزام الفرد بالجماعة بمثابة مطلع فجر يوم جديد للأفراد المعنيين من جهة والمجتمع السياسي الوليد من جهة ثانية. وهنا يبلغ التوتر أشده. بالرغم من أن تأسيس العقد الاجتماعي جاء بدافع رغبة الناس في إقامة العدل، فإن جل ما يحصلون عليه في هذه المرحلة الأمل بقيام عدالة في المستقبل.

يؤسس العقد الاجتماعي حكم القانون، ويتم هذا التأسيس في الوقت المناسب من خلال صياغة العقد الذي، بمرور الزمن، يحدد طبيعة الدعاوى القانونية. تحمي سيادة القانون الأفرادَ عبر سبيلين: إذ تبشر أولاً بمساواة الجميع أمام القانون، بصرف النظر عن هوياتهم؛ وبذلك تفقد السيرة الذاتية للمرء في الحالة الطبيعية أهميتها بموجب العقد الاجتماعي، سواء كان قوياً

أم مستضعفاً حينها. «إن فكرة وجود عقد اجتماعي مفترض... تجبر المرء على البدء من جديد، بعد تجريده من أشكال التحيز والظلم التاريخية، ليحكم على الأمور من منظور أخلاقي، دون الرجوع إلى الوضع السابق سواء كسلطان (يستضعف الآخرين) أو ضحية (لا حول لها ولا قوة)»[٦]. وفي دوامة مغالطة المنطق الدائري، «يُفترض» أن الجميع متساوون لكي «يصبحوا» متساوين.

ثانياً: إن سيادة القانون تبشر الفرد بإمكانية التنبؤ بالنتائج المترتبة على أفعاله قبل الإقدام عليها، وهو أمر يجب أن تتاح له معرفته. ينبغي أن يعلم الفرد مثلاً أن السرقة قد تجلب عليه عقوبة السجن لأجل محدد. وبذلك تدخل النتائج في حساباته عند الإقدام على فعل معين. وقد لا يواجه الفرد أي عقوبة إن أتى بعمل مستهجن من الناحية الأخلاقية في ظل غياب نص قانوني ثابت ينص على تحريمه بوضوح. ولما كان الأشخاص الذين مارسوا الظلم في الحالة الطبيعية يجهلون أن أفعالهم تجر عليهم العقاب، فلا تجوز معاقبتهم عليها. هذا المبدأ الأساسي في القانون، والمعروف بالعبارة اللاتينية «nulla crimem, nulla poena sine lege» [حرفياً: لا جريمة ولا عقاب من دون نص قانوني]، يحمي الأفراد من الملاحقة القانونية ذات الأثر الرجعي.

تبدأ المرحلة الثالثة في التطور التاريخي بعد التعاقد. عقب تشكيل العقد الاجتماعي، يستطيع المجتمع الدخول في حقبة الوجود المنظم تحت مظلة القانون. وهنا يجب عليه أن يحكم ذاته عبر الإعلان عن قوانين واضحة. فالمجتمع يقرر آلية اختيار زعمائه وحدود صلاحياتهم، على نحو يعيد ترتيب العلاقات الاجتماعية. يجب على الناس الذين اختاروا الانضمام إلى العقد الاجتماعي الامتثال لقوانين السلطات الحاكمة. فتُمحى الهويات القديمة، ويتبنى الناس في ظل العقد هوية جديدة كشعب يعيش تحت راية القانون. يَعِد العقد الاجتماعي الشعب بمزايا عدة في المستقبل: مجال أوسع لممارسة الحرية، والأمن، وإمكانية التنبؤ بنتائج أفعالهم، وفرص التطور الفردي. ويتحقق ذلك جزئياً عبر طي صفحة الماضي.

---

(٦) Mark J. Osiel, «Ever Again: Legal Remembrance of Administrative Massacre,» *University of Pennsylvania Law Review*, vol. 144, no. 2 (December 1995), p. 587.

مذ قامت الثورة في أمريكا خاصة، استُخدم العقد الاجتماعي مجازاً لتوصيف اللحظات الدستورية، حين يؤسس المجتمع إطار عمل جديداً لممارسة السلطة بصورة مشروعة. يضفي الإعلان الدستوري على المفهوم القديم مسحة جديدة، بالرغم من القواسم المشتركة الكثيرة التي تجمعه بنظرية العقد الاجتماعي. فالدستور قوة أشد وأمضى في تنظيم المجتمع: وثيقة مكتوبة يمكن الاحتكام إليها عند البتّ في الدعاوى القانونية التي تكون أهلاً للنظر في المحكمة. وهو إذ يهيّئ الفرصة لممارسة السلطة السياسية، إلا أنه في الوقت ذاته يقيّدها عبر فصل السلطة السياسية بين ثلاثة فروع منفصلة من جهة وتوفير فضاء مقدّس لممارسة الحريات الفردية من جهة أخرى.

لقد ولجنا اليوم عصر الانتقال السلمي نحو الديمقراطية الليبرالية، وهي حقبة تجد في اللحظة الدستورية الأمريكية، لا في الثورة الفرنسية الأشد إثارة ودموية، نموذجاً لها. لكن كثيراً من نماذج الانتقال السياسي هذه تحدث في بلدان ذات ظروف أقرب إلى فرنسا الضاربة في أعماق التاريخ أكثر منها إلى دولة حديثة الولادة كأمريكا[(٧)]. والماضي في الدول التي تحوّلت حديثاً إلى الديمقراطية أشبه بمرجل يغلي ويفيض بأشكال الإجحاف والجور، وقد يجد فيه «الثوار الراديكاليون» وجبة سائغة مألوفة. من رحم هذا السياق الذي جمع بين صور الغبن والقهر السابقة والانتقال السياسي السلمي تُولَد معضلة العدالة الانتقالية. إذ لا يعود الاعتماد على مجرى التاريخ الجدلي لمحو الصور الأليمة للماضي ممكناً. و«غياب الثورة يحول دون التموضع التام للجرائم المرتكبة في الماضي وتقييم المسؤولية عنها كاملة»[(٨)]، كما يشير أحد المراقبين. عوضاً عن ذلك، يجب على الساسة في يومنا هذا، الذين يستقون أفكارهم من معين العقيدة الليبرالية، اتخاذ قرارات حازمة حول كيفية التعامل مع الماضي والاستجابة له بحذق وحصافة.

---

(٧) انظر:

Louis Hartz, *The Liberal Tradition in America: An Interpretation of American Political Thought Since the Revolution* (San Diego: Harcourt Brace Jovanovic, 1983).

(٨) Andrew Arato, *From New-Marxism to Democratic Theory: Essays on the Critical Theory of Soviet-Type Societies* (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1993), p. 103.

يتجلى الإسهام الرئيس لنظرية العقد الاجتماعي في الديمقراطية الليبرالية بتقديم نموذج للتغيير السياسي السلمي، يقوم إلى جانب مفهوم الزمن السياسي. إذ يرسم خاتمة الحالة الطبيعية بخط عريض واضح، وبموجبه يتجاهل المجتمع تفاصيل ما حدث في السابق. مجدداً، إن التطلع إلى المستقبل يمثل جوهر نظرية العقد الاجتماعي.

لهذا التساهل ميزة رئيسة: تعزيز المشاركة الجامعة لأطياف المجتمع كافة. فلو شعر سلاطين الحالة الطبيعية بالخوف من الجزاء بعد تشكيل العقد الاجتماعي، لبقي لديهم حافز قوي للإحجام عن دخوله ومهاجمته ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. ولن يكون ذلك بشارة خير للمجتمع الناشئ. لذا فهم مدعوون للمشاركة الكاملة تحت غطاء الحماية القانونية. وبذلك يصبح المجتمع الجديد أقل عرضة للهجوم. فالتساهل تجاه جبابرة الأيام الخوالي يعزز فرص نجاح العقد الاجتماعي، وإن رأى البعض أنه يجعله أقل عدلاً.

بالحديث عن العقد الاجتماعي، نصل إلى قيمتين أساسيتين تستحقان الدراسة كل على حدة: سيادة القانون ومشاركة الجميع.

ثانياً: سيادة القانون

يمثل حكم القانون جانباً أساسياً من جوانب التراث الليبرالي. إذ ألهمت الفوضى والتعسف المفكرين الليبراليين تصوراً لنظام اجتماعي سامٍ، تتصدر فيه مهمة ضبط العنف أولويات المجتمع. يمكن بلوغ تلك الغاية عبر عدة سبل طبعاً. نظم هوبز المجتمع تحت إمرة حاكم مطلق يمتلك حق استخدام القوة حسب هواه. لكن الحل الذي يقترحه هوبز للخروج من أهوال الفوضى يولِّد مشكلة أخرى في رأي المفكرين الليبراليين وهي مشكلة الحكم التعسفي. عقب النجاة من العنف السائد في حالة الطبيعة، قد يجد الناس أنفسهم ضحايا عنف تعسفي يمارس على يد طاغية مستبد. ظل علماء القانون لقرون عديدة يقلِّبون الرأي فيما يمكن عمله للحد من قدرة الحاكم على استخدام العنف. في العصور الوسطى، دار النقاش حول ما إذا كان الحاكم ملزماً باتباع القوانين التي أقرَّها بنفسه أم لا[٩]. وفقاً لمفهوم السيادة

(٩) Kelly, *A Short History of Western Legal* Theory, p. 131.

الشائع آنذاك (والمدافعين عن الحكم المطلق لاحقاً)، لا يجوز تقييد قدرة الملك المطلقة على وضع القواعد والاستثناءات، بالرغم من الإعلان المستمر عن السمو الأخلاقي للحكم وفقاً للقانون. فلم يكن للقضاء أدنى سلطة على السلطان صاحب السيادة. وما إن حل القرن السابع عشر حتى كان المحامون وعلماء القانون الإنكليز يعلنون أولوية القانون. فأجبر الملك ومجلس النواب والمواطن العادي معاً على الالتزام بمعايير السلوك المنصوص عليها قانونياً. وتنطوي سيادة القانون على تمكين الحكومة من مواصلة سن الصكوك القانونية والإعلان عنها.

إلى جانب ذلك، تشير سيادة القانون إلى مساواة الجميع أمام القانون. يجب على المحاكم البت في أفعال الناس جميعاً، بغض النظر عن مكانتهم السياسية أو الاجتماعية، وفقاً للقوانين المعمول بها دون تمييز بين فرد وآخر. ولا تجوز معاقبة أي شخص لارتكابه أفعالاً كانت تعد قانونية حين قام بها. كما يحظر إنزال العقاب بالفرد قبل تمحيص أفعاله على يد السلطات القضائية في ضوء القوانين المرعية. من هنا، تم استبعاد العقوبة الموجزة دون محاكمة.

تفرض سيادة القانون قيوداً كثيرة على الآليات التي يسمح للديمقراطية الجديدة باتباعها للتصالح مع ماضيها. فتحرِّم استخدام العنف خارج إطار القانون وتحظر تطبيق القوانين رجعياً. وتؤكد كذلك على المحاكمات الفردية، والمساواة في المعاملة، وتمتع الجميع بالحماية الكاملة للأصول القانونية. وبذلك فإنها تحد من استخدام المحاكمات للمصالحة مع الماضي.

نجد في التاريخ أمثلة كثيرة على الجزاء الدامي، لا سيما في أعقاب الحروب وفترات الاضطهاد: الثورتان الفرنسية والبلشفية، وحالات القتل غير القانوني للأفراد المشتبه بتورطهم في التواطؤ لإشعال نار الحرب العالمية الثانية في فرنسا وإيطاليا، واغتيال الزعماء السياسيين في رومانيا. لا يمكن للديمقراطية الليبرالية التساهل مع العقوبة خارج القانون، مهما بلغ حجم اللوم الذي يستحقه ضحاياها. إن العنف الذي يمارسه المنتقم عن حسن نية يطعن في سيادة القانون والسلطات المخولة بتطبيقه شرعاً، وبذلك يقف عثرة في وجه إعادة توطيد أركان السلطة الشرعية. يهدد العنف خارج نطاق

القانون بالانحطاط إلى مدارك الفوضى وهو أمر يمقته الديمقراطيون الليبراليون أبداً.

سرعان ما تسعى أي حكومة، ليبرالية كانت أم شمولية، إلى لجم المحاولات الفردية للأخذ بالثأر، لأن عدالة الأفراد تسلب الدولة من امتياز الاستخدام الحصري للقوة. لكن حاجة الديمقراطية الناشئة إلى التشدد في إدانة العقوبة خارج نطاق القانون تفوق مثيلتها عند الدولة الشمولية. فالإجراءات القانونية التي تم خرقها ليست مجرد تفاصيل إجرائية دقيقة؛ إنما هي حجر الأساس الذي تقوم عليه مبادئ الديمقراطية الليبرالية.

في بعض الحالات، قد تؤدي ثغرة في الشرعية القانونية إلى فراغ قانوني قصير الأجل، يتيح للأفراد فرصة السعي لتحقيق العدالة الفردية دون الخوف من سياط القانون. ولهذا السبب تحديداً يحاول رجال السياسة تجنب الثغرات القانونية في أثناء التفاوض على الانتقال إلى النظام الديمقراطي. إن رسوخ القانون واستمراريته يقلصان احتمال ممارسة العنف خارج إطاره وما يترتب على ذلك من مخاطر الانحدار إلى الفوضى والانتفاضة الشعبية والعودة إلى حكم السلاطين. فسيادة القانون في الديمقراطية الليبرالية، بصرف النظر عن فتوتها، قوة رادعة تشدد على تحريم الثأر.

في ظل الحظر المفروض على معاقبة المجرمين السابقين خارج نطاق القانون، قد يتبادر إلى ذهن المرء أن محاكمات هؤلاء الأفراد تحتل أهمية بالغة. في الواقع، أكد البعض أن المحاكمة السياسية لرموز النظام السابق تعزز شرعية الوافدين إلى السلطة حديثاً، وتروي عطش الشعب إلى القصاص، وتجتث شوكة المجرمين من الحياة العامة إلى الأبد(١٠). مع ذلك، يفرض حكم القانون قيوداً على استخدام المحاكمات أداةً سياسية في الدول الديمقراطية الليبرالية.

يجب الحكم على الخروقات التي اقترفها الفرد في ظل النظام القديم وفق القوانين التي كانت سارية آنذاك. تفرض العديد من الدساتير الديمقراطية

---

(١٠) Michael Walzer, *Regicide and Revolution* (New York: Columbia University Press, 1992), p. 79.

الليبرالية حظراً واضحاً على العقوبة الرجعية من أجل حماية الأفراد ضد الحكم التعسفي. ولا يجوز لحكومة ديمقراطية ليبرالية سن قوانين تعاقب الفرد لارتكاب أفعال لا تجرمها القوانين المرعية والمعلن عنها وقت ارتكابها. فلو تأتى لها تجريم أي فعل بصورة رجعية، لما استطاع المواطن الجزم يقيناً ما إذا كان قد أجرم في الماضي أم لا؛ ولعاش في حالة هلع دائم من أغلال الشرطي.

هذا الحظر على الرجعية يرغم المحاكم في النظام الديمقراطي الليبرالي الجديد على تطبيق القوانين التي كان معمولاً بها في النظام القديم عند ملاحقة جرائم رموز النظام السابق. في الوقت ذاته، ينبغي تجنب المساومة على مبادئ الديمقراطية الليبرالية وهي مهمة رهيبة ومربكة تثبط الهمم[١١]. يزداد الأمر سهولة إن كان النظام القانوني السائد في عهد النظام البائد يحرم الأفعال التي يرغب النظام الجديد بمعاقبتها، كما هي الحال في بعض الأحيان. فالعديد من أنظمة الحكم الشمولي، بما فيها تلك من النمط السوفياتي، كانت قد نجحت في تطوير أنظمة قانونية تحمي الحقوق الأساسية للمواطن رسمياً.

مع ذلك، لا يكفي القضاة في الديمقراطية الناشئة العثور على القانون المناسب؛ بل عليهم أن يبرعوا في تأويله وتطبيقه. عند تأويل القانون القديم، يجد هؤلاء القضاة أنفسهم أمام ثلاثة خيارات: إما تطبيق القانون بحذافيره، بما يتوافق مع اللوائح والممارسات والمبادئ المتبعة في النظام القديم، علماً أن ذلك قد يودي بهم إلى التصرف بطريقة تتعارض مع المبادئ الليبرالية. إذ كيف يمكن للنظام الجديد أن يجرِّد المدَّعى عليه ببساطة من حق الدفاع عن نفسه بقوة سيراً على نهج النظام السابق؟ يضاف إلى ذلك، قد تبرئ الممارسات القانونية المتبعة في النظام القديم المدعى عليه من الاتهامات الموجهة ضده[١٢]. أما الخيار الثاني فالتزام النظام الجديد بحرفية النص القانوني القديم عند مقاضاة رموز النظام السابق مع إهمال الممارسات

(١١) Luc Huyse, «Justice after Transition: On the Choices Successor Elites Make in Dealing with the Past,» *Law and Social Inquiry*, vol. 20, no. 1 (Winter 1995), p. 60.

(١٢) المصدر نفسه.

القانونية التي تتضارب مع سيادة القانون. لكن إعادة صياغة القانون القديم بهذه الصورة الانتقائية لا تخلو من إشكالات أيضاً: أيُّ الممارسات القانونية ينبغي نبذها، وأيها يجب إقرارها؟ هل يعقل تطبيق القوانين القديمة خارج سياق الممارسات القديمة؟ وكخيار بديل ثالث، قد يحاول القضاة نفخ نفس جديد في الجسد الميت للقانون القديم. فيسعون مثلاً إلى تفسير القانون في ضوء قرار النظام القديم توقيع اتفاقيات دولية تتعلق بحقوق الإنسان. لكن هذا التأويل الجديد للقانون القديم قد يشكل بنية هجينة بملامح غامضة ـ منتج خاص بالمخيلة القضائية. إلى جانب ذلك، قد يُنظر إلى عملية إعادة تفسير القوانين السابقة على أنها تطبيق رجعي للقانون في حال أضرَّت بموقف المدعى عليه[13].

تثير هذه الحلول كلها إشكالات قانونية عدة. بالرغم من أن الدساتير الشمولية تضمن حقوقاً معينة، فإنها تضم عادة فقرات تحد من ممارسة تلك الحقوق أو تكرّس قيماً متناقضة. على سبيل المثال، منحت الدساتير من النمط السوفياتي الحزبَ الشيوعي «دوراً قيادياً» في المجتمع. فهل يجب على السلطات القضائية في الديمقراطية الناشئة النظر في الفقرات الدستورية للنظام القانوني الذي أسسه نظام الحكم السابق كلها، أم تلك التي تراها ملائمة فقط؟ هل من المعقول تجاهل الإجراءات القضائية الماضية؟ لا شك أن الصرامة في تطبيق القوانين السابقة تزيد محاكمات مجرمي الأمس صعوبة. لكن «دولة القانون» الجديدة تثمِّن تطبيق القانون انطلاقاً من الإحساس بالواجب.

ثمة قوانين أخرى تزيد الملاحقات القضائية تعقيداً. تفرض معظم الأنظمة القانونية مدة لتقادم حق الادعاء، بحيث تحدَّد مهلة زمنية تجوز خلالها مباشرة دعوى الادعاء. ومع انقضاء المهلة المحددة دستورياً، يسقط حق الادعاء بالتقادم[14]. ولا يستبعد أن يكون النظام السابق قد أصدر قانون

(١٣) المصدر نفسه، ص٦٠ ـ ٦٢.

(١٤) انظر:

Noel Calhoun, «The Statute of Limitations and the Prosecution of Human Rights Violations,» paper presented at: *The Transformations of 1989-1999: Triumph or Tragedy?* (conference), edited by John S. Micgiel (New York: Harriman Institute, 2000).

عفو يستثني شخصيات معينة من الملاحقة القضائية. في كلتا الحالتين، يتمتع الجناة المتهمون بحق إسقاط التهمة الموجهة ضدهم، وهذا أمر تعجز دولة مبنية على حكم القانون عن التملص منه بسهولة.

قد يختار النظام الديمقراطي الليبرالي مقاضاة المجرمين من أفراد النظام السابق وفقاً لأحكام قانون الجنايات، ضارباً بعرض الحائط تعارض الفقرات القانونية ومدة التقادم وقوانين العفو والفقه القضائي لمحاكم النظام القديم. عندئذ يتشح المدعى عليهم بثوب الديمقراطية الليبرالية ويشتكون من أنهم ضحايا عدالة رجعية. إن المسألة برمتها عبارة عن لغز عويص معقد. فمن خلال معاقبة الجناة من أفراد النظام السابق لما ارتكبوه من انتهاكات، تعزز المحاكم قيمة حماية الفرد ضد سلطات الدولة بما يتناسب مع مبادئ الديمقراطية الليبرالية، وبذلك تبرهن على مساواة الجميع أمام القانون في المستقبل. وقد تخشى في الوقت ذاته من الاشتباه بكونها تخرق المبادئ المقدسة للديمقراطية الليبرالية.

يرى البعض أن المعضلة تهذِّب النظام القضائي والمجتمع على حد سواء، إذ تكشف النقاب عن تعارض نموذجي بين مبادئ الديمقراطية الليبرالية. فالنظام القضائي (والمجتمع بوجه عام) مدعوان لمناقشة أي المبدأين يستحق الأفضلية اللارجعية أم معاقبة الجلادين المعروفين. ينبغي أن ينخرط الشعب بمختلف فئاته في مداولات عقلانية بغية استنباط تسوية مقبولة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال أن يثقل نقاش كهذا كاهل أجندة مجتمع لا يزال في طور الانتقال السياسي ويثير الشكوك حول جدوى المؤسسات الديمقراطية.

ليس الحظر على الرجعية العقبة الوحيدة النابعة من حكم القانون التي تعترض مقاضاة المجرمين من أبناء النظام السابق. يفرض حكم القانون على الدولة إدانة كل فرد على حدة أيضاً، والمساواة بين الجميع في المعاملة، والالتزام بالقيود القانونية.

انطلاقاً من مبدأ الإدانة الفردية، توضع انتماءات الفرد السياسية السابقة جانباً عند الشروع في مقاضاته أو إدانته. يتمتع الفرد بحرية الانتماء السياسي، والقوانين الليبرالية لا تعاقبه لمجرد كونه عضواً في رابطة سياسية

معينة أو حصوله على مسمى وظيفي ما[١٥]، بل يعاقب على ما جنت يداه وحسب. من هنا، لا يجوز إنزال عقوبة جماعية بأعضاء جماعة معينة على خلفية الآثام والشرور التي ارتكبتها تلك الجماعة.

كثيراً ما يصعب إثبات وجود رابط بين فرد معين وجرم محدد في حقبة حديثة حيث تتفشى البيروقراطية في أوصال الحكومة. فقد يحدث أن يجتمع سراً بضعة زعماء أشداء في عهد النظام البائد للتخطيط لسياسة قوامها الترهيب أو التعذيب، لا تلبث أن تتغلغل في أجهزة الدولة من دون تعليمات خطية غالباً. لا تواجه المحاكم الليبرالية صعوبات تذكر لدى التحقق من هوية جندي المشاة الذي ضغط على زناد البندقية فعلاً: ثمة سجلات تظهر عادة أسماء المتواجدين في مكان وزمان محددين. لكن الكشف عن مبدع سياسة الترهيب الذي أصدر التعليمات مهمة شاقة حقاً.

يعد قصر العقوبة على المسؤولين الحكوميين ذوي المراتب الدنيا الذين شاركوا مباشرة في الجرائم حالة شاذة من أنماط المقاضاة الانتقائية. فهو غير مخالف للقانون في النظام الديمقراطي الليبرالي (كما هو حال القوانين الرجعية) من جهة، لكنه من جهة ثانية يتعارض مع مبدأ المساواة أمام القانون، الذي يشكل محور الخطاب المتعلق بسيادة القانون. بموجب هذا المبدأ، يجب على القانون معاملة الناس بالعدل، وأن تتناسب العقوبة مع جسامة الجرم المرتكب دون أن تزيد عليها. لا شك أن الجنود المشاة سيلجأون إلى هذه الطريقة للدفاع عن أنفسهم، بما قد يخفف عنهم وطأة العقوبة إلى حد كبير. حتى إنْ كشف الادعاء العام هوية الزعماء السياسيين والموظفين البيروقراطيين الذين أصدروا أوامر سياسة الترهيب ودبروها، يبقى على المحاكم أن تعثر على سبيل منطقي لتوزيع عبء المسؤولية فيما بينهم. من هنا، فإن المساواة أمام القانون تنطوي على تجنب التشدد في معاقبة المسؤول الصغير الذي نفذ السياسة الهمجية أكثر من رئيسه[١٦].

يتمتع المدَّعى عليهم جميعاً بحق المحاكمة وفق الأصول القانونية في

(١٥) لمزيد من المعلومات حول العيوب القانونية والسياسية للتنظيمات السياسية القمعية، انظر: Otto Kirchheimer, ***Political Justice: The Use of Legal Procedure for Political Ends*** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1961), chap. 4.

(١٦) Ruti G. Teitel, ***Transitional Justice*** (New York: Oxford University Press, 2000), pp. 40-44.

هذه المحاكمات طبعاً. فالدولة الليبرالية حريصة على رسم الإجراءات الضرورية لضمان حق الفرد في الحرية بدقة، ويحتل الإجراء مكانة خاصة. لدى الديمقراطية الليبرالية قائمة بالضمانات الإجرائية تثير الإعجاب، كما يتضح من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كالميثاق العالمي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. والأهم من ذلك أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وهذا افتراض منافٍ للبداهة ولا يخلو من التحدي في حالة الزعماء السياسيين الذين أباحوا سياسات القمع الوحشي الشائنة وأمروا باستخدامها بوضوح. ولا مناص من معاملة حتى المتهمين بأشنع أنواع الجرائم بوصفهم أشخاصاً عاديين تحت مظلة القانون. إذ يتمتعون بحق الحصول على الاستشارة القانونية ولو على نفقة الدولة. ولا يجوز إجبارهم على الاعتراف بذنبهم أو الإدلاء بشهادة تدينهم. ويقع عبء إثبات إدانة المدعى عليه على عاتق الدولة. وهنا قد يفاجأ الادعاء العام بالصعوبة البالغة لمهمة جمع الأدلة الكافية. فتورط الزعيم السياسي السابق بإصدار أوامر سياسة قائمة على الترهيب واضح للعيان، ومع ذلك قد لا تتوافر الوثائق الدالة على تلك الحقيقة. فلربما تحولت الملفات إلى رماد حينما لاح في الأفق بوادر الانتقال إلى الديمقراطية، ولعل الأوامر بقيت شفوية، وجاءت شهادات الشهود غير جديرة بالثقة أو متناقضة أو ملفَّقة. وقد يلفي الادعاء العام نفسه على حين غرة في عالم سريالي عاجزاً عن إثبات حقيقة يعلم الجميع صحتها. وهنا لا بد من الإشارة إلى المأساة التي وقعت في مجتمعات شهدت تجريم أفراد يعلم الجميع براءتهم بسهولة عبر جيل سابق من المحاكمات السياسية.

لا شك أن المحاكمات الجنائية بديل أفضل للجزاء العنيف في الديمقراطيات الفتية. لكن حكم القانون يقيد إمكانيات الدولة عند تنظيم محاكمات تطال المذنبين من أفراد النظام القديم: حظر القوانين الرجعية، والإدانة الفردية، والمساواة أمام القانون، ومراعاة الأصول القانونية. هذه القيود القانونية (فضلاً عن القيود التي تفرضها السياسة والمنطق) تزيد من تعقيدات مساعي الديمقراطية الناشئة لاستخدام المحاكمات كأداة سياسية. إذ ينبغي ألا تنحط المحاكمات في دولة ديمقراطية ليبرالية إلى مستوى الانتقام السياسي، وقد تتمخض تسوية الجرائم السابقة عن نتائج سياسية عميقة الأثر.

إن عدداً محدوداً من المحاكمات السياسية قد يحقق أغراضاً سياسية وأخلاقية بالغة الأهمية، منها تعزيز شرعية النظام وتلبية مطالب الضحايا بإقامة العدالة الجزائية، يضاف إليها ترسيخ الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان(١٧). ويلعب التوقيت هنا دوراً جوهرياً(١٨). في بعض الأحيان يبيح الزعماء الديمقراطيون إجراء محاكمات سريعة وفوضوية من الناحية القانونية. لكن الطلب على التطبيق الكامل للضمانات القانونية يتعاظم كلما طال أمد هذه المحاكمات. ولن يقوى نظام يتشح برداء الديمقراطية الليبرالية على تحمل سياسة قائمة على محاكمات مغلوطة قانونياً مدة طويلة. لكن الديمقراطيات الناشئة في كثير من الأحيان تقف عاجزة عن فرض عقوبات حازمة تطفئ نيران العواطف الجياشة كما تشاء. فيفلت المجرمون من قبضة العدالة، وتسير المحاكمات بطيئة، ولا يعثر المحققون على الأدلة الكافية. نتيجة لذلك، تميل الحكومة إلى التنازل قليلاً وتلجأ إلى القانون المدني لمعاقبة الجناة.

يقع الاختيار على التطهير عادة؛ لأنه يندرج ضمن عقوبات القانون المدني، أي تطهير المؤسسات البيروقراطية العامة من الشخصيات الآثمة. في حال عجزت الديمقراطية الناشئة عن إيداع الجلادين السابقين السجن بسبب القيود المفروضة على المحاكمات الجنائية بموجب القانون، يمكنها على الأقل طردهم من الدوائر الحكومية. وللتطهير فوائد متعددة: إعادة تنظيم أجهزة الإدارة الحكومية وإحياؤها؛ وفرض عقوبات اقتصادية واجتماعية على موظفي النظام السابق؛ وتداول السلطة بين الفرقاء السياسيين، بما يوفر فرص عمل جديدة لأنصار النظام الجديد(١٩). ويمكن لذلك أن يخدم أغراض العدالة بشقيها الجزائي والترميمي. ففي ذلك عقاب للنظام القديم من دون التنازل عن الحرية. في الوقت ذاته، يؤمن التطهير للمعارضة فرصة الفوز بمكانة بارزة في الحكومة الجديدة.

---

(١٧) Juan E. Mendez, «In Defense of Transitional Justice,» in: A. James McAdams, ed., *Transitional Justice and the Rule of Law in New Democracies* (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1997), chap. 1, pp. 7-8.

(١٨) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991), p. 231.

(١٩) تعد الأخيرة ميزة سياسية مغرية لكونها توفر فرص عمل لأنصار النخبة الجديدة. لكن ظهور النفعية قد يهدد بتشويه سمعة عملية التطهير.

يرى بعض المراقبين أن سيادة القانون تحدّ من قدرة الديمقراطية الناشئة على المضي قدماً في تطبيق سياسة تطهير جذري[٢٠]، تشمل حرمان الموظفين من حقوقهم في الحماية الكاملة للإجراءات القانونية، وحظر القوانين الرجعية، والمساواة أمام القانون. ويعتقد هؤلاء أن حواجز قانونية بسيطة تعترض سبيل هذه القضايا التي تدخل ضمن صلاحيات القانون المدني، ويوصون بالتطهير وسيلةً فضلى لتسوية المظالم السابقة. مع ذلك، لم يجمع المشرّعون القانونيون على درجة الحماية التي يستحقها الموظف الحكومي خلال عملية انتقال السلطة، ولا على مدى فاعلية التطهير كوسيلة لإعادة هيكلة البنيان السياسي في بلد قد يفتقر إلى الكوادر البديلة اللازمة[٢١].

بعد ضمان التقيد بالقوانين في أثناء عملية التطهير، يجب على صناع السياسة تحديد القوانين التي ينبغي الرجوع إليها عند إقالة الموظف الحكومي، هل هي قوانين النظام القديم أم قوانين العمل الحكومية الجديدة أم إجراءات انتقالية أخرى؟ تتوافر لدى الدول الديمقراطية الليبرالية عموماً قوانين تحمي الوضعية المحايدة سياسياً لسياسات العمل في الدوائر الحكومية وتقي الموظف الحكومي من الطرد لدوافع سياسية. عند تطوير سياسة التطهير، أيُّ حقوق الموظف الحكومي ينبغي حمايتها وأيها يمكن الاستغناء عنها في ظل الظروف الاستثنائية؟ هل يجب أن يتمتع الموظف بميزات المحاكمة وفق الأصول القانونية كلها: حق براءته لحين إدانته، وحق الطعن بالحكم، والوصول إلى المعلومات التي قد تبرِّؤه؟ هل المساواة في معاملة الناس من مختلف الملل السياسية أمر واجب؟ لا يقدم حكم القانون إجابات شافية على هذه الأسئلة عند أخذها في سياق القانون المدني، لكن فحوى العقيدة الليبرالية حماية الأفراد من التعديات التعسفية للدولة. فلا يجوز الانتقاص من سيادة القانون من دون مبرر، لا سيما عبر إثبات أن مصالح الديمقراطية الليبرالية الأخرى تتجاوز في أهميتها الخروقات المرتبطة

(٢٠) Bruce Ackerman, *The Future of Liberal Revolution* (New Haven: Yale University Press, 1992), p. 96.

(٢١) Huyse, «Justice after Transition: On the Choices Successor Elites Make in Dealing with the Past,» pp. 62-63.

بالتطهير[٢٢]. على سبيل المثال، قد يشير أنصار التطهير إلى حاجة الديمقراطية الليبرالية إلى جهاز إداري محايد أو إلى القيمة الرادعة للتطهير في منع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل. وأكثر ما تكون حجة الردع إقناعاً عند تطبيقها على الدوائر الحكومية المتورطة مباشرة باستعمال القوة، وعلى رأسها الشرطة أو القضاء. لذا يرجّح أن تكون هذه العقوبة أكثر نجاعة هنا.

إن تخلي الموظفين البيروقراطيين القدامى عن مناصبهم دون ضجة أمر مستبعد تماماً. حيث تصدح ترسانة أسلحتهم البلاغية عالياً بمفردات الديمقراطية الليبرالية حول سيادة القانون. ويستطيعون المطالبة بأوجه الحماية القانونية كاملة. فإن حاولت الحكومة تأمين محاكمة عادلة لكل موظف حكومي مُقال، كلّفها ذلك أموالاً طائلة: ينشغل عدد كبير من القضاة والمحامين وموظفي المحاكم في تدارس آلاف القضايا لوقت طويل. وتزداد تعقيدات كل قضية فردية لتغدو بصعوبة المحاكمات الجنائية المذكورة في الصفحات القليلة السابقة. فالرجعية والعقوبة الانتقائية ومراعاة الأصول القانونية وندرة الأدلة القاطعة كلها آفات قد تبتلى بها عملية التطهير. وينبغي ألا تتطور إجراءات التطهير إلى محاكمات تقام وفقاً لمعايير محكمة الجنايات ضماناً لفاعليتها؛ لكن لا بد من تبرير أي مساس بحقوق الأفراد في ضوء المبادئ الليبرالية.

حين تتعثر خطى الديمقراطيات الناشئة في سعيها لإجراء التطهير والمحاكمات، فإنها تلتمس استراتيجية للتصالح مع الماضي لا غبار عليها. تستطيع الدولة اللجوء إلى إجراءات العدالة الترميمية للضحايا السابقين، عوضاً عن السعي لمعاقبة الجناة، كإعادة تأهيل الضحايا وتعويضهم مادياً عما قاسوه من ألم وعذاب. مثل هذه السياسات تتيح للدولة فرصة إصلاح بعض أخطاء النظام السابق على الأقل. ولا تفرض سيادة القانون أي قيود على الجهود الرامية لتحقيق العدالة الترميمية، أقله من الناحية النظرية. لكن محاولة سنّ هذه القوانين وتنفيذها قد تصطدم بالقيود التي تفرضها سيادة القانون، وأبرزها قضية المساواة في المعاملة تحت سقف القانون. إذ يجب

(٢٢) Teitel, *Transitional Justice*, pp. 166-167.

على الدولة بذل قصارى جهدها لمعاملة الناس بالعدل. لكن التعقيدات التي ينطوي عليها تحديد فئات الضحايا التي تستحق القدر ذاته من التعويض قد تطغى على بيروقراطية الدولة والجلَد الأخلاقي للسياسيين. يمكن القول إن شريحة واسعة من سكان الدول الشيوعية سابقاً وقعت ضحية أحد أشكال الظلم. في الوقت عينه، كان لعدد كبير من هؤلاء يدٌ في الاضطهاد الذي مارسه النظام على الآخرين. «حجم الجور الهائل وتنوع صوره وكثرة أنواع الضحايا عوامل تحول دون نجاح أي محاولة لتمييز الضحايا وتقدير حجم معاناتهم»[٢٣]. ويستطيع المرء تخيل فيض من الشكاوى ينهال على الدولة بحجة عدم المساواة في معاملة المجموعات المتماثلة من الضحايا. في غمرة هذه المطالب كلها، قد تشيح الدولة الديمقراطية الفتية المعوزة مادياً ببصرها عن ضحايا النظام السابق.

ثالثاً: مشاركة الجميع

بسبب الإشكاليات الجمة الناتجة عن استبعاد أفراد بعينهم من المؤسسات البيروقراطية العامة على خلفية نشاطهم السياسي السابق، قد تقرِّر بعض الدول الديمقراطية الفتية اتخاذ خطوة أبسط تتمثل في حظر نشاط جمعيات أو أحزاب سياسية معينة. وحجتهم في ذلك أن الديمقراطيين وحدهم ـ أي السياسيين الملتزمين بالقيم السياسية الديمقراطية ـ مدعوون للمشاركة في الديمقراطية الجديدة. تشير آن سعادة Anne Sa'adah إلى هذه الحالة بوصفها «استراتيجية ثقافية» للمصالحة السياسية، يحاول المجتمع من خلالها «خلق مجتمع محلي راسخ الإيمان» قائم على المبادئ الديمقراطية بوصفها شرط ضروري لبناء الديمقراطية السياسية[٢٤]. لكن هذه الخطوة تتعارض مع مبدأ مشاركة الجميع في الديمقراطية الليبرالية. كما ذكرنا سابقاً، تشدِّد استعارة العقد الاجتماعي على أن الالتزام السياسي للجميع في المستقبل يعتمد على موافقة كل فرد (ومن ثم كل مجموعة) على المشاركة

---

(٢٣) John W. Chapman, ed., *Compensatory Justice*, Nomos; 33 (New York: New York University Press, 1991), p. 126.

(٢٤) Anne Sa'adah, *Germany's Second Chance: Trust, Justice, and Democratization* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1998), pp. 1-3 and 238.

في العقد. حين يستبعد المجتمع شخصيات معينة من المشاركة في الحياة السياسية، فإنه ينفيهم إلى الحالة الطبيعية، أي خارج إطار القانون والالتزام. ونبذ أفراد النظام القديم من شأنه أن يزكي نار الانتقام، الأمر الذي يهدد بتعطيل الانتقال السياسي السلمي. من هنا، تضمن مشاركة الجميع الاستقرار والسلام الاجتماعي كشرطين جوهريين للنظام الديمقراطي الليبرالي.

ينبغي أن يتمتع الأفراد في الديمقراطية الليبرالية بحرية الانتماء إلى الجماعة السياسية التي يختارونها؛ فوجهات النظر كلها موضع ترحيب. يقول آرثر ستينشكوم Arthur Stinchcombe: «الديمقراطية تعني تحويل مصالح النظام القديم وعقائده إلى أحزاب ديمقراطية يمكن هزيمتها (أو يمكنها الفوز من دون سحق الآخرين) في انتخابات ديمقراطية»[٢٥]. وهذا معناه ضرورة السماح للحكام السابقين بالمشاركة في الديمقراطية الجديدة؛ بالإضافة إلى تمتعهم بحرية تشكيل مجموعات سياسية كما يشاؤون.

ثمة قيود مفروضة على حرية الانتماء السياسي في دول ديمقراطية كثيرة طبعاً. فالدستور الألماني مثلاً يحظر نشاط الأحزاب الاشتراكية ـ الوطنية، ويبرِّر خرقه لمبدأين ليبراليين أساسيين هما المساواة ومشاركة الجميع بالقول إن من حق الديمقراطية الليبرالية تقييد بعض الحريات بهدف صون النظام الليبرالي من الهجمات الفتاكة[٢٦]. يبدو هذا التبرير منطقياً، لا سيما في ضوء التاريخ السياسي الألماني. استطاع الألمان تقبل الحظر على نشاط المذهب الاشتراكي ـ الوطني بارتياح نسبي عقب الهزيمة في الحرب وتحت وصاية الحلفاء. ولم تكن الأحزاب الاشتراكية ـ الوطنية المتشرذمة في موقع يسمح لها بالدفاع عن النفس.

يملك الشيوعيون في أوروبا الشرقية القدرة على الدفاع عن حقهم في المشاركة السياسية بجرأة أكبر. في الكثير من الحالات، لعبت الأحزاب الشيوعية ذاتها دوراً فاعلاً ومهماً في عملية الانتقال السياسي. فلم تحمل على المتظاهرين، وقبلت التفاوض سلمياً مع المعارضة. يمكن القول إن

---

(٢٥) Arthur L. Stinchcombe, «Lustration as a Problem of the Social Basis of Constitutionalism,» *Law and Social Inquiry*, vol. 20, no. 1 (Winter 1995), p. 261.

(٢٦) Kirchheimer, *Political Justice: The Use of Legal Procedure for Political Ends*, p. 136.

سلوكاً كهذا علامة دلالية على أن الأحزاب الشيوعية لا تشكل خطراً على الديمقراطية. وقد تجند هذه الأحزاب مبدأ مشاركة الجميع لصالحها. لذا يجب على الدول التي تحظر نشاط الحزب الشيوعي تبرير هذا الاستثناء للقاعدة؛ والبيّنة بالتأكيد على المدعي.

رابعاً: المصارحة والشفافية

شكلت بلدان عدة لجاناً نيابية أو مجموعات مستقلة للتحقيق في جرائم الحقبة السابقة، ليس لغرض تنظيم المحاكمات بل للوقوف على حقيقة ما جرى في الماضي والاعتراف بها. تعمل «لجان تقصي الحقائق» هذه على البحث عن الأدلة وتقديم توصيف موثوق للأحداث التي وقعت في الماضي. تؤكد عقيدة الديمقراطية الليبرالية على أهمية الشفافية والصراحة في الشؤون الإنسانية، وإن كانت لا تعلي شأن الحقيقة بمعنييها الغيبي والميتافيزيقي. فحرية التعبير والصحافة والانتماء كلها ضرورية لصنع القرار السياسي لأن القرارات الحكيمة وليدة التنافس بين المصالح والآراء المتضاربة. والصراحة في السياسة تشبه إلى حد كبير الأسواق المبنية على حرية المنافسة من حيث إن الحلول المثلى تأتي نتيجة المنافسة الطبيعية.

تنبع أهمية الاطلاع على حوادث التاريخ والماضي القريب من حقيقة كونه يشكل أساساً واقعياً لتداول منفتح حول حماية الحريات الطبيعية للمجتمع السياسي ومسؤولياته. أدركت حنة أرندت Hannah Arendt أن التوافق على وقائع التاريخ المشترك يعد شرطاً جوهرياً للحرية. فالأنظمة الشمولية، التي تسعى جاهدة لسحق الحرية بأشكالها كافة، تضع المعرفة المستندة إلى الوقائع الاجتماعية في «أسفل سافلين»[٢٧]. تحرِّم هذه الأنظمة الحوار العام حول المعلومات المتعلقة بتفشي صور الغبن والقهر على نطاق واسع، فتجهض بذلك أي محاولة للشروع في مداولات سياسية منطقية حول آلية رفع الضيم. ولا سبيل لإعادة إثبات حقيقة الواقع إلا عبر مناقشتها علناً بين أبناء الشعب[٢٨]. لكن ذلك يولِّد معضلة لا سبيل لحلها. بالنسبة

(٢٧) Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism*, new ed. (New York: Harcourt, Brace and World, 1966), p. 385.

(٢٨) Hannah Arendt, *Between Past and Future* (New York: Penguin, 1993).

لأرندت، تعد الحقيقة المبنية على وقائع ثابتة شرطاً أساسياً لضمان حرية التعبير، وفي الوقت ذاته ينبغي تقديم حرية التعبير على إثباتها. بذلك، يبقى الأمر مبهماً: أيهما يجب إنجازه أولاً - الحقيقة أم الحرية؟ على الرغم من غموض العلاقات السببية والتباسها، فإن التلازم بينها واضح لا لبس فيه: الحقيقة وحرية التعبير وممارسة المنطق العام تتواجد جنباً إلى جنب. ويستطيع الديمقراطيون الليبراليون تقديم أدلة دامغة على أن إتاحة المجال للتبادل الحر للمعلومات المتعلقة بالماضي ضروري لإنجاز مشروعهم السياسي. معنى هذا من الناحية العملية أن تكشف الديمقراطيات الجديدة النقاب عن حقيقة ماضيها أملاً في استخلاص العبر منه وتجنب تكرار أخطائه. من هنا، تغدو الصراحة جزءاً من سياسة متفائلة للتقدم البشري في عصر التنوير.

ورثت دول أوروبا الشرقية أطناناً من مخلفات الدولة الاشتراكية في شكل ملفات أجهزة الاستخبارات، دُفنت في طياتها معلومات من شأنها إدانة المجرم، وتبرئة المدان، وإعادة تأهيل الضحية، وصياغة الوعي التاريخي من جديد. والسؤال هنا: ماذا نفعل بهذه الملفات؟ لا شك أن لجان تقصي الحقائق كانت لتبدي اهتمامها بالملفات التي قد تساعد في كتابة سطور التاريخ: قرارات سياسية، وسجلات داخلية للمؤسسات القيادية، وقضايا تخص الشخصيات العامة. لكن الهوة بين مصالح الضحايا والجناة عميقة للغاية.

يبدو الطلب على المصارحة خالياً من الإشكالات نسبياً، لكنه بالتأكيد يتنافس مع المبادئ الليبرالية الأخرى في رسم معالم أجندة التعامل مع المعلومات المتعلقة الماضي. غالباً ما يفضِّل ضحايا النظام السابق تعريف الأمر كشأن يتعلق بحقهم في الحصول على المعلومات. يرغب ضحايا كثر في الوصول إلى المعلومات التي جمعتها الدولة الأمنية السابقة عنهم، وقراءة الملفات التي تراكمت نتيجة عمليات المراقبة التي قامت بها أجهزة الاستخبارات تمهيداً للتخلص منها. فقد فوضت حكومات الدول البيروقراطية الحديثة - ولا سيما دول الاتحاد السوفياتي سابقاً - نفسها حق التدخل في الحياة الشخصية للمواطن بصورة سافرة وتسجيل أدق تفاصيلها على الورق

وشرائط التسجيل وأقراص الحاسوب وفي الصور. يطالب الضحايا بحقهم في قراءة هذه المعلومات واستخدامها إما لضمان إعادة تأهيلهم، أو نيل تعويض مادي، أو الحصول على أدلة تجرِّم الجناة، أو ببساطة للتوصل إلى فهم أفضل لحياتهم. وقد ينادون بحقهم في إتلاف ملفاتهم الخاصة. لكن هذه الأهداف لا تتوافق دوماً مع تطلعات لجنة تقصي الحقائق، التي تنشد تحقيق مصارحة عامة، فتعترض من ثم على رغبة الضحايا في إتلاف ملفاتهم.

من ناحية أخرى، يتشبث الجناة من أفراد النظام السابق بمبادئ ليبرالية أخرى للمطالبة بإغلاق الملفات أو حتى إتلافها. فيحتجون على النحو الآتي: لا يجوز للدولة الليبرالية التطفل على حياة الأفراد الشخصية ما لم يكونوا من المشتبه بهم في ارتكاب جرم ما، وهذا لا يكون إلا بعد إذن المحكمة بالتنصت على مكالماتهم وإصدارها مذكرات تفتيش بحقهم. طالما أن الدولة الأمنية لم تلتزم بهذه القيود، فالمعلومات المحتواة في محفوظات الشرطة والدولة والحزب الشيوعي غير مشروعة. ولا تقبل المعلومات في محاكم الدولة الليبرالية ما لم يتم الحصول عليها بطريقة قانونية، كما لا يجوز إطلاع العامة عليها. يستطيع الجناة حشد الأدوات البلاغية القوية للضمانات الإجرائية وحق الخصوصية في مسعى منهم لتعطيل مطالب الضحايا بالاطلاع على المعلومات. وقد يشكك الجناة في «القيمة الحقيقية» للأدلة قيد الدارسة، قائلين مثلاً إن السجلات تتضمن كماً هائلاً من الأكاذيب الملفقة والمعلومات المبالغ فيها، إمعاناً في إبطال مفعول الجدال الذي يصب في مصلحة لجنة تقصي الحقائق.

ثمة ثلاث طرق رئيسة لحل مشكلة الملفات. تستطيع الدولة شق باب المحفوظات جزئياً لتمكين لجنة تقصي الحقائق من الاستفادة منها، أو فتحه على مصراعيه أمام الضحايا لاستعمال الملفات، أو إقفاله نهائياً (وربما إتلاف محتويات الملفات). تؤيد العقيدة الديمقراطية الليبرالية كلاً من هذه الخيارات جزئياً على الأقل، لكن قيمة الصراحة تعمل لصالح توفير الوصول إلى الملفات.

خامساً: العدل والمسؤولية السياسية

قيل في وصف نزعتنا الإنسانية القوية لإقامة العدل إنها «الدافع لتصحيح تباين ملموس بين الاستحقاقات والمنافع»[٢٩]. أدركت الشعوب التي خاضت تجربة الحكم الشيوعي صور التناقض الصارخ لهذا النظام تماماً: بين نخبة شيوعية فاسدة موسرة من جهة وبقية أطياف الشعب من جهة ثانية؛ بين الضمانات الدستورية والدولية لحقوق الإنسان وممارسات القمع والاضطهاد؛ بين التقارير اللماعة التي تشيد بالتقدم الاقتصادي الذي حققته الشيوعية ورفوف المحلات التجارية الخاوية. في ظل هذه الظروف، تبدو العقيدة الديمقراطية الليبرالية ذات سحر أخاذ، إذ يرى فيها الناس وسيلة سامية لتصحيح مسار التناقضات وإقامة العدل. هذه الرغبة بتحقيق العدالة أوحت لشعوب أوروبا الوسطى والشرقية بالخروج إلى الشوارع والمطالبة بإسقاط النظام الشيوعي، ومن ثم آزرت الأنظمة الديمقراطية الليبرالية الناشئة بقوة أملاً في إقامة العدل.

تمتاز الديمقراطية الليبرالية بسمعة طيبة في ضمان العدل، عمادها زمرة من الأحكام المؤسسية. فالديمقراطية الليبرالية تحمي الأفراد من التعديات التعسفية لسلطة الدولة. تضمن سيادة القانون كتابة القوانين وإشهارها قبل فرضها، والجميع متساوون في المعاملة أمام القانون، كما يحظى المتهمون بارتكاب الجرائم بضمانات الإجراءات القانونية حتى تصدر بحقهم أحكام البراءة أو الإدانة عن هيئة قضائية مستقلة. هذه الضمانات الليبرالية كلها تجسد الصورة الحقيقية للعدالة في مجتمع شمولي، تحول فيه نظام «العدل» إلى أداة لممارسة الاضطهاد والظلم. كذلك تبشر الديمقراطية بالسماح للمواطنين بالمشاركة في سن القواعد التي تفرِّق بين العدل والظلم. فإن عجزوا عن تقبل قانون معين، حق لهم الاحتجاج عليه بصوت عالٍ، ومن ثم ينتخبون هيئات تشريعية جديدة تتولى تغيير القوانين[٣٠].

من المفترض أن تمسي مطالب الشعب بتحقيق العدالة سهلة المنال مع

(٢٩) David A. Welch, *Justice and the Genesis of War* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993), p. 19.

(٣٠) Judith N. Shklar, *The Faces of Injustice* (New Haven: Yale University Press, 1990), p. 107.

نجاح الانتقال إلى الديمقراطية. فلا أفضلية بعد اليوم لأعضاء الحزب الشيوعي في النظام القانوني، والساسة ملزمون بالتصرف ضمن إطار القانون، والمتهمون بارتكاب الجرائم يتمتعون بضمانات لا تحصى. إن الديمقراطية الليبرالية قادرة على ضمان هذا القدر من العدالة. يبقى السؤال هنا عما إذا كان هذا النوع من العدالة يلبي المطالب الشعبية أم لا. هل يمكن للديمقراطية الليبرالية - وهل ينبغي لها - إنصاف ضحايا الجرائم التي ارتكبت في عهد النظام الاستبدادي الآفل؟ كما ناقشنا في صفحات سابقة، كثيرة هي القيود التي تفرضها عقيدة الديمقراطية الليبرالية على الوسائل المتاحة للطامحين إلى تحقيق العدالة الجزائية انتقاماً لهذه الجرائم. وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال عما إذا كان لدى العقيدة توصيات وضعية للعدل، عوامل يمكن أن توازي ثقل القيود القانونية.

بالرغم من أن العقيدة الديمقراطية الليبرالية لا تقر العدالة الرجعية كغاية في حد ذاتها، إلا أنها فيها ما يثبت واجب النظام الديمقراطي النهوض بأعباء المسؤولية السياسية عن الانتهاكات التي وقعت في الماضي. توفر استعارة العقد الاجتماعي أساساً منطقياً قوياً يسوغ وضع الماضي جانباً لصالح بناء المستقبل على أساس مشاركة الجميع. لكن هذه الاستعارة لا تنطبق تماماً على حالة الديمقراطيات الناشئة؛ إذ لم يكن الماضي حالة طبيعية فطرية فيه يتجول الرجال والنساء في البراري حاملين هراوات غليظة، بل تاريخاً بشعاً لتواطؤ الدولة ضد شعبها.

من المبادئ العامة للديمقراطية تحميل المواطنين مسؤولية دولتهم. فالشعب مصدر شرعية الحكومة، وينبغي لكل فرد منه تحمل «نصيبه (بناء على مبدأ منصف يُتَّفق عليه) من الأعباء والتضحيات التي تتكبدها الدولة لحماية المجتمع أو أحد أبنائه من الأذى أو المضايقات»[٣١]. فإذا آذت الدولةُ الفردَ، وقع عبء التعويض له على كاهل المواطنين. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل يتحمل المواطنون مسؤولية الأعمال التي قامت بها الحكومة من غير موافقتهم؟ لقد ارتكبت الحكومة الشمولية أقبح الجرائم، لكنها فعلت

(٣١) John Stuart Mill, *On Liberty*, with an introduction by Gertrude Himmelfarb (New York: Penguin, 1988), p. 141.

ذلك باسم الدولة وبوساطة مؤسساتها الحكومية. فسخرت المؤسسات البيروقراطية والجيش والشرطة والنظام القضائي للاعتداء على المواطنين ومضايقتهم. وبعد حدوث الانتقال السياسي، يسيطر نظام ديمقراطي جديد على أدوات الحكومة هذه.

لو كانت اللحظة الدستورية مطلع فجر جديد كلياً، لانزاح حمل الجرائم المرتكبة سابقاً عن كاهل النظام الديمقراطي. لكن الدولة تبقى قائمة طوال مدة الانتقال إلى الحكم الديمقراطي. وهذه الاستمرارية المهمة تولد الشك في مقدار صحة استعارة العقد الاجتماعي. يرث الديمقراطيون دولة سليمة نوعاً ما يمكنهم الانتفاع بها، فيستولون على مؤسسات جاهزة للشرطة والجيش والاقتصاد والأمن الاجتماعي. بفضل هذه الاستمرارية المؤسساتية، يسهل الحكم المتواصل لأراضي الدولة وسلامة أبنائها. ما دام النظام الديمقراطي مستفيداً من ميراثه هذا، يجب عليه إذاً تحمل تكاليفه.

يقدم القانون الدولي حلاً محتملاً للمشكلة. فقد تعتمد الدول في طور الانتقال السياسي على المبادئ الدولية الناشئة في سعيها لإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ورثتها عن النظام السابق. يستمد القانون الدولي أهميته من ثبات المسؤوليات التي نص عليها مهما تبدلت القوانين المحلية؛ إذ يعد بؤرة تركيز للاستقرار القانوني. وعلى الرغم من أن مجال القانون هذا لا يزال قيد التطوير، لكنه قد يصبح أداة مهمة تساعد الأنظمة على الاضطلاع بالمسؤولية السياسية تجاه أفعال أسلافها، بل وإلزامها بذلك أيضاً.

فرض القانون الدولي على الحكومات مجموعة من القيود فيما يخص معاملة مواطنيها[٣٢]. فاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) واتفاقية مناهضة التعذيب تلزم الدول صراحة بمقاضاة حالات التعذيب أو الإبادة الجماعية. وأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أقل وضوحاً فيما

---

(٣٢) Diane Orentlicher, «Settling Accounts: The Duty to Punish Human Rights Violations of a Prior Regime,» in: Neil Kritz, ed., *Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon with Former Regimes*, foreword by Nelson Mandela, 3 vols. (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1995), vol. 1: *General Considerations*.

يتعلق بواجب الدولة في مقاضاة أي انتهاك للاتفاقية الدولية، لكن المعاهدة إذ تشترط على الدول ضمان بعض الحقوق وحمايتها، فإنها تخلق التزاماً ضمنياً بمعاقبة أي انتهاك لتلك الحقوق. (لا يمكن للفرد فعلياً المطالبة بالحصول على حق معين ما لم تتوافر تدابير شرعية لاسترداد هذا الحق في حال تعرضه للانتهاك). وأوضحت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، المكلفة بتقييم احترام الدول لبنود العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أن الدول تتحمل مسؤولية «التحقيق في حالات الإعدامات الميدانية والتعذيب وحوادث الاختفاء الغامضة؛ بالإضافة إلى تسليم الجناة للعدالة، والتعويض للضحايا»[٣٣].

ما دامت الدولة ملزمة بمقاضاة انتهاكات حقوق الإنسان، تتوارث الأنظمة التي تتعاقب على حكم الدولة هذا الالتزام. فالتزامات حقوق الإنسان، على غرار الالتزامات المالية والالتزام بالمعاهدات، لا تُلغى بتبوّؤ نظام جديد عرش السلطة. وينص القانون الدولي على أن تغيرات نظام الحكم والتسميات لا تبدّل هوية الدولة ومسؤولياتها. هذه الالتزامات القانونية ترسخ المبدأ القائل إن على الحكومة النهوض بالمسؤولية السياسية عن الأفعال التي ارتكبتها سابقتها ـ عادلة كانت أم جائرة[٣٤].

يستند الفرض القائل إن الالتزامات الدولية تستلزم مقاضاة انتهاكات حقوق الإنسان إلى المفاهيم القانونية التي تدافع عنها العقيدة الليبرالية. يجب على الدول الالتزام بالقوانين الخطية والمعلن عنها في النظام الدولي، أي العهود والمواثيق الدولية. ولا يجوز استثناء أي منها بذرائع النفعية السياسية.

عند تغير القوانين، كما يحدث في أثناء الانتقال السياسي، قد تغدو العدالة غاية صعبة المنال. قال أحد المعارضين الألمان الشرقيين شاكياً: «أردنا العدالة فحصلنا على سيادة القانون»[٣٥]. وخيبة الأمل هذه جراء القيود

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص٣٩٢.

(٣٤) Hannah Arendt, *Eichmann in Jerusalem* (New York: Penguin, 1994), p. 298.

(٣٥) Marina Thode, «Towards Democracy: Criminal Law, Criminal Justice and the Reunification of Germany,» in: Werner F. Ebke and Detlev F. Vagts, eds., *Democracy, Market Economy, and the Law: Legal, Economic, and Political Problems of Transition to Democracy* (Heidelberg: Verlag Recht und Wirtschaft GmbH, 1995). In German the quotation reads: «Wir wollten Gerechtigkeit und haben den Rechtsstaat bekommen».

على العدالة الانتقالية تمثل أحد التحديات التي تواجه عملية الانتقال إلى الديمقراطية. «تدفع الشعوبُ خيبة أملها ثمناً للانتقال إلى الديمقراطية؛ والتعطش إلى المصداقية والصراحة ثمناً لخيبة الأمل؛ وخيبة الأمل عاطفة سياسية واسعة الانتشار في الوقت الراهن»(٣٦). يستطيع القانون الدولي جسر الهوة في حالات الانتقال السياسي هذه؛ إذ يوفر زمرة من القوانين الثابتة تجمع بين قوانين النظامين الجديد والسابق. وقد يشكل المصدر الوحيد لتحديد ضوابط العدل في غمرة الانتفاضات التي يشهدها النظام القانوني المحلي.

خلاصة

يَعجب قارئ المناظرات السياسية المحيطة بالعدالة الانتقالية لشيوع لغة الديمقراطية الليبرالية. فعلى مبادئها يتكل الخصوم السياسيون والضحايا والجناة على حد سواء لتدعيم مواقفهم. ليس المقصود بذلك أن بإمكان كل موقف سياسي قد يخطر على بال أحدهم أن يتشح بثوب الليبرالية؛ فبعض السياسات محظورة قطعاً، كالعقوبة خارج نطاق القانون ونسيان الماضي وتجاهله كلياً. مع ذلك، تستطيع وجهات نظر كثيرة العثور على موطئ قدم لها تحت فسطاط المذهب الليبرالي، لأنه يشكل نظرية للإجراءات السياسية بصورة رئيسة. والأطراف السياسية التي قررت التفاوض على الانتقال نحو دولة ديمقراطية ليبرالية غير مضطرة لأن تقطع على نفسها عهداً بتحقيق نتائج موضوعية محددة. فلا مجال للتنبؤ بالفائز بالانتخابات أو نمط السياسات التي سيتم تبنيها في المستقبل القريب. لكن الأطراف السياسية التي تختار التفاوض ضمن إطار عمل الديمقراطية الليبرالية تلعب دوراً فاعلاً في تحديد نمط السياسات التي يرجح ظهورها. كما تنظم المناظرات حول العدالة الانتقالية التي يحتمل أن تشهدها الأعوام اللاحقة. تكفل الديمقراطية الليبرالية لغالبية المناظرات المتعلقة بالماضي طابعاً قانونياً بحيث تسعى لاستنباط آلية لإقامة العدل ضمن حدود القانون.

تكثر الخلافات في المناظرات المتعلقة بالعدالة الانتقالية لأسباب عدة؛

(٣٦) Sa'adah, *Germany's Second Chance: Trust, Justice, and Democratization*, p. 281.

إذ يتبارى الجناة والضحايا بعدما اكتوت هوياتهم بنيران التجارب السياسية المستعرة. لا مجال لتخفيف حدة الخلافات والأصعب من ذلك تسويتها. فلا يستطيعنّ أحد أن يعيد إلى أحضان الضحايا أحباءهم الذين فقدوهم إلى الأبد ولا سنوات عمرهم التي هدرت في السجن. يمنح هذا العامل البشري المناظرات زخماً أخلاقياً كبيراً، لكنها تضم إلى جانب ذلك نوعاً ثانياً من الإثارة يتمثل في صراع سياسي حول قيود الدولة الديمقراطية الليبرالية. إذ يحتك الأمل بإقامة العدل بالأصول القانونية المبجلة. وتصطدم المبادئ الليبرالية بعضها ببعض. والهدف من ذلك إيجاد مقاربة للعدالة الانتقالية تتناغم مع الديمقراطية الليبرالية، أي مقاربة تطبق مبادئ الديمقراطية الليبرالية، بل وتدعمها، وتخلق لدى المجتمع شعوراً بأن العدالة قد تحققت.

سوف يجادل النقاد قائلين إن الحظ لن يحالف العدالة الجزائية في حالات الانتقال السياسي نحو الديمقراطية الليبرالية. تؤكد استعارة العقد الاجتماعي أن على الديمقراطيات الناشئة طي صفحة الماضي وإهمال صور الغبن التي تحويها. فسيادة القانون تعني تحريم العقوبة الرجعية ومساواة الجميع أمام القانون، بمن فيهم المستفيدون من الظلم في الماضي. وأي محاولة لمقاضاة جلادي الأمس سوف تصطدم بعقبات إجرائية مضجرة مهما بدت تافهة مثل: ضمانات الإجراءات وفق الأصول القانونية، وتشريعات التقادم، ومراسيم العفو، وضرورة إثبات الإثم الفردي. تشدد الديمقراطية على حق الجميع بالمشاركة في العملية السياسية. لكن العقيدة الديمقراطية الليبرالية لا تحوي سوى موارد مجتزأة للدفاع عن العدالة لضحايا انتهاكات الأمس. قد يرى البعض أن معنى هذا وجوب تفضيل مطالب إقامة العدل على سيادة القانون، لا سيما الضمانات الإجرائية، خلال مدة محدودة من عمر الثورة. «فعيوب إقامة العدل وفقاً للقانون تحتم طلبه خارج إطار القانون، بما في ذلك العدالة السياسية»[٣٧]. تخفي وجهة النظر هذه في

(٣٧) Michael Rosenfeld, «Restitution, Retribution, Political Justice and the Rule of Law,» *Constellations*, vol. 2, no. 3 (January 1996), p. 309.

يذكر فالزر (Walzer) أن مشكلة العدالة السياسية تكمن في «آلية ترسيخ حكم القانون بالرغم من قوانين العدالة الإجرائية الصرفة، أو حتى ضدها». انظر:

Walzer, *Regicide and Revolution*, p. 248.

طياتها الافتراض القائل إن العدالة الجزائية شرط ضروري لنجاح المشروع الديمقراطي الليبرالي[٣٨].

من جانب آخر، يبدو المدافعون عن الديمقراطية الليبرالية أقل تشاؤماً تجاه فكرة شح موارد العقيدة لدى السعي إلى سياسات العدالة الجزائية[٣٩]. يعترف هؤلاء أن الديمقراطية الليبرالية ليست الترياق السحري الشافي لكمٍّ هائل من الأخطاء المرتكبة في الماضي، لكن لا يوجد نظام سياسي قادر على ترميم جراح التاريخ كلها. عوضاً عن ذلك، تحمل الديمقراطية الليبرالية معها الأمل بمستقبل واعد يسوده العدل. ويعد إرساء الدعائم الدستورية والمؤسساتية والسياسية لتطور الديمقراطية في المستقبل المهمة الأصعب في طور الانتقال إلى الحكم الديمقراطي. فالعيش تحت سقف دولة ديمقراطية ليبرالية آمنة أثمن مكافأة يمكن تصورها لشعب رزح طويلاً تحت نير الاستبداد. والعدالة الانتقالية باهظة الثمن، كما أنها تشتت الانتباه عن مهمة أسمى تتمثل في بناء الدولة الديمقراطية. يفترض هؤلاء المراقبون أن الديمقراطية الليبرالية يمكن أن تتطور بالتأكيد من دون العدالة.

شهدت العديد من البلدان التي اتجهت صوب الديمقراطية على مدى العقود الثلاثة المنصرمة مناظرات ديمقراطية ليبرالية حول العدالة الانتقالية. في غمرة صراع المبادئ في هذه السياقات المتعددة، ينبثق نموذج ديمقراطي ليبرالي للعدالة الانتقالية، مكوناً من ثلاثة عناصر:

أولاً: ينبغي على الدولة الديمقراطية الناشئة أن تنخرط بعملية تحقيق العدالة الجزائية على ألا ينقلب القصاص إلى عدالة سياسية، بل يجب تقييده

---

(٣٨) يعتقد البعض أن هذا الافتراض صحيح فعلاً. انظر مثلاً:

John Borneman, *Settling Accounts: Violence, Justice, and Accountability in Postsocialist Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997).

على الرغم من قدرة الأدلة على الإقناع الأخلاقي، إلا أنها لا تدعم الافتراض القائل إن العدالة الجزائية شرط لازم للحفاظ على الديمقراطية وازدهارها. قليلة هي المحاكمات التي شهدتها دول أوروبا بعد انهيار النظام الشيوعي، ومع ذلك تغوص جذور الديمقراطية عميقاً هناك.

(٣٩) انظر:

Chapman, ed., *Compensatory Justice*, p. 128; Stinchcombe, «Lustration as a Problem of the Social Basis of Constitutionalism,» p. 249, and Ackerman, *The Future of Liberal Revolution*, pp. 70-98.

بحكم القانون. يلعب القانون الدولي، بصورة خاصة، دوراً بارزاً في تقديم حلول منزوعة الصفة السياسية للإشكالات القانونية المعقدة التي تنطوي عليها المحاكمات والتطهير.

ثانياً: يجب على الدولة الديمقراطية الناشئة أن تلزم نفسها بجدول عمل مبني على العدالة الترميمية، وذلك بتطبيق سياسات إعادة تأهيل الضحايا والتعويض لهم مهما بلغت تكاليفها المادية وانعدمت جدواها السياسية.

أخيراً: تحتاج الدولة الديمقراطية الناشئة إلى تطوير سياسات المكاشفة والشفافية. فإزاحة الستار عن الحقائق التي وقعت في الماضي توفر للدولة فرصة لخلق مجتمع صريح منفتح، يكون قادراً على التعلم من عثرات الماضي. إلى جانب ذلك، يسهم كشف الحقيقة في دعم العدالة الترميمية، وذلك عن طريق فضح الأفعال الشنيعة للزعماء السابقين ومعاناة الضحايا. إن من شأن سياسات الحق والعدل هذه أن ترسم حدود المسؤولية السياسية في دولة ديمقراطية ليبرالية.

الفصل الثالث

ألمانيا تتصالح مع الماضي، مرة أخرى

تشهد ألمانيا الشرقية جدلاً واسعاً حول المصالحة مع الماضي. فالأكاديميون والزعماء السياسيون هناك ـ على نقيض نظرائهم في الجارة بولندا ـ يرون أن لهذه القضية أثراً عظيماً على مستقبل الدولة الديمقراطية الليبرالية في البلاد، وقد تمخضت مناظراتهم عن كم هائل من الأدبيات.

فهل يجعل هذا من ألمانيا الشرقية «حدثاً فريداً»، أو حالة استثنائية لا تصلح عملياً للدراسة في إطار عمل مقارن؟ يستند أصحاب هذا الرأي إلى حجتين اثنتين. أولاهما تاريخها المثقل بتركة «ماض مزدوج» ورثته عن الفاشية والشيوعية[1]. فبعد عام ١٩٨٩م، وجب على شعب ألمانيا الشرقية مواجهة هاتين الحقبتين من تاريخه. أما الحجة الثانية التي تجعل من ألمانيا حالة استثنائية فهي إعادة توحيدها عام ١٩٩٠م بعد عام واحد فقط من الإطاحة بالنظام الشيوعي في شطرها الشرقي. وبذلك اضطلعت الدولة الألمانية الموحدة الوليدة بأعباء تسوية مشكلات الماضي الشيوعي، وكان لذلك السياق أثر كبير على آليات رسم السياسة. وفي ظل مشاركة الألمان الغربيين في العملية، ظهرت مخاوف من نوع جديد. إذ أدرك هؤلاء تساهل دولتهم في إدانة جرائم النازية، وسعوا للتكفير عن هذه الغلطة بتبني سياسات أشد صرامة تجاه الشيوعيين. وهكذا توافرت لدى الشعب الألماني الغربي تجربة غنية في تقويم ماضيه، وقد سبق له إبداع نماذج للخطاب المتعلق بالماضي، كما شكلت التشريعات التي سُنت بعد الحرب بهدف التعامل مع

(١) Claus Offe, *Der Tunnel am Ende des Lichts* (Frankfurt: Campus Verlag, 1995), p. 193; Jürgen Habermas, «Burdens of a Double Past,» Dissent (Fall 1994), pp. 513-517, and Eberhard Jckel, «Die doppelte Vergangenheit,» *Der Spiegel*, vol. 51 (1991), pp. 39-43.

إرث الحكم النازي سوابق قانونية يُحتذى بها. إلى جانب ذلك، صنفت ألمانيا الشرقية ضمن فئة الدول الغنية التي تدار من قبل أجهزة إدارية وقانونية راسخة، على نقيض سواها من الدول التي نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فتوافر لديها كادر ضخم من المثقفين والموظفين البيروقراطيين والمحامين ورواد الأعمال للشروع بتنفيذ سياسات المصالحة مع الماضي.

ورغم كل هذه الأسباب التي تجعل من ألمانيا الشرقية حالة استثنائية، إلا أنها لا تزال حالة مفيدة وصالحة لأغراض التحليل المقارن. فقد ظلت جزءاً من الحيز الشيوعي مدة أربعين عاماً، وتركتها من الانتهاكات لا تقل شأناً عن قريناتها لدى دول المنطقة الأخرى. وتركة «الماضي المزدوج» في ألمانيا الشرقية ليست استثنائية بمعنى الكلمة. ففي تسعينيات القرن العشرين كانت البلدان الأخرى في المنطقة لا تزال تستكمل تسوية أمورها العالقة منذ الحرب العالمية الثانية. فدولة المجر كانت تنظر في إعادة الممتلكات التي صودرت من اليهود، فيما كانت الجمهورية التشيكية تعتزم الاعتذار رسمياً من الألمان القاطنين في إقليم السوديت. وقد أسهم حدث إعادة توحيد ألمانيا في تغيير مجرى سياسات العدالة الانتقالية، بَيد أن الحوت الألماني الغربي لم يبتلع الشطر الشرقي عشية الانتقال السياسي. خلال العام الفاصل بين انهيار النفوذ الشيوعي وتوحيد ألمانيا، تسنّى للألمان الشرقيين وضع جدول عمل خاص بهم لتحقيق العدالة الانتقالية.

عقب توحيد ألمانيا، دار في خلد عدد كبير من الألمان الشرقيين الاعتقاد بأن ألمانيا الغربية تولت عملية المصالحة مع الماضي التي نشأت على أراضيهم(٢). فباتوا ينظرون إلى سياسات العدالة الانتقالية على أنها أوامر غربية، ووصل الأمر ببعضهم إلى حد القول إن جمهورية ألمانيا الاتحادية تمارس دور سلطة احتلال. إذ تراءى لهذه الزمرة المحبطة من

---

(٢) انظر الفصول التي كتبها أوفه-ينس هوير وديتليف جوزيف، في:
Lothar Bisky, Uwe-Jens Heuer, and Michael Schumann, eds., *«Unrechtsstaat?»- Politische justiz und die Aufarbeitung der DDR-Vergangenheit* (Hamburg: VSA-Verlag, 1994).
في عام ١٩٩١م، عبر ٦٣ بالمئة من الألمان الشرقيين عن موافقتهم مع العبارة القائلة إن «الألمان الغربيين انتصروا على جمهورية ألمانيا الديمقراطية بأسلوب استعماري». انظر:
«Spiegel-Umfrage,» *Der Spiegel*, vol. 30 (1991), p. 28.

«الألمان الشرقيين» أن عملية المصالحة مع الماضي تسارعت بعد الوحدة مع الشق الغربي واتخذت طابعاً أميل إلى الجزاء.

مع ذلك، يمكن رؤية ديناميكيات رسم السياسة من زاوية مختلفة. صحيح أن الوحدة الألمانية أنجبت فرصاً سياسية جديدة، لكنها لم تحدث تغييراً جذرياً في مسار العملية. مع انبلاج فجر الانتقال الديمقراطي في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٩م، نهض الألمان الشرقيون بأعباء مهمتهم في تعرية مؤسسات القمع الشيوعية بلا هوادة: فحافظوا على ملفات الأجهزة الأمنية وأعادوا تأهيل الضحايا، كما سنوا تشريعات لتطهير مؤسسات الدولة وشرعوا في تحقيقات جنائية. تصدَّرت المصالحةُ مع الماضي أجندة البلاد السياسية خلال الاحتجاجات الشعبية في خريف عام ١٩٨٩م، وفي الشتاء الذي شهد محادثات «الطاولة المستديرة»، وكذلك في الشهور الستة التي مارس خلالها مجلس النواب الشرقي (بالألمانية: Volkskammer) المنتخب في انتخابات حرة مهامه. في تلك الأيام الأولى من عمر الانتقال السياسي، رسم شعب ألمانيا الشرقية مساراً واضحاً للمصالحة مع الماضي، ركيزته الأساسية سياسات جزائية نوعاً ما.

حافظ مجلس النواب الاتحادي (Bundestag) على هذه المقاربة في البداية، إلا أن السياسات أمست أكثر اعتدالاً في السنوات اللاحقة. وبحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، تلاشت الفروق التي ميزت العدالة الانتقالية في ألمانيا عن نظيراتها في الجمهورية التشيكية والمجر وبولندا. وبذلك أضحى لدينا سبب مهم آخر لإدراج ألمانيا الشرقية ضمن دراسة مقارنة لدول الحقبة ما بعد الشيوعية وهو أن مقاربتها للعدالة الانتقالية ليست مختلفة عن مقاربة نظيراتها من الدول الأخرى.

أولاً: تركة الماضي

اختارت الدولة الشيوعية في ألمانيا الشرقية منذ قيامها تحت نير القوات العسكرية السوفياتية منهجاً قمعياً استبدادياً. فسارعت في عام ١٩٥٣م إلى إخماد نار أول احتجاج عمالي تشهده البلاد، ونجحت في كبح جماح أي حراك شعبي آخر حتى عام ١٩٨٩م. اتبعت جمهورية ألمانيا الديمقراطية (GDR) استراتيجيتين أساسيتين لوأد المعارضة. فأحكمت أولاً سيطرتها على

الحدود، حتى تكللت بقيام جدار برلين عام ١٩٦١م، الذي شكل سداً منيعاً في وجه التدفق الحر للمعلومات والسياح والمسافرين المتنقلين يومياً عبر الحدود بين الألمانيتين. وبذلك لم يعد بمقدور سكان ألمانيا الشرقية المقارنة بسهولة بين اقتصادهم الفقير والقيود السياسية المفروضة عليهم من جهة وثراء جيرانهم في الشطر الغربي والحرية التي يتمتعون بها من جهة أخرى. مُنعت تأشيرات السفر إلى خارج البلاد عن العلماء والعمال بالرغم من الحاجة الماسة إلى مهاراتهم في دولة تسير نحو التصنيع بخطى واسعة، بينما شُجِّع المعارضون على الفرار إلى المنفى في ألمانيا الغربية خشية تمزيق النسيج الاجتماعي للبلاد. في خطوة تالية شكّل النظام وزارة أمن الدولة، المعروفة باسم شتازي (Stasi)، لتنفيذ عمليات الاستخبارات الداخلية. تغلغل هذا الجهاز في مؤسسات الدولة كافة، ولا سيما الجامعات والكنائس ومنظمات حماية البيئة التي شجعت الفكر النقدي. وراح ينكّل بالمعارضين ويجمع المعلومات حول أي انتفاضة شعبية محتملة. شكلت هذه الممارسات إلى جانب شبح المنفى عائقاً حرم الجماعات المعارضة في ألمانيا الشرقية من فرص النمو والازدهار. وانتهى المطاف بأشرس معارضي النظام إلى هجر البلاد أو استنفاد جهودهم في محاولات عقيمة غالباً للتملص من مضايقات جهاز شتازي.

ظلت المعارضة في ألمانيا الشرقية بلا قيادة، فقيرة إلى أي شكل من أشكال التعبير التنظيمي. تجمع المعارضون في مجموعات ثقافية أو بيئية صغيرة، مستخدمين الكنائس المحلية غالباً لعقد اجتماعاتهم. ونتيجة تغلغل جهاز شتازي وإمعانه في مضايقتهم، لم يتمكنوا من تطوير حركة وطنية على مستوى البلاد كما فعل البولنديون[٣]. في ظل ضعف المعارضة واتساع القاعدة الشعبية للنظام، من الطبيعي أن نستبعد ظهور العدالة الانتقالية كقضية محورية في أثناء عملية التحول إلى الديمقراطية. لا المعارضة قادرة على طرح هذه المسألة، ولا جماهير الشعب راغبة بمناقشة الموضوع برمته كي لا تضطر لمراجعة أغلاطها. لكن ما حدث في الواقع كان عكس ذلك.

---

(٣) Wolfgang Rüddenldau, «Bekmpfung feindlich negativer Krfte,» *Horch und Guck*, vol. 3 (1992), pp. 11-13.

ثانياً: الانتقال إلى الديمقراطية

يُصنف الانتقال السياسي في ألمانيا الشرقية عادة ضمن فئة الثورة الشعبية، فقد انهار النظام الشيوعي تماماً وبشكل سريع، مخلفاً وراءه آثاراً مؤسساتية بالكاد تذكر. وفي وقت مبكر انتخبت البلاد مجلساً للنواب في انتخابات حرة نزيهة، ما لبث أن تنازل عن السلطة لمجلس جديد في ألمانيا الموحدة. وهكذا خلال عام واحد زاخر بالأحداث والتطورات المثيرة قطعت ألمانيا الشرقية الطريق الواصلة بين الحكم الشيوعي والوحدة الألمانية.

ثمة أمر واحد بقي ثابتاً طوال مدة الانتقال السياسي وهو الحضور القوي لقضية شتازي على الأجندة السياسية للبلاد. لم تكن أجهزة المخابرات رمزاً جوهرياً للحكم الشيوعي في أي بلد آخر مثلما كانت في ألمانيا الشرقية. وقد ألهبت هذه القضية الاحتجاجات المناهضة للنظام هناك وبرزت بقوة في المفاوضات المحيطة بنقل السلطة.

في صيف عام ١٩٨٩م، اتجهت أنظار الجميع في وسط أوروبا وشرقها نحو بولندا. فقد قويت شوكة دعاة الإصلاح على امتداد المنطقة بأسرها ووضعت القوى الرجعية على أهبة الاستعداد على خلفية الهزيمة الشنيعة التي مني بها الحزب الشيوعي البولندي في انتخابات شهر حزيران/يونيو وتبعها تشكيل حكومة بقيادة حركة «تضامن». شكلت تلك الحادثة بالنسبة لإيريش هونيكر Erich Honecher، الأمين العام للحزب الشيوعي الألماني (SED)، خطراً داهماً يتربص بحدوده الشرقية الطويلة مع بولندا. إذ باتت الحريات السياسية في ألمانيا الشرقية ـ الفخورة بمكانتها كعاصمة اقتصادية لحلف وارسو ـ عرضة لمقارنة سلبية مع نظيراتها لدى الجارة الفقيرة على التخوم الشرقية.

في شهر أيلول/سبتمبر من العام ذاته، أضحت الحدود الأخرى لألمانيا الشرقية مصدراً لمشكلات جديدة. فتحت المجر، وبكل هدوء، حدودها مع النمسا. فما كان من الألمان الشرقيين الذين يقضون العطلة في المجر ومنطقة البحر الأسود إلا اغتنام الفرصة الذهبية السانحة أمامهم نتيجة هذا التغيير الطفيف ظاهرياً لنظام الحدود، وتدفقت أعداد هائلة منهم إلى الأراضي النمساوية قبيل التوجه شمالاً إلى ألمانيا الغربية، حيث أمكنهم المطالبة بالجنسية تلقائياً.

استجاب المعارضون على أرض الوطن للتطورات التي تشهدها المنطقة. فشرعت مجموعة من المواطنين الذين تقدموا بطلبات للحصول على تأشيرات خروج إلى المهجر في ألمانيا الغربية عقد اجتماعات دورية في كنيسة القديس نيكولاس في مدينة لايبزغ. وراحت أعدادهم تتزايد مع مطلع فجر يوم الاثنين من كل أسبوع، وانضم إليهم كثيرون ممن التزموا البقاء في الوطن.

شرع المعارضون بتنظيم حركات مواطنين (Bürgerbewegungen)، مثل المنبر الجديد New Forum في شهر أيلول/سبتمبر واليقظة الديمقراطية Democratic Awakening في تشرين الأول/أكتوبر[٤]. كذلك شهد شهر تشرين الأول/أكتوبر ولادة حزب ديمقراطي اجتماعي. بقيت هذه الحركات مجرد تنظيمات شعبية ضعيفة تدار محلياً. كانت لحركة المنبر الجديد على سبيل المثال لجنة تنظيمية في برلين، لكنها ما لبثت أن تطورت بصورة عفوية ومستقلة في المدن والبلدات الأخرى[٥]. على الرغم من عوز هذه الحركات إلى القدرة التنظيمية والمشاركة الجماهيرية الواسعة، فقد استطاعت خلق غرفة عمليات لتنسيق الحشد السياسي. من الناحية القانونية، اعتبرت حركات المواطنين غير شرعية طالما أن الحكومة لم ترخص لها. فتصدَّر الترخيص لهذه الحركات قائمةَ مطالب المحتجين، بمن فيهم غير المنتمين إليها[٦]. هيأت حركات المواطنين بيئة خصبة لتمييز القادة السياسيين، إلى جانب توفير مقياس لتقويم حقيقة التغيير السياسي. كان الزعماء الذين برزوا في حركات المواطنين ممثلين عن شريحة صغيرة فقط من السكان، لكنهم أصبحوا القادة الفعليين خلال مفصل تاريخي حاسم وإن كان وجيزاً.

(٤) Lothar Probst, «Die Entwicklung der Bürgerbewegungen im Prozess der Vereinigung,» *Forschungsjournal NSB*, vol. 1 (January 1992), p. 50, and Junge Welt, 9/12/1989, p. 6.

أعيد نشره، في:

Ute Reuter and Thomas Schulte, *Dokumentation zur Entwicklung der neuen Parteien und Bürgerrechtsgruppen in der DDR* (Bonn: Gesamtdeutsches Institut, 1990), pp. 100-101.

(٥) Probst, Ibid., pp. 50-51.

(٦) طالب المحتجون في لايبزغ، المدينة التي شهدت أوسع حركة احتجاجية، بمنح حركة «المنبر الجديد» صفة شرعية. انظر:

Kurt Mühler and Steffen H. Wilsdorf, «Meinungstrends in der Leipziger Montagsdemonstration,» in: Jürgen Grabner [et al.], eds., *Leipzig im Oktober: Kirchen und alternative Gruppen im Umbruch* (Berlin: Wichern, 1990), p. 160.

صمم هونيكر على إبقاء الإيقاع الطبيعي للحياة في الجمهورية الاشتراكية على الرغم من الموقف المحرج الذي وجد نفسه فيه نتيجة تدفق المهاجرين وتفتح البراعم الأولى لمعارضة واعدة. وحاولت الحكومة مواجهة هذه التحديات الاستثنائية بوسائل مألوفة: التشاور مع حلفائها، وتحفيز نشاط الأجهزة الأمنية، وفرض المزيد من القيود على السفر(٧). فقد أثبتت هذه الطرق جدواها في توفير الدعم للاشتراكية سابقاً.

لم يكن توقيت هذه الاضطرابات ملائماً لهونيكر والحرس القديم في البلاد الذين كانوا على موعد مع الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وقد خطط أعضاء المكتب السياسي المتداعي لاستعراض مآثرهم السابقة باعتزاز وخيلاء في مواكب فخمة على وقع احتفالات شعبية مهيبة. وكعادتها، دعت ألمانيا الشرقية الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev للإدلاء بخطاب سياسي احتفاءً بهذه المناسبة العظيمة، بالرغم من عدم ارتياح المنظِّمين لحضوره طبعاً. فسياسة «المصارحة والشفافية» ('glasnost') التي نادى بها لم تعجب قيادة الحزب الشيوعي في ألمانيا، وكانت قد حظرت لتوها بعض المنشورات السوفياتية بحجة الإفراط في التحرر(٨).

عانت احتفالات الذكرى السنوية من انطلاقة متعثرة. فقد هيأت العطلة العامة والتجمعات المفتوحة في الهواء الطلق الفرصة أمام المجموعات الصغيرة المعارضة لشن حملة انتقادات واسعة استهدفت «مآثر» البلاد. وجاء غورباتشوف ليزيد الطين بلة؛ إذ أعلن على الملأ أن «المتخلفين عن ركب التغيير سينالون العقاب لا محالة» في إشارة واضحة إلى الزعيم الألماني المتقاعس عن الشروع في عملية الإصلاح. وبذلك راحت الدعائم الخارجية لشرعية النظام في ألمانيا الشرقية تتهاوى. كان أنصار هونيكر في حلف وارسو قد تخلوا عنه، مع توجه كل من بولندا والمجر نحو الديمقراطية وفتح

---

(٧) Mary Fulbrook, *Anatomy of a Dictatorship: Inside the GDR, 1949-1989* (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 236-240.

انظر أيضاً: Rüddenldau, «Bekmpfung feindlich negativer Krfte».

(٨) Jonathon Osmond, *German Reunification: A Reference Guide and Commentary* (Essex: Longman, 1992), pp. 34-35.

تشيكوسلوفاكيا أيضاً أبوابها أمام المهاجرين الألمان الشرقيين لعبور أراضيها. وها هو جلالة الاتحاد السوفياتي ينضم إلى جوقة المنتقدين. فهم - الألمان الشرقيون مغزى الرسالة وأدركوا بأن حكومتهم باتت واهنة.

عقب خطاب غورباتشوف، خرج الناس في مظاهرات عارمة جابت شوارع برلين، ولجأت الشرطة إلى تفريقها مستخدمة العنف الذي لم يصل حد القتل، كما اعتقلت الكثيرين. وأخذت حركة اليقظة الديمقراطية، وعمرها لم يتجاوز الأسبوع آنذاك، زمام المبادرة مطالبةً بإنصاف أولئك الذين سجنوا أو جرحوا في المظاهرات التي خرجت يوم الذكرى السنوية لتأسيس الجمهورية. فعملت بالتعاون مع إحدى كنائس برلين على تجميع المعلومات وكتابة تقرير في مئة صفحة يصف التعامل الوحشي للشرطة مع المحتجين[٩]. فكان عمل هذه اللجنة المستقلة أول علامة دالّة على المقاربة التي اختارتها هذه الحركة المعارضة الجديدة والمغمورة لمشكلة تسوية المظالم التي وقعت في الماضي. ركزت حركات المواطنين جهودها على إجراء التحقيقات وكشف الحقيقة بـ«شفافية» حقيقية في وقت كان شعب ألمانيا الشرقية متعطشاً لهذا النوع من المعلومات التي ارتوت منها الشعوب المجاورة.

لم تكد احتفالات الذكرى السنوية تنتهي حتى صحا هونيكر من نشوته ليواجه أشد لحظات حياته ذلاً وقهراً. فبعد مرور أقل من أسبوعين على احتفالات الذكرى السنوية، أطاح به أعضاء أصغر سناً في الحزب الشيوعي في محاولة لإنقاذ ما تبقى من شرعية الحزب الممزَّقة. فخلِفَه في منصب الأمين العام إيكون كرينز Egon Krenz، الذي حاول وضع حد لوتيرة الاحتجاجات المتصاعدة. في غضون ذلك، كانت أعداد المشاركين في مظاهرات أيام الاثنين الأسبوعية قد تجاوزت المئة ألف، وتزامن هذا التطور مع تصعيد في مطالبهم وصل إلى حد المناداة بحل جهاز شتازي وإنهاء احتكار الحزب الحاكم للسلطة[١٠].

بعد مرور بضعة أيام على صدور القرار القاضي بتشكيل حكومة جديدة،

---

(٩) *Die Andere*, vol. 2 (1 February 1990).

(١٠) Mühler and Wilsdorf, «Meinungstrends in der Leipziger Montagsdemonstration,» p. 160.

عقد المتحدث باسم الحكومة جونتر شابوفسكي Günther Schabowski مؤتمراً صحفياً فجَّر فيه مفاجأة صاعقة بالإعلان عن نية جمهورية ألمانيا الديمقراطية فتحَ حدودِها مع ألمانيا الغربية. في منتصف تلك الليلة، سمح حرس الحدود لسكان برلين الشرقية بعبور الجدار ودخول الأراضي على الجانب الآخر. بالنسبة لمعظم المراقبين الخارجيين، لا تزال صورة احتفالات سكان برلين بشقيها الشرقي والغربي فوق الجدار أعظم رموز انهيار الشيوعية، وبقية أحداث الانتقال السياسي لا تتعدى كونها فصل الختام. أما داخل جمهورية ألمانيا الديمقراطية، فالأمر مختلف. شكّل فتح المعبر عند الجدار تنازلاً استراتيجياً من منظور الحزب الحاكم، عزم على استغلاله لتوطيد أركان سلطانه الذي حافظ على عظمته بالرغم من انكماشه[(١١)]. فشكّل حكومة جديدة وشرع في إصلاح جهاز شتازي، عبر تغيير اسمه وصرف بعض مسؤوليه ومن ثم إتلاف بعض أهم ملفاته، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً[(١٢)].

في وقت لاحق من شهر تشرين الثاني/نوفمبر أيد الحزب الشيوعي الحاكم اقتراح حركة «الديمقراطية الآن» Democracy Now الجلوس إلى طاولة الحوار على غرار النموذج البولندي، بعدما أدرك ضرورة الحد من خسائره في ظل تنامي الحراك الشعبي وتراجع سطوة الأحزاب الشيوعية في أرجاء المنطقة، ولا سيما أن له حصة الأسد من المخاطر التي تهددها: إذ يواجه تهديداً بخسارة احتكاره للسلطة من جهة ووحدة أراضي الدولة من جهة ثانية. عقب الزيارات الأولى التي قام بها سكان ألمانيا الشرقية لنظرائهم في ألمانيا الغربية مباشرة، وجد احتمال إعادة توحيد ألمانيا طريقه إلى حزمة المفردات السياسية للبلاد. لم يرحب البعض بهذا الاقتراح الغريب: فقد قوبل طرح المستشار الألماني هلموت كول والمتمثل في فكرة إعادة توحيد ألمانيا حين خطب في برلين الشرقية بردٍّ فعل فاتر. مع ذلك، تعالت أصوات المحتجين في لايبزغ تأييداً لإلغاء الدولة الألمانية الشرقية.

أججت ممارسات جهاز شتازي الغضب في صدور الألمان الشرقيين في

(١١) Fulbrook, *Anatomy of a Dictatorship: Inside the GDR, 1949-1989*, pp. 259-262.

(١٢) Frank Petzold, «Betrachtungen zur Aufl-16sung des Ministeriums fur Staatssicherheit unter der Regierung Modrow,» part I, *Horch und Guck*, Heft 9 (1993), pp. 8-11.

الأيام القليلة التي سبقت الجلسة الافتتاحية لمفاوضات الحوار. على الرغم من السرية التي أحاطت بأوامر إتلاف الملفات، وجد الجهاز نفسه عاجزاً عن كتم أسرار عملية بهذا الحجم من الخطورة. فشوهدت أعمدة دخان مريبة تتصاعد من مكاتبه الإقليمية، وشاحنات محملة بملفات قديمة في طريقها إلى مصانع إعادة تدوير الورق المكتظة. وهنا جعلت حركات المواطنين الجديدة ـ لا سيما حركة المنبر الجديد ـ من مراقبة نشاطات جهاز شتازي شغلها الشاغل[١٣]. وبالرغم من افتقار هذه الحركة إلى المركزية أظهرت المجموعات المحلية المتنوعة التي انضوت تحت رايتها التزاماً مشتركاً بتعرية الجهاز الأمني. في الواقع، كانت المعارضة لجهاز شتازي واحتكار الحزب الحاكم للسلطة قضيتين أساسيتين التف حولهما الأفراد من مختلف الأطياف السياسية.

في الرابع من كانون الأول/ديسمبر ذلك العام اتخذت حركة في مدينة إرفورت تطلق على نفسها اسم «نساء من أجل التغيير» Women for Change خطوة حاسمة[١٤]. فقد قامت بعض المواطنات الألمانيات العاديات باقتحام المكتب المحلي لجهاز شتازي وقررن البقاء في الداخل. ثم طالبن المسؤولين بإقفال الأبواب على الملفات لحين عرضها على محكمة مختصة. فماذا كان رد فعل الجهاز الأمني المبجل؟ عرض اللواء المسؤول على النسوة مناقشة نشاطات شتازي، في محاولة منه لامتصاص غضبهن. فما كان من المدعي العام الذي رافق النسوة إلا أن قام بإقفال أبواب غرف المحفوظات وختمها بالشمع الأحمر. بعد ذلك نظمت هذه الحركة النسوية اعتصاماً في المكان، وهكذا بالفعل بات الإمبراطور عارياً تماماً.

شكلت هذه الحادثة سابقة خطيرة؛ ولم تمضِ سوى أيام قلائل حتى

---

(١٣) لمزيد من المعلومات عن دور «المنبر الجديد» في احتلال مكاتب شتازي، انظر:

Bürgerkomitee Leipzig, ed., *Stasi Intern: Macht und Banalitt* (Leipzig: Forum, 1991), p. 22, and Justus Werdin, *Unter Uns: Die Stasi, Berichte der Bürgerkomitees zur Aufl-16sung der Staatssicherheit im Bezirk Frankfort (Oder)* (Berlin: Basis, 1990), p. 9.

(١٤) Anne Worst, *Das Ende eines Geheimdienstes, Oder: Wie lebendig ist die Stasi?* (Berlin: LinksDruck, 1991), p. 26, and Waiter Süss, «Entmachtung und Verfall der Staatssicherheit,» *BF informiert* (Abteilung Bildung und Forschung, Der Bundesbeauftragte für die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen DDR), vol. 5 (1994), pp. 56-57.

كانت مجموعات من المواطنين تحتل مكاتب جهاز شتازي في طول البلاد وعرضها. وقعت هذه الانقلابات المصغرة كلها وفق نموذج واحد. يقتحم بضعة أشخاص، ممن يزعمون الانتساب إلى واحدة من حركات المواطنين عادة، مكتب شتازي، فيتحدثون مع المسؤولين فيه ثم يطالبون المدعي العام بختم أبواب الغرف حيث تخزن الملفات لقطع الطريق على الساعين للوصول إليها سواء من ضباط جهاز الأمن أو نشطاء المعارضة. بعد ذلك يرابطون في المكتب المحلي للحيلولة دون استئناف نشاطاته، ويعينون لجنة من المواطنين (Bürgerkomitee) للإشراف على حلّه.

بدأت عملية تعرية الأجهزة القمعية للدولة الشيوعية في ألمانيا الشرقية على أيدي مواطنين عاديين. وجوبهت مساعيهم هذه بمصاعب جمة، من أبرزها جهلُهم بهذا الأخطبوط المتعدد الأذرع الذي يواجهونه. صُعق الألمان الشرقيون حين علموا أن جهاز شتازي يدفع رواتب ٨٦ ألف موظف وله من المخبرين السريين ١٠٩ آلاف[١٥]. تشكلت لجان المواطنين من متطوعين، معظمهم مواطنون شرفاء تعوزهم الخبرة في الألاعيب الملتوية التي تستخدمها منظمة استخباراتية محلية على هذه الدرجة من التعقيد. بالمقابل، حظي ضباط شتازي والادعاء العام - شركاؤهم بحكم الضرورة في مهمة تعرية هذا الجهاز - باطلاع واسع ومعرفة عميقة، هذا إلى جانب مصلحتهم في إخفاء أكبر قدر ممكن من المعلومات[١٦].

قد يبدو احتلال المواطنين لمكاتب جهاز شتازي للوهلة الأولى عملاً ثورياً؛ لكن حركات المواطنين حاولت تشذيب أفعالها قدر المستطاع لوضعها في قالب قانوني، بالرغم من بساطة تنظيمها. عند الاستيلاء على أي مكتب لجهاز شتازي، كانت تستدعي أحد موظفي الادعاء العام ليوصد أبواب الملفات قبل أن تطالب الشرطة بحراسة المبنى. لم يقم أعضاء لجان

---

(١٥) Karl Wilhelm Fricke, «Entmachtung und Erblast des MFS,» *Deutschland Archiv*, vol. 23, no. 12 (1990), pp. 1883-1884, and Hans-Georg Golz, «Seri-16se Zahlen zum IM-Bestand,» *Deutschland Archiv*, vol. 27, no. 4 (1994), pp. 343-344.

(١٦) David Gill and Ulrich Schr-16ter, *Das Ministerium für Staatssicherheit: Anatomie des Mielke-Imperiums* (Berlin: Rowohlt, 1991), p. 184; Leipzig, ed., *Stasi Intern: Macht und Banalitt*, pp. 33 and 359, and Werdin, *Unter Uns: Die Stasi, Berichte der Bürgerkomitees zur Aufl-16sung der Staatssicherheit im Bezirk Frankfort (Oder)*, p. 29.

المواطنين بفتح ملفات المحفوظات والبدء بقراءتها ببساطة، ولم يطردوا الضباط خارج المبنى. على العكس من ذلك، أوصدوا الأبواب على الملفات بحرص وعناية وشرعوا في مفاوضات مع الضباط للوصول إلى تسوية لحلّ المكتب. وقد وفّر حضور الادعاء العام «عاملاً مهدِّئاً»: «أضفى على الإجراءات كلها صيغة قانونية، وبذلك ضمنت قبول كلا الطرفين في هذا الوضع المتشنج مع غياب الضوابط الاجتماعية»[١٧]. نتيجة الالتزام بالإجراءات القانونية، انخرط المواطنون الذين احتلوا المكاتب في تسوية حذرة، خيبت آمال بعض المشاركين. «تفضي السبل القانونية المتبعة في تفكيك أي منظمة استخباراتية إلى نهاية صمّاء بسرعة كبيرة جداً»، كما جاء على لسان أحد أعضاء لجنة المواطنين في مدينة فرانكفورت على نهر أودر[١٨].

سرعان ما تحول مصير الملفات الأمنية إلى مسألة حاسمة بالنسبة للجان المواطنين المرتبكة أصلاً. وقد ابتليت حركات المواطنين بتضارب الآراء حول هذا الصدد. فتشبثت حركة المنبر الجديد في لايبزغ بموقفها المؤيد لبقاء الملفات في المدينة وفتحها، ولو بطريقة انتقائية. استطاعت الحركة إنقاذ ملفات بطول ستة آلاف متر ودعت المواطنين لاستخدامها لتسوية الإشكالات المتعلقة بالتاريخ الشخصي لكل منهم[١٩]. في حين عارضت مجموعات أخرى هذه الخطوة متذرعة بأن فتح الملفات سوف يفتق الجروح القديمة وينتهك خصوصية الأفراد.

في السابع من كانون الأول/ ديسمبر استعرض الممثلون عن مجموعات المعارضة المشاركة في جلسات الحوار التي عقدت حديثاً مقاربتهم إزاء المصالحة مع الماضي. فجعلوا مطالبة الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف إتلاف الوثائق وإخضاع جهاز شتازي لسلطة مدنية من بين أبرز أولوياتهم[٢٠]. في

(١٧) Süss, «Entmachtung und Verfall der Staatssicherheit,» p. 61.

(١٨) Werdin, Ibid., p. 25.

(١٩) Bürgerkomitee Leipzig, ed., *Stasi Intern: Macht und Banalitt*, pp. 26 and 362.

(٢٠) انظر مقررات اجتماع المائدة المستديرة الأول، في:

Helmut Herles and Ewald Rose, eds., *Vom Runden Tisch zum Parlament* (Bonn: Bouvier, 1990), p. 26.

الواقع، سلطت جلسات الحوار الضوء لاحقاً على جوانب كثيرة من التاريخ المخزي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، بما فيها فضائح الفساد والكوارث البيئية وسوء الإدارة المالية وضخامة الجهاز الأمني وانتشار نفوذه على نحو يثير الدهشة.

بينما خرجت مكاتب شتازي في المدن والبلدات في المقاطعات عن سلطة الحكومة، احتفظت هذه الأخيرة بسيطرتها على المقر الرئيس للجهاز في برلين الشرقية، وفعلت ما بوسعها لإبقاء بهذه الدرَّة النفيسة في خزنة كنوزها. بعد مضي أسبوع واحد على انعقاد أولى جلسات الحوار، حلَّ رئيس الوزراء هانز مودرو Hans Modrow جهاز شتازي الذي سبق لاسمه أن تغير، وأصدر أوامره بتشكيل هيئة جديدة سمِّيت «الحماية الدستورية» (Constitutional Protection). كانت تلك المرة الثانية التي يلغى فيها جهاز شتازي القديم عبر إعادة تسميته ببساطة في مدة لم تتجاوز الشهرين. رأى الحزب الشيوعي ضرورة الإبقاء على تنظيم يشبه جهاز شتازي، انطلاقاً من إيمانه أن جهاز الاستخبارات يجسد أحد أهم دعائم الدولة المستقلة. لولا جهاز الأمن، لَمحيت ألمانيا الشرقية عن خارطة العالم.

فشلت التغييرات الطفيفة التي أدخلها الحزب الحاكم على اسم شتازي في تهدئة المعارضة، التي بادرت بمقاطعة جلسات الحوار، معلنة رفضها الاستمرار في المشاركة حتى تلبي الحكومة مطالبها بحل الجهاز الأمني. تراجعت الحكومة عن موقفها نزولاً عند رغبة المشاركين في المفاوضات، ليخرج مودرو في الثاني عشر من شهر كانون الثاني/يناير معلناً أمام مجلس النواب تعطيل عمل الأجهزة الأمنية إلى ما بعد الانتخابات الحرة الأولى.

لم ينجح هذا الخبر أيضاً في إرضاء حركات المواطنين والأطراف المشاركة في الحوار تماماً، بالرغم من أنهم ترقبهم له بفارغ الصبر. استطاعت لجان المواطنين في مقاطعات جمهورية ألمانيا الديمقراطية أن ترصد عملية حل شبكة مكاتب شتازي والمساهمة فيها؛ أما في برلين الشرقية، حيث مقر الجهاز، فقد تولت لجنة حكومية فاقدة المصداقية السيطرة على الأمور. فما كان من لجان المواطنين إلا أن عقدت مؤتمراً وطنياً جامعاً، وقررت التظاهر احتجاجاً على تحجيم دور الرقابة والمشاركة الشعبية في تقويض مقر

المنظمة. ودعت حركة المنبر الجديد إلى مظاهرة حاشدة أمام مكتب شتازي في شارع نورمانن شتراسه في الخامس عشر من كانون الثاني/يناير.

شكل أسبوع الخامس عشر من كانون الثاني/يناير نقطة تحول حاسمة (بالألمانية: Wende) في تاريخ ثورة ألمانيا الشرقية. في صبيحة ذلك اليوم شوهد هانس موندرو يقف أمام المشاركين على طاولة الحوار مبدياً استعداده لتقديم تنازلات في اللحظة الأخيرة لكي يتاح للجميع القيام بدور فاعل في الإشراف على عملية تعرية مقر شتازي[٢١]. وفي ضوء المظاهرات التي كان مقرراً خروجها عصر ذلك اليوم، التمس من المنظِّمين الحفاظ على سلمية الثورة ـ «لا عنف» «keine Gewalt»[٢٢].

لا ريب أن حركة المنبر الجديد عملت بجدٍّ لتنظيم مظاهرة سلمية. فأجرت اتصالاتها مع جهاز الشرطة وطلبت من جهاز شتازي صرف موظفيه إلى منازلهم في وقت مبكر تفادياً لحالات الاستفزاز. خططت حركات المواطنين لنصب جدار من الطوب في الساحة خارج مبنى مكاتب شتازي، في إشارة رمزية إلى إقفال أبواب المؤسسة الأمنية البغيضة. لكن هذه الخطط كلها ذهبت أدراج الرياح حين فتح أحدهم أبواب أحد المباني الرئيسة. أكد شهود عيان كثر أن الأبواب فُتِحت من الداخل وليس على يد المتظاهرين خارجاً[٢٣]. اندفع المتظاهرون إلى داخل المبنى ودمروا ممتلكات شتازي، بما فيها ملفات أمنية غزيرة[٢٤]. لقد أفضَت هذه الأعمال التخريبية الثانوية

---

(٢١) Worst, *Das Ende eines Geheimdienstes, Oder: Wie lebendig ist die Stasi?*, p. 31.

(٢٢) «لا للعنف». كان إعلان هانز مودرو أمام المشاركين في الجلسة السابعة من مفاوضات الحوار المنعقدة في ١٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٠م. تجدها في:

Herles and Rose, eds., Ibid., p. 55.

(٢٣) Frank Petzold, «Betrachtungen zur Aufl-16sung des Ministeriums für Staatssicherheit unter der Regierung Modrow,» part II, *Horch und Guck*, Heft 10 (1993), p. 16.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١٦ ـ ١٧. يعتقد كثيرون أن تدمير الملكية جاء نتيجة مؤامرة دبرها جهاز شتازي لتشويه سمعة لجان المواطنين. ويشير هؤلاء إلى دخول المخربين إلى الأجزاء الأقل أهمية في مبانيه، حيث لم يتم تخريب أي ملفات شخصية. كما يتذكرون كيف بدأ الناس برمي الملفات من نوافذ الطوابق العلوية بعد هنيهة من فتح الباب، أي قبل وصول المتظاهرين إلى هناك بوقت طويل. على الرغم من هذه الشهادة، لا يوجد دليل قاطع يثبت تآمر جهاز شتازي. انظر:

Uwe Thaysen, *Der Runde Tisch, Oder: Wo blieb das Volk?* (Opladen: Westdeutscher, 1990), p. 70, and Worst, *Das Ende eines Geheimdienstes, Oder: Wie lebendig ist die Stasi?*, pp. 33-39.

نسبياً مضاجعَ الأطراف المشاركة في الحوار كلها، ما حدا بها إلى إصدار قرار جماعي يدين العنف، فيما عبرت حركة المنبر الجديد عن أسفها العميق: «أربعون عاماً من الخروقات الدستورية وممارسة العنف الجسدي والنفسي على يد جهاز أمن الدولة ضد مواطني جمهورية ألمانيا الديمقراطية في مقابل ساعة واحدة من التخريب المتعمد. لكن هذه الساعة كانت أكثر من كافية».

في نهاية المطاف حقق هذا «المنعطف التاريخي» غايات حركات المواطنين: وضع حد لاحتكار الحكومة مهمة حل الهياكل المركزية لجهاز شتازي. شكّل المتظاهرون في نورمانن شتراسه (Normannenstrasse) لجنة مواطنين جديدة حققت لنفسها حضوراً فعلياً في مباني المقر العملاقة، كما أسَّست بضع لجان فرعية للإشراف على العملية، وحذت حذو قريناتها بإرسال ممثلين عنها للتشاور مع فريق العمل الجديد المعني بالأمن المنبثق عن جلسات الحوار(٢٥). كانت لجان المواطنين في المقاطعات اتخذت زمام المبادرة بعملية حل شتازي وأشرفت عليها حتى منتصف شهر كانون الثاني/ يناير، حين تولت مؤسسة الحوار وفريق العمل المعني بالأمن قيادة العملية بصفة شبه رسمية. وبذلك تضاءلت مشاركة لجان المواطنين تدريجياً حتى انقطعت صلتها بالموضوع نهائياً. وفي انتظار موعد الانتخابات الحرة في شهر آذار/ مارس القادم، شُكِّلت لجنة تحضيرية حكومية ـ أهلية مختلطة للإشراف على حل شتازي. مارست هذه اللجنة عملها من خلال جهاز إداري ضمَّ ١٧٦ موظفاً كانوا يقدمون تقاريرهم الدورية إلى الحكومة وفريق العمل المذكور في آن معاً(٢٦).

شكل مبدأ كشف حقيقة نشاطات شتازي ركيزةً أساسيةً لحله. فلم تقتصر مهمة اللجان على التفكيك المادي للمكاتب وإعفاء الموظفين من

(٢٥) Festlegungsprotokoll der Beratung der AG Sicherheit, January 30, 1990, File 17150501, Archiv des 15 Januar, Berlin.

(٢٦) فيرنر فيشر عضو المجموعة التي قوامها أربعة أشخاص. انظر:

Werner Fischer, «Information zur Arbeit Struktur und Arbeitsweise für den Runden Tisch,» 5 February 1990.

مقتبسة من:

Gill and Schr-16ter, *Das Ministerium für Staatssicherheit: Anatomie des Mielke-Imperiums*, pp. 191-203.

مهامهم، بل تعدتها إلى «اكتشاف هياكل هذا الجهاز وفضحها على الملأ»[٢٧]، بحسب تعبير أحد الممثلين على طاولة الحوار. اتخذ المتحاورون قراراً مضمونه: «لا يمكن تصور مستقبل ديمقراطي سلمي لوطننا من دون كشف تام وصريح لأحداث الماضي ومجريات الحاضر»[٢٨]. وصدرت تعليماتهم للجان بحل خيوط هياكل شتازي وفضح علاقاته بالحزب الحاكم؛ والتمحيص في تسلسله القيادي؛ وفتح محفوظات الحزب الشيوعي؛ والتحقيق في إتلاف ملفات شتازي؛ والتدقيق في مصادر تمويله. ولعل من أبرز مظاهر إصرار المشاركين في الحوار على المكاشفة قرارهم تحويل مجمَّع شتازي في شارع ماغدالينن شتراسه في برلين الشرقية إلى معهد أبحاث لدراسة تاريخ الستالينية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية[٢٩].

بينما تصدرت المكاشفة المبادئ الناظمة لعمل اللجان المكلفة بحل جهاز شتازي، شدد المتحاورون أيضاً على أهمية المشاركة الديمقراطية الشاملة والتقيد بالأصول القانونية. وبذلك انضم الموظفون السابقون في جهاز شتازي إلى المشروع الديمقراطي الجديد. خلال الشهور الأولى من عام ١٩٩٠م، خشي الكثيرون من انتقام الألمان الشرقيين من جيرانهم والجواسيس السابقين[٣٠]. في وقت مبكر لم يتجاوز الخامس عشر من شهر كانون الثاني/ يناير، حذرت الأطراف الجالسة إلى طاولة الحوار من خطر «تطرف الموظفين السابقين في جهاز شتازي، وما سيترتب على المجتمع من نتائج لا تُحمَد عقباها»[٣١] إنْ فشلت المساعي الرامية إلى دمجهم في المجتمع.

(٢٧) انظر تقرير فيشر، في: Gill and Schr-16ter, Ibid., p. 194.

(٢٨) قرار اللجنة المكلفة بالحوار بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠م (بناء على اقتراح «المنبر الجديد»)، تجده في: Herles and Rose, eds., *Vom Runden Tisch zum Parlament*, p. 84.

(٢٩) قرار اللجنة المكلفة بالحوار بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠م (بناء على اقتراح «حزب الخضر»)، تجده في: المصدر نفسه، ص٨٦.

(٣٠) تروي تقارير تفكيك مكاتب شتازي (Aufl-16sungsberichte) في المقاطعات المتنوعة قصة مخاوف موظفيها السابقين. انظر التقارير في الملف رقم ١٧١٥٢٠،

Aufl-16sungsberichte, 7 January 1990, Archiv des 15 Januar, Berlin.

انظر أيضاً:

Prorokollvermerk zur Beratung des Staatssekretrs Halbritter mit den Regierungsbeauftragten in den Bezirken, 29 January 1990, file 17150701, Archiv des 15 Januar, Berlin.

(٣١) قرار لجنة الحوار Zu Fragen der Sicherheit [حول مسألة الأمن] بتاريخ ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠م، تجده في: Herles and Rose, eds., Ibid., p. 69.

وذهب فيرنر فيشر Werner Fischer، عضو اللجنة الحكومية المكلفة بحل جهاز شتازي، إلى حد اعتبار هذا الموضوع مصيرياً. فضمَّ تقريره النهائي للجنة فقرة عنوانها «أحد أهم أبعاد عملية التفكيك»، تطرق فيها إلى الطريقة المثلى لمعاملة أولئك الموظفين، محذِّراً من مخاطر الانتقام ومشدِّداً في الوقت ذاته على أهمية الالتزام بحكم القانون. «إن كنا نبغي سيادة القانون، فلا مفر إذاً من تطبيقه على الموظفين السابقين في جهاز شتازي. فهم غير مذنبين ما لم تثبت إدانة كل منهم على حدة». وأضاف مؤكداً أن إخفاق الدولة في ضمان سيادة القانون بتطبيقه عليهم من شأنه أن يجردها من سمة الديمقراطية. وبذلك لم تقتصر مهمة المشاركين في الحوار على حل جهاز شتازي، بل تعدتها إلى «ضمان حقوق الإنسان والكرامة لأفراد هذا المجتمع بلا استثناء»[٣٢].

كانت هذه المبادئ بمثابة بوصلة تهتدي بها اللجان في عملها، بيد أنها لم تنجح في توفير حل واضح لمصير ملفات شتازي. نشأت المناظرات حول هذه الملفات في السياق المعقد للمؤسسات المنخرطة بعملية حل الجهاز الأمني. وكان لتضارب المعلومات بين الأصدقاء القدامى لجهاز شتازي من جهة ولجان المواطنين من جهة ثانية دور كبير في بلورة الآراء في أثناء هذه الحقبة. فمصلحة موظفي شتازي وأنصاره السابقين داخل الحزب الشيوعي في إتلاف الملفات، بما تحويه من معلومات غزيرة تكفي لإدانتهم، لم تكن خافية على أحد. ضمت «تقارير حل الجهاز» التي رفعتها مكاتب المقاطعات بالتعاون مع مقر شتازي في مطلع كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٠م تعليقاتها حول مناخ الرأي العام السائد لدى لجان المواطنين بصدد هذه الملفات. فأشار بعضها إلى رغبة اللجان بإتلاف الملفات الأمنية؛ في حين أكدت الغالبية العظمى معارضة اللجان لذلك[٣٣]. وعبّر مكتب إقليم دريسدن عن أسفه العميق إزاء

---

(٣٢) تقرير فيشر، تجده في:
Gill and Schr-16ter, *Das Ministerium für Staatssicherheit: Anatomie des Mielke-Imperiums*, pp. 196-197.

(٣٣) انظر تقارير تفكيك مكاتب شتازي:
Aufl-16sungsberichte, January 7, 1990, file 171520, Archiv des 15 Januar, Berlin.
أكد التقريران الصادران في كل من برلين وكوتبوس أن لجان المواطنين حبذت إتلاف الملفات، في حين قالت التقارير الواردة من لايبزغ ودريسدن وبوتسدام اعتراض اللجان على عملية الإتلاف.

إجماع أعضاء لجنة المواطنين هناك على معارضة إتلاف الملفات، لكنه أضاف: «إننا نعمل يداً بيد مع خبراء في دائرة المحفوظات الحكومية ومكتب المدعي العام وغيرهما من الأجهزة الحكومية بهدف إتلاف الوثائق»(٣٤).

استمر تباين وجهات النظر حول مصير الملفات حتى بعد الاستيلاء على مقر شتازي في العاصمة. لما كانت أبواب المحفوظات موصدة بإحكام، عجزت لجان المواطنين والأطراف المتحاورة عن الاطلاع على تلك الملفات التي أثارت عاصفة من الجدل فيما بينها. وفشلت المعارضة الديمقراطية في الوصول إلى صوت جامع حول هذه القضية. من ناحية، أيد عدد كبير من الناس فتح الملفات تدفعهم رغبة جامحة في إزاحة الستار عن الحقيقة. ويبدا أن «حركة الخضر» The Greens ميالة إلى هذا الموقف حين أوصت بفتح أبواب معهد البحوث المقترح في ماغدالينن شتراسه أمام العامة للاطلاع على ملفاتهم الشخصية(٣٥). بينما أظهرت «اليقظة الديمقراطية» موقفها المؤيد بصراحة: «ينبغي تسليم كل مواطن ملفه «الخاص» إن رغب بذلك»(٣٦). من ناحية ثانية، رأت بعض لجان المواطنين ومعها حركة «مبادرة من أجل السلام وحقوق الإنسان» Initiative for Peace and Human Rights أن فتح الملفات يشكل خرقاً لحقوق الخصوصية ومن شأنه أن يؤدي إلى توسيع رقعة الاضطراب المدني(٣٧).

على الرغم من افتقار المؤسسات القائمة قبيل الانتخابات الحرة في

---

(٣٤) المصدر نفسه. كذلك يبدو الارتباك إزاء الموقف الحقيقي للجان المواطنين حيال الملفات جلياً في تقرير يلخص تفاصيل لقاء جمع هانس مودرو بالمفوضين بالحوار للتشاور حول حل جهاز شتازي. حاول مودرو عبثاً التيقن مما إذا أرادت اللجان إتلاف الملفات أم الاحتفاظ بها. انظر:
«Niederschrift zur Beratung des Ministerprsidenten mit den Beauftragten des Runden Tisches zur Aufl-16sung des ehemaligen MfS» (24 January 1990), file 171507, Archiv des 15 Januar, Berlin.

(٣٥) قرار اللجنة المكلفة بالتفاوض بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠م (بناء على اقتراح «حزب الخضر»)، تجده في: Herles and Rose, eds., *Vom Runden Tisch zum Parlament*, p. 86.

(٣٦) Information Nr. 8, Round Table, session 7, January 15, 1990. File 171505, Archiv des 15 Januar, Berlin.

(٣٧) Petzold, «Betrachtungen zur Aufl-16sung des Ministeriums für Staatssicherheit unter der Regierung Modrow,» part II, p. 19, and «Zum weitern Umgang mit den Unterlagen des ehemaligen MfS,» Neues Forum Schwerin, February 15, 1990, file 171704, Archiv des 15. Januar, Berlin.

ألمانيا الشرقية إلى الشرعية التي تؤهلها لسن قانون يتعلق بالملفات الأمنية، إلا أنها استطاعت قلب عنان الحكم رأساً على عقب بوساطة باقة من التوصيات حول مستقبل الملفات. حثت جلسات الحوار في تقريرها النهائي مجلسَ النواب الجديد على التعامل مع القضية بسرعة وحزم، وأوصت بإتلاف الملفات التي تحوي معلومات شخصية على نحو يثير الدهشة[٣٨]. إذ رأت في ذلك ضمانة لسلمية الثورة وشمول الأطراف السياسية كافة. وأكد التقرير أن فتح الملفات سيهيئ لنشوء مناخ تسوده الريبة وربما الانتقام. فدعا المواطنين لمنح الموظفين السابقين في جهاز شتازي فرصةً لتأهيل ذواتهم شخصياً، كما شجع الموظفين على الاعتراف بتجاربهم في حضرة معالجين نفسيين وقساوسة. بذلك بدا أن التقرير يضع تصوراً للمصالحة مع الماضي باستخدام نمط من المعالجة الكلامية والبوح بالمشاعر، وهي مقاربةٌ تناقض القصاص. والتقرير أشار إلى أنه «لا يمكن التصالح فعلياً مع الماضي إلا من خلال مشاركة الضحايا والجناة معاً... ولا مجال لتطبيق هذه المقاربة إزاء الماضي إلا في مناخ اجتماعي يتيح للفرد فرصة البدء من جديد»[٣٩].

بيد أن توصيات اللجنة الحكومية المكلفة بحل جهاز شتازي تناقضت مع هذه الدعوة إلى الحِلم، حيث أوصت مجلس النواب الجديد إلى التمحيص في خلفية المرشحين لأول انتخابات ديمقراطية تشهدها البلاد بغية الكشف عن أعوان جهاز شتازي سابقاً. في مطلع شهر آذار/مارس، سرت شائعات عن وجود عدد من هؤلاء بين قيادات حركات المواطنين. وقبيل موعد الانتخابات النيابية مباشرة قيل إنّ فولفغانغ شنور Wolfgang Schnur، مؤسس حركة اليقظة الديمقراطية، عامل غير رسمي (inoffizieller Mitarbeiter) لصالح جهاز شتازي[٤٠]. ومع تزايد عدد الاتهامات في ظل استعار حمى المنافسة الانتخابية، أطلقت لجان المواطنين دعوات لتطهير الأعضاء المنتخبين حديثاً في مجلس النواب. واقترحت مراجعة قائمة العمال غير الرسميين في جهاز

(٣٨) Bericht der Arbeitsgruppe Sicherheit vor dem Zentralen Runden Tisch der DDR, 12 March 1990, in: Gill and Schr-16ter, *Das Ministerium für Staatssicherheit: Anatomie des Mielke-Imperiums*, pp. 244-245.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٢٤٧.

(٤٠) Petzold, «Betrachtungen zur Aufl-16sung des Ministeriums für Staatssicherheit unter der Regierung Modrow,» part II, pp. 20-21.

شتازي (بعد أن كانت قد صوتت لإتلاف النسخة الالكترونية منها قبل شهر واحد فقط) لتمييز النواب الجدد الذين تجسَّسوا على جيرانهم فيما مضى[٤١].

جاء الموقف المؤيد لتطهير مجلس النواب الجديد مناقضاً لاقتراح المشاركين في جلسات الحوار قبل أسابيع قليلة فقط بإتلاف الملفات التي تحوي معلومات شخصية كلها. في الحقيقة، كانت مسألة الملفات بأكملها كتلة من العقد والتناقضات. ألفت المعارضة الديمقراطية نفسها عاجزة عن تحديد المبدأ الذي ينبغي عليها اتباعه عند تقرير مصير الملفات. ففتحها يخدم غرض البوح بحقيقة ما حدث في الماضي، المنارة التي أضاءت درب الثورة. لكن إتلافها سيحفظ للثورة سلميتها ويضمن للأفراد حقوق الخصوصية، إلى جانب الحيلولة دون استخدام جهاز الاستخبارات الألماني الغربي للمعلومات التي جمعها شتازي. في مطلع عام ١٩٩٠م، أيد فريق من الأعضاء البارزين في المعارضة إتلاف الملفات، لكن قضية التدقيق في خلفيات أعضاء مجلس النواب سرعان ما زادت الموقف تعقيداً. في حال أُتلفت الملفات، لن يعود ممكناً التحقق مما إذا كان المجلس يضم موظفين سابقين وعمالاً غير رسميين في جهاز شتازي.

ثالثاً: مجلس النواب الشرقي والعدالة الانتقالية

١ ـ تطهير نواب المجلس

في أعقاب الانتخابات الحرة الأولى (والوحيدة) التي شهدتها ألمانيا الشرقية في التاسع عشر من آذار/مارس عام ١٩٩٠م، استمر ظهور الإشاعات حول حضور جهاز شتازي في مجلس النواب المنتخب، نافثاً السم في المناخ السياسي. شارك عشرات الآلاف من المواطنين في مظاهرات عارمة خرجت تنادي بالتطهير[٤٢]. واستجاب المجلس لمطالبهم بسرعة، فأقرَّ تشكيل «لجنة تثبُّت» للتحقيق في التعاون المحتمل للنواب مع جهاز شتازي

(٤١) Beschlu der Bürgerkomitees der Bezirke, 22 March 1990, file Bezirkskoordinierungs-gruppe, Archiv des 15 Januar, Berlin.

(٤٢) *Der Spiegel*, no. 14 (2 April 1990), pp. 18-20.

سابقاً، على أمل الفوز بثقة المواطنين في ممثليهم المنتَخبين حديثاً وحماية النواب من الوقوع فريسة الابتزاز[٤٣]. سارت إجراءات التطهير على النحو الآتي: طُلب من النواب بدايةً التوقيع على وثيقة تفوّض اللجنة بالتثبت مما إذا تعاونوا سابقاً مع جهاز شتازي أم لا. وعيِّن كل نائب أحد أعضاء حزبه للوقوف على مراجعة ملفاته من قبل اللجنة. ثانياً: نفذت الأحزاب والتيارات السياسية المتنوعة عملية تطهير تمهيدية قضت بمراجعة قائمة السجلات المركزية لمحفوظات شتازي بحثاً عن أسماء نوابها، ومن ثم إرسال الأسماء التي عثرت عليها إلى اللجنة المفوَّضة بالتثبت من أجل دراسة ملفات النواب المذكورين. في المرحلة الثالثة قامت اللجنة بتقويم محتوى الملفات لمعرفة ما إذا كان النائب قد تعاون مع جهاز الأمن وإن كان تعاونه هذا قد أضر بأحد مواطني الجمهورية أم لا. كانت اللجنة في حال الإيجاب توصي النواب المعنيين وزعيم التيار الذي ينتمون إليه باستقالة النواب. وللنواب حق الاطلاع على ملفاتهم الخاصة والطعن في النتائج التي توصلت إليها اللجنة بموجب القانون.

وجدت اللجنة نفسها عاجزة عن تنفيذ الإجراءات المعقدة كما هو متوقع. فلم تتخذ الأحزاب في مجلس النواب خطوات جادة لتنفيذ عملية التطهير فعلياً، بالرغم من إجماعها على ضرورة هذه العملية، وقد يكون السبب خشيتها من أن يؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار البلاد. وتغيَّب بعض أعضاء اللجنة عن الاجتماعات، كما تقاعست التيارات المختلفة عن تنفيذ التطهير التمهيدي. إلى جانب ذلك، غاصت اللجنة في مستنقع النقاشات القانونية حول إيجاد آلية لحماية حقوق الخصوصية. بالمحصلة تأخرت انطلاقة عملية دراسة الملفات حتى الخامس من أيلول/ سبتمبر، قبل إعادة توحيد ألمانيا بشهر واحد فقط[٤٤].

لم يصدر تقرير اللجنة النهائي إلا في الجلسة الأخيرة التي عقدها مجلس النواب الشرقي قبل إعادة التوحيد. بعد الاطلاع على ملفات ٦٩ نائباً

(٤٣) *Volkskammerder DDR*, electoral period 10, session 2 (12 April 1990), pp. 24-27.

(٤٤) Report of Peter Hildebrand, *Volkskammer der DDR*, electoral period 10, session 37 (28 September 1990), p. 1811.

و٧ وزراء، أوصت باستقالة ١٥ منهم لعلاقاتهم السابقة بجهاز شتازي. لكن هذه المعلومات لم تفقد قيمتها لمجرد أن حدث إعادة التوحيد بات على الأبواب. في ختام تلك الجلسة، اختار المجلس الشرقي ١٤٤ نائباً لتمثيل الولايات (Länder) الألمانية الشرقية في المجلس الاتحادي، مستثنياً كل من ثبت تورطهم بجهاز شتازي. عقب تسليم التقرير، غرق مجلس النواب الشرقي، وقد بدأ الوقت المحدد لاستكمال جدول عمله التشريعي بالنفاد، في جدال حاد حول ما إذا كان على اللجنة نشر أسماء الوزراء والنواب المدعوين للاستقالة أم لا. أوصت اللجنة بالحفاظ على سرية الأسماء، التزاماً بمبادئ القانون. فقام نواب من حركات المواطنين (موحدين في حزب ائتلاف مكون من معارضين سابقين ومدافعين عن البيئة أُطلق عليه اسم حزب الخضر وتحالف التسعين (Bündnis 90/Die Grünen) بالتعاون مع الحزب الديمقراطي المسيحي - وهم ليسوا حلفاء سياسيين عادة - بطرح مشروع قانون يطالب بالكشف عن الأسماء، وحجتهم في ذلك أن على الديمقراطية الجديدة مواجهة ماضيها بروح من الصراحة التامة)[٤٥]. وظل الكشف عن الحقيقة شعار الانتقال السياسي في ألمانيا الشرقية.

بعدما كشفت اللجنة عن أسماء أعوان جهاز شتازي ضمن جلسة مغلقة، اختار كثيرون منهم تبرير أفعالهم في جلسة مفتوحة هذه المرة. لقد أنكر كل رجل وامرأة الاتهامات الموجهة ضده، والتبريرات التي أدلوا بها خير دليل على الصعوبات الجمة التي اعترضت وسم أحدهم بصفة عامل غير رسمي في جهاز شتازي[٤٦]. فاللقب يطلق على أفراد يضطلعون بطيف واسع من النشاطات، كالوشاية بالآراء السياسية لزملائهم في العمل أو كتابة تقارير حول الإنتاج الاقتصادي والمشكلات التقنية في حيز العمل. كذلك تباينت الظروف التي حدت بالناس للتوقيع على وثائق للعمل تحت هذه الصفة، كالحصول على فرصة للسفر خارج البلاد أو الارتقاء الوظيفي. وصف

---

(٤٥) انظر خطابات:

Haschke (DSU), Birthler (B90/G), and H-16nicke (CDU/DA) in: Ibid., pp. 1816-1818.

(٤٦) انظر خطابات:

Dr. Opitz (FDP), Dr. Viehweger (Minister for Construction), Dr. Schiffner (CDU/DA), Fronicke (CDU/DA), in: Ibid., pp. 1828-1841.

النواب الظروف المخفِّفة وأقسموا على أن صلاتهم بالجهاز الأمني لم تسبب الأذى لأيِّ مخلوق. من دون تحليل عميق وشامل لملفاتهم، كان من المستحيل طبعاً الجزم ما إذا كانت هذه مجرد أعذار واهية للإفلات من العقاب أم وصفاً حقيقياً وصادقاً لقرارات صعبة وجب عليهم اتخاذها في أثناء التورط في مأزق أخلاقي. لما تم حل اللجنة مباشرة، بقيت الحقيقة سراً دفيناً إلى الأبد(٤٧).

٢ ـ تطهير الموظفين الحكوميين

حقق مجلس النواب الشرقي تقدماً أعظم على صعيد إيجاد أساس تشريعي راسخ لتطهير جهاز القضاء. في الخامس من شهر حزيران/يونيو عام ١٩٩٠م، سنَّ المجلس قانوناً يتعلق بالإصلاح القضائي: قانون السلطة القضائية الألمانية (Richtergesetz). حدد القانون مجموعة من الإجراءات لتنفيذ عملية التطهير، دعا بموجبها مجلسَ النواب ومجالسَ المقاطعات إلى تشكيل «لجان تعيينات قضائية» تتكون كل منها من ستة نواب وأربعة ممثلين عن الجهاز القضائي. منح القانون اللجان مهلة ستة أشهر لإعادة تعيين القضاة الحاليين في مناصبهم أو طردهم منها، من دون أن يحدد المعاييرَ التي ينبغي استخدامها لتقويم أهلية الفرد للبقاء في منصبه كقاضٍ؛ واكتفى بالإشارة إلى «المتطلبات الشخصية والمهنية»(٤٨). لكن المناظرات النيابية تشير إلى معنى ذلك بصورة أوضح: «الولاء للدولة الاتحادية الديمقراطية الحرة ذات التوجه البيئي والاجتماعي تحت مظلة سيادة القانون» و«الاستقامة السياسية والأخلاقية»(٤٩). كما وفر القانون آلية إضافية لصرف القضاة موضع الشبهة: إطالة مدة قانون التقادم المطبق على الإجراءات التأديبية من ستة أشهر إلى عامين(٥٠).

يوم أعيد توحيد ألمانيا في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر ذلك العام،

---

(٤٧) طرح النائب بيرلتر (Birthler) هذه الفكرة في: المصدر نفسه، ص١٨٤٢.

(٤٨) Section 13(4), Richtergesetz (5 July 1990), GEL. I 42.

(٤٩) كلمة النائب هاكر (Hacker)! في:
Volkskammer der DDR, electoral period 10, session 27 (22 July 1990), p. 1255.

(٥٠) Section 30(2), Richtergesetz (5 July 5 1990), GEL. I 42.

كان حضور لجان التعيينات القضائية لا يزال هزيلاً؛ لكن معاهدة التوحيد أبقت على الخطوط العريضة لقانون السلطة القضائية (Richtergesetz). حضت المعاهدةُ أجهزة الدولة الأخرى على طرد المتورطين بانتهاكات حقوق الإنسان أو التعاون مع الأجهزة الأمنية، مستثنية جهاز القضاء من هذه المعايير(٥١). وسمح للولايات الاتحادية الجديدة (Bundesländer) بإرساء معايير خاصة بها لتطهير القضاة. فسلَّمت بعض اللجانِ المرشَّحينَ استبياناً مطولاً ضم أسئلة مفصلة لسبر تاريخ نشاطهم السياسي وعلاقاتهم بجهاز شتازي. بنتيجة الاستبيان، استُبعد ٤٦,٥ في المئة من المتقدمين في ولاية براتندنبورغ، بينما أظهرت الولايات الأخرى مقداراً أكبر من التساهل. فصرفت ولايتا ساكسونيا ومكلنبورغ فوربومرن ثلث القضاة العاملين فيهما. بالإجمال، أعادت اللجان تعيين ٦٩٩ من بين ١,٣٠٠ قاض من المتقدمين(٥٢).

حقق مجلس النواب الشرقي تقدماً ملموساً باتجاه إصلاح القضاء بعد أن لمس الأهمية الحاسمة لتطهير تلك المؤسسة، لكنه لم يمض بعيداً في إصلاح بقية أقسام الجهاز الإداري للحكومة. فقد أحجم المجلس عن إصدار أي تشريع يقضي باستبعاد العملاء السابقين في جهاز شتازي من الوظائف العامة، وذلك بعدما عبَّر المشاركون في جلسات الحوار عن قلقهم من أن تترتب على ذلك عواقب اجتماعية وخيمة، كالقصاص العنيف أو تفكك لحمة المجتمع. وتمسكت حركات المواطنين عموماً بموقفها المؤيِّد للاقتراح القائل بضرورة منح عملاء شتازي فرصة المشاركة في الديمقراطية الجديدة حتى منتصف الصيف، انطلاقاً من مبدأ أفضلية مشاركة الجميع على العقاب.

ما إن هل صيف عام ١٩٩٠م، حتى بدأت اتجاهات حركات المواطنين

---

(٥١) Anlage I zum Einigungsvertrag, Kap. XIX, Abschn. III, Ziff. 1 (7).

كان تطبيق اللائحة العامة ليحول دون عودة أي من قضاة جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى مناصبهم.

(٥٢) Herwig Roggemann, *Fragen und Wege zur Rechtseinheit in Deutschland* (Berlin: Arno Spitz, 1995), pp. 146 and 154-160.

لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن كثيراً من القضاة، ومن بينهم عدد من الشخصيات رفيعة المستوى، تخلوا عن مناصبهم بين عامي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠م؛ وبذلك، امتنع هؤلاء عن التقدم بطلبات التطهير. انظر:

Annette Weinke, «Die DDR-Justiz der «Wende»» *Deutschland Archiv*, vol. 30, no. 1 (1997), p. 53.

تتبدل، وذلك بعد انصهارها معاً في كتلة انتخابية واحدة أطلق عليها اسم تحالف التسعين (Bündnis 90)، وراحت تطالب بحرمان عملاء شتازي جميعاً من الوظائف العامة. لكن الخوف من انتقام الألمان الشرقيين من الجواسيس السابقين تبخر مع مرور الزمن. انقضت أشهر عدة من دون أن تلوح في الأفق أي بوادر للعنف، على الرغم من كثرة التسريبات والشائعات حول كشف هوية العملاء، حتى استبعد في النهاية احتمال أن تحرف عملية التطهير الثورة السلمية عن مسارها.

خيَّبت الطريقة التي اختارتها الحكومة لمعالجة مشكلة جهاز شتازي آمال حركات المواطنين إلى أبعد الحدود. بعدما أحكمت هذه الحركات قبضتها على قضية حل الجهاز طوال المدة الواقعة بين كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٩م وآذار/مارس عام ١٩٩٠م، اضطلعت الحكومة الجديدة بأعباء هذه المهمة عقب ذلك التاريخ، وقد شعر ناشطون كثر بفتور هِمّتها إزاء المسألة واتهموا وزارةَ الداخلية بتوظيف عملاء سابقين في جهاز شتازي بين كوادرها والتواطؤ لعرقلة الجهود الرامية إلى إبعاد العملاء من الموظفين الدائمين في المؤسسات الحكومية الأخرى[٥٣]. فلم تعد المقاربة اللطيفة لقضية شتازي سياسةً حكيمةً لتحقيق المصالحة كما بدت سابقاً، بل أقرب إلى محاولة للتستر على الحقيقة.

في أواخر شهر آب/أغسطس، دعا مجلسُ النواب الشرقي مجلسَ الوزراء لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطهير دوائر الخدمة العامة كلها[٥٤]. أثار النواب موضوع الثقة، مؤكدين أن دوائر الخدمة العامة لن تحظى بثقة الشعب ما دامت مرتعاً خصباً للمسؤولين السابقين في جهاز شتازي. لم يتوافر للمجلس نفسه الوقت الكافي لتدارس القضايا القانونية الشائكة العالقة في قانون كهذا: معايير تحديد المستويات غير المقبولة للتعاون؛ وإجراءات التطهير ودعاوى الاستئناف؛ وميدان المناصب التي ينبغي أن يطالها التطهير. فأُسندت مهمة مناقشة هذه التفاصيل إلى مجلس الوزراء، الذي مُنح مهلة

---

(٥٣) *Die Andere*, no. 34 (12 September 1990), p. 4.

(٥٤) *Volkskammer der DDR*, electoral period 10, session 31 (23 August 1990), pp. 1428-1431.

حتى اليوم الأول من شهر أيلول/سبتمبر لإنجازها، لكي يتم تضمينها في معاهدة إعادة التوحيد[٥٥]. لكن تلك المدة لم تكن كافية، وبذلك لم يحظَ الألمان الشرقيون بفرصة تكفي لرسم ملامح الإجراءات الخاصة المتعقلة بتطهير دوائر الخدمة العامة، بيد أنهم عبّروا بوضوح عن إيمانهم بأهمية التطهير.

اقتصرت معاهدة إعادة التوحيد على حفنة من الفقرات الشرطية التي اتسمت بالتعميم الشديد حول تطهير دوائر الخدمة العامة. فأجازت «حالات الفصل الاستثنائية» للموظفين الحكوميين المثبَّتين في وظائفهم في حالات عدة، منها خرق الموظف «حقوق الإنسان أو مبدأ سيادة القانون» المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية أو الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، أو «عمله سابقاً لصالح وزارة أمن الدولة/مكتب الأمن القومي»[٥٦]. من اللافت للانتباه أن المعاهدة لم تلزم الوزارات بفصل هؤلاء الموظفين؛ بل أجازت لها ذلك ببساطة. كما لم تحدد مجال النشاط المتضمن في «العمل لصالح» جهاز شتازي؛ وبذلك، تسنى للوزارات والولايات طيف واسع من الحرية في اختيار المعايير والإجراءات الخاصة بها لتنفيذ عملية التطهير. يجدر التنويه إلى أن معاناة الأشخاص الذين ارتبط اسمهم بجهاز شتازي فاقت معاناة الأعضاء السابقين في الحزب الشيوعي بعد قيام الوحدة. إذ أصرَّت ألمانيا الغربية على عدم فرض أي قيود على توظيف الشيوعيين السابقين في الدوائر الحكومية[٥٧].

٣ ـ ملفات جهاز شتازي

مع تشكل المؤسسات النيابية الجديدة المكلَّفة بتعرية جهاز شتازي بحلول منتصف شهر حزيران/يونيو عام ١٩٩٠م، لقي اقتراح الأطراف المشاركة في جلسات الحوار القاضي بإتلاف الملفات الحاوية على معلومات شخصية ترحيباً واسعاً. تصدى وزير الداخلية بيتر ميخائيل ديستل Peter-Michael Diestel، المكلف بمحفوظات جهاز شتازي آنذاك، لأي محاولة تهدف إلى فتح الملفات، زاعماً أنها لا تشكِّل منطَلَقاً مفيداً للنقاش العام

---

(٥٥) *Volkskammer der DDR*, electoral period 10, session 32 (24 August 1990), p. 1504.

(٥٦) Anlage I zum Einigungsvertrag, Kap. XIX, Abschn. III, Ziff 5.

(٥٧) Wolfgang Schuble, *Der Vertrag* (Stuttgart: Knaur, 1991), p. 268.

وذلك لاحتوائها على كم هائل من الافتراءات والأباطيل. وأضاف أن الكشف عن محتويات الملفات يشكِّل خرقاً لخصوصية الأفراد، مشيراً إلى أن فتحها يستلزم بالضرورة مهاماً إدارية معقدة قد تعطِّل الانتقال إلى الديمقراطية. «إن منح أفراد أو مجموعات معينة حقَّ الاطلاع على ملفاتهم قد يبدو أمراً مفهوماً ومبرَّراً من الناحية الإنسانية نظراً لتأثيره على مصير كل فرد منهم؛ لكن ذلك لن يصب في صالح العيش بسلام تحت مظلة القانون. وسيولد من رحمه الصراع ومعه الغبن من جديد»[٥٨]. أيدت لجان المواطنين هذا الرأي على أساس أن إنشاء الملفات تمَّ بوسيلة غير دستورية كما شكلت انتهاكاً لخصوصية المواطنين. في الوقت ذاته، تنامى قلق اللجان حيال إمكانية وقوع الملفات بيد أجهزة الاستخبارات الألمانية الغربية. «لا يمكن حماية هذه المواد من الوقوع في أيدٍ غير ملائمة، لا سيما أجهزة الاستخبارات. من هنا رأينا ضرورة تقليص كمية المعلومات التي جمعتها وزارة أمن الدولة سابقاً»[٥٩].

لكن صيف عام ١٩٩٠م زاد من هشاشة العلاقات بين المؤسسات الجديدة المكلَّفة بحل جهاز شتازي، وبدأت الآراء حول الملفات تتبدل. لقد شعرت لجان المواطنين بالاستياء لتهميش دورها.

ثمة أسباب أخرى دعت اللجنة النيابية برئاسة يواخيم غاوك Joachim Gauck لانتقاد نظيرتها الحكومية، لا سيما الوزير ديستل. من ذلك: عرقلة وصول مجلس النواب إلى الملفات. فقد حُرم النواب من الوصول إلى الملفات التي يحتاجونها لغايات التثبت غالباً، وإن حصلوا عليها فبعد تأخير كبير. وأخذ السخط من المجلس الشرقي كل مأخذ حين علم أن ديستل كان قد ضلّله بشأن استمرار توظيف مَن يطلق عليهم «ضباط العمليات الخاصة»

---

(٥٨) مؤتمر صحفي لوزير الداخلية الدكتور ديستل (١٦ أيار/مايو ١٩٩٠م). تجده في:
Bezirkskoordinierungsgrupp, Archiv des 15 Januar, Berlin.

(٥٩) توماس شميت، المتحدث باسم لجان المواطنين، والدكتور كومر، ممثل لجان المواطنين في اللجنة الاستشارية لوزير الداخلية، انظر:
Thomas Schmidt and M. Kummer, «Zum weiteren Umgang mit den Unterlagen des ehemaligen MfS,» draft letter (11 June 1990), file Bezirkskoordinierungsgruppe, Archiv des 15 Januar, Berlin.

Offiziere in besonderem Einsatz (OibEs)، وهـم أفرادٌ دسّهـم جهاز شتازي في وظائف عادية للتجسس على زملائهم بانتظام. أكدت ديستل في تصريحاته أنه قام بطرد هؤلاء الموظفين، لكن اللجنة النيابية تمكنت من إعداد لائحة بأسماء عدد منهم احتفظوا بمناصبهم[٦٠]. بصورة عامة، اتُّهم ديستل بالتقاعس عن استكمال مهمة تعرية جهاز شتازي، ومع انتصاف شهر أيلول/ سبتمبر صوَّت المجلس بالإجماع لحجب الثقة عن وزير الداخلية[٦١]. على غرار لجان المواطنين، شعر المجلس بخيبة أمل كبيرة مردها إلى انعدام سيطرته على عملية حل الجهاز الأمني؛ ومع اقتراب موعد إعادة التوحيد، أدرك النواب أن فرصة مواطني جمهورية ألمانيا الديمقراطية بالإشراف على العملية كما ينبغي ستضيع إلى الأبد. فأجمعوا الرأي على المصارحة التامة بوصفها تعويضاً لوصول شريحة واسعة من المواطنين إلى الملفات التي خلفها جهاز شتازي وراءه.

في بادئ الأمر، لم تبد ألمانيا الغربية حماسة لفتح الملفات. رأى وزير داخليتها فولفغانغ شويبله Wolfgang Schäuble «ضرورة فرض أكبر قدر ممكن من القيود على الوصول إليها»[٦٢]. وطرح فكرة الاحتفاظ بالملفات في موضع مركزي تحت وصاية هيئة المحفوظات الاتحادية ليتولى المفوَّض بحماية البيانات مهمة مراقبة الوصول إليها.

في الثاني والعشرين من شهر تموز/يوليو، ناقش مجلس النواب الشرقي مشروع قانون يتعلق بالملفات أعدته اللجنة الحكومية. كانت تلك المرة الأولى التي يتم الإعلان فيها عن موقف رسمي رافض لإتلاف الملفات. وقد أثار مشروع القانون هذا امتعاض الحكومة الألمانية الغربية التي أوضحت أن «سن قوانين متمايزة لإتلاف الملفات أمر ضروري»[٦٣].

جاء القرار الذي تبنَّاه مجلس النواب الشرقي بعد يومين فقط مخيِّباً

---

(٦٠) Worst, *Das Ende eines Geheimdienstes, Oder: Wie lebendig ist die Stasi?*, pp. 116-122.

(٦١) *Volkskammer der DDR*, electoral period 10, session 35 (13 September 1990), pp. 1690-1698.

(٦٢) Schuble, *Der Vertrag*, p. 273.

(٦٣) رسالة من الدكتور إيكهارد ورثباك (Eckhard Werthebach) إلى أستاذ علم القانون الدكتور شوسلر (Shüssler) (٢١ آب/ أغسطس ١٩٩٠م)، تجدها في: file 171514, Archiv des 15 Januar, Berlin.

لآمال ألمانيا الغربية. إذ نصَّ على حفظ الملفات في الولايات الاتحادية الجديدة، وليس في موضع مركزي، ليشرف عليها مفوَّض ينتخبه المجلس الشرقي نفسه بدلاً من إخضاعها لرقابة رئيس هيئة المحفوظات الاتحادية. فيما يتعلق بالوصول إلى الملفات، طرح القانون تسوية أتاح بموجبها فتح الملفات أمام العامة لأغراض رفع الدعاوى القضائية ضد الجرائم المرتكبة بحقهم، أو تعرية جهاز شتازي، أو تنفيذ إجراءات التطهير المنصوص عليها قانونياً، أو إعادة تأهيل الضحايا. كما أجاز للبحاثة الاطلاع على الملفات الشخصية للأفراد ما دامت القيمة العلمية لأبحاثهم تتجاوز بكثير أبعاد انتهاكات حقوق الخصوصية. أخيراً، منع القانون الضحايا من الوصول مباشرة إلى ملفاتهم الخاصة، لكنه منحهم حق الحصول على معلومات حول محتوياتها. كما أجاز لهم إدخال تعديلات عليها وتصحيح أغلاطها وطلب إتلاف جزء من بياناتهم الشخصية. لكن القانون لم يذهب أبعد من ذلك في النص على إتلاف أيٍّ من الملفات[٦٤].

شدَّد النواب خلال جلسات تداول هذا القانون على حق الشعب في معرفة الحقيقة حول تاريخ جمهورية ألمانيا الديمقراطية[٦٥]. اعترض حزب الاشتراكية الديمقراطية (PDS) المنبثق عن الحزب الشيوعي السابق على القانون بذريعة أنه ينتهك سيادة القانون، لا سيما قوانين جمهورية ألمانيا الاتحادية المتعلقة بحماية المعلومات[٦٦]. وردَّ آخرون قائلين إن هذه القوانين وحقوق الخصوصية ينبغي ألَّا تحول دون فهم الألمان الشرقيين لتاريخ أمتهم. فالقوانين الرسمية تعمل بصورة جيدة في المجتمعات الآمنة المستقرة التي تمارس وظائفها، أما «في وضعنا، فلدينا قواعد لا تُصلِح القوانين، بل تقلِّص العدالة إلى حدودها الدنيا»[٦٧]. ظلت لدى الكثيرين قناعة راسخة أن فتح الملفات يمكن أن يميط اللثام عن حقائق مهمة من شأنها مساعدة الدولة

(٦٤) Gesetz über die Sicherung und Nutzung der personenbezogenen Daten des ehemaligen Ministeriums für Staatssicherheit/Amtes für Nationale Sicherheit (24 August 1990), GEL. I 58.

(٦٥) Speeches of Geisthardt (CDU/DA) and Brinksmeier (SPD) in: *Volkskammer der DDR*, electoral period 10, session 32 (24 August 1990), p. 1455.

(٦٦) كلمة هوير (Heuer) (حزب الاشتراكية الديمقراطية) في: المصدر نفسه، ص١٤٥٦.

(٦٧) كلمة يواخيم غاوك (Joachim Gauck) في: المصدر نفسه، ص١٤٥٣.

الديمقراطية الألمانية الجديدة على إقامة العدل وفهم تاريخها. فلا مفر من تحمل الألم الناجم عن هذه العملية لتحقيق الانتقال إلى حكم ديمقراطي.

ظلت القوانين التي سنَّها مجلس النواب الشرقي في هذه المرحلة المتأخرة ذات قيمة رمزية ما لم توافق ألمانيا الغربية على دمج القانون الجديد في نظامها القانوني. لم يتحمَّس الألمان الغربيون للقانون الذي سنَّه مجلس النواب الشرقي بشأن الملفات الأمنية، ورفض وزير الداخلية شويبله فكرة إدراجه من خلال معاهدة إعادة التوحيد. فما كان من مجلس النواب الشرقي إلا أن طلب تعديل المعاهدة لتشمل القانون، ووصل به الأمر إلى حد التهديد بإجهاض عملية التوحيد في حال رفضت الشقيقة الغربية ذلك[٦٨].

سارعت حركات المواطنين إلى الانخراط مجدداً في القضية. في الرابع من شهر أيلول/سبتمبر، احتل ٢١ شخصاً أحد المباني الرئيسة لمقر شتازي في برلين الشرقية وطالبوا الألمان الغربيين بتنفيذ القانون الذي أقره مجلس النواب. فقد خشي هؤلاء من احتمال وصول هذه الملفات إلى أيدي أجهزة الاستخبارات الغربية أو نقلها من قبل الحكومة إلى مدينة كوبلنز لتودع في مقر محفوظات الحكومة الاتحادية. بل إن مطالب حملة لواء الثورة في ألمانيا الشرقية ذهبت أبعد من ذلك، حيث طلبوا من الحكومة ضمان وصول كل فرد إلى ملفه الشخصي، ضاربين عرضَ الحائط بإمكانية أن يؤدي ذلك إلى موجة من القصاص العنيف. إلى جانب ذلك، احتجت حركات المواطنين بأن على الدولة حظر استخدام الموظفين السابقين في جهاز شتازي كلهم في دوائر الخدمة العامة ومقاضاة المسؤولين السابقين لما ارتكبوه من خروقات لحقوق الإنسان[٦٩]. ثم بدأ المتظاهرون إضراباً عن الطعام دام ستة عشر يوماً للضغط على الحكومة وإجبارها على الاستجابة لمطالبهم.

كانت هذه المظاهرة رسالة تذكير صارخة بالحساسية المنقطعة النظير لقضية الملفات. فقد سبق لها أن أوقدت شرارة «المنعطف التاريخي»

---

(٦٨) *Volkskammer der DDR*, electoral period 10, session 33 (30 August 1990), pp. 1540-1543, and Schuble, *Der Vertrag*, p. 277.

(٦٩) *Die Andere*, no. 34 (12 September 1990), pp. 3-4.

ومنحت لجان المواطنين، التي تعدُّ محرك الثورة، مبرِّرَ وجودها (raison d'être). وبذلك غدت رمزاً للثورة الألمانية الشرقية؛ ومن حق الشعب الألماني الشرقي (ولا سيما لجان المواطنين) الاعتداد بدوره في قلب جهاز شتازي. من هنا كانت فكرة دخول الألمان الغربيين إلى مباني جهاز الأمن ليعبِّئوا الملفات في صناديق يتم شحنها إلى مدينة كوبلنز بمثابة هجوم لا يُطاق على أعظم إنجازات الشعب الألماني الشرقي: تعرية جهازهم الأمني الذي عاث في الأرض فساداً.

فيما أظهر الألمان الغربيون عدم استعدادهم لإدراج بنود القانون الذي سنه المجلس الشرقي كاملة، إلا أنهم وقَّعوا على اتفاقية تلبي معظم مطالب المتظاهرين. فوافقوا على حماية الملفات من سطوة الأجهزة الاستخباراتية الألمانية الغربية لحين صدور قانون جديد. حتى ذلك الحين، يعيِّن المجلس الشرقي مفوَّضاً يتولى مراقبة الملفات لمدة انتقالية تبقى خلالها مغلقة ومحفوظة بعناية في مواقع مركزية وأخرى إقليمية على أراضي الجمهورية الديمقراطية سابقاً. حصل الضحايا بموجب الاتفاقية على حق الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمحتويات ملفاتهم الشخصية في أسرع وقت ممكن، بينما اقتصر الوصول إلى الملفات الشخصية على أغراض إعادة التأهيل والتطهير والملاحقة الجنائية فقط. وفي ملخَّص مفيد للمبادئ القانونية المتضاربة على المحك، دعت الاتفاقية إلى «تسوية ملائمة بين: الدراسات القضائية والتاريخية والسياسية؛ وضمان الحقوق الفردية للضحايا؛ وحماية الفرد ضد الاستخدام غير المأذون لبياناته الشخصية»[٧٠]. كذلك طالبت معاهدةُ التوحيد هيئةَ التشريع الاتحادية «أن تأخذ في الاعتبار المبادئ» المنعكسة في قانون المجلس الشرقي عند إعداد قانون جديد يَحكم استخدام الملفات[٧١]. وبذلك رسم المجلس الشرقي ولجان المواطنين مساراً عريضاً للوصول إلى الملفات، تاركين مسألة تشريع القضية لمجلس النواب الاتحادي كممثِّل عن الشعب الألماني كله.

---

(٧٠) Art. I, Vereinbarung zwischen der BRD und der DDR zur Durchfuhrung und Auslegung des am 31 August 1990 in Berlin unterzeichneten Vertrage zwischen der BRD und der DDR über die Herstellung der Einheit Deutschlands, 18 September 1990.

(٧١) Anlage I zum Einigungsvertrag, Kap. II, Sach. B, Abschn. II, Ziff. 2.

٤ ـ إعادة تأهيل الضحايا

لطالما كانت قضية إعادة تأهيل ضحايا جهاز شتازي من بين أبرز أهداف الثورة الديمقراطية. بدأت لجان المواطنين قبول طلبات إعادة التأهيل بعد سيطرتها على مكاتب جهاز شتازي مباشرة؛ لكنها لم تستطع الوصول إلى الملفات ولم تملك السلطة اللازمة لتنفيذ إعادة التأهيل. فآثرت الاحتفاظ بحزمة الطلبات في انتظار صدور قرار تشريعي.

لم تلقَ مسألة إعادة التأهيل معارضة تُذكر. إذ رأى فيها الشيوعيون سبيلاً لنسيان الجوانب الأشد قبحاً من تاريخ حزبهم. واتفقت الأحزاب السياسية الجديدة وكذلك الحكومة الألمانية الغربية على إعادة التأهيل كوسيلة من شأنها «إخماد نار الظلم الذي مارسه النظام السابق ضمن حدود الإمكانيات المتاحة»(٧٢). وقد توخت الحكومة الألمانية الغربية الدقة في رسم «حدود الإمكانيات المتاحة» طبعاً، لأنها سوف تتكفل بدفع تكاليف دعاوى التعويض المرتبطة بالعملية كلها في نهاية المطاف.

بدوره لم يكترث المجلس الشرقي بالأثر المالي لقانونه التشريعي، وأحجم عن إجراء حساب دقيق للتكلفة. فأصدر في السادس من شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٠م قراره الشامل لإعادة تأهيل الضحايا، تطرق فيه إلى ثلاثة من أشكال الغبن التي مورست في ظل الحكم الشيوعي: استخدام القانون الجنائي، أو القانون الإداري، أو قوانين التوظيف الحكومي لمعاقبة المعارضين(٧٣). سُمح للأفراد الذين تعرضوا للسَّجن على خلفية نشاطاتهم السياسية بالتقدمَ بطلبات إعادة التأهيل والحصول على تعويض مادي عن المدة الزمنية التي قضوها في السجن زوراً وبهتاناً، على أن يُحدَّد مقدار التعويض وفقاً «لقانون مساعدة السجين» في جمهورية ألمانيا الاتحادية. وبموجب القانون الإداري، شملت العمليةُ الحالاتِ التي قامت فيها الدولة بمصادرة ممتلكات الفرد، أو إسقاط جنسيته، أو نفيه إلى دولة أجنبية، أو تحويله قسراً إلى عيادة للطب النفسي. وحقَّ لهؤلاء الأفراد المطالبة

---

(٧٢) كلمة الدكتور نايسل (Nissel)! وزير الدولة بوزارة العدل:
Volkskammer der DDR, electoral period 10, session 26 (20 July 1990), p. 1134.

(٧٣) Rehabilitierungsgesetz, GEL. I 69 (18 September 1990).

بالحصول على إعانات الرعاية الاجتماعية بالرغم من أن المجلس لم يحدد مقدارها. أخيراً، فرض القانون على الهيئات الحكومية التي فصلت بعض موظفيها أو خفضت مراتبهم الوظيفية بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية مراعاة هؤلاء الأفراد ومنحهم اهتماماً خاصاً في حال تقدّمهم بطلبات للعودة إلى مناصبهم. وأقرَّ القانون على نحو مبهم صرف إعانات اجتماعية لمستحقي «إعادة تأهيل العمالة».

نظراً لسن قانون إعادة التأهيل عقب توقيع اتفاقية الوحدة بين الألمانيتين مباشرة، فقد انضم إلى حزمة تشريعات المجلس الشرقي التي يدرسها المتفاوضون تمهيداً لإلحاقها بالمعاهدة. أثارت اللغة المبهمة للقانون حفيظة الطرف الغربي الذي شعر بالقلق من أن تستنزف دعاوى التعويض - وبصورة لا يمكن التنبؤ بها - ميزانيةَ الدولة التي تنوء بالأعباء الاقتصادية المترتبة على عملية إعادة التوحيد. رأت ألمانيا الغربية أن تأهيل أولئك الذين كابدوا في ظل القانون الإداري وقوانين العمل يحتل مرتبة ثانوية بين أولوياتها إذا ما قورن بالمهمات الملحة الأخرى. أكد فولفغانغ شويبله: «على خلفية هذه الظروف، لطالما حذرتُ من ضرورة التركيز على الحاضر والمستقبل، بدلاً من تجاوز مآسي الماضي، نظراً لاتساع نطاق المشكلات [الاقتصادية والاجتماعية والبيئية] التي نواجهها وضيق المهلة الزمنية لحلها»[٧٤]. وبذلك رفضت ألمانيا الغربية تنفيذ بنود القانون الذي سنه مجلس الشرقي كاملاً. وأبقت معاهدةُ إعادة التوحيد على بعض فقراته المتعلقة بالسجناء السياسيين فقط[٧٥].

رابعاً: العدالة الانتقالية في ألمانيا الموحَّدة

في المدة الواقعة بين منتصف عام ١٩٩١م ومطلع عام ١٩٩٣م، بحث مجلس النواب الاتحادي في ألمانيا الموحدة حديثاً حزمة من التشريعات حول التعامل مع الماضي الشيوعي. ليس من اليسير إعداد جدول أعمال

---

(٧٤) Schuble, Der Vertrag, pp. 280-281.

(٧٥) Anlage II zum Einigungsvertrag, Kap. III, Sach. C, Abschn. II, Ziff. 2.

لكن المادة ١٩ من معاهدة إعادة التوحيد أردفت أن القرارات الإدارية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية يمكن إلغاؤها في حال خرقها لمبادئ الدولة المستندة إلى حكم القانون.

لتحقيق العدالة الانتقالية في ظل تضارب القيم المتأصلة في العقيدة الديمقراطية الليبرالية. هذا إلى جانب تعقيدات المناظرات المتعلقة بماضٍ حافل بالاضطرابات في أي سياق كان. لكن المجلس الاتحادي الألماني شكَّل ساحةً لحوار أقل حدة وتناحراً مقارنة بنظيره البولندي (السيم Sejm). على الرغم من الحضور الموجع للشيوعيين السابقين ممثَّلين بحزب الاشتراكية الديمقراطية، فقد عجزوا عن التأثير يوماً في نتائج هذه القوانين. لقي ضحايا النظام السابق دعماً كبيراً من الكتلة الانتخابية التي حملت اسم «حزب الخضر وتحالف التسعين» وانضوى تحت لوائها جمع غفير من المعارضين الألمان الشرقيين السابقين وأعضاء لجان المواطنين ومدافعين عن البيئة، لكنها كانت بدورها تفتقر إلى عدد كاف من الأصوات للتأثير على النتائج. فاقتصرت مساهماتها على الإقناع البلاغي كممثل شرعي للثورة السلمية في ألمانيا الشرقية. وهكذا وقعت المسؤولية الحقيقية في صنع القرار على عاتق الأحزاب السياسية التقليدية في ألمانيا الغربية - حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) الذي يحظى بدعم الغالبية، والحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPD) المدعوم من قبل الأقلية. فالحزبان بصورة رئيسة طرفان خارجيان لم يتورطا في النظام الشيوعي، ما أتاح لهما تداول الماضي من دون تحيز نسبياً. أبدى حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، بصفته الحزب الحاكم، اهتماماً خاصاً بالنتائج المالية للسياسات نتيجة إصابة الإنفاق الحكومي بالتخمة جراء نفقات إعادة التوحيد. أثار الحزب الديمقراطي الاجتماعي في معظم الأحيان شجاراً حول خلافات طفيفة مع الحزب الديمقراطي المسيحي حول القوانين، من دون أي خلاف شامل في الآراء. فاتفق الاثنان على الاستهداء بمبادئ الديمقراطية الليبرالية في قراراتهما. على نقيض الحالة البولندية، كان لألمانيا حكومة واحدة فقط على مدار الحقبة الأشد فاعلية من النشاط التشريعي المحيط بالعدالة الانتقالية.

١ ـ القانون الناظم لملفات شتازي (Stasi-Unterlagen-Gesetz)

باشر يواخيم غاوك، الذي اختير من قبل مجلس النواب الشرقي مفوَّضاً اتحادياً لشؤون ملفات شتازي، بتشكيل وكالة للرقابة على المحفوظات الضخمة مباشرة بعد توحيد ألمانيا. بدأ أرباب العمل والمواطنون الأفراد

إجراء اتصالاتهم بالهيئة للاستعلام عما ورد في الملفات. فتلقى موظّفوها، ولم يتجاوز عددهم الأحد عشر، ١٢,٠٠٠ طلب في الأسبوعين الأول والثاني من عملها[٧٦]. اضطلعت الوكالة بمهمات جسام: تأسيس هيئة مكلفة بتنظيم محفوظات شتازي وتأمينها ووضع قواعد مؤقتة تتعلق بالوصول إلى الملفات.

أدرك المشرّعون حاجة الوكالة إلى أساس قانوني أشد صلابة لترتكز عليه في ممارسة نشاطاتها، فانخرطوا خلال الشهور القليلة التي تلت الانتخابات في نقاش سياسي وقانوني معقد حول الماضي. بادرت لجان المواطنين بفتح أبواب النقاش حين طالبت المجلس الاتحادي بمنح ضحايا تعديات جهاز شتازي الإذن للاطلاع على ملفاتهم الخاصة، وأصرت على حمايتها من الوقوع بيد أجهزة الاستخبارات. في شهر شباط/فبراير عام ١٩٩١م، طرحت هذه اللجان النسخة الخاصة بها من مشروع قانون يتعلق بالملفات، لتكون بمثابة شرارة أوقدت نار الحماس لدى الأحزاب الرئيسة لتأمل مواقفها ملياً[٧٧].

لم تجد الأحزاب الرئيسة صعوبة في الاتفاق على ضرورة منح الضحايا حق الاطلاع على ملفاتهم، بالرغم من أن حكومة المستشار الألماني كول كانت قد عبّرت عن أملها في إتلاف الملفات قبل هذا الحدث بستة أشهر فقط. يعزى هذا التحول إلى عاملين رئيسين؛ **أولهما**: خشية المشرّعين الألمان الغربيين من الظهور بمظهر المتبلد تجاه رغبات الأشقاء الشرقيين في هذا الشأن. فقد أصرّت لجان المواطنين المسؤولة عن إشعال فتيل الثورة على فتح الملفات، وأظهرت استطلاعات الرأي تأييد أكثر من ٨٠ في المئة

(٧٦) Bundesbeauftragte für die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen DDR, *Erster Ttigkeitsbericht des Eundesbeaufiragten für die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen DDR* (Berlin: Abteilung Bildung und Forschung, 1993), p. 11.

(٧٧) Arbeitsgruppe der Bürgerkomitees, «Ohne Aufarbeitung des Stasi-Systems kein gesellschaftlicher Neuanfang,» in: *Die Kontinuitt des Wegsehens und Mitmachens: Stasi-Akten oder die schwierige Bewltigung der DDR-Vergangenheit* (Cologne: Heinrich-B-16ll Stiftung, 1991), p. 14.

من الألمان الشرقيين لموقفها هذا[٧٨]. ثانياً: هيمن الخطاب القانوني على قضية الملفات بالرغم من قابليتها للتداول من زوايا عدة أخلاقية كانت أم سياسية أم قانونية. وتصدر حق «تقرير المصير الإعلامي» بوجه خاص قائمة حجج المطالبين بفتحها. كما قال هانشورغ جيجر Hansjörg Geiger، مدير اللجنة المكلفة بالنظر في ملفات شتازي:

اقترحت المحكمة الدستورية الاتحادية الصيغة الآتية: حين يميز الفرد هوية الشخص الذي قام بجمع معلومات من نوع محدد حول شخصه، عندها فقط يتسنى له التعبير عن كرامته الإنسانية وتطوير ذاته بحرّية، بموجب القانون الأساسي للدولة. من هذا المبدأ نستمد حقنا في الاطلاع على الملفات. بتلك الطريقة يمكن إسناد الحجج المتعلقة بقانون الملفات إلى القانون الدستوري. أما الحجج الأخرى فسياسية وأخلاقية واجتماعية، وهي ذات وزن لا يستهان به. لكن على المرء أن يجادل من منظور قانوني بحت في بعض الأحيان[٧٩].

عقدت أولى جلسات النقاش التي تناولت ملفات شتازي في ربيع عام ١٩٩١م. بحلول ذلك الوقت، تم التوصل إلى توافق عام على الخطوط العريضة للقانون. بحيث يمنح ضحايا جهاز شتازي السابقين حق الاطلاع على ملفاتهم، مع فرض قيود على وصول أجهزة الاستخبارات إلى مستودعات المعلومات التي جمعها. وحدهم الشيوعيون السابقون في حزب الاشتراكية الديمقراطية اعترضوا على هذا الإطار الناشئ للقانون، وعوضاً عن توضيح الأسباب القانونية الكامنة وراء موقفهم، حاولوا تصوير الضرر الذي سبَّبه حزبهم في السابق على أنه مفهوم نسبي.

---

(٧٨) استطلاع للرأي أجراه معهد آي إف إي بي (Ifep-Institute) في نيسان/ أبريل عام ١٩٩٠م، انظر: *Der Spiegel*, no. 17 (23 April 1990), pp. 100-103.

(٧٩) Die Tageszeitung (17 November 1990).

أعيد طبعه، في:

Silke Schumann, *Vernichten oder Offenlegen? Zur Entstehung des Stasi-Unterlagen-Gesetzes: Eine Dokumentation der* ffentlichen Debatte 1990/1991, Reihe A: Dokumente; nr. 111995 (Berlin: Der Bundesbeauftragte fur die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der DDR, 1992), p. 125.

بقيت التفاصيل الدقيقة للقانون موضع خلاف. وقد وصفه المشرِّعون بأنه أحد أعقد التشريعات التي وُضعت أمامهم. إذ وُلد في ظروف استثنائية وشكل الثورة القانونية لألمانيا الشرقية. كما جاء على لسان وزير الداخلية:

«إن التصالح مع هذا الموروث أشد صعوبة... لأننا في جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقاً مجبرون على التعاطي مع ثورة استثنائية، ثورة اتخذت منذ نعومة أظفارها مساراً قانونياً. فحظيت بمزايا لا حصر لها... لكنها بقيت ثورة فريدة متفردة وغير كاملة»(٨٠).

لم تتوافر للقانون سوابق قانونية، وانطوى على تحقيق توازن غير مستقر بين الحقوق المتضاربة. تصادمت حقوق المجموعات المتنوعة من الأفراد: حق الضحية في «تقرير المصير الإعلامي» قد يضر بخصوصية أطراف خارجية، نظراً لاحتواء ملف كل شخص على معلومات تتعلق بالآخرين أيضاً. فكيف يمكن للقانون حماية هذه الأطراف البريئة ومنح الضحية حق الكشف عن ماضيه في آنٍ معاً؟ إلى جانب ذلك، حوت الملفات أسماء الأشخاص الذين جمعوا المعلومات لصالح جهاز شتازي. فهل يكتسب حق هؤلاء في الخصوصية أفضلية على حق الضحايا في معرفة هوية مَن تجسس عليهم؟ كذلك تضاربت الحقوق الفردية مع طيف أوسع من المخاوف الحكومية والمجتمعية. أرادت الحكومة استعمال الملفات للتحقيق في الجرائم المرتكبة، في حين أبدى عدد كبير من الضحايا رغبتهم في تقييد حرية وصولها إلى ملفاتهم الشخصية. أخيراً، سعت الحكومة للتأكد من أن فتح الملفات لن يسبّب انتهاكات للسلام. فانتقام الضحايا بعنف من الواشين السابقين من شأنه أن يقوّض القانون. وقد بذل المشرِّعون جهدهم لحل هذه الألغاز بالاعتماد على مبادئ قانونية.

ما الجدل الدائر حول ملفات جهاز شتازي سوى مرآة لموضوع جوهري آخر وهو أن البوح بحقيقة الأحداث السالفة صحي ـ وإن كان مؤلماً ـ للأفراد والمجتمعات على حد سواء. **أولاً**: دافع كثير من النواب عن حق

(٨٠) انظر كلمة فولفغانغ شنور:

Wolfgang Schuble, «Verhandlungen des Deutschen Bundestages,» electoral period 12, session 21 (18 April 1991), p. 1326.

الفرد في معرفة حقائق تاريخه الشخصي - «ما يوضح سبب اتخاذ تاريخه الشخصي المترع بالحياة والألم هذا المنحى دون سواه» - لاستخلاص معنى من قصة حياته[٨١]. فالدستور يضمن للفرد الحق في تطوير ذاته[٨٢]. ثانياً: إنّ معرفة الحقيقة حول ما جرى في الماضي أمر صحي للمجتمعات ككل، لأنه يساعد في الحيلولة دون تكرار الأخطاء الفادحة[٨٣]. فلكي ينبذ الألمان الحكم غير الديمقراطي بأشكاله كافة، ينبغي أن يفهموا أولاً ماضيهم المجبول بالاستبداد. إلى جانب ذلك، يعد الكشف عن حقيقة ما حدث سابقاً السبيل الوحيد لتحقيق العدالة للضحايا. قد تفشي الملفات معلومات حول الجرائم، ولا بد من مقاضاة الجناة. كما جاء على لسان أحد النواب:

«ينبغي ألّا نألو سبيلاً لمعاقبة أولئك الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية. ليس بهدف الانتقام من حفنة من الرجال الطاعنين في السن، بل لتحقيق هدف أبعد من ذلك: كسب ثقة المواطن بدولتنا المرتكزة على حكم القانون. لا يمكن للسياسة والعدالة نيل هذه الثقة ما لم يلمس المواطنون في الولايات الاتحادية الجديدة إقامة العدالة أيضاً»[٨٤].

فالعدالة منبع الثقة بسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية في ألمانيا.

---

(٨١) انظر كلمة رولف شفانيتس (الحزب الديمقراطي الاجتماعي):

Rolf Schwanitz, «Verhandlungen des Deutschen Bundestages,» electoral period 12, session 31 (13 June 1991), p. 2362.

انظر أيضاً كلمتي كل من هارتموت بوتر (Hartmut Bütter) (الحزب الديمقراطي المسيحي/ الاتحاد المسيحي الاجتماعي)، ص٢٣٧٢، وبوركهارد هيرش (Burkhard Hirsch) (حزب الاشتراكية الديمقراطية)، ص٢٣٧٥.

(٨٢) المادة ٢، الفقرة ١ من القانون الأساسي. لكل فرد الحق في التطوير الحر لشخصيته طالما أنه لا ينتهك حقوق الآخرين أو يخالف النظام الدستوري أو الناموس الأخلاقي.

(٨٣) كلمة أنجيليكا بارب (الحزب الديمقراطي الاجتماعي)، انظر:

Angelika Barbe, «Verhandlungen des Deutschen Bundestages,» electoral period 12, session 31 (13 June 1991), p. 2373.

(٨٤) انظر كلمة هارتموت بوتر (حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي/ الاتحاد المسيحي الاجتماعي):

Hartmut Bütter, «Verhandlungen des Deutschen Bundestages,» electoral period 12, session 31 (13 June 1991), p. 2373.

عكست مقدمة القانون المتعلق بملفات شتازي، الذي صدر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩١م، التوازن بين الآمال الشرعية المتضاربة. ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية للقانون كما يلي:

١ ـ تسهيل وصول الفرد إلى مخزون المعلومات التي جمعها جهاز شتازي عنه، لكي يتمكن من توضيح أثر هذا الجهاز على قدره الشخصي.

٢ ـ حماية الفرد من الضرر الذي قد يلحق بحق خصوصيته الشخصية إثر استعمال المعلومات المخزنة عنه من قبل جهاز أمن الدولة.

٣ ـ ضمان دراسة نشاط جهاز أمن الدولة من النواحي التاريخية والسياسية والقانونية وتشجيعها[٨٥].

يحقق القانون هذه الأهداف عبر تفويض اللجنة المكلفة بالرقابة على ملفات شتازي بتحضير الملفات لاستخدامها من قبل الضحايا. فاللجنة تحجب أسماء الأطراف الخارجية والجواسيس الواردة في ملف كل فرد. ويحق للفرد مع ذلك التقدم بطلب لكشف هوية الأشخاص الذين تجسسوا عليه. يستطيع القضاء والادعاء العام استخدام الملفات لملاحقة مرتكبي الجرائم الشنيعة، أما أجهزة الاستخبارات فلا يجوز لها الوصول إلى المعلومات الشخصية المتعلقة بالضحايا والأطراف الخارجية. حيث يحق لها استخدام الأوامر التوجيهية العامة وملفات طاقم العاملين في جهاز شتازي.

يستلزم القانون من اللجنة تنفيذ إجراءات مضنية. مع تقدم المواطن بطلب لقراءة ملفه الشخصي تبدأ عملية إدارية مكونة من ثلاث عشرة خطوة. يجب على اللجنة قراءة الملف كاملاً وحجب أسماء الجواسيس والأطراف الخارجية من أجل حماية خصوصيتهم، حتى إن كان مكوَّناً من آلاف الصفحات[٨٦]. بدءاً من عام ١٩٩٥م، تجاوز عدد الأفراد الذين تقدموا بطلبات للاطلاع على ملفاتهم ٩٥٠ ألف شخص. عمل في اللجنة زهاء ٣,٠٠٠ موظف، وقُدِّر متوسط ميزانيتها السنوية بين عامي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥م

(٨٥) Sec. 1, Gesetz über die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen Deutschen Demokratischen Republik (20 December 1991), BGBl. I 2272.

(٨٦) *Erster Tätigkeitsbericht des Eundesbeaufiragten für die Unterlagen des Staatssicherheits-dienstes der ehemaligen DDR*, p. 8.

بمعدل ٢٥٦ مليون مارك ألماني[٨٧]. إن للحقيقة ثمناً باهظاً. خلال تلك الحقبة التي تكاثرت فيها الضغوط المالية، تململت حتى الحكومة الألمانية الغربية الثرية تحت وطأة النفقات الباهظة؛ لكنها كانت مستعدة لتحمل العبء الاقتصادي لكشف حقيقة الماضي، في ضوء تاريخ ألمانيا المثقل بالاضطرابات.

على الرغم من تعقيدات القانون المتعلق بملفات شتازي والاعتقاد السائد بأنه سيكون مؤقتاً، حقق القانون بشكل أو بآخر الغاية المرجوة منه. اطلع الناس على ملفاتهم الشخصية وتوصلوا إلى فهم تاريخ حياتهم. وقد أظهر استطلاع للرأي أن ٩٥ في المئة ممن قرؤوا ملفاتهم كانوا مقتنعين أنهم فعلوا صواباً بالاطلاع عليها، وأكد ٨٠ في المئة منهم أن معرفة محتويات الملفات ساعدت في تخفيف عبء ماضيهم الشخصي، في حين شعر ٢٧ في المئة فقط من هؤلاء بالكراهية تجاه أولئك الذين تجسسوا على حياتهم[٨٨]. لم يطلق فتحُ الملفات العنان لموجة من القصاص، خلافاً للتوقعات. فلم يظهر الضحايا السابقون ميلاً إلى الانتقام بعنف من الجواسيس. طبعت الصحف عدداً هائلاً من المقالات حول ملفات الشخصيات العامة، وبدأت البحوث الأكاديمية جدياً حول دور جهاز شتازي. إذ تمكن أكثر من ألف باحث من الوصول إلى الملفات منذ عام ١٩٩٥م[٨٩]. بعد مرور خمسة أعوام على صدور القانون، شاع بين المشرعين شعور بالرضا: أشار أحد النواب إلى القانون على أنه «درّة» الوحدة الألمانية، و«تراث حركة المواطنين والثورة الديمقراطية السلمية»[٩٠].

لم يُتيَّم الجميع بالقانون إلى هذا الحد بالتأكيد، بيد أن المجهود الذي

(٨٧) Bundesbeauftragte fur die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen DDR, *Zweiter Tätigkeitsbericht des Bundesbeauftragten für die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen Deutschen Demokratischen Republic* (Berlin: Abteilung Bildung und Forschung, 1995), pp. 4 and 92-94.

(٨٨) استطلاع للرأي شمل ١٩٧ شخصاً ممن قرأوا ملفات شتازي الخاصة بهم، نظمه معهد التحليل النفسي بجامعة هامبورغ. انظر: المصدر نفسه، ص١٦ ـ ١٧.

(٨٩) المصدر نفسه، ص١٨.

(٩٠) كلمة جيرالد هافنر (حزب الخضر وتحالف التسعين):
Gerald Hfner, «Verhandlungen des Deutschen Bundestages,» electoral period 13, session 98 (18 April 1996), p. 8726.

بذلته اللجنة أوصد أبواب النقد. فقد مارست عملها باحتراف، الأمر الذي مهد لانحسار الاهتمام الشعبي بالملفات تدريجياً. ويمكن القول إن الضجر من ملفات شتازي استوطن في النفوس. يبقى السؤال عما إذا كان هذا السأم إزاء الماضي صحياً للمجتمع الألماني. لدينا مبررات كثية لنعتقد ذلك. فأسرار الماضي ليست دفينة في خزانة يغطيها الغبار، بل إنها منضَّدة في مركز عام للمحفوظات يسهل الوصول إليه. بعد عشرين عاماً من الآن، سيكون من الصعب على ثقافة الشباب الزعم أن آباءهم تستَّروا على تعاونهم مع حكم الطاغية.

٢ ـ التطهير

بموجب القانون المتعلق بملفات شتازي، فإن اللجنة الجديدة المكلفة بالرقابة عليها مخولة بمنح الملفات أو معلومات منها لفئات معينة من أرباب العمل لغايات التطهير، مع إمكانية التثبت من تاريخ مجموعات معينة من الموظفين من دون موافقتهم: أعضاء الحكومة، والنواب المحليون، والموظفون الحكوميون، وموظفو الكنائس، وكتَّاب العدل والمحامون، ومديرو الشركات. ولا مانع من التحقق من تاريخ الموظفين الآخرين شريطة الحصول على موافقتهم للقيام بذلك[٩١]. وبذلك نظَّم القانون وصول الأفراد إلى المعلومات في الملفات لاستخدامها لغايات التطهير، بيد أنه لم يحدد إجراءات عملية التطهير أو معاييرها، تاركاً المجال للولايات والوزارات والشركات والكنائس لابتكار آلياتها الخاصة.

على الرغم من قيام وزارة الداخلية برسم بعض الخطوط الإرشادية العامة لاستخدام ملفات شتازي، لكنها لم تصل إلى مستوى معايير عامة للتطهير. وساورت الشكوك أعضاء كتلة حزب الخضر وتحالف التسعين إزاء جدوى المقاربة اللامركزية في التطهير. إذ تنوعت سرعة سير العملية في السياقات المختلفة، وزعم البعض أن في ذلك خرقاً لسيادة القانون. نتيجة لذلك، تولدت حالة من الشك القانوني، فقد يُطرد شخص ما من منصبه في

---

(٩١) Section 20, Gesetz über die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen Deutschen Demokratischen Republik (20 December 1991), BGBl. I 2272.

دوائر الخدمة العامة التابعة لإحدى الولايات بسبب ارتباطه بجهاز شتازي سابقاً، ليُوظَّف في ولاية أخرى إجراءاتها القانونية أقل تشدداً. وقد خلق ذلك انطباعاً بالاعتباطية يتنافى مع مبدأ العدل. كذلك رأى تحالف التسعين أن إجراء التطهير برمته يفتقر إلى أساس قانوني؛ لأن تنفيذه كاملاً يتم وفقاً للقوانين الداخلية للوزارات أو قوانين حكومات الأقاليم[٩٢]. وأدهش موقفهم هذا بعض أقرانهم من ممثلي الشعب، حتى لقد قال أحدهم: «ربما تكون هذه الثورة الوحيدة في التاريخ حيث يأبه أبناء الثورة لشؤون الناس الذين سلبوهم السلطة عبر انتفاضة مجتمعية»[٩٣].

تبدلت مواقف الأحزاب الألمانية الغربية تجاه هذه المسألة أيضاً. حيث عبرت عن رضاها لترك أمر معالجة المشكلات المعقدة لعملية التطهير بيد الوزارات والولايات، مؤكدة أن اللامركزية تتيح للهيئات والولايات المختلفة مرونة أكبر لتطهير طواقمها بما يتناسب مع حاجاتها الخاصة آخذة الحالات الفردية بعين الاعتبار. أما المعايير والإجراءات الشاملة فكانت لتمثل مقياساً جافاً للتفاصيل الدقيقة النفسية التي انطوت عليها علاقات المرء بجهاز شتازي سابقاً. وزعم هؤلاء أن العدالة تتطلب تقييماً فردياً (Einzelfallprüfung)، أي التثبت من كل حالة على حدة. كذلك خشيت الأحزاب الرئيسة من أن يقوض أي قانون جديد للتطهير شرعية حالات فصل الموظفين التي حدثت كلها، لتبدأ عندئذ عملية التطهير بأكملها من الصفر، وتتسع رقعة المستنقع الشرعي لعملية التوحيد[٩٤].

يمكننا أن نعزو هذا التقلب الظاهري في المواقف إلى قوة السابقة القانونية. حين ابتليت أحزاب ألمانيا الغربية بالعديد من المهمات المعقدة دفعة واحدة، حاولت مواجهتها بتطبيق حلول وقوانين مألوفة. وقد نجم عن

---

(٩٢) *Drucksache* (Deutschen Bundestages), 12/284 (20 March 1991), pp. 1-2.

(٩٣) انظر كلمة يورغن شمايدر (Jürgen Schmieder) (حزب الاشتراكية الديمقراطية) في:
BGBl., Ibid., p. 13096.

(٩٤) *Drucksache*, 12/1942 (16 January 1992).

انظر أيضاً كلمة رولف شفانيتس (Rolf Schwanitz) (الحزب الديمقراطي الاجتماعي) ومارتن غوشنغ (Martin Gottsching) (حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي/ الاتحاد المسيحي الاجتماعي)، في:
Verhandlungen des Deutschen Bundestages, electoral period 12, session 152 (22 April 1993), pp. 13094-13095.

ذلك توفير الوقت والجهد اللازمين لحل مسائل شائكة. اعتمد المشرعون في قضية ملفات شتازي المتعلقة بالمحفوظات على القانون الاتحادي، الذي اقتضى إدارة مركزية للملفات. أما في مسألة التطهير، فقد يمموا وجوههم شطر قانون العمل، الذي يعتبر الأمر شأناً خاضعاً للسيطرة المحلية والالتزامات التعاقدية في النظام الاتحادي لألمانيا.

اتسمت عملية التطهير في ألمانيا بالشمول والاتساع. اعتباراً من شهر أيار/مايو عام ١٩٩٥م، طلب أرباب العمل من اللجنة المكلفة بمراقبة الملفات فحصَ خلفية ما يزيد على ١,٦ مليون شخص. قامت اللجنة بمراجعة قوائم الموظفين والمخبرين السريين لدى جهاز شتازي سابقاً للتأكد من توافر معلومات حول أيٍّ منهم. فإن عثرت على معلومات تثبت تعاون أحدهم مع جهاز الأمن أو العمل لصالحه، أعدّت تقريراً يقوّم درجة تورط الشخص وفاعليته[٩٥]. ومن ثم يُعرض التقرير على رب العمل لدراسته قبل اتخاذ قرار حول ما إذا كان الفرد مؤهلاً للتوظيف أم لا.

وجدت اللجنة أن زهاء ٧ في المئة من الأفراد الذين خضعوا لهذه العملية بحثاً عن وظيفة في الدوائر الحكومية كانوا على علاقة بجهاز شتازي؛ لكن مقدار تعاونهم هذا تفاوت على نطاق واسع بين فئات الموظفين المختلفة. لم تتجاوز نسبة هؤلاء بين المعلمين في برلين ٤,٥ في المئة، بينما وجدت شركة الاتصالات الألمانية دويتشه تيليكوم Deutscher Telekom أن قرابة ٢٢ في المئة من الألمان الشرقيين الذين تم التثبت من ماضيهم «متورطون بالعمل لصالح جهاز شتازي»[٩٦]. لم يصرف أربابُ العمل كل من ثبت أنه «مذنب» بين موظفيهم طبعاً. وبسبب لامركزية عملية التطهير، لم تضطلع أي هيئة مركزية بمهمة جمع بيانات دقيقة حول عدد الأفراد الذين طُردوا من عملهم لعلاقتهم بجهاز شتازي. في أحسن الأحوال، يمكن للمرء تصيُّد الأدلة من مؤسسات متفرقة. فمثلاً، خسر ٠,٩ في المئة فقط من المعلمين في برلين وظائفهم لارتباطهم بجهاز شتازي، وهذه النسبة لا تتعدى

(٩٥) **Bundesbeauftragte fur die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen DDR,** ***Zweiter Tätigkeitsbericht des Bundesbeauftragten für die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen Deutschen Demokratischen Republic,*** **p. 21.**

(٩٦) المصدر نفسه، ص٧.

٢٠ في المئة ممن أثبتت اللجنة تعاونهم مع الجهاز الأمني. فيما وجدت اللجنة الإقليمية في ولاية ساشسن ـ أنهالت (sachsen-Anhalt) أن ٣٠ في المئة فقط ممن أُدينوا بالتورط مع المؤسسة الأمنية فُصلوا من عملهم فعلاً. قدَّر المفوض المسؤول عن الملفات أن غالبية الأشخاص الذين عملوا لصالح جهاز شتازي سابقاً تمكنوا من الاستمرار بالعمل في الوظائف الحكومية(٩٧).

أثار تطهير نواب المجلس الاتحادي جدلاً أوسع مقارنة بنظيره المتعلق بالتثبت من الموظفين الحكوميين. نص قانون ملفات شتازي على وجوب التحقق من أعضاء الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، إلى جانب الممثلين المنتَخبين على المستوى المحلي؛ لكنه لم يتطرق إلى تطهير النواب في المجلس الاتحادي. فطلب رئيس المجلس من النواب إخضاع أنفسهم للعملية طواعية، واستجاب لطلبه ٣٢٥ عضواً من بين إجمالي عدد الأعضاء البالغ ٦٦٢. قدمت اللجنة تقارير بتورط اثنين من هؤلاء بالعمل لصالح جهاز شتازي(٩٨).

لكن ذلك كله لم ينجح في إقناع تكتل حزب الخضر وتحالف التسعين، الذي دعا إلى إلزام أعضاء المجلس الاتحادي جميعاً بالخضوع لعملية التطهير، وذلك انطلاقاً من مبدأ المساواة في المعاملة: ما دام الموظفون في الدوائر الحكومية والنواب المحليون مجبرين على الخضوع للتطهير، فما المانع من تطبيق المعيار ذاته على أعضاء المجلس الاتحادي(٩٩)!

رفضت الأحزاب الغربية الرئيسة مبدأ المساواة في المعاملة بين موظفي الحكومة والمسؤولين المنتخبين. من جديد، جُعلت القوانين السارية منارة للاهتداء إلى الحل. وفقاً للقانون الاتحادي، لا يجوز الوقوف في وجه كل من يرغب بالحصول على مقعد في مجلس النواب الاتحادي. والتطهير الإجباري يشكِّل خرقاً لـ«حرية الوصاية»، أي نتائج اختيار المواطنين في

(٩٧) المصدر نفسه، ص٧ ـ ٨.

(٩٨) المصدر نفسه، ص٢٣ ـ ٢٤.

(٩٩) إنه لأمر مثير للاهتمام أن نعلم أن حزب الاشتراكية الديمقراطية أيضاً أيّد الدعوة إلى التطهير الإلزامي لأعضاء المجلس الاتحادي. فليس هناك ما يخسرونه طالما أن جهاز شتازي لم يجند في صفوفه مسؤولين رفيعي المستوى في الحزب الشيوعي بصفة عملاء، الأمر الذي مكن الشيوعيين السابقين من السعي لتصوير أنفسهم على أنهم «مناهضون لجهاز شتازي». كما استغلوا مقولة المعارضة السابقة بضرورة المساواة في المعاملة بين الجميع.

الانتخابات الديمقراطية. بالرغم من تصويت الأغلبية ضد التطهير الإلزامي، شجَّع النواب من مختلف الأحزاب السياسية أقرانهم للموافقة على هذا الإجراء تحاشياً لمواجهة «أزمة ثقة» في المجلس. إذ يعجز النواب الذين تحيط بهم الشكوك عن كسب ثقة المواطنين، ويعاني أعضاء المجلس من صعوبات في الوثوق ببعضهم البعض[١٠٠]. «يقف طيف جهاز شتازي حائلاً بيننا، يزعزع ثقة بعضنا ببعض في اجتماعاتنا». مع ذلك، اتضح لمعظم النواب بعد تداول الموضوع أن التطهير لم يكن عاملاً حاسماً لخلق مناخ تسوده الثقة. في أعقاب انتخابات عام ١٩٩٤م، خضع ١٧٧ نائباً فقط من بين ٦٧٢ للتطهير، من بينهم أفراد تم التحقق من أسمائهم سابقاً[١٠١]. ولم تعثر اللجنة سوى على حالة وحيدة لتعاون أحد النواب مع جهاز شتازي بصورة محدودة[١٠٢].

٣ ـ المحاكمات

بعد إعادة توحيد ألمانيا في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٠م، شرعت المحاكم الألمانية في معالجة تركة الظلم والقهر التي ميزت حقبة الحكم الشيوعي للجزء الشرقي بأناة وتمهل. وجب على الحكومة حسم أمرها بشأن متابعة التحقيق في جرائم النظام السابق وملاحقتها قضائياً. لكن سيطرة الحكومة الاتحادية على عمليات الملاحقة القضائية هذه بقيت محدودة في الواقع. فالنظام الاتحادي في ألمانيا يسند مهمة تنظيم مكاتب الادعاء العام والقضاء إلى الولايات، التي تتحمل في نهاية المطاف مسؤولية الإشراف على ملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان سابقاً. واجهت ولايات الشطر الشرقي في مرحلة الانتقال السياسي مهمة مرعبة، تمثلت في تطوير هذه المؤسسات بما يتفق مع المعايير الغربية. في غمرة هذا العمل، بذلت جهدها لملاحقة

---

(١٠٠) انظر كلمة مونيكا برودلوفسكي (Monika Brudlewsky) (الحزب الديمقراطي المسيحي/ حزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي)، في:
Verhandlungen des Deutschen Bundestages, electoral period 12, session 64 (5 December 1991), p. 5479.
انظر أيضاً: session 31 (13 June 1991), pp. 2474-2479.

(١٠١) بدا منطقياً التأكد من صحة المعلومة طالما أن اللجنة المكلفة بأمر الملفات استمرت بإضافة المواد إلى محفوظاتها.

(١٠٢) *Drucksache*, 13/2994 (14 November 1995), pp. 1-2.

الانتهاكات التي وقعت في الماضي عبر إنشاء فرق عمل مهمتها التركيز على «جرائم الحكومة». لكن عملية ملاحقة هذه الجرائم سارت ببطء وكيفما اتفق، تعرقل تقدمها دوامة تغيير الموظفين، الأمر الذي اضطر الادعاء العام للإحاطة بقضايا غير مألوفة في أثناء جمع الأدلة المتعلقة بهذه الحالات[١٠٣].

بيد أن الحكومة الاتحادية عكفت على تأسيس جهاز تحقيق مركزي لجمع المعلومات حول هذه الجرائم. حيث تكاتف وزراء الداخلية في حكومات الولايات لتشكيل «الجهاز المركزي لتقصي جرائم الحكومة وإعادة التوحيد» في شباط/فبراير عام ١٩٩٢م. ضم كادر الجهاز ٣٠٠ موظفاً عملوا على تحضير كم هائل من المواد ليستخدمها الادعاء العام، وأجروا (بدءاً من عام ١٩٩٤م) عدداً كبيراً من التحقيقات منها ٢,٦٦٨ حول جرائم القتل العمد والشروع فيه على الحدود بين الألمانيتين، إلى جانب ٣٦٢ حول تضليل العدالة و٥٥٠ تناولت حوادث اختطاف[١٠٤]. فيما ذكرت وزارة العدل في برلين لاحقاً أنها أنهت تحقيقاتها في ١٩,٩٧٩ قضية تتعلق بجرائم وقعت على أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية[١٠٥]. وقد شكلت فئات الجرائم هذه ـ الوفاة والإصابة على الحدود والجرائم القضائية وجرائم جهاز شتازي ـ الجزء الأعظم من عمل المحققين والادعاء العام.

جاءت نتائج هذه التحقيقات الغزيرة هزيلةً نسبياً. اعتباراً من شهر آب/أغسطس عام ١٩٩٤م، أفضت ٤٥ لائحة اتهام تتعلق بالوفاة على الحدود بين الألمانيتين إلى صدور ٢٠ حكماً قضائياً، بينما أدين تسعة فقط من بين ٦١ متهماً بتضليل العدالة، وستة من بين ١٣ عميلاً لجهاز شتازي متهمين بجرائم

(١٠٣) Christoph Schfgen, «Die Strafverfolgung von Regeriungskriminalitaet der DDR,» in: Jürgen Weber and Michael Piazolo, eds., *Eine Diktatur vor Gericht: Aufarbeitung von SED-Unrecht durch die Justiz* (Munich: Olzog, 1995), pp. 60-61.

(١٠٤) *Zentrale Ermittlungsstelle Regierungs-und Vereinigungskriminalitt* (Berlin: Polizeiprsident, 1994), pp. 8-9.

(١٠٥) Associated Press (26 November 1996).

العدد أعلى من ذلك ليس بسبب مرور عامين آخرين وحسب، بل لأن الرقم يشمل طيفاً واسعاً من الجرائم، منها ما يطلق عليها اسم جرائم إعادة التوحيد، التي شملت الإثراء الفاحش بصورة غير قانونية عبر استغلال حقبة إعادة التوحيد.

متنوعة[١٠٦]. بحلول عام ١٩٩٦م، ذكرت وزارة العدل في برلين أنها وجهت اتهامات في ٣٦٧ قضية لا أكثر[١٠٧]. عادة ما تكون نسبة التحقيقات إلى الأحكام القضائية مرتفعة طبعاً، حتى في القضايا العادية، لكننا نستطيع الجزم أن النتائج جاءت مخيبة للآمال. حتى نظام العدالة الجنائية في ألمانيا واجه تحديات استثنائية في تحضير هذه القضايا، بالرغم من ضخامة تمويله وحسن تنظيمه نوعاً ما. فالشهود قد هرموا ولا مجال للتعويل على ذاكرة أي منهم، والملفات المتضمنة للمعلومات المتعلقة بالجرائم مشتتة بين أقاليم ومؤسسات متفرقة، وملاحقة كبار المسؤولين تتطلب مراجعة كم هائل من المواد كمحاضر جلسات الاجتماعات الأسبوعية للمكتب السياسي للحزب الشيوعي على مدار سنوات عدة. وقد كلّف تحضير هذه المواد كلها وقتاً طويلاً وجهوداً جبارة.

إلى جانب الصعوبات العملية التي واجهت الادعاء العام في أثناء تجميع خيوط هذه القضايا، وجب عليه التصدي لعدد وافر من المناظرات القانونية المبهمة والمعقدة، تأتي في مقدمتها الرجعية. فقد وقفت الحكومة الألمانية مكتوفة اليدين حيال معاقبة الأفراد على أفعال لم يحرّمها القانون الجنائي حين ارتكابها[١٠٨]. نظراً لإمكانية ملاحقة الجرائم المعاقب عليها من قبل قانون جمهورية ألمانيا الديمقراطية وحسب، انخرط المجتمع القانوني الألماني الغربي في جدل واسع حول آلية تفسير القانون المعمول به آنذاك وتطبيقه. فرأى أنصار القانون الوضعي ضرورة تفسيره حرفياً. تستطيع السلطات الألمانية ملاحقة جرم معين ما دام محظوراً بوضوح حين وقوعه. لم تكن هذه الطريقة المباشرة في تفسير القانون بالبساطة التي تبدو عليها. فالقانون الألماني الشرقي خليط من القيم المتضاربة. من ناحية، تظاهرت ألمانيا الشرقية ـ على غرار الدول الاشتراكية جمعاء ـ بأنها دولة القانون. فقد ضمن دستورها الحريات والحقوق الفردية، وتوافر فيه اليقين القانوني، كما أعلى شأن سيادة القانون «الاشتراكي». (كيف للمحاكم الألمانية الغربية

(١٠٦) Schfgen, «Die Strafverfolgung von Regeriungskriminalitaet der DDR,» pp. 62-63.

(١٠٧) Associated Press (26 November 1996).

(١٠٨) تنص المادة ١٠٣ (٢) من القانون الأساسي على ما يلي: «لا تقع العقوبة على الفعل إلا في حال وجود قانون جنائي يجرمه قبل وقوعه».

أن تفسّر هذه الصفة الأخيرة؟). من ناحية ثانية، نصّ الدستور على أن الحزب الشيوعي الألماني قائد الدولة والمجتمع[(١٠٩)]. وبذلك تنوعت النتائج التي استخلصها أنصار القانون الوضعي حول قواعد تفسير قانون جمهورية ألمانيا الديمقراطية[(١١٠)]. فيما استشهد سواهم من علماء القانون بالسوابق القانونية التي نشأت في حقبة ما بعد الحرب وذهبوا إلى القول إن على الدولة ملاحقة الأفراد الذين ارتكبوا أي فعل كانوا يعلمون مسبقاً أنه انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية، بصرف النظر عما إذا كان عملهم مشروعاً من الناحية القانونية أم لا[(١١١)].

لعبت محاكمات حرس الحدود دوراً جوهرياً في الجدل الشعبي والتطورات القانونية المتعلقة بالعدالة الانتقالية. شملت أولى هذه المحاكمات أربعة حراس متهمين بالقتل غير العمد عبر إطلاق النار على كريس غويفروي Chris Gueffroy وقتله في أثناء محاولته الفرار عبر جدار برلين عام ١٩٨٩م. أدين اثنان من الحراس الأربعة، لكن الأحكام التي صدرت بحقهما لم تكن صارمة: حكم على الأول بالسجن مدة عامين مع وقف التنفيذ، بينما صدر حكم بالسجن مدة ثلاثة أعوام ونصف على الحارس الآخر الذي أردى غويفروي قتيلاً[(١١٢)]. تلت ذلك محاكمات العديد من حرس الحدود آخرين؛ شهدت برلين وحدها محاكمة أكثر من خمسين حارساً بعد توجيه الاتهام إليهم[(١١٣)]. وتكررت سابقة العقوبات الخفيفة في حالات

---

(١٠٩) انظر:

Herwig Roggemann, *Systemunrecht und Straftecht am Beispiel der Mauerschützen in der ehemaligen DDR* (Berlin: Berlin Verlag, 1993), pp. 56-58.

(١١٠) انظر النقاش الذي دار في:

Klaus Lüderssen, *Der Staat geht unter-das Unrecht bleibt? Regierungskriminalitt in der ehemaligen DDR* (Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1992), pp. 27-67.

(١١١) Gary Anderson, «The Mauerschützenprozesse and the Principle of Nullum Crimen Sine Lege,» *German Politics*, vol. 7, no. 2 (August 1998), p. 52.

(١١٢) Adrienne M. Quill, «To Prosecute or Not To Prosecute: Problems Encountered in the Prosecution of Former Communist Officials in Germany, Czechoslovakia, and the Czech Republic,» *Indiana International and Comparative Law Review*, vol. 7 (1996), p. 165.

(١١٣) Micah Goodman, «After the Wall: The Legal Ramifications of the East German Border Guard Trials in Unified Germany,» *Cornell International Law Journal*, vol. 29 (1996), p. 737.

لاحقة. حيث برّأ القضاء العديد من المدعى عليهم وأنزل أحكاماً مع وقف التنفيذ بحق معظم الآخرين[١١٤]. باختصار، أُدين أكثر من ثمانين شخصاً - بينهم حرس حدود ورؤساؤهم - بتهمة المشاركة في جرائم قتل الناس على الحدود بين الألمانيتين[١١٥].

بدا استهلال العملية بمحاكمة حرس الحدود منطقياً من الناحية القانونية. فقد سهل على الادعاء إثبات هوية الحراس الذين أطلقوا النار وقتلوا الناس عند الحدود نوعاً ما. لكن قرار البدء بملاحقة الحراس لم يحظَ بشعبية مطلقاً. أدركت العامة أن الادعاء العام ينشد صيد «السمك الصغير» وترك «الحوت الكبير» ينجو بفعلته. لكن سهولة تطبيق هذا القرار كانت الدافع الحقيقي وراءه. فالتحضير لرفع قضية ضد كبار المسؤولين يتطلب مقداراً هائلاً من الأدلة المستندة إلى وثائق يمكن إثبات صحتها، وقد فتش الادعاء العام بدقة في محاضر جلسات مجلس الدفاع القومي والمكتب السياسي للحزب الشيوعي بحثاً عن أمرٍ خطي واحد يجيز لحرس الحدود إطلاق النار بنية القتل دون جدوى.

بعد مرور ثمانية عشر شهراً على المحاكمة الأولى لحرس الحدود، أُدين ستة من أعضاء مجلس الدفاع القومي بتهم إصدار أوامر بقتل الفارين على الحدود، كان من أبرزهم الزعيم السابق للحزب الشيوعي إيريش هونيكر. حين مَثَلَ هونيكر أخيراً أمام القضاء الألماني رجلاً عجوزاً سقيم الجسد إثر عودته من منفاه في موسكو، كان من المفترض أن يواجه تهماً بإصدار أمر إطلاق النار على الهاربين من ألمانيا الشرقية عبر جدار برلين. والغاية من ذلك لا تحتاج إلى توضيح: تحميل الأمين العام السابق للحزب مسؤولية حالات الوفاة التي أمر بها حزبه في محاولة مبتذلة لتوطيد أركان سلطته السياسية. من الناحية النظرية، تستطيع مثل هذه المحاكمة أن تسلط الضوء على موضوعات مهمة كالمساءلة وحدود سلطة الدولة وعمليات صنع القرار في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ودور القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يمكِّن الجمهور الألماني القارئ لتقارير الصحف اليومية حول المحاكمة من

---

(١١٤) المصدر نفسه، ص٧٤١.

(١١٥) *Deutsche Presse-Agentur* (30 October 1998).

التعرف على فساد الأنظمة غير الديمقراطية وانحطاطها الأخلاقي من جهة والمبادئ الأساسية للديمقراطية الليبرالية من جهة ثانية. فتقارير محاكمات مدينة نيورمبيرغ التي استمر ظهورها مدة حَول كامل قبل جيلين أحدثت وقعاً مشابهاً.

أما القضية المرفوعة ضد هونيكر، فلم تطرق موضوعات على هذا القدر من الشمول والتثقيف الشعبي. وتناولت خلال مسيرتها الوجيزة ثلاث قضايا رئيسة: سلطات المحكمة الدستورية في برلين، وحياد أحد القضاة، وتأثير مرض المدَّعى عليه على مجرى المحاكمة(١١٦). لم يعد هونيكر مجرد زعيم سابق لنظام سياسي فاسد في نظر الشعب الألماني، بل أصبح مريضاً يعاني من السرطان. وفي نهاية المطاف، أطلق القضاء سراحه ليتوفى بعد أربعة أعوام في المنفى على الأراضي التشيلية.

لم تحقق محاكمة الرئيس السابق لجهاز شتازي إيريش ميلكه Erich Mielke نجاحاً أعظم من نظيرتها. فالعجوز العليل الذي شغل فيما مضى منصب عضو في مجلس الدفاع القومي متَّهمٌ أيضاً بإصدار أوامر القتل على الحدود. كما وجهت إليه تهمة قتل اثنين من ضباط شرطة بروسيا في عام ١٩٣١م. أقرت المحكمة عجز ميلكه عن المشاركة في محاكمتين معاً نظراً لتردي حالته الصحية. فأسقطت عنه تهم القتل على الحدود، وركز الادعاء العام على جريمتي القتل اللتين وقعتا قبل الحرب. كان الشيوعي الشاب قد فرَّ بعد اغتيال الضابطين إلى الاتحاد السوفياتي وبقي خارج البلاد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث عاد بعدها ليشغل منصب رئيس جهاز أمن الدولة بين عامي ١٩٥٣ ـ ١٩٨٩م. قام ميلكه بعد عودته إلى ألمانيا وتقلده منصبه الرفيع بجمع الوثائق التي تثبت تورطه باغتيالات عام ١٩٣١م ثم خبأها في خزانة ضخمة خلف مكتبه في مقر شتازي. مع افتضاح

---

(١١٦) للاطلاع على المحضر العام للمحاكمة، انظر:

Uwe Wesel, *Der Honecker-Prozess: Ein Staat vor Gericht* (Frankfurt am Main: Eichborn, 1994).

لمزيد من التفاصيل حول مسألة السلطة القضائية، انظر:

Michael Sachs, «Verfassungsrechtliche Anmerkungen zum Strafverfahren gegen Erich Honecker,» *Zeitschrift für Politik*, vol. 40, no. 2 (1993).

أمر الملفات المنضدة بعناية، تمكن الادعاء العام الألماني من التحرك بسرعة نسبياً لمحاكمته على الجريمتين. لكي تحظى محاكمة ميلكه بالاهتمام الشعبي، كان لا بد طبعاً من التحقيق في أفعاله كرئيس لجهاز شتازي كدوره في إصدار أوامر الخطف، وتنظيم محاكمات سياسية، وتنصيب أجهزة التنصت، وتشكيل شبكات تجسس داخل المؤسسات. لكن أياً من هذه الحقائق التاريخية الخطيرة لم تجد لها مكاناً في محاكمةٍ موضوعها سياسات ترجع إلى ثلاثينيات القرن العشرين. وطغت على المحاكمة قضايا من قبيل التقادم ومصداقية الوثائق التي تعود إلى الحقبة النازية. في هذا السياق، استطاع ميلكه كسب تعاطف جماهير الشعب نوعاً ما(١١٧).

أدين ثلاثة أعضاء آخرين في مجلس الدفاع الوطني ـ هاينز كيسلر Heinz Kessler وفريتز شتريلتز Fritz Streletz وهاينز ألبريشت Heinz Albrecht ـ بالقتل غير العمد عبر إصدار أوامر لحرس الحدود بإطلاق النار بنية القتل. فصدرت بحقهم أحكام بالسجن تراوحت بين أربعة وسبعة أعوام، وتم إطلاق سراحهم قبل انقضاء المدة المحددة بحجة الشيخوخة واعتلال الصحة(١١٨). في وقت لاحق وجه الادعاء العام تهم القتل غير العمد لثلاثة من أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي أيضاً، وحُكم على هؤلاء بالسجن مُدداً تفاوتت بين ثلاثة وستة أعوام ونصف(١١٩). خلاصة القول إذاً إن ستة من زعماء الحكومة أُدينوا بتهمة إصدار أوامر لحرس الحدود بإطلاق النار على الناس بنية القتل.

عند النظر في انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، اختار الادعاء العام استراتيجية البدء بالحالات الأسهل، كقضية حرس الحدود وجرائم القتل

---

(١١٧) لمزيد من المعلومات حول محاكمة ميلكه (Mielke)، انظر:
Peter Jochen Winters, «Der Mielke-Proze,» in: Weber and Piazolo, eds., *Eine Diktatur vor Gericht: Aufarbeitung von SED-Unrecht durch die Justiz*, pp. 101-113.

(١١٨) *Deutsche Presse-Agentur* (30 October 1998).

(١١٩) *The Times* (26 August 1997).

حكم على كل من غونتر كليبر (Günther Kleiber)، مستشار اقتصادي سابق للمكتب السياسي في الحزب الشيوعي، وغونتر شابوفسكي (Günter Schabowski)، رئيس فرع الحزب الشيوعي في برلين، وإيغون كرينز (Egon Krenz)، الأمين العام للحزب الشيوعي ورئيس الجمهورية سابقاً. انظر:
Financial Times, 9/11/1999, p. 10.

العمد التي اقترفها ميلكه عام ١٩٣١م. فلم يواجه صعوبات تُذكر في أثناء جمع المستندات والقرائن في حالات «سهلة» كهذه. لكن أهون هذه القضايا لم تحقق التطهير السياسي المرجو. فشل المجتمع في التوافق على إدانة سياسة جمهورية ألمانيا الشرقية في إطلاق النار على المساكين الذين دفع بهم اليأس إلى محاولة عبور جدار برلين. بدلاً من ذلك، طغى على المحافل العامة (والقضاء على حد سواء) شعور بالشفقة إزاء الحراس الذين اضطروا لاتخاذ قرارات رهيبة في وضع محموم كهذا، فيما برز ميلكه في سياق محاكمته خصماً عنيداً لهتلر أكثر من كونه العقل المدبر لجهاز أمني تطفَّل على حياة الناس وعاث فيها فساداً.

بالكاد أدى الزعماء السياسيون دوراً يذكر في القرارات المتعلقة بالمحاكمات. فاقتصرت صلاحياتهم على إقرار الميزانية اللازمة لتأسيس جهاز تحقيقات اتحادي. فيما عدا ذلك، سارت الأمور في مجراها القانوني المتأني، ما دفع أحد المثقفين البارزين للحديث عن «تعدي القانون على العملية السياسية في ألمانيا»(١٢٠). قام الادعاء العام بتحضير القضايا، وشَكَّلت المحاكم على اختلاف مستوياتها إدارة قضائية للتعامل مع الحالات الشائكة. بينما اتخذ لرجالات السياسة زمام المبادرة في قضية واحدة فقط وهي تشريع التقادم.

اتفقت الغالبية الساحقة في المجلس الاتحادي الألماني على ضرورة تعطيل أحكام التقادم للمدة التي هيمن فيها الحزب الشيوعي على جمهورية ألمانيا الديمقراطية، أي بين قيام الجمهورية عام ١٩٤٩م حتى إعادة توحيد ألمانيا عام ١٩٩٠م تقريباً. يعزى توافق الآراء هذا على امتداد الطيف السياسي إلى حقيقة تعمق مجلس النواب الألماني في دراسة قضية تعطيل أحكام التقادم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. قررت المحكمة الدستورية الاتحادية آنذاك عدَّ قانون التقادم ضمانة إجرائية أكثر منها موضوعية، وبذلك فإن زيادة مدة التقادم بالنسبة لأي جريمة قبل دخولها المهلة القانونية المحددة لم تشكل انتهاكاً للقانون الأساسي(١٢١). في البداية، قام المجلس الاتحادي

---

(١٢٠) Roggemann, *Fragen und Wege zur Rechtseinheit in Deutschland*, p. 8.

(١٢١) R. A. Monson, «West German Statute of Limitations on Murder: A Political, Legal and Historical Exposition,» *American Journal of Comparative Law*, vol. 30 (1982), p. 611.

بتعطيل قانون التقادم قبل أن يطيل مدته، بغية تسهيل ملاحقة جرائم الحقبة النازية. ثم ما لبث في عام ١٩٧٩م أن أبطل مفعول القانون نهائياً بالنسبة لجرائم القتل والإبادة الجماعية[١٢٢].

شجعت هذه السوابق القانونية المجلس الاتحادي على التحرك، فأوصى بإضافة بند قانوني يرجئ العمل بأحكام التقادم بالنسبة للجرائم المرتكبة في ظل الحكم الشيوعي لألمانيا الشرقية. وبيَّن القانون بجلاء أن أحكام البند الجديد تسري على الجرائم التي لم تُرتكب لأسباب سياسية كلها في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، بما فيها تلك التي سقطت بالتقادم[١٢٣].

جاء تغيير القانون المتعلق بالتقادم تعبيراً عن أمل المجلس بمواصلة محاكمات الموظفين السابقين في ألمانيا الشرقية ودفعها قدماً. فلا يجوز إتاحة الفرصة أمام الزعماء الشيوعيين السابقين للاختباء في ثنايا الثغرات القانونية للديمقراطية الليبرالية. وقد وفرت القوانين التي اتبعت في أثناء التعامل مع جرائم الحقبة النازية سابقةً قانونية ناجعة مهدت السبيل للوصول إلى تسوية.

٤ ـ إعادة تأهيل الضحايا

تقاعس مجلس النواب الاتحادي عن سنِّ مزيد من التشريعات التي تضمن إعادة تأهيل ضحايا جرائم الحكم الشيوعي وتعويضهم مادياً، على الرغم من حقيقة التزامه بسنِّ قانون لتأهيلهم وترتيب الإجراءات اللازمة للتعويض لهم بموجب المادة ١٧ من معاهدة إعادة التوحيد. ولحين صدور قانون جديد شامل طال انتظاره في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٢م، بقي الناس ينشدون إعادة التأهيل عبر سبيلين: دعاوى إعادة التأهيل أو دعاوى النقض. كان مجلس النواب الشرقي قد استعرض هذه الإجراءات، التي أبقت على أجزاء من معاهدة إعادة التوحيد. وبهذه الطريقة تمت إعادة

---

(١٢٢) المصدر نفسه، ص٦١٥ ـ ٦٢٤.

(١٢٣) «Gesetz über das Ruhen der Verjhrung bei SED-Unrechtstaten,» *BGBl*, vol. 1 (26 March 1993), p. 392.

تأهيل ٤٥ ألف شخص، بالإضافة إلى النظر في ١٣ ألف دعوى نقض قبل أن يتبنى المجلس الاتحادي قانوناً معدَّلاً(١٢٤).

عانت بنود معاهدة إعادة التوحيد من نقائص جمة؛ إذ تفاوتت مستويات التعويض الذي استحقه الفرد بشدة بحسب نوع السبيل القانوني الذي اختاره: التأهيل أم النقض. سارت الإجراءات المعقدة ببطء، فلا مناص من دراسة كل قضية على حدة، ووقعت أعباء توفير الأدلة على عاتق الضحايا، فضلاً عن تدني مستويات التعويض المادي، فقد تم إقرار زهاء ٨٠ مارك ألماني مقابل كل شهر أمضاه الفرد سجيناً. نذكر أخيراً أن المعاهدة أغفلت اثنين من أشكال الجور كان المجلس الشرقي قد أقرَّ أهميتهما: القرارات الإدارية الجائرة والاضطهاد الوظيفي بناء على معتقدات الفرد الدينية أو السياسية.

تجنب المجلس الاتحادي في مستهل جلساته التي انعقدت في أيار/مايو عام ١٩٩١م لمناقشة قانون جديد لإعادة التأهيل التطرقَ إلى القرارات الإدارية وقرارات التوظيف التي شكلت محط جدل واسع، وآثر تركيز جهوده على إعادة تأهيل الأفراد الذين صدرت بحقهم أحكام جائرة سياسية المنشأ بموجب القانون الجنائي الساري في الحقبة الشيوعية. ساد الجلسات مناخ تشريعي جاف، حيث تمحورت حول آلية تطبيق السوابق القانونية الألمانية الغربية على مستجدات إعادة تأهيل ضحايا الجور في ألمانيا الشرقية. لم يظهر المشرِّعون حماساً لتحقيق الغاية الأخلاقية من القانون، وأحجم جميعهم عن وصفه بالخطوة المهمة على درب التصالح مع الماضي. إن في ذلك تناقضاً صارخاً مع التجربة الألمانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين اعتُبرت قضية التعويض لضحايا النازية سبيلاً لتحميل الدولة المسؤولية عن ماضيها سياسياً وأخلاقياً. كان جلياً أن غالبية نواب المجلس الاتحادي يعملون بما يمليه عليهم الواجب القانوني، ربما لأن معاهدة إعادة التوحيد تلزمهم صراحةً بسن قانون التأهيل(١٢٥).

---

(١٢٤) Wilhelm Tappert, *Die Wiedergutmachung von Staatsunrecht der SBZ/DDR durch die Bundesrepublik Deutschland nach der Wiedervereinigung* (Berlin: Arno Spitz, 1995), pp. 69-71.

(١٢٥) انظر على وجه التحديد كلمات كل من كلاوس كينكل (Klaus Kinkel) (وزير العدل)، ونوبرت غايس (Nobert Geis) (الحزب الديمقراطي المسيحي/ حزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي)، ويورغ فان آيسن (J-16rg van Essen) (حزب الاشتراكية الديمقراطية) في: =

يرجع فتور المجلس الاتحادي تجاه إعادة تأهيل الضحايا في جانب منه إلى تهميش المجتمع الألماني لهم. في ألمانيا الموحدة، شكل ضحايا جرائم جمهورية ألمانيا الديمقراطية مجرد حفنة صغيرة مغلوبة على أمرها من الناحية السياسية. فلم تكن لهم أواصر متينة مع أي من النخب أو الأحزاب السياسية الرئيسة، بالرغم من تبني تحالف التسعين لقضيتهم كما هو متوقَّع. وانقسمت المنظمات الألمانية الشرقية التي تدافع عن حقوق الضحايا إلى عدد هائل من المجموعات الصغيرة على غرار ما حدث في البلدان الشيوعية السابقة الأخرى، من دون أن تتمكن أي واحدة من أن تدعي لنفسها سمة ممثل شرعي للجميع(١٢٦). هذا إلى جانب لامبالاة وسائل الإعلام بالقضية بعدما فتنتها القصص المثيرة لجواسيس شتازي(١٢٧).

لم يتطرق مشروع القانون الذي طرحته الحكومة إلى مسألة إعادة تأهيل جماعية لفئات كاملة من الأفراد الذين أُدينوا في الماضي بجرائم سياسية. مثل هذا الإجراء (المستخدم مثلاً في تشيكوسلوفاكيا) كان ليعمل بصورة آلية أسرع لأنه لن يتطلب من المدعي العالم أو الضحية الفرد التقدم بطلب خاص لإعادة التأهيل. بيد أن قانون ألمانيا الغربية خلا من أي سابقة قانونية لإعادة تأهيل جماعية، وبحسب نظامها القانوني ينبغي تدارس كل حالة على حدة. نص مشروع القانون على قيام هيئة محلفين مكونة من ثلاثة قضاة بتقويم كل طلب لإعادة التأهيل (شريطة ألا تضم أكثر من قاضٍ واحد من أبناء جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقاً). وبهدف تسريع العملية، أقرَّ المشروع لائحة بأنواع الجرائم السياسية المرتكبة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقاً. فكل من حكم عليه بموجب هذه التشريعات يعد جديراً بإعادة التأهيل، ما لم

Verhandlungen des Deutschen Bundestages, electoral period 12, session 64 (5 December 1991), = pp. 5369-5372, 53785379 and 5382.

(١٢٦) للاطلاع على لائحة بالمنظمات، انظر:

«Gerechtigkeit den Opfern der kommunistischen Diktatur,» *Deutschland Archiv*, vol. 24, no. 7 (July 1991), p. 760).

(١٢٧) Tappert, *Die Wiedergutmachung von Staatsunrecht der SBZ/DDR durch die Bundesrepublik Deutschland nach der Wiedervereinigung*, p. 285.

انظر أيضاً كلمة جيرالد هافنر (Gerald Häfner) (تحالف التسعين)، في:

Verhandlungen des Deutschen Bundestages, electoral period 13, session 71 (23 November 1995), p. 6323.

تثبت الدولة عكس ذلك[١٢٨].

تباينت آراء الأحزاب السياسية حول مقدار التعويض. ومن بين هذه الكوكبة برزت دعوة الحزب الديمقراطي الاجتماعي إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي، بينما رفع حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي شعار التقشف المالي، بعدما كان قد أسرف في الإنفاق طوال مدة إعادة التوحيد. لكن الجدير بالذكر أن الجدل الدائر حول مستويات التعويض المعوَّل عليها لم يأخذ في الحسبان حاجات الضحايا أو إمكانيات الميزانية الحكومية، بل ركز على أي السوابق القانونية ينبغي تطبيقها. فأكد حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي على المساواة بين مستوى التعويض المقدَّم لضحايا جمهورية ألمانيا الديمقراطية وذاك الذي تلقاه ضحايا النازية. واقترح مضاعفة المبلغ لضحايا جمهورية ألمانيا الديمقراطية نظراً للتضخم الاقتصادي الحاصل بمرور الزمن، فيحصل كل ضحية على ٣٠٠ مارك ألماني مقابل كل شهر أمضاه في السجن بعدما تلقى كل من ضحايا المحرقة ١٥٠ ماركاً ألمانياً لقاء المدة ذاتها[١٢٩]. كما اقترح إضافة مبلغ ١٥٠ مارك شهرياً للضحايا الذين استمروا بالعيش في جمهورية ألمانيا الديمقراطية لحين رفع القيود المفروضة على السفر في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٩م، وذلك تعويضاً لمعاناتهم من التمييز العنصري في فرص العمل والدراسة والسفر بعد إطلاق سراحهم.

من جهته طالب الحزب الديمقراطي الاجتماعي بدفع مبلغ ٦٠٠ مارك ألماني عن كل شهر أمضاه الضحية في السجن، وذلك عملاً بأحكام قانون تعويض الادعاء (Strafverfolgungsentschädigungsgesetz)، الذي يضبط عملية تعويض الأفراد الذين يدخلون السجن ثم يُطلق سراحهم لثبوت براءتهم[١٣٠]. ورفع تحالف التسعين سقف التعويض إلى ٩٠٠ مارك عن الشهر الواحد، مرتكزاً إلى حقيقة أن مبلغ ٦٠٠ مارك يعوض الضحايا عن الخسائر غير

(١٢٨) «Entwurf eines Ersten Gesetzes zur Bereinigung von SED-Unrecht,» *Drucksache*, 12/1608, (15 November 1991).

(١٢٩) المصدر نفسه.

(١٣٠) «Beschluempfehlung und Bericht des Rechtsausschu es,» *Drucksache*, 12/2820 (16 June 1992).

وبذلك، إذا سجن عملاء جهاز شتازي ثم أطلق سراحهم، سيتلقون تعويضاً يصل إلى ٦٠٠ مارك ألماني عن كل شهر قضوه داخل السجن. وقد أرقت هذه المفارقة ضحايا كثراً.

المادية فحسب. من هنا ينبغي دفع مبلغ إضافي يغطي الخسائر المادية لضحايا النظام السابق، كخسارة دخلهم المعيشي[١٣١].

بموجب التسوية التي تم تبنيها أخيراً، تلقى الأفراد الذين عاشوا على أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٩م مبلغاً إضافياً قدره ٢٥٠ مارك شهرياً، عوضاً عن الاقتراح القائل بدفع ١٥٠ مارك[١٣٢]. لم تخصص للقانون ميزانية اتحادية ضخمة فقد كانت في حدود ١,٥٥ مليار مارك ألماني[١٣٣]. توقعت الحكومة أن تعيد تأهيل ١٠٠ ألف شخص. بدءاً من شهر مايو عام ١٩٩٦م، استكملت الحكومة النظر في ١٣٠ ألف دعوى لإعادة التأهيل من بين ١٤٠ ألف من طلبات المتقدمين، دون أن تنفق أكثر من ٦٢٥ مليوناً[١٣٤].

أسهمت صعوبة تقييم الآثار المالية في تأخر سن قانون إعادة تأهيل ضحايا القرارات الإدارية والعمل. خشيت الحكومة من أن يثبت تعويض ضحايا التمييز السياسي أو الديني جميعاً أنه معقد إجرائياً ويستنزف ميزانية الدولة. حين طرحت مشروع القانون أخيراً في أيار/مايو عام ١٩٩٣م، أفصحت عن رغبتها في تقييد نطاقه على نحو صارم، مؤكدة استحالة تعويض ضحايا الجور بصوره كافة، ودعت لتضمين أشدها خطورة فقط في القانون.

نص القانون على تأهيل الضحايا وتعويضهم شريطة وجود قرار إداري أو قرار توظيف «يتناقض بجلاء مع سيادة القانون» وقد ترتبت عليه عواقب «استمرت آثارها المباشرة والقاسية واللامعقولة»[١٣٥]. خص القانون

---

(١٣١) المصدر نفسه، و
«Entwurf eines Gesetzes zur Verbesserung der Rechtsstellung der Opfer der SED-Diktatur,» *Drucksache*, 13/3038 (21 November 1995).

(١٣٢) «Beschluempfehlung des Vermitdungsausschues,» *Drucksache*, 12/3281 (23 September 1992).

(١٣٣) *Drucksache*, 12/1608 (15 November 1991).
أسهمت الحكومة الاتحادية بنسبة ٦٥ في المئة من ميزانية إعادة التأهيل، بينما تكفلت الولايات بدفع ما تبقى.

(١٣٤) كلمة راينر فونكا (Rainer Funke) (وزير الخارجية، وزير العدل) في:
Verhandlungen des Deutschen Bundestages, electoral period 13, session 103 (5 August 1996), pp. 9036-9037.

(١٣٥) Jürgen Roth [et al.], «Das Zweite SED-Unrechtsbereinigungsgesetz,» *Deutschland Archiv*, vol. 27, no. 5 (May 1994), pp. 450-451.

بالتعويض الأفراد الذين خسروا ممتلكاتهم أو وظائفهم أو أصيبوا بعلة صحية نتيجة قرار إداري تعسفي. إلى جانب ذلك، حظي الأفراد الذين فاتتهم فرص الدراسة أو العمل بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية بفرصة لإعادة تدريبهم، واحتسبت معاشاتهم التقاعدية للتعويض عن السنين التي اختُزلت فيها اشتراكاتهم أو اقتطعت تماماً، من دون حق العودة إلى وظائفهم السابقة أو أي مزايا عند التقدم إلى وظائف حكومية. وحق لضحايا القرارات الجائرة الحصول على حوالات مالية إضافية إن كانت لديهم احتياجات اقتصادية خاصة.

قدَّرت الحكومة أن تصل الميزانية الإجمالية لقانون التأهيل الثاني إلى ١٨٣ مليون مارك ألماني[١٣٦]. اعتباراً من أواخر عام ١٩٩٥م، لم ترفع سوى ٢٩ ألف دعوى فقط، رقم أدنى بكثير من تقديرات الحكومة التي وصلت إلى ٧٠ ألفاً[١٣٧]. بالالتفات إلى الماضي، نجد أن القانون لم يرضِ أياً من الأحزاب بوجه خاص. فطرح كل منها توصياته لتعديل قانونيّ إعادة التأهيل؛ حتى إن حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي أراد رفع مقدار التعويض[١٣٨]. لكن القانونين كانا قد دخلا حيز التنفيذ وأصبحا ساريي المفعول، وكرهت الأحزاب الخوض في تغييرات قد تتطلب مراجعة القضايا كلها. وصرح تحالف التسعين شاكياً: «ظلت الآمال الشرعية للضحايا والمنظمات المدافعة عن حقوقهم غير موفى بها»[١٣٩].

في ضوء شمول برامج التعويض التي وضعتها ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وترفها مقارنةً بالبلدان الشيوعية السابقة الأخرى، قد يتوقع المرء من الحكومة الألمانية مزيداً من البذل والعطاء في التعويض لضحايا

---

(١٣٦) «Entwurf eines Zweiten Gesetzes zur Bereiniguna von SED-Unrecht,» *Drucksache*, 12/4994 (19 May 1993).

(١٣٧) «Enrwurf eines Gesetzes zur Verbesserung der Rechtsstellung der Opfer der SED-Diktatur,» *Drucksache*, 13/3038 (21 November 1995).

(١٣٨) انظر:
«Verbesserung der Rehabiliteriung und Entschdigung von Opfern der politischen Verfolgung in der ehemaligen DDR,» *Drucksache*, 13/4568 (8 May 1996).

(١٣٩) «Enrwurf eines Gesetzes zur Verbesserung der Rechtsstellung der Opfer der SED-Diktatur,» *Drucksache*, 13/3038 (21 November 1995).

ظلم النظام الشيوعي. لكن كثيراً من النواب الألمان الذين ينتمون إلى الشطر الغربي شعروا بالرضا لما حققوه في التعويض عن شرور ذلك النظام. قالوا: «ينبغي أن نتذكر أن أمامنا الكثير من الالتزامات المادية خلا التصالح مع الماضي؛ علينا بناء المستقبل» و«إعادة توحيد ألمانيا وإعمار البلاد بعد دمارها أهم تعويض يحظى به الشعب الألماني»(١٤٠).

سقطت قضيتا التعويض والتأهيل عن الأجندة السياسية بعد الوحدة الألمانية لأسباب عدة. **أولاً**: لم تكابد الغالبية العظمى من صناع القرار الظلم والاضطهاد في ظل النظام الشيوعي شخصياً. من هنا اتسمت المناظرات حول الماضي بالتجرد والفتور؛ كانوا أشبه بتلامذة مدارس يتلون درساً أكثر منهم رجال سياسة يصنعون قراراً. **ثانياً**: بقيت المنظمات التي تبنت الدفاع عن حقوق الضحايا ضعيفة، ولم تحاول تطوير علاقات متينة بالأحزاب السياسية صاحبة النفوذ. **ثالثاً**: وفرت تجربة ألمانيا ما بعد الحرب سابقةً لتقديم التعويض للضحايا الذين سجنوا ظلماً، لكنها لم تصلح قالباً للتعامل مع مسائل إعادة التأهيل الوظيفي والإداري. فازدادت مهمة سن القوانين صعوبة في ظل نقص المبادئ الإرشادية، هذا بالإضافة إلى الهوة الواسعة بين تطلعات الأحزاب المختلفة حول ما يمكن تحقيقه فعلياً. أخيراً، شعر معظم نواب ألمانيا الغربية أن الدولة الألمانية قدَّمت ما يكفي للأشقاء الشرقيين حين تحملت النفقات الضخمة لعملية إعادة التوحيد، التي ينبغي أن تجسد أقصى ما يصبون إليه من تأهيل وتعويض.

٥ ـ لجنة تقصي الحقائق

بحلول خريف عام ١٩٩١م، بدأ الإحباط يتسلل إلى نفوس الألمان الشرقيين جراء الطريقة التي اختارتها ألمانيا الموحدة للتصالح مع ماضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية. ونوَّهوا إلى العديد من نقائص استخدام الآليات القانونية لحل الإشكالات المتعلقة بصور الجور والقهر في الماضي. **أولاً**: لم يكن ثمة مجال لتطبيق القانون بسرعة. تطلبت مسألة صياغة أساس قانوني

(١٤٠) كلمتا يورغ فان آيسن (J-16rg van Essen) (حزب الاشتراكية الديمقراطية) ونوبرت غايس (Nobert Geis) (الحزب الديمقراطي المسيحي/ حزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي) في:
Verhandlungen des Deutschen Bundestages, electoral period 12, session 64 (5 December 1991), pp. 5382 and 5379.

لإعادة التأهيل والتطهير وقتاً طويلاً، ما زادتها إجراءات تطبيق هذه القوانين إلا تأجيلاً. **ثانياً**: بدا حكم القانون أداة جافة؛ إذ وجب إثبات براءة المدعى عليه أو إدانته خلال المحاكمة، فعجزت الحكومة عن إلحاق أي لقب للسلوك السياسي يكون وسطياً بين الاثنين. وبذلك لا سبيل لإثبات «المسؤولية الأخلاقية» للسياسيين عن جرائمهم. واجه المشرعون صعوبات جمة في نحت تعاريف قانونية تنمي روح العدل. فأي محاولة لتعريف ضحايا الحكم الشيوعي لا بد تستثني بعض الأفراد الجديرين بالتعريف. وتجنب المشرعون وضع تعريف لعملاء جهاز شتازي سابقاً لعدم كفاية أي تعريف. وخيمت على محاكمات زعماء النظام السابق جدالات تقنية معقدة حول قانون التقادم وقابلية تطبيق قانون جمهورية ألمانيا الديمقراطية والمسؤوليات القانونية لهؤلاء الزعماء. نضيف أخيراً أن النظام القانوني للدولة الديمقراطية الليبرالية يتمحور حول الفرد بصورة رئيسة فقد تناول براءته أو تجريمه، ومؤهلاته لوظائف معينة، وجدارته بتولي مناصب محددة. أما المسؤولية الجماعية فقد بقيت مفهوماً غريباً وغير معتمد. نتيجة لذلك، لا يمكن للنظام القانوني معالجة مسائل عامة حول طبيعة نظام سياسي معين.

اقترح عدد من الشخصيات العامة في ألمانيا الشرقية حل المسألة عبر تشكيل محكمة خاصة للتحقيق في حوادث الماضي. واتفق على تفويضها بالحكم على الإثم الأخلاقي والسياسي للفرد، إلى جانب تحليل طبيعة النظام السياسي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية. فلا تتمتع هذه الأحكام بصفة الإلزام القانوني، لكنها تعبير عن استنكار المجتمع لسلوك معين. لعل أبرز خصائص هذه المحكمة أنها نشأت من المجتمع وليس في أروقة الحكومة. بالنسبة لشريحة واسعة من الألمان الشرقيين، ليس لألمانيا الموحدة حق الحكم على سلوك المسؤولين السابقين في ألمانيا الشرقية، فتلك المسؤولية تقع على عاتق الشعب الألماني الشرقي وحده، لا سيما وأن نشطاء عام ١٩٨٩م يتمتعون بالسلطة الأخلاقية للحكم على حوادث الماضي[١٤١].

---

(١٤١) Wolfgang Thierse, «Ein Pldoyer für die selbstkritische Bewaltigung unserer Geschichte;» Friedrich Schorlemmer, «Das Dilemma des Rechtsstaats,» and Wolfgang Ullmann, «K-16ningsprozess oder Nürnberger Tribunal?,» in: Albrecht Schonherr, ed., *Ein Volk am Pranger?: Die Deutschen auf der Suche nach einer neuen politischen Kultur* (Berlin: Aufbau Taschenbuch, 1992), pp. 13-39.

تعرض اقتراح تشكيل محكمة خاصة إلى حملة انتقادات عنيفة، بالرغم من توافق عدد كبير من الزعماء السياسيين على عدم كفاية الآليات القانونية للمصالحة مع الماضي. شعر كثيرون أن أحداً لا يتمتع بالسلطة الأخلاقية التي تخوِّله الحصول على عضويتها، بالإضافة إلى الإشكاليات المتعلقة بمفهوم الإثم الأخلاقي. كان كارل ياسبرز Karl Jaspers قد عرَّفه بعد الحرب العالمية الثانية على أنه أحد عناصر الشعور بالذنب بسبب الحرب، وأوصى بالكفارة وسيلةً للتغلب على هذا الشعور[(١٤٢)]. لم يستطع أحد تقديم تعريف عملي دقيق لمعنى الكفارة. هل ينبغي على الشخص الذي أُدين بتهمة «الإثم الأخلاقي» دفع ثمن ما اقترفت يداه؟ إن كان الجواب نفياً، هل يصبُّ الذنب الأخلاقي ببساطة ضمن خانة الذنوب التي لا تستدعي العقاب؟ أضيف إلى ذلك غموض العلاقة بين المحكمة الخاصة والنظام القضائي. هل تتمتع المحكمة الخاصة بصلاحيات استدعاء الشهود إلى قاعة المحكمة وإجبارهم على الشهادة؟ هل تستطيع العمل بفاعلية حقاً من دون هذه الصلاحيات؟

فشل المدافعون عن إنشاء المحكمة في تقديم إجابات شافية لهذه الأسئلة الملحة. فاقترح ماركوس ميكل Markus Meckel، ناشط سابق في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وأحد نواب الحزب الديمقراطي الاجتماعي، حلاً بديلاً وهو إنشاء لجنة تحضيرية نيابية للتحقيق في الانتهاكات التي وقعت في الماضي[(١٤٣)]. في شهر آذار/مارس عام ١٩٩٢م، أجمعت أحزاب المجلس الاتحادي على تشكيل «لجنة تقصي حقائق للمصالحة مع تاريخ الاستبداد الشيوعي وعواقبه».

دبت الحياة في أوصال الدعوة إلى تشكيل اللجنة أملاً في تحقيق غايات ثلاث. **أولاً**: التعويض عن قصور الآليات القانونية للمصالحة مع الماضي. فاللجنة حين تسم زعماء جمهورية ألمانيا الديمقراطية بعار الشجب الأخلاقي - حتى في حال عدم إلصاق تهم جنائية بهم - ستوفِّر إعادة تأهيل الضحايا

---

(١٤٢) Karl Jaspers, *The Question of German Guilt*, translated by E. B. Ashton (New York: The Dial Press, 1947), pp. 31 and 36.

(١٤٣) Petra Bock, «Von der Tribunal-Idee zur Enquete-Kommission,» *Deutschland Archiv*, vol. 28, no. 11 (November 1995), p. 1175.

أخلاقياً، ومن ثم تنعش في نفوسهم الشعور بانتصار الحق(١٤٤). ثانياً: رأى الناس في فضح حقيقة النظام السياسي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية وسيلة لتقوية مناعة ألمانيا ضد احتمال تكرار تجربة الاستبداد مستقبلاً. فمعرفة الحقيقة تسهم في الوصول إلى «توافق على مناهضة النظم الشمولية» في المجتمع، على حد تعبير النواب(١٤٥). وقد لمس كثيرون أهمية ذلك. فالناس قادرون على اختلاق الحنين إلى أحلك حقب التاريخ وأشدها سوداوية بفضل قدراتهم الإبداعية المذهلة. كان الألمان يشهدون محاولات كهذه في ظل الصعود التدريجي لما سُمّي «Ostalgie»، أي الحنين إلى الشرق. من هنا، فإن الرواية الشرعية لمآسي الماضي ومشكلاته ستكون بمثابة كأس من الماء البارد يبلل وجوه أولئك الذين استسلموا لدفء ذكرياتهم العاطفية ويوقظهم من رقادهم المشبع بالحنين إلى الأمن السرمدي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. أخيراً، آمن المشرعون أن الوصول إلى فهم أفضل للماضي يزرع بذور الثقة الاجتماعية في المجتمع الألماني المشتت. فالشروخ العميقة بين الشرق والغرب، وبين الحزب الشيوعي والمعارضة، وبين اليمين واليسار، كانت قد مهدت السبيلَ لنشوء بيئة يسودها الشك والانطواء على الذات لتطور السياسات الديمقراطية. صرح رئيس اللجنة راينر إيبلمان Rainer Eppelmann: «يرمي تقرير لجنة تقصي الحقائق إلى تشجيع الشعب الألماني على الحوار فيما بينه. حين يتبادل الناس أطراف الحديث ويتعارفون فيما بينهم، فتراهم يعملون معاً ويحتفلون معاً، يتعلم كل منهم كيف يحسّن معرفته بالآخر. عندها يكبرون متآخين ويكونون وأقدر على بناء مستقبل أمتنا»(١٤٦).

استمر عمل لجنة تقصي الحقائق في ألمانيا سبعة وعشرين شهراً، عقدت خلالها جلسات استماع مدتها ٤٤ يوماً، فاستمعت إلى شهادات ٣٢٧

---

(١٤٤) *Drucksache*, 12/2597 (14 May 1992).

(١٤٥) كلمة ديرك هانسن (Dirk Hansen) (حزب الاشتراكية الديمقراطية) وهارتموت كوشك (Hartmut Koschyk) (الحزب الديمقراطي المسيحي/ حزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي)، في: Verhandlungen des Deutschen Bundestages, electoral period 12, session 234 (17 June 1994), pp. 20444-20445.

(١٤٦) كلمة راينر إيبلمان (Rainer Eppelmann) (الحزب الديمقراطي المسيحي/ حزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي) في: المصدر نفسه، ص٢٠٤٤٠.

شاهداً ومثقفاً. كما درست هياكل السلطة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية دور التلقين العقائدي والقانون والشرطة والكنيسة والمعارضة والحكومة الألمانية الغربية في التطور السياسي للدولة الألمانية الشرقية. وقدمت، بالإضافة إلى تقريرها المؤلَّف من ٣٠٠ صفحة الذي أحيل إلى المجلس الاتحادي، مجلداً في ١٥ ألف صفحة متضمناً النتائج التي توصلت إليها والأبحاث المقدَّمة لها[١٤٧]. بصورة عامة، ترك عمل اللجنة أثراً طيباً لدى الشعب، الأمر الذي حدا بالمجلس الاتحادي إلى تشكيل لجنة ثانية لتقصي الحقائق من أجل استكمال مهمة كشف حقيقة ما وقع فيما مضى. وبذلك خطت ألمانيا أولى خطواتها على درب إنشاء روايةٍ رسميةٍ لتاريخها.

خلاصة

حدث الانتقال إلى الديمقراطية في ألمانيا الشرقية سريعاً خاطفاً كانفجار عنيف. على الرغم من المفاوضات التي جرت بين النظام والمعارضة، لا سيما خلال محادثات «الطاولة المستديرة»، إلا أن موقع الحزب الشيوعي لم يمكّنه من فرض شروط كثيرة على الانتقال السياسي. فأفلت عقال الحكم من بين أصابعه تدريجياً لتلتقطه الدولة الألمانية الغربية القوية، وليس المعارضة الديمقراطية، بخلاف ما حدث في البلدان الأخرى عبر المنطقة.

مع وجود انتقال سياسي من هذا النمط، من البديهي أن نتوقع درجة عالية من الجزاء. لكن مقاربة العدالة الانتقالية بين عامي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠م كانت في الواقع عبارة عن خليط متنوع الألوان. غاب القصاص العنيف عن المشهد السياسي تماماً، ولم تبدأ المحاكمات، لكن ذلك لا يدل على الحاجة إلى روح الجزاء بقدر ما يشير إلى أن النظام القضائي في ألمانيا الشرقية قد حبس أنفاسه في حالة من الترقب القلق لما قد تفضي إليه الوحدة الألمانية. سنّ مجلس النواب الشرقي الذي تشكل نتيجة انتخابات حرة قوانين لتيسير تطهير نوابه وأعضاء الحكومة والقضاة، من دون أن يتسنى له وقت كاف لتنفيذ هذه الإجراءات على النحو المناسب. ووجد تطهير الدوائر الحكومية مكاناً له في جدول الأعمال. فأعد المجلس الشرقي خططاً شاملة

(١٤٧) المصدر نفسه، ص٢٠٤٤٩، و *Drucksache*, 12/7820 (31 May 1994), pp. 11-12.

تهدف إلى منح الكثيرين ممن اضطهدوا في ظل الحكم الشيوعي شعوراً بالرضا الأخلاقي إلى جانب تعويضهم مادياً. أما مقاربة المعارضة لمسألة البوح بالحقيقة فقد شابها التردد والتذبذب. خلال فصل الشتاء بين عامي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠م، أثارت لجان المواطنين قضية فتح ملفات شتازي، لتعلن قيادة الحركة في الربيع معارضتها لهذه الخطوة على الملأ. عقب انتخابات المجلس الشرقي، هدأت حدة المخاوف من الاتجاه نحو العنف في الجزاء، وتزامن ذلك مع تنامي القلق إزاء نزاهة المسؤولين المنتخبين. فأعلنت شخصيات معارِضة تأييدها لفتح ملفات الأجهزة الأمنية. بصورة عامة، تبنت المعارضة الألمانية الشرقية مساراً معتدلاً تجاه العدالة الانتقالية، سابحةً بين نقيضين: الجزاء العنيف والنسيان السلبي للماضي.

مع قيام الوحدة الألمانية، عجزت ديناميكيات الانتقال السياسي في ألمانيا الشرقية عن توفير تفسير مفيد لمقاربة البلاد للعدالة الانتقالية. وينطبق الأمر ذاته على سياسة الأحزاب. لم تشهد الأحزاب الرئيسة في ألمانيا الغربية انقسامات حادة في مواقفها حيال آليات التصالح مع الماضي الشيوعي للشطر الشرقي، واستطاعت الوصول إلى تسوية حول معظم القضايا ذات الصلة.

بالمقابل، لعبت العقيدة الديمقراطية الليبرالية دوراً لا يستهان به في رسم معالم المناظرات المتعلقة بالعدالة الانتقالية. مال غالبية المشرِّعين في المجلس الاتحادي للنظر إلى العدالة الانتقالية على أنها مجموعة من المشكلات التقنية التي تتطلب حلولاً قانونية، ويرجع ذلك إلى عدم تورطهم شخصياً في نظام الحكم الشرقي أو تأثرهم به. فاتخذت مناظراتهم حول العدالة الانتقالية مسلكاً قانونياً جافاً، الأمر الذي دفع البعض إلى التذمر من «تعدي القانون» على القضية. سَهُل على المشرعين الألمان الوصول إلى توافق للآراء حول هذه القضايا مقارنة بجيرانهم، نظراً لعدم اضطرارهم للرجوع إلى المبادئ الأساسية العامة للديمقراطية الليبرالية دائماً. واعتمدوا بدلاً من ذلك على سوابق قانونية ترجع إلى حقبة ما بعد الحرب. وفرت هذه السوابق الركيزة الأساسية التي انطلق منها النقاش، بالرغم من الجدل الدائر غالباً حول آلية تطبيقها. اختارت ألمانيا الموحدة التصالح مع تركة الشيوعية في شطرها الشرقي عبر تطبيق الحلول القانونية التي كانت قد ابتكرتها ضمن

الإطار الديمقراطي الليبرالي للدولة الألمانية الغربية في حقبة ما بعد الحرب.

تبنى المجلس الاتحادي سلسلة من سياسات الحق والعدل:

١ ـ المحاكمات: بذل المجلس قصارى جهده لتسهيل إجراء المحاكمات؛ فسنَّ قانوناً لتعطيل قانون التقادم وتأسيس جهاز مركزي للتحقيق في جرائم الحقبة الشيوعية. بالرغم من ذلك كله، اصطدمت الملاحقات القضائية بحواجز قانونية صلبة، فبقي عدد المحاكمات قليلاً نسبياً.

٢ ـ التطهير: استأنفت ألمانيا الموحدة عملية نبش ماضي القضاة، لتطال في نهاية المطاف أعضاء المجلس الاتحادي (على أساس طوعي). كما وضعت أساساً قانونياً لتطهير أعضاء الحكومة والدوائر الحكومية.

٣ ـ إعادة تأهيل الضحايا: استكمل المجلس العملية التي بدأها المجلس الشرقي؛ فسنّ قانونين لتسهيل إعادة تأهيل أولئك الذين ذاقوا ويلات السجن و/أو التمييز العنصري على يد النظام الشيوعي.

٤ ـ التعويض المادي: استحق الأفراد الذين أعيد تأهيلهم الحصول على تعويض مادي.

٥ ـ البوح بالحقيقة: فتح المجلس ملفات جهاز شتازي لتطلع عليها شريحة واسعة من الضحايا السابقين والبحاثة على حد سواء. كما أنشأ لجنة نيابية لتحليل النظام السياسي في ألمانيا الشرقية وممارساته القمعية.

ابتكرت ألمانيا في القرن العشرين مجموعة نافعة من الأدوات القانونية للتعامل مع تركة الأنظمة القمعية. فأكّدت على ضرورة أن ينهض النظام الديمقراطي الجديد بالمسؤولية السياسية عن الجرائم المرتكبة باسم الدولة، وذلك عبر تبني سياسات الحق والعدل. بعد قيام الدولة الديمقراطية الليبرالية الموحدة، تأمل ألمانيا اليوم ألا تضطر لاستخدام هذه الأدوات مجدداً.

الفصل الرابع

بولندا تفتش طويلاً عن العدالة(*)

استغرقت بولندا زهاء عقد من الزمن لاستنباط سلسلة من سياسات التعامل مع تركتها من جرائم الحقبة الشيوعية. يعد التفاوض على الانتقال إلى الديمقراطية عام ١٩٨٩م عاملاً حاسماً لفهم الأسباب الكامنة وراء إحجام حكومة البلاد عن السعي لتحقيق عدالة انتقالية في الشهور التي تلت أول انتخابات حرة. حين يتفاوض النظام مع المعارضة لوضع شروط إجراء انتخابات حرة، يطالب النظام بمعاملة مخملية، وتميل المعارضة إلى إجابة طلبه، تدفعها رغبة جامحة باقتناص الفرصة السانحة أمامها لقياس شعبيتها في العملية الانتخابية. والنتيجة: دولة ديمقراطية يحتفظ فيها أعضاء النظام السابق وأعوانه بحق العمل في الدوائر الحكومية وشغل مناصب رفيعة المستوى(١). لكن قضية الجرائم المرتكبة في الماضي لم تتبخر على لهيب أول انتخابات حرة شهدتها بولندا. في الواقع، أثبتت هذه القضية قدرة مدهشة على الثبات والبقاء.

أشار المثقفون ورجالات السياسة في بولندا إلى سياسة القوة - وهي سياسة فجة وغير متناغمة نوعاً ما - بوصفها التفسير الأمثل لتأخر بلادهم عن اللحاق بركب الدول التي تبنت سياسات الحق والعدل(٢). لا ريب أن

(*) سبق لأجزاء من هذا الفصل أن نشرت في مقالة لمجلة:

East European Politics and Societies, vol. 16, no. 2 (2002).

(١) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991), pp. 211-231.

(٢) العلماء الذين أعطوا هذا الرأي، هم:

Andrzej Walicki, «Transitional Justice and the Political Struggles of Post-Communist Poland,» in: A. James McAdams, ed., *Transitional Justice and the Rule of Law in New Democracies* (Notre = Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1997), chap. 7, p. 187, and Jacek

المناظرات السياسية البولندية التي دارت حول المصالحة مع ماض يزخر بصور الجور والقهر تبدو مشوبة بالتعقيد والفوضى إذا ما قورنت بمثيلتها في ألمانيا، حيث لعبت عملية التوحيد دوراً لا يُستهان به في منع تسييس قضية العدالة الانتقالية. إذ تشبث السياسيون في بولندا بهذه القضية لدفع أنفسهم إلى الأمام في أثناء حالة الهرج والمرج التي عمت المشهد السياسي عقب سقوط الشيوعية. حاول الشيوعيون السابقون الوقوف في طريق العدالة الانتقالية، فلم تنفع محاولتهم هذه سوى في تذكير الناخبين بالصفقات المشبوهة لأسلافهم. امتلكت المعارضة السابقة كل الحق في الإصرار على القضية، الأمر الذي ساعد في صقل صورتها الأخلاقية التي بدأت تكتسي بالغبار. تحتوي هذه التعميمات كلها على شيء من الصحة. في عام ١٩٩٢م بادرت حكومة يان أولشَفسكي Jan Olszewski ممثلاً عن أحزاب اليمين بالمحاولة الأولى (الفاشلة) لإجراء التطهير في بولندا. مع وصول الشيوعيين السابقين، ممثَّلين بحزب تحالف اليسار الديمقراطي (SLD)، إلى السلطة في العام التالي، دُفنت القضية في أروقة حفنة من اللجان النيابية العقيمة.

لكن سياسة القوة عاجزة وحدها عن تقديم تفسير شافٍ. إذ لا تفسر لنا حالتين شاذتين، لعل الأكثر إبهاماً بينهما تكمن في موقف القوى الليبرالية البولندية، ورثة حركة «تضامن»، التي أظهرت معارضة شديدة لسياسات الحق والعدل لسنوات طويلة عقب الانتقال السياسي بدلاً من دعمها والترويج لها. إلى جانب ذلك، لا تبرر سياسة القوة موقف زعيم شيوعي سابق وافق في نهاية المطاف على إجراء التطهير وفتح ملفات الأجهزة الأمنية.

أسهمت العقيدة، إلى جانب سياسة القوة، في صياغة مقاربة بولندا لحل معضلات العدالة الانتقالية. استخدم رجال السياسة هناك مفاهيم العقيدة الديمقراطية الليبرالية بوصفها إطار عمل لمناظراتهم حول العدالة الانتقالية. وقد تركزت هذه المناظرات حول السؤال الآتي: هل تتواءم سياسات الحق

Wasilewski, «Towards New Political Elites in Poland,» in: Jacques Coenen-Huther and Brunon = Synak, eds., *Post-Communist Poland From Totalitarianism to Democracy?* (Commack, NY: Nova Science, 1993), chap. 3, p. 44. Politicians include: Jerzy Dziewulski (SLD), interview by author, July 19, 2000; Bogdan Pęk (PSL), interview by author, July 19, 2000; Andrzej Potocki (UW), interview by author, July 19, 2000.

والعدل مع مبادئ الديمقراطية الليبرالية؟ نتجت عن استعمال هذا الإطار عواقب خطرة. فقد دلت على ميل المناظرات للتركيز على الإجراءات الصالحة لتنفيذ العلاج القانوني بأشكاله المتنوعة. وقد واظب رجال السياسة على تقويم التشريعات المقترحة في ضوء الحصانات الإجرائية الممنوحة بموجب حكم القانون.

تشكل الإجراءات القانونية ـ وليس الحق والعدل التاريخيين ـ محور معظم مناظرات بولندا حول العدالة الانتقالية. بالرغم من أن المناظرات القانونية لا تشكل تربة خصبة لظهور مداولات عامة مكثفة حول المسؤوليات الأخلاقية للمواطنين في ظل نظام حكم استبدادي، إلا أنها توفر حجر أساس يمهد للوصول إلى اتفاق واسع النطاق. فالإجراءات موضوع رتيب وممل لكنه شامل في الوقت ذاته(٣). وبفضل التركيز عليها، تمكّن الشيوعيون السابقون من دخول المناظرات السياسية بثقة وجرأة. حيث منحتهم العقيدة الديمقراطية الليبرالية فرصة تقديم الأسباب العامة الوافية لتسويغ ميلهم الطبيعي لمناهضة العدالة الانتقالية. وساعد اعتناقهم للأسباب الديمقراطية الليبرالية في ولادة تحالف غير متوقع جمعهم مع الليبراليين في معسكر «تضامن» وهذا التحالف وقف حائلاً دون الشروع في عملية التطهير في بولندا في السنوات المبكرة من عمر الانتقال السياسي.

مع ذلك، لم يستطع رجال السياسة في بولندا الاعتماد على السوابق لحل القضايا القانونية الشائكة حول العدالة الانتقالية، وذلك على نقيض الحالة الألمانية، كما عجزوا عن الاستيعاب التام لمضامين العقيدة المتعلقة بها. وبمرور الزمن، تيسر لهم إدراك الخيوط الدقيقة التي تربط بين العدالة الانتقالية والديمقراطية الليبرالية، الأمر الذي جعل مناظراتهم أدق وأكثر تفصيلاً. وقد نهلوا المعرفة من ينبوعين: تجاربهم الخاصة، لا سيما محاولتهم الفاشلة لإجراء التطهير عام ١٩٩٢م، بالإضافة إلى التجربة العالمية، سواء الأمثلة من دول الجوار أو المبادئ التوجيهية الواضحة للمنظمات الدولية.

(٣) Mark Osiel, *Mass Atrocity, Collective Memory, and the Law* (New Brunswick: Transaction, 1997), p. 111.

أولاً: تركة الماضي

يعزى تهاون بولندا في معاقبة طغاتها إلى تجربتها في ظل الحكم الشيوعي، التي تبدو أقل قساوة إذا ما قورنت بتجارب جاراتها: فالحكم الشيوعي المتساهل استدعى تطبيق حد أدنى من العقاب. تبدو ممارسات النظام السياسي القمعي في بولندا أخف وطأة بالمقارنة مع تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية اللتين تمثلان نقطتين مرجعيتين طبيعيتين للمقارنة. بدلاً من الحرس الستاليني القديم لغوستاف هوساك Gustav Husak وإيريش هونيكر Erich Honecher، حظيت بولندا بزعيم أكثر مرونة هو الجنرال فويتشخ ياروزلسكي Wojciech Jaruzelski. فلم يجبر المفكرين على العمل في ميادين لا تليق بمنزلتهم كما فعل هوساك، ولم يحشد جيشاً من رجال الأمن للتغلغل في شرايين المجتمع كافة على غرار هونيكر. وحدها بولندا، من بين دول الاتحاد السوفياتي كلها، لم تفرض قوانين الإصلاح الزراعي، ما أتاح لعدد كبير من الناس التلذذ برحيق الحرية الاقتصادية في الأرياف. كذلك وفرت الكنيسة الكاثوليكية ملاذاً للنشاط المعارض، وهو ما لم يكن متيسراً في نظم شيوعية أكثر علمانية. منحت منظمة فريدوم هاوس Freedom House [حرفياً: بيت الحرية] بولندا لقب دولة «شبه حرة» لثماني سنوات عند تقويم الحقوق السياسية والمدنية فيها طوال اثني عشر عاماً بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٨٧م، فيما استحقت كل من تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية خلال الأعوام ذاتها لقب دول «غير حرة» بجدارة(٤).

على الرغم من تدني مستويات الاستبداد في بولندا الشيوعية مقارنة بدول الجوار، فقد جثم عبء الماضي ثقيلاً على صدر البلاد. في تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية، يستحضر مصطلح «الماضي الشيوعي» إلى الأذهان أكواماً من صور القهر والذل اليومية، يستدعي القيود الصارمة على فرص الارتقاء الوظيفي، وتطفل الأجهزة الأمنية على الحياة العامة، وغيرهما من مظاهر الاستبداد التي تؤجج مشاعر النقمة في النفوس. أما في بولندا، فيشير «المصطلح ذاته إلى مجموعة من التواريخ التي تميز حوادث متفرقة

---

(٤) Raymond D. Gastil, *Freedom in the World* (New York: Freedom House, 1989), pp. 53-54 and 58.

أطلقت فيها المجموعات المسلحة النار على المظاهرات العمالية المناهضة للنظام، كما حدث في مدينة غدانسك Gda7sk في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٠م، ومنجم فويك Wujek في الشهر ذاته من عام ١٩٨١م، ومدينة لوبين Lubin في آب/ أغسطس من العام التالي. بينما يسرد التشيك والسلوفاك والألمان تجاربهم الفردية مع النظام الشيوعي، ينهل البولنديون من مخزون تجاربهم الجماعية المشتركة، بما فيه من قصص مثيرة. سرت أنباء إطلاق النار على المحتجين في الشوارع عبر أنحاء البلاد. وبذلك ورطت المظاهراتُ العماليةُ الحكومةَ رغماً عن أنفها في أعمال قمع سافرة، أسقطت عنها قناع السرية الذي ارتدته لإخفاء ممارساتها الشائنة الرامية للتخلص من مضايقات بعض أبنائها، تماماً كما فعلت دول الجوار. فحتى البولنديون الذين لم يعانوا شخصياً في أثناء هذه الحملات الشعواء هم يعتقدون أن المعاناة شملتهم أيضاً، وقد واصلوا إحياء الذكرى السنوية لحوادث القمع هذه في طقوس مهيبة وحوار عام(٥). هيأ هذا الفارق النوعي في طبيعة القمع والاستبداد للزعماء السياسيين في بولندا فرصاً ثمينة لمناقشة حوادث الماضي: فتواريخ الذكرى السنوية والطقوس الشعبية تجذب حشوداً ضخمة من الناس سنوياً.

ثانياً: التفاوض على الانتقال السياسي في بولندا
محادثات «الطاولة المستديرة»

شكَّل التفاوض على الانتقال السياسي مع حركة «تضامن» تجربة مؤلمة بالنسبة للحزب الشيوعي في بولندا (حزب العمال البولندي الموحد PZPR). عقب فرض الأحكام العرفية عام ١٩٨١م، حاول الحزب ضبط التطورات الاقتصادية والسياسية في البلاد، وردَّ العمال المحبطون في حركة «تضامن» وغيرها على هذا الإجراء بسلسلة من الإضرابات التي شهدها عام ١٩٨٨م تزامنت مع تأزم الوضع الاقتصادي. وقعت انقسامات مفجعة في صفوف

(٥) Jan Kubik, *The Power of Symbols Against the Symbols of Power: The Rise of Solidarity and the Fall of State Socialism in Poland* (University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 1994), pp. 163-168 and 200-206, and Grzegorz Ekiert, The State Against Society: *Political Crises and Their Aftermath in East Central Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), pp. 269-270.

الحزب الحاكم حول إمكانية إجراء مفاوضات. حيث عارضت مجموعةٌ متشددةٌ من المرتزقة داخل الحزب مسألةَ التفاوض، في حين أيدت النخبة تبنّي مقاربة أكثر اعتدالاً بما يتواءم مع روح التغيير والإصلاح التي نادى بها غورباتشوف.

كانت حركة «تضامن» قد عرضت على قيادة الحزب الشيوعي التفاوض في عام ١٩٨٧م. وبعد المرور بتجربة الأحكام العرفية، باتت قيادتها على قناعة تامة أن التسوية ـ وليس المطالب المتطرفة ـ السبيل الوحيد لإحراز تقدم نحو بلوغ أهدافها الاقتصادية والسياسية. وهكذا افتتحت في السادس من شباط/فبراير عام ١٩٨٩م أولى جلسات التفاوض التي جمعت الحزب الشيوعي مع «تضامن» وغيرها من المجموعات الحكومية والمعارضة المتنوعة.

طمح الحزب الشيوعي من خلال عقد هذه المحادثات إلى كسب تأييد المعارضة بصورة رئيسة طمعاً في الحصول على الشرعية الشعبية اللازمة لتنفيذ إصلاحات اقتصادية كان بأمس الحاجة إليها؛ لكن القضايا الرئيسة المطروحة على طاولة الحوار كانت إجراء إصلاحات سياسية جذرية، بناء على طلب «تضامن»[٦]. وقد أحاطت المناظرات الأساسية بقواعد إجراء الانتخابات النيابية المقررة في عام ١٩٨٩م. حاول الحزب الشيوعي الاحتفاظ بسيطرته على مجلس النواب وتفويض الرئيس بصلاحيات واسعة، بما يضمن هيمنة الحزب على الدولة، في حين سعت حركة «تضامن» لضمان حق المشاركة بالعملية الانتخابية وتقييد صلاحيات الرئيس. بموجب التسوية بين الفريقين، خصصت ٣٥ في المئة من مقاعد مجلس النواب (السيم Sejm) للفائزين بانتخابات حرة نزيهة، على أن يحتفظ الحزب الحاكم والأحزاب الدائرة في فلكه بالمقاعد المتبقية؛ أما مجلس الشيوخ، فيتم انتخاب أعضائه جميعاً بانتخابات حرة. إلى جانب ذلك، يحتفظ الحزب بسيطرته على الحكومة ومقعد الرئاسة و«وزارات السيادة» (الخارجية والداخلية والدفاع)، فيما تحظى «تضامن» بفرصة العمل باعتبارها منظمة شرعية، لها الحق في التنافس على مقاعد مجلسي الشيوخ والنواب والمشاركة في جزء من مهام الحكم.

---

(٦) Jan Skorzynski, *Ugoda i Rewolucja: Wladza i opozycja, 1985-1989* (Warsaw: Rzeczpospolita, 1995), p. 202.

تمخضت هذه التسوية عن انتخابات غير مسبوقة في الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٨٩م، فاز فيها الحزب الحاكم بمقعد واحد فقط في مجلس الشيوخ من دون الحصول على أي من المقاعد المتنازع عليها في مجلس النواب. فوجئت حركة «تضامن» والحزب الشيوعي على حدٍّ سواء بهذه الهزيمة النكراء للشيوعيين، وخيم على البلاد في الشهور القليلة اللاحقة جو من التحوط الحذر. فشل الحزب الشيوعي في استرداد كامل صلاحياته التي فاز بها على طاولة الحوار بصورة شرعية، وتخلت أحزاب معسكره (لا سيما حزب الفلاحين والأحزاب الكاثوليكية الصغيرة) عن ولائها له لصالح معسكر «تضامن»، وذلك بعدما أدركت عجز الحزب عن الاستئثار بالسلطة. لكن معسكر «تضامن» كره رؤية الاتفاقيات التي عقدت على طاولة الحوار تنهار بهذه الطريقة؛ فهي بمثابة الإرشادات الوحيدة لتدبير حالة سياسية حافلة بالتقلبات. وهكذا أسفرت نتائج الانتخابات عن تسوية جديدة: ساعدت «تضامن» في انتخاب الجنرال فويتشخ ياروزلسكي رئيساً للجمهورية، تطبيقاً لبنود الاتفاقيات الأصلية، وتركت الحزب الشيوعي يهيمن على الوزارات السيادية. بالمقابل، طالبت المعارضة بمنصب رئاسة الوزراء لأحد أعضائها، ليغدو تاديوش مازوفيتسكي Tadeusz Mazowiecki أول رئيس حكومة غير شيوعي في إحدى دول الاتحاد السوفياتي.

انطوى الانتقال السياسي عبر التفاوض في بولندا على ضمانات عدة للحرس القديم بالإضافة إلى قرار واع بتجنب تسييس الماضي، كما هو متوقع طبعاً. مع انطلاق جلسات الحوار، أظهر الفريقان وعياً كبيراً لضرورة تجنب التورط في نقاش يتناول الماضي، لا سيما قضية فرض الأحكام العرفية. في أثناء أحد الاجتماعات المبكرة التي عقدتها اللجنة المكلفة بالإصلاح السياسي المنبثقة عن جلسات الحوار، اقترح يانوش ريكوفسكي Janusz Reykowski، عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي، «الامتناع عن فتح نافذة النزاع حول الماضي»(٧) شرطاً أساسياً لتحقق محادثات

---

(٧) Wiktor Osiatynski, «The Roundtable Talks in Poland,» in: Jon Elster, ed., *The Roundtable Talks and the Breakdown of Communism* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1996), p. 53.

شغل يانوش ريكوفسكي (Janusz Reykowski) منصب عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي والرئيس المشارك في طاولة الإصلاح السياسي للحزب الشيوعي البولندي.

الطرفين نتائج مثمرة. كان ليخ فاونسا Lech Wałęsa قد اعترف في جلسات سابقة: «يجب علينا التحدث عن المستقبل. كل منا يقوّم الماضي ـ أي السنوات الثماني والأربعين السابقة ـ من منظور مختلف، لكننا ندرك حساسية مهمة إنقاذ البلاد»[^٨]. استخدم الفريقان استعارة العقد الاجتماعي لتوصيف أهدافهما المرجوة من الجلوس إلى طاولة المفاوضات. «اقترح ريكوفسكي جعل الاتفاقية النهائية لجلسات الحوار في صورة «عقد اجتماعي» وإنشاء مؤسسة جديدة تدعى «مجلس التفاهم الوطني» لتكون منبراً «لوضع القواعد الجديدة للسياسة في بولندا»»[^٩]. بالمقابل، دعا نظيرُه في حركة «تضامن» وعضو لجنة الإصلاح السياسي برونيسلاف جيريميك Bronislaw Geremek إلى صياغة «عقد اجتماعي يستخدم في مرحلة انتقالية»[^١٠]. يدل الاستخدام المشترك لاستعارة العقد الاجتماعي على وجود مساحة للتوافق بين الاثنين: إن من شأن إعلان خطي مبني على توافق الآراء أن يؤدي إلى ترتيبات اجتماعية جديدة، تمهد لوضع الماضي جانباً.

أدرك زعماء «تضامن» أن حدوث انتقال سياسي عبر التفاوض سيمكّن الحزب الشيوعي من الاحتفاظ بصلاحيات سياسية واسعة، إلا أنه الإصلاح التدريجي كان الخيار الوحيد بالنسبة لهم. فاحتكار الحزب الحاكم للسلطة واستعداده لاستخدام القوة كما أثبتت التجربة جعلا من أي محاولة لإشعال نار الثورة مسرحاً لسفك الدماء. وقد اعترف جاسيك كورون Jacek Kuron بصراحة أن نقل السلطة عبر المفاوضات يقوض المساعي الرامية إلى حل الدولة الشيوعية: «إن كانت تصفية النخبة الشيوعية (النومنكلاتورا) تعني خسارة أفرادها كل شيء، لن يكون هناك مكان لتغيير ديمقراطي سلمي»[^١١]. علماً أن الإصلاح السلمي تربَّع على عرش أهداف حركة «تضامن».

(٨) Krzysztof Dubinski, *Magdalenka: Transakcja epoki* (Warsaw: Sylwa, 1990), p. 20.

(٩) Osiatynski, Ibid., p. 44.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) *Iygodnik Mazowsze* (23 November 1988).

نقلاً عن:

Skorzynski, *Ugoda i Rewolucja: Wladza i opozycja, 1985-1989*, p. 154.

ثالثاً: «الخط العريض»

في صيف عام ١٩٨٩م، فشل الحزب الشيوعي في حشد الدعم الكافي لتوطيد أركان حكمه، واحتشدت المعارضة وأحزاب التكتل الحاكم سابقاً لدعم فكرة تشكيل حكومة بزعامة حركة «تضامن». لم يتصور أحد حدوث هذا التحول الخطير في اتفاقيات جلسات الحوار بالتأكيد، وانقسم الناشطون في «تضامن» إزاء نطاق مشاركة الإصلاحيين من الحزب الشيوعي في الحكومة. في الرابع والعشرين من آب/أغسطس؛ كلَّف مجلسُ النواب تاديوش مازوفيتسكي، أحد كبار المفاوضين عن حركة «تضامن» في جلسات الحوار، بتشكيل حكومة يحتفظ فيها الحزب الشيوعي بحقائب وزارية سيادية من بينها وزارتا الدفاع والداخلية.

بدا تعيين رئيس وزراء غير شيوعي خطوة ثورية في آب/أغسطس عام ١٩٨٩م: كان الشيوعيون يُحكمون قبضتهم على بقية أجزاء أوروبا الوسطى، وبولندا لا تزال عضواً في حلف وارسو، والتهديد السوفياتي يلوح في الأفق[(١٢)]. هذا إلى جانب ضعف شعبية مازوفيتسكي. خلال خريف عام ١٩٨٩م، عبَّر أكثر من ٨٠ في المئة من البولنديين عن سعادتهم برئاسته للحكومة[(١٣)]. في هذا السياق ألقى مازوفيتسكي أمام مجلس السيم خطابه الشهير المشار إليه باسم «الخط العريض» في الرابع من آب/أغسطس عام ١٩٨٩م.

يعرف هذا الخطاب بتحديده لمسار مصالحة بولندا مع ماضيها. إن من يقرأ الخطاب كاملاً يدرك أن هدف مازوفيتسكي الرئيس كان التصدي للمشكلات الاقتصادية في البلاد وتطوير سيادة القانون[(١٤)]. فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، أكد مازوفيتسكي أن القانون يحمي الجميع، مشدداً على ضرورة التقيد بالإجراءات القانونية عند القيام بأي تعديل في الوظائف

---

(١٢) مقابلة مع مستشار تاديوش مازوفيتسكي وابنه جسيش مازوفيتسكي (Wojciech Mazowiecki)! مدينة كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، ١٧ حزيران/يونيو ١٩٩٦م.

(١٣) «Telewizyjno-radiowe wystąpienie premiera T. Mazowieckiego w opinii społecznej,» Centrum Badania Opinii spolecznej, BD/229/50/89 (November 1989), p. 2.

(١٤) تجد الخطاب مطبوعاً، في:
Sprawozdanie stenograficzne Sejmu PRL, session 6 (24 August 1989), pp. 84-86.

الحكومية. كما تطرق للحديث عن المكانة الشرعية التي تتبوأها بولندا في القارة الأوروبية، قائلاً: «أوروبا أمة واحدةٌ ليست حكراً على الغرب وحده؛ بل إن للشرق حضوره المميز أيضاً». في النهاية وصل الخطاب إلى سطره الأشهر على الإطلاق: «إننا نشطب الماضي بالخط العريض. حدود مسؤوليتنا تقف عند ما نفعله لإنقاذ بولندا من حالة الانهيار التي تعيشها اليوم».

لا ريب أن مازوفيتسكي أراد من خطابه هذا إدخال الطمأنينة إلى قلب موسكو عبر تأكيده على أن «تضامن» لن تشن حملة لتطهير البلاد من آثار الشيوعيين وتطارد فلولهم، الأمر الذي كان ليجبر الاتحاد السوفياتي على اتخاذ خطوات حاسمة مدفوعاً بخوفه منها. سارت بولندا في طليعة دول الاتحاد السوفياتي نحو انتخاب قيادة سياسية غير شيوعية، فوجب عليها أن تدرس خطواتها بعناية(١٥).

كان لخطاب مازوفيتسكي غاية على المستوى المحلي أيضاً. فقد أوصل رسالة واضحة بأن القيادة الجديدة لحركة «تضامن» عازمة على المضي قدماً بالتفاوض مع الشيوعيين، على الرغم من نشوتها باكتساح الانتخابات على هذا النحو المفاجئ. لقد نال الشيوعيون حق المشاركة في رسم سياسة الدولة الديمقراطية حين سمحوا بإجراء المفاوضات(١٦). وتشبث زعماء حركة «تضامن» الذين شاركوا في جلسات التفاوض مع الشيوعيين بموقفهم الرافض لإجراء التطهير(١٧).

أبان خطاب «الخط العريض» للحزب الشيوعي أن «تضامن» تحرص على روح التعاون التي خيمت على أجواء الحوار بالرغم من النتائج غير

---

(١٥) ألمح ابن تاديوش مازوفيسكي ومستشاره، فويتشخ مازوفيسكي، إلى هذه النقطة في مقابلة مع الكاتبة في مدينة كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، بتاريخ ١٧ حزيران/يونيو ١٩٩٦م؛ كما أشار إليها داريوش فويتشك (Dariusz W-18jcik) (حزب الاتحاد من أجل استقلال بولندا) في مقابلته مع الكاتبة في وارسو بتاريخ ١٣ تموز/يوليو عام ٢٠٠٠م.

(١٦) هذه وجهة نظر آدم ميشنيك، انظر: *New York Times*, 6/11/1999, p. 71.

يبدو أن البابا يوحنا بولس الثاني يشاركه الرأي أيضاً. انظر:

Aleksander Hall, *Pierwsza Taka Dekada* (Pozna?: «W drodz», 2000), pp. 181-183.

(١٧) Maria Łoś «Lustration and Truth Claims: Unfinished Revolutions in Central Europe,» *Law and Social Inquiry*, vol. 19 (1995), p. 157.

المتوقعة للانتخابات. لم تكن هذه الخطوة مجرد تنازل تكتيكي بالنسبة للحزب الشيوعي. فلو كان الأمر كذلك، لما اختار مازوفيتسكي إلقاء خطابه على الملأ، ولاكتفى بتقديم الضمانات لقيادة الحزب في جلسة مغلقة، أو كان ليخفف من حدة نبرته على أقل تقدير. ولو خشي مازوفيتسكي ورفاقه من انتفاضة محتملة للحزب الشيوعي أو اللجوء إلى العنف في الجزاء أو غزو السوفيات للبلاد، لتخلوا عن السياسات المعلن عنها في الخطاب عقب تبدل السياق السياسي.

رأى مازوفيتسكي وأنصاره داخل حركة «تضامن» في «الخط العريض» خطاباً عقائدياً، يرتكز إلى مفاهيم جوهرية متأصلة في النظرية الديمقراطية الليبرالية. واستلزم من ناحية المبدأ نسيان الماضي تمهيداً لانطلاقة جديدة. وعلى غرار العقد الاجتماعي، أكد على ضرورة الانسلاخ عن الماضي تمهيداً للولوج في مرحلة جديدة شاملة تتيح للجميع - بصرف النظر عن ماضيهم - فرصة المشاركة في الترتيبات السياسية الجديدة(١٨).

تُعد فكرة الانعتاق من الماضي حجر الزاوية في النظرية الديمقراطية الليبرالية، لكن السبيل لإنجاز العقد الاجتماعي الجديد يكمن في صياغة دستور والمصادقة عليه. مع ذلك، خرجت بولندا عن النهج المتبع. فسياسة «الخط العريض» لم تكن تتمتع بالثقل الرمزي اللازم لتبني دستور جديد. في الواقع، لم تشهد المرحلة الانتقالية في عام ١٩٨٩م اتخاذ أي خطوة رمزية بمشاركة جماهيرية واسعة تعلن نهاية النظام القديم وولادة آخر جديد. كان من المفترض لخطاب واحد - بضع جمل في الحقيقة - أن يمثل بداية حقبة جديدة في تاريخ البلاد. فليس مستغرباً إذاً أن يبدو هذا الخطاب مطلع فجر زائف في عيون معظم البولنديين، وفي ظل ضعف المشاركة الاجتماعية في رسم «الخط العريض»، سهُل على الآخرين تصوير هذه السياسة على أنها احتكار الحزب الواحد أو الرجل الواحد لامتيازات السلطة. تفسر جاذبية «الخط العريض» شيوع هذا المصطلح كأداة لتفسير بولندا وماضيها، لكنه

(١٨) Jerzy Holzer, «The Communist Poland: The Role of a Concept of the Polish History for the Transformation to Democracy,» in: Edmund Wnuklipinski, ed., *After Communism: A Multidisciplinary Approach to Radical Social Change* (Warsaw: Institute of Political Studies, 1995), p. 70.

مصطلح لا يخلو من الغموض. لا يعلم أحد على وجه الدقة موعد رسم الخط أو هوية رسّامه. وقد أحجم مازوفيتسكي عن الإسهاب في شرح سر تفوق هذه المقاربة للتعامل مع الماضي على سواها.

من الصعب تفسير تشبث «تضامن» بموقفها من «الخط العريض». لماذا امتنعت عن تبني موقف مغاير في أعقاب الانتخابات وانهيار الحكومات الشيوعية في أنحاء المنطقة؟ كان تغيير موقف الحركة سيعود عليها بفوائد جمة من منظور سياسة القوة. حيث تنخفض تكاليف عملية التطهير: لن يغزو السوفيات البلاد، والشيوعيون في المنطقة بأسرها يرزحون تحت ضغوط هائلة. لماذا التقاعس إذاً عن دحرهم من عرين السياسة إلى الأبد؟ ما الذي منع «تضامن» من إبعاد الحزب الشيوعي عن ميدان السياسة؟

طورت الأحزاب السياسية الرئيسة مواقفها من قضية العدالة الانتقالية بين عامي ١٩٨٩ - ١٩٩٠م بصورة تتناغم نسبياً مع توقعات سياسة القوة. عارض الشيوعيون السابقون - وقد باتوا ممثلين بحزب تحالف اليسار الديمقراطي - ونظراؤهم في حزب الفلاحين إرساء العدالة الانتقالية. فتذكير البولنديين بالانتهاكات التي وقعت في الماضي لم يكن ليصبّ في صالحهم. كلما ازدادت صعوبات العيش في الجمهورية الشعبية رسوخاً في الذاكرة الشعبية، اشتد صبر الشعب على المعارضة بالرغم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد. لكن اللافت للنظر لجوء الشيوعيين السابقين إلى استخدام المصطلحات الديمقراطية الليبرالية للتعبير عن رفضهم هذا. فذهبوا إلى القول بأن التطهير لا ينسجم مع الديمقراطية من الناحية القانونية؛ لأنه يخرق مبدأ مشاركة الجميع والالتزام بالقانون، هذا بالإضافة إلى الحظر على الرجعية والعقوبة الجماعية.

تكيُّف الشيوعيين مع مبادئ الديمقراطية الليبرالية بهذه السرعة الاستثنائية ليس سوى مؤشر على سحر هذه العقيدة وجاذبيتها. تتمحور العقيدة الديمقراطية الليبرالية بصورة رئيسة حول الإجراءات، التي توفر أساساً أكثر شمولاً للاتفاق إذا ما قورنت بالمسائل الموضوعية[١٩]. أقسم الشيوعيون

(١٩) Osiel, *Mass Atrocity, Collective Memory, and the Law*, pp. 48-51.

يمين الولاء للإجراءات؛ لأنها تبشر بحصولهم على فرصة عادلة في المنافسات السياسية مستقبلاً، إلى جانب كونها ضمانة تدفع عنهم الجزاء الذي تستدعيه جرائمهم السابقة. وبذلك احتوت العقيدة على موارد غنية تخدم مصالحهم الاستراتيجية.

أيدت الأحزاب الوطنية في بولندا، بما فيها حزب الاتحاد من أجل استقلال بولندا (KPN)، سياسات الحق والعدل، التي رأت فيها وسائل لتعزيز مواقعها السياسية. بنت القوى الوطنية هويتها على نقد الشيوعية ونجحت عبر هذه الاستراتيجية في تعبئة حشود المؤيدين في الماضي. فاتخذت من الإمعان في شجب جرائم الشيوعيين أداة لرص الصفوف المتراخية وتحويل الانتباه عن مشكلات الحاضر. هذا إلى جانب التوافق بين العدالة الانتقالية والفلسفة السياسية لهذه القوى، التي شددت على الطهارة الأخلاقية والسيادة الوطنية، وجعلت الأولوية لتطهير البلاد من النفوذ الأجنبي، وإدانة أولئك الذين تعاونوا مع أجهزة الاستخبارات المدعومة من قبل السوفيات بوجه خاص.

انضمت بعض الأحزاب من ورثة حركة «تضامن» في اليمين ـ الوسط؛ كحزب تحالف الوسط (PC)، إلى القوى الوطنية في دفاعها عن سياسات الحق والعدل. نظراً لضعف الشيوعيين، رأى هذا الجزء من الطيف السياسي في الليبراليين ـ لا سيما في شخص رئيس الوزراء مازوفيتسكي ـ منافسها السياسي الرئيس. فانتقدت سياسة «الخط العريض»، واحتشدت حول ليخ فاونسا الذي تبنى موقفاً أشد صرامة في مناهضة الشيوعيين خلال الحملة الانتخابية الرئاسية في خريف عام ١٩٩٠م.

نود التنويه أخيراً إلى الموقف المحيِّر للقوى الليبرالية. عارضت الأحزاب الليبرالية في بولندا ـ التي تكتلت في حزب الاتحاد الديمقراطي (UD) أولاً ومن ثم في حزب اتحاد الحرية (UW) ـ إرساء العدالة الانتقالية، مخالفة بذلك توقعات سياسة القوة التي كانت تتوقع أن هذه الأحزاب ـ بصفتها خليفة المعارضة ـ سوف تروج للعدالة الانتقالية وتساندها. وقد بررت موقفها هذا بالقول إن العدالة الانتقالية تخرق مبادئ الديمقراطية الليبرالية وتنذر بخطر تحويل الانتباه عن المهام الجسام التي تنتظر البلاد. لكن

الدوافع الخفية الكامنة وراء تبني هذا الموقف تبدو قليلة بالمقارنة مع التكتلات الأخرى، الأمر الذي لم يعزز من فرص نجاحها بالانتخابات، فمقدار ضئيل من العداء للشيوعية كان ليذكر جماهير الناخبين بالقيادة الفذة التي أظهرها العديد من الزعماء الليبراليين في السنوات التي مارسوا فيها دوراً معارضاً.

وقد ساعد التزامهم بالمبادئ الليبرالية في تمييز الاتحاد الديمقراطي عن أحزاب اليمين ـ الوسط. صنع الليبراليون لأنفسهم هوية سياسية ارتبطت بالعقيدة الديمقراطية الليبرالية، وتوافرت لديهم الإرادة للتشبث بها وإن لم تفلح في تعزيز شعبيتهم دوماً. وبذلك أسهمت العقيدة الديمقراطية الليبرالية في ترسيخ تحالف غريب بين الليبراليين من جهة والشيوعيين السابقين من جهة ثانية. فاتفق الطرفان على عد العدالة الانتقالية خرقاً للمبادئ الأساسية للدولة الديمقراطية الوليدة، وعملا يداً بيد للحيلولة دون سن قوانين تتعلق بالتطهير وفتح محفوظات الأجهزة الأمنية.

رابعاً: مجلس السيم التعاقدي والعدالة الانتقالية

وقف خطاب «الخط العريض» وتواصل حالة عدم اليقين الجيوسياسية عائقاً في وجه تحقيق عدالة انتقالية في خريف عام ١٩٨٩م. لم تتطرق مقترحات إصلاح وزارة الدولة للشؤون الداخلية وجهاز الأمن (SB) إلى طرد الأفراد الذين انتهكوا حقوق الإنسان خلال مدة توليهم لمناصبهم. بالمثل، أحجم مشروع قانون لإصلاح القضاء عن وضع تدابير لفصل القضاة الذين تعاونوا عن كثب مع الشيوعيين وجهاز الاستخبارات[٢٠]. وأعلنت الحكومة عن عدم نيتها استرداد أصول الحزب الشيوعي أو الاستيلاء على ممتلكاته.

مع تفكيك الأنظمة الشيوعية عبر أرجاء أوروبا الوسطى والشرقية، بدأت موازين القوى المتقلقلة بين الحزب الشيوعي البولندي والمعارضة تتبدل أيضاً. شرعت بعض المجموعات المتفرعة عن «تضامن» ـ وليست حكومة مازوفيتسكي ـ في طرح قضية العدالة الانتقالية على الساحة السياسية بزخم

---

(٢٠) *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu* PRL, session 8 (29 September 1989), pp. 84-87, and session 9 (13 October 1989), pp. 87-93.

أكبر، غير خائفة من استنكار الاتحاد السوفياتي أو حلف وارسو.

ليس مفاجئاً أن نرى مجلس الشيوخ المنتخب في انتخابات حرة يبادر بدعم هذه القضية، جاعلاً منها موضوعاً لباكورة مبادراته التشريعية. في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٩م، اقترح المجلس سن تشريع يقضي بإعادة تأهيل الأشخاص الذين أُدينوا بجرائم سياسية في الحقبة الشيوعية. وأكد أعضاء المجلس في تداولاتهم التالية أن إعادة التأهيل ستفضح حقيقة الجرائم البشعة التي ارتكبت في الماضي. ودعا بعضهم وزارة الدولة للشؤون الداخلية إلى وقف إتلاف ملفاتها[٢١].

إلى جانب ذلك، طالب أعضاء المجلس بتطهير القضاء، على الرغم من قيام «تضامن» بحذف هذا البند عمداً من مخططها المتعلق بالإصلاح القضائي[٢٢]. زعم المدافعون عن الحركة أن التطهير يخرق الحقوق المدنية للقضاة لا محالة. وأشار أحد أعضاء مجلس الشيوخ: «أردنا سيادة القانون، لكننا الآن نتدارس إدخال تدبير لا يرتكز إلى حكم القانون»[٢٣]. كذلك حذر آدم ستشمبوش Adam Strzembosz، مشرِّع القانون، من أن يولِّد إجراء التطهير صوراً جديدة من الغبن، بدلاً من أن تندمل الجروح القديمة[٢٤]. اقتنع أعضاء مجلس الشيوخ بالحجج التي قدمتها «تضامن»، وسقط تطهير القضاء عن الأجندة السياسية لأعوام عدة.

١ ـ ملفات أجهزة الاستخبارات

أقبل عام ١٩٩٠م حاملاً معه سلسلة من الاحتجاجات المناهضة للحزب الحاكم. احتل أعضاء في «اتحاد الطلبة المستقلين» ومنظمات شبابية أخرى عدداً من مباني الحزب في أنحاء متفرقة من البلاد مطالبين بمنح الدولة حق

---

(٢١) انظر ملاحظات:

Andrzej Rozmarynowicz, Ryszard Juszkiewicz, and Adam Stanowski in: *Sprawozdania Stenograficzne Senatu PRL*, session 13 (1 December 1989), pp. 19, 25 and 44.

(٢٢) *Sprawozdania Stenograficzne Senatu PRL*, session 15 (30 December 1989), pp. 134-135.

(٢٣) Remarks by Leszek Piotrowski, *Sprawozdania Stenograficzne Senatu PRL*, session 15 (30 December 1989), p. 143.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١٤٧.

التصرف في هذه المباني وتسخيرها لأغراض اجتماعية أو تعليمية[٢٥]. أثار احتلال المباني التابعة للحزب قضية مصير محفوظات الحزب ووزارة الداخلية أيضاً. عثر الطلبة في بعض المباني على التجهيزات التي استخدمها الحزب لإتلاف الملفات التي تدين جرائمه. واستبد بهم الغضب لرؤية أكياس الوثائق الممزقة، فطالبوا الحكومة بالاستيلاء على المكان والحفاظ على محفوظات الحزب ووزارة الداخلية[٢٦].

استجابت الحكومة لمطالب الطلبة بشجب الاحتلال غير الشرعي لمباني الحزب الشيوعي[٢٧]. لكنها في الوقت ذاته أخذت قضية المحفوظات على محمل الجد. طالب نواب نادي المواطنين النيابي (OKP)، تيار ضم عدداً كبيراً من أنصار حركة «تضامن»، الحكومة بضمان أمن محفوظات وزارة الداخلية. فأصدر وزير الداخلية تشيسواف كيشتاك Czes3aw Kiszczak في الحادي والثلاثين من كانون الثاني/يناير أوامره بوقف إتلاف الملفات نزولاً عند هذا الطلب. لقي هذا القرار ترحيباً واسعاً واعتبر دليلاً على حسن نية الوزارة، لكن أياً من الحكومة أو البرلمان لم يعين مراقباً خارجياً للتأكد من تنفيذه على أرض الواقع[٢٨]. شكلت الوزارة لجنة تحضيرية «للوقوف على موارد محفوظات وزارة الداخلية،» ضمت أفراداً من خارج ملاكها؛ كالمؤرخ ييرزيه هولزر Jerzy Holzer والمفكر آدم ميشنيك Adam Michnik الذي ينتمي إلى حركة «تضامن». وقد أتيح لهذه اللجنة الوصول إلى محفوظات الوزارة لبضعة أشهر أصدرت بعدها تقريراً موجزاً حول محتوياتها[٢٩].

حتى ذلك الوقت، لم تطرح أي جماعة سياسية احتمال فتح الملفات والسماح للمؤرخين وعامة الشعب بالاطلاع عليها. وهنا يبدو التفاوت جلياً بين ندرة الجدل السياسي في هذه المرحلة من الانتقال السياسي في بولندا

---

(٢٥) تظاهر الناس في كل مدن بياليستوك ولودز ووارسو وغدانسك. انظر:
Rzeczpospolita: 10/1/1989; 24/1/1989, and 30/1/1989.

(٢٦) *Rzeczpospolita*, 30/1/1990.

(٢٧) *Sprawozdanie stenogrtificzne Sejmu PRL*, session 19 (26 January 1990), pp. 165-166.

(٢٨) Speech of Jan Rokita (OKP), *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu PRL*, session 21 (9 February 1990), p. 33.

(٢٩) مقابلة مع البوفسور ييرزيه هولزر، معهد التاريخ بجامعة وارسو، بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٦م.

وبين التجربة في ألمانيا، حيث أدى انتقال السلطة عبر الثورة مع الحشد الشعبي الهائل إلى وضع قضية ملفات جهاز الاستخبارات في صميم الجدل السياسي. في بولندا، جرى الانتقال السياسي عبر التفاوض، فبقيت وزارة الداخلية خاضعة لسلطة موظف من الحزب الشيوعي، الأمر الذي يفسر نفورها من فتح الملفات خشية الإضرار بمصالح أصحاب المناصب السياسية وفضح شبكات مُخبِريها. لم تصدر عن «تضامن» أي معارضة لهذا الموقف. حتى أن لجنة هلسنكي Helsinki[٣٠] وافقتها الرأي، متذرعة بأن فتح محفوظات الوزارة يهدد أمن البلاد[٣١]. أما الأحزاب الليبرالية البولندية، وعلى غرار قريناتها في ألمانيا، فكانت عازمة على ردع العنف مهما كلف الأمر؛ وبذلك بقيت الملفات مغلقة.

يصعب التحقق بدقة من عدد الملفات التي أُتلفت أو موعد توقف عملية الإتلاف. في شهر أيار/مايو عام ١٩٩٠م، طلب نائب المدعي العام ألكسندر هرتسوغ Aleksander Herzog من رئيس مكتب حماية الدولة (UOP)، خليفة جهاز الأمن، التحقيقَ في جريمة إتلاف الوثائق في إحدى المقاطعات. واستجابت المؤسسة بتقديم تقرير حول إتلاف المحفوظات، جاء فيه أن جزءاً ضخماً من وثائق الأجهزة الأمنية كان قد أتلف في المدة الواقعة بين أواخر آب/أغسطس عام ١٩٨٩م ومطلع شباط/فبراير من العام التالي، بما فيها المواد المتعلقة بعمليات ١٢٠٠ مخبر سري وأخرى حول التغلغل في المؤسسة الكنسية والأوساط المعارضة[٣٢]. بعد مرور بضع سنوات، قدَّر وزير الداخلية حجم الوثائق التالفة بنسبة ٥٠ في المئة من المواد المتعلقة بعمليات جهاز الأمن بالإضافة إلى ٥٠ ـ ٦٠ في المئة من الوثائق حول مخبريه السريين[٣٣].

---

(٣٠) حركة تدافع عن حقوق الإنسان، تأسست في بولندا عام ١٩٨٢م على يد حفنة من المفكرين وبقيت تعمل سراً قبل أن تتحول إلى مؤسسة علنية في جمهورية بولندا الديمقراطية (المترجمة).

(٣١) *Rzeczpospolita:* 30/4/1990, and 1/5/1990, p. 3.

(٣٢) تقرير عن مؤتمر صحفي عقده أندريه ميلشانوفسكي (Andrzej Milczanowski)، نائب رئيس «مكتب حماية الدولة»، نشرته صحيفة:

Rzeczpospolita, 16-17/6/1990, p. 1.

(٣٣) *Rzeczpospolita*, 7/4/1993, p. 1.

على نحو مماثل، قدَّر أنتوني زيلينسكي (Antoni Zielinski)، مدير «مكتب حماية الدولة»، أن نسبة ٤٠ ـ ٥٠ بالمئة من المحفوظات قد أتلفت. انظر شهادته أمام اللجنة الفرعية المكلفة بالتطهير في:

Biuletyn (Komisja Nadzwyczajna do rozpatrzenia Projekt - 18w ustaw lustracyjnych), no. 2931 (25 September 1996), p. 9.

وتمكنت بعض المكاتب في المقاطعات من إفناء مقدار أكبر من الوثائق ـ تشير التقديرات إلى إتلاف ٩٠ في المئة من وثائق جهاز الاستخبارات في مقاطعة غدانسك، مسقط رأس حركة «تضامن»(٣٤).

اعترف مكتب حماية الدولة بقيام ضباط رفيعي المستوى في جهاز الأمن بانتهاك المعايير البروتوكولية عبر إصدار أوامر تقضي بإتلاف الوثائق. وحاول الادعاء العام توجيه الاتهام إلى بعض الشخصيات المسؤولة عن إصدار هذه الأوامر. فاستمعت محكمة مقاطعة وودج إلى قضية ضد ثلاثة مسؤولين حكوميين متهمين بإصدار أوامر إتلاف ملفات تتعلق برجال دين وأعضاء في حركة «تضامن». لكنها ما لبثت أن أوقفت التحقيق في القضية إثر صدور قانون عفو(٣٥). وأدانت محكمة عسكرية ستة من ضباط الاستخبارات العسكرية بتهمة إتلاف وثائق شكلت في الواقع نسبة ٣٠ ـ ٥٠ في المئة من محتويات مخازن جهاز الاستخبارات العسكرية(٣٦).

٢ ـ التطهير

في النصف الأول من عام ١٩٩٠م، درس مجلس السيم سنَّ عدد من التشريعات الرامية إلى إصلاح مؤسسات الدولة المركزية، بما فيها وزارة الدولة للشؤون الداخلية والنيابة العامة. نشأت قضية التطهير، المُشار إليها عادة باسم «التثبت»، في المناظرات المتعلقة بهاتين الحزمتين التشريعيتين. وقد أثار هذا الموضوع جدلاً واسعاً في معسكر «تضامن» على وجه الخصوص.

بمجيء عام ١٩٩٠م، اتضح عجز حركة «تضامن» عن البقاء في جبهة موحدة، وما لبثت أن تفرقت إلى مجموعات صغيرة، يمكن تصنيفها ـ لأغراض التبسيط ـ في جناحين: أحدهما محافظ والآخر ليبرالي. لم تكن

---

(٣٤) انظر كلمة للوزير بيرزيه كيمنسكي، في:
Sprawozdanie stenogrtificzne Sejmu RP, session 44 (17 May 1993), p. 137.

(٣٥) *Rzeczpospolita*, 22/7/1993, p. 9

(٣٦) *Rzeczpospolita*, 23/10/1996.
صدر حكم بالسجن مدة عامين مع وقف التنفيذ على مدير الاستخبارات العسكرية الجنرال إدموند بوجا (Edmund Buła).

قضية التطهير العامل الحاسم في وقوع هذا الشقاق، لكنها سلطت الضوء على الخلافات الحادة بين الفريقين. أخذ الجناح المحافظ في الدفاع عن برنامج سياسي متصلب في عدائه للشيوعيين، متضمناً التطهير، فيما أصر الجناح الليبرالي على التقيد الصارم بمبدأ سيادة القانون، الذي يحظر التطهير إلا بأبسط أشكاله. وقد ظلت الجهود المبذولة لإجراء التطهير متواضعةً وتخلّلها عدد وافر من الضمانات القانونية نظراً لميل الفئة المسيطرة في «تضامن» صوب الجانب الليبرالي من الطيف السياسي.

على الرغم من التحفظات العامة المحيطة بقضية التطهير، اتفق غالبية المشرعين على الحاجة إلى تصميم سياسة خاصة لتطهير وزارة الدولة للشؤون الداخلية، التي سبق أن مارست سياسات قمعية بحق الشعب البولندي. في شهر شباط/فبراير عام ١٩٩٠م، بدأ مجلس النواب بتدارس مشروعي قانونين لإصلاح الوزارة. أقرّ واضعو المشروعين أن لا مفر من تسريح بعض ضباط جهاز الأمن على الأقل، لكنهم اختلفوا بشدة حول الإجراءات الموصى بها لفصل بعض الموظفين. فأوصى مشروع القانون الذي أعدَّته الحكومةُ أن تقوم وزارة الدولة للشؤون الداخلية بالتثبت من ماضي موظفيها بنفسها[٣٧]. أما المشروع الآخر فأشرف عليه نادي المواطنين النيابي المؤيد للحكومة عادة، لكنه طالب هذه المرة بإصلاحات أشمل من تلك التي تطرحها، بما في ذلك إجراء مراجعة خارجية للتحقق من شرعية كل موظف في جهاز الأمن سابقاً قبل استخدامه في المستقبل.

تنبئ معارضة وزير الداخلية كيشتاك لسياسة التطهير بمعلومات خطيرة. عوضاً عن التركيز على مصلحة الوزارة في بقائه على رأسها، عمد الوزير للدفاع عن موقفه بالقول إن التطهير يخرق مبدأ مساواة الجميع أمام القانون ويقود إلى عقوبات رجعية وأخرى جماعية، وبالتالي يتنافى مع سيادة القانون[٣٨]. وأضاف: «أجمعنا في جلسات الحوار على تبني مبدأ تنفيذ الإصلاحات في بولندا بطريقة سلمية تتطور شيئاً فشيئاً»[٣٩]. والتطهير برأيه

---

(٣٧) انظر كلمة وزير الدولة للشؤون الداخلية زبيغنيو باديش، في:
Sprawozdanie stenograficzne Sejmu PRL, session 21 (9 February 1990), p. 40.

(٣٨) *Biuletyń* (Komisja Administracji i Spraw Wewnętrznych), no. 333 (7 March 1990), p. 6.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٩.

يتناقض مع هذا المبدأ. كما أثنى الوزير على وزارة الداخلية التي ساندته حين مدَّ يده للحوار مع حركة «تضامن» في مفاوضات سياسية حساسة عام ١٩٨٩م. واستأنف مؤكداً أن قرار تغيير الموظفين شأن خاص بالوزارة نفسها باعتبارها مؤسسة ديمقراطية جديرة بالثقة كلياً.

في نهاية المطاف، اتفق الليبراليون والمحافظون على تدبير أضحى فيما بعد نموذجاً لإصلاح بقية المؤسسات البيروقراطية. بموجب القانون، تم إبطال جهاز الأمن وتشكيل منظمة جديدة كلياً سميت مكتب حماية الدولة. اكتسب تدمير المؤسسة الأمنية القديمة أهمية رمزية وعملية في آن معاً. إذ شكل نقطة فاصلة خطت بوضوح حدوداً رمزية بين الماضي والمستقبل. أما على أرض الواقع، فأتاح لمجلس السيم إلغاء القوانين المعمول بها المتعلقة بالتوظيف. نقلت وثائق المؤسسة القديمة وممتلكاتها مباشرة إلى مبنى المنظمة الجديدة، أما الكادر الوظيفي فلم يتم تعيينه بصورة تلقائية[٤٠]. إذ وجب عليه قبل ذلك اجتياز إجراءات التطهير بنجاح.

حدثت إجراءات التطهير على النحو الآتي: شكلت كل مقاطعة «لجنة إثبات الأهلية»، مهمتها مراجعة الطلبات التي تقدم بها المرشحون الذين عملوا لصالح جهاز الأمن سابقاً ممن يرغبون بالعمل في مكتب حماية الدولة. وقامت لجنة مركزية في وارسو بالاستماع إلى الطعون. درست اللجان توافر «المؤهلات الأخلاقية» لدى المرشح للعمل في المكتب، آخذة بعين الاعتبار ثلاثة شروط على وجه التحديد: لم يخرق المرشَّح القانونَ في أثناء مدة خدمته السابقة، ولم ينتهك كرامة الآخرين أو حقوقهم، ولم يستغل منصبه لتحقيق مآرب شخصية[٤١].

نظراً لصياغة هذه المتطلبات على هذا النحو الفضفاض ومع تنوع تركيب اللجان المعنية باختلاف المقاطعات، تفاوتَ تطهير الضباط بين مقاطعة وأخرى. فتعالت أصوات تتهم اللجان بالظلم العام. وتذمر اليسار في مجلس

---

(٤٠) Article 131, «O Urzędzie Ochrony Państwa,» 6 April 1990, Dziennik Ustaw, no. 30, poz. 180.

(٤١) Article 8.1, Uchwala Nr. 69 Rady Ministrow of May 21, 1990, Monitor Polski, no. 20, poz. 159.

النواب من كون التطهير عملاً انتقامياً، بينما أكد القاضي المختص بالحقوق المدنية الذي ينتمي إلى التيار الليبرالي أن تدابير التطهير شكل من أشكال «العدمية الإجرائية»[٤٢]. من بين إجمالي عدد المتقدمين للتطهير البالغ ١٤,٥٠٠ شخصاً، تمت المصادقة على طلبات ٨,٠٠٠ شخص ليتم تجنيدهم ضمن صفوف قوات وزارة الداخلية[٤٣]. تقدم أكثر من ثلثي المرفوضين بطعونهم إلى اللجنة المركزية لإعادة النظر في قضاياهم، كما تلقى القاضي المذكور شكاوى ٥٨٩ شخصاً تتعلق بإجراءات التطهير[٤٤]. وعلى الرغم من الشكاوى الكثيرة حول عدالة نظام التطهير، إلا أنه لم يجر تنقيحه جوهرياً.

تميزت إجراءات تطهير الادعاء العام عن سواها باختلافات طفيفة. حدد مشروع القانون المقترح من قبل الحكومة مدة استثنائية لا تطبق خلالها قوانين التوظيف والفصل العادية. وقّع كل مدع عام تصريحاً وصف فيه نشاطاته ومؤهلاته المهنية. فإن حكمتْ وزارة العدل بزيف المعلومات الواردة في التصريح، طُرد صاحبه من وظيفته. دافع وزير العدل ألكسندر بينتكوفسكي Aleksander Bentkowski عن اقتراحه هذا بالتأكيد على قيمة بساطته النسبية. فالوزارة لن تضطر إلى اتخاذ إجراءات تأديبية مكلفة وطويلة الأمد تخل بمنظومة العمل فيما يتعلق بكل حالة. لجأ الشيوعيون السابقون إلى العقيدة الديمقراطية الليبرالية لنقد السياسة، قائلين إنها تنتهك مبدأ سيادة القانون: لا ينبغي معاقبة الادعاء العام بسبب تطبيقه القانون، حتى إن كان القانون فاسداً. بعد سن القانون، فُصل ٣٥٩ من بين ٣,٢٧٨ مدع عام في بولندا. وقد لجأ بعض هؤلاء لاحقاً إلى القاضي المختص بالحقوق المدنية شاكين عدم توافر وسيلة للطعن في الأحكام الصادرة بحقهم، فأنشأت وزارة العدل لجنة تحضيرية للنظر في الطعون المقدمة وأسقطت ٤٨ منها[٤٥]. في النهاية،

---

(٤٢) انظر تفسيرات مارك بورال (Marek Boral)! في:
Sprawozdanie stenograficzne Sejmu PRL, session 38 (13 September 1990), p. 193, and *Biuletyń*, Rzecznik Praw Obywatelskich, no. 2 (1991), poz. 80a: 17.

(٤٣) مقابلة مع يان فيداكي (Jan Widacki)! وكيل وزارة الدولة للشؤون الداخلية، في:
Rzeczpospolita, 3/9/1990, p. 1.

(٤٤) المصدر نفسه، و *Biuletyń*, Rzecznik Praw Obywatelskich, nr. 2, 1991, poz. 80a: 10.

(٤٥) كلمة وزير العدل لودزميرز سيموزيفيتش، في:
Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP, session 11 (4 February 1994), pp. 24-25.

فُصل زهاء ١٠ في المئة من موظفي الادعاء العام في بولندا بموجب إجراءات التطهير.

٣ ـ المحاكمات

بالتزامن مع بدء عمليات تطهير النيابة العامة وجهاز الاستخبارات، شرع النظام القضائي بقيادة ألكسندر بينتكوفسكي التحقيقَ في انتهاكات حقوق الإنسان السابقة. في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٠م حضَّ بينتكوفسكي الادعاء العام العسكري على بدء التحقيقات في استخدام الجيش القوة لفض الإضرابات التي شهدتها ولاية غدانسك عام ١٩٧٠م[٤٦]. فأعاد الادعاء العام فتح ٢٣ قضية تتعلق بجرائم القتل المزعومة على يد جهاز الأمن، ووجه الادعاء في وارسو اتهامات ضد اثنين من جنرالات الجهاز المذكور بالتورط في إصدار أوامر قتل الكاهن الأب ييرزيه بوبي إيليشكو Jerzy Popie3uszko[٤٧]. على الرغم من الاهتمام الواضح لوزارة العدل بملاحقة القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان السابقة، وقف تشريع التقادم حائطاً قانونياً عملاقاً في وجه مساعيها هذه. إلى جانب ذلك، عزف الزعماء السياسيون عن تشجيع هذه الملاحقات؛ إذ رأوا أنها تصرف الانتباه عن مهمات أكثر إلحاحاً تتمثل في إصلاح القضاء.

في نيسان/أبريل عام ١٩٩١م، صدر عن مجلس النواب قانون يقضي بتفويض «اللجنة المركزية للتحقيق في جرائم هتلر» بصلاحيات إضافية لتشمل التحقيق في جرائم الحقبة الستالينية، وذلك بعد مناقشة سريعة. جاء الهدف المعلن لهذا القانون «خلق أدوات قانونية ومؤسساتية حقيقية بغية... البحث عن حقيقة باقة من الحوادث المتنوعة»[٤٨]. والغرض من هذا القانون تسهيل المحاكمات الجنائية للأفراد الذين يتحملون مسؤولية خروقات حقوق الإنسان خلال الحقبة الستالينية عبر إبطال قانون التقادم بالنسبة للجرائم إلى جانب

(٤٦) *Rzeczpospolita,* 29-30/9/1990, p. 1.

(٤٧) *Rzeczpospolita,* 9/10/1990, p. 1, and Jan B. de Weydenthal, «Inquiry into the Murder of Father Popieluszko Reopened,» *Report on Eastern Europe* (17 August 1990), pp. 12-15.

(٤٨) Speech of Stanislaw Rogowski, *Sprawozdanie stenograjiczne Sejmu RP,* session 55 (4 April 1991), p. 128.

تشكيل فريق من المحققين مهمته التمحيص في حيثيات هذه القضايا. لكن المحكمة الدستورية الخاصة ألغت هذا القانون في أيلول/سبتمبر من العام ذاته، بحجة أنه يبطل قانون التقادم رجعياً من خلال تعريف «الجرائم الستالينية» على نطاق واسع جداً(٤٩). وهذا يتناقض مع المادة ١ من الدستور، التي تقر أن بولندا دولة ديمقراطية تظللها سيادة القانون.

٤ ـ إعادة تأهيل الضحايا وتعويضهم

لجأت وزارة العدل إلى إعادة تأهيل الضحايا إثر تعثر مساعيها لمقاضاة الجناة. صرح الوزير بينتكوفسكي في مؤتمر صحفي حول الجرائم الستالينية أن وزارته تضم فريقاً يعمل على النظر في قضايا إعادة التأهيل منذ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٩م. وأضاف قائلاً إن الوزارة استكملت مراجعة ٨٠٠ من أصل ٥,٠٠٠ قضية منها قيد الدراسة، وذلك بدءاً من شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٠م(٥٠). ونفذت المحكمة العليا ٢٧١ «مراجعة استثنائية» لقضايا تتعلق بإعادة التأهيل، معظمها تقدم بها أفراد صدرت بحقهم أحكام جائرة في المدة الواقعة بين عامي ١٩٤٤ ـ ١٩٥٦م(٥١).

فشلت المحكمة العليا في معالجة قضايا إعادة التأهيل المقترحة كلها بوساطة المراجعة الاستثنائية من دون توريط نظام العدل بمآزق غير مرغوبة. فشرع مجلس السيم بدراسة تشريع من شأنه تبسيط إجراءات إعادة التأهيل وتحفيزها، إلى جانب تقديم تعويض مادي للضحايا.

حسمَ مجلس النواب مسألة تعويض الضحايا عن الانتهاكات السابقة عبر تعديل القانون المتعلق بـ«المحاربين». وبذلك شكل النظام القائم المتعلق باستحقاقات المحاربين القدماء مع جهازه الإداري إطاراً لمقاربة بولندا لهذه القضية. أثبت الاستناد إلى السوابق القانونية فائدته في تبسيط المناظرات

---

(٤٩) *Orzecznictwo Trybunlu Konstytucyjnego* (1991), poz. 34, 290-294.

(٥٠) *Rzeczpospolita*, 11/9/1990, p. 1.

(٥١) بالمقابل، أجريت ٨٤ مراجعة استثنائية بخصوص إعادة التأهيل في أثناء عام ١٩٨٩م، و٤ فقط في عام ١٩٨٨م. انظر:
Maria Stanowska, «Orzecznictwo Sadu Najwyzszego w sprawach rehabilitacyjnych w latach 1988-1991,» *Archiwum Kryminologii*, vol. 19 (1993), p. 134.

التشريعية حول قضية معقدة، تماماً كما حدث في ألمانيا. لكن مجلس النواب لم يوفق باختيار هذه السابقة القانونية تحديداً. حين اقترح المجلس تعويض ضحايا انتهاكات الحكومة في الماضي ضمن البرنامج القائم آنذاك لاستحقاقات المحاربين القدماء، أوقع نفسه في مأزق حرج حتَّم عليه مناقشةَ عدد من الجوانب المثيرة للخلاف لمسألة التصالح مع الماضي في وقت واحد. فوجب عليه بداية اتخاذ قرار بشأن سؤال: مَن مِن قدامى المحاربين الحاليين يستحق الاستمرار في الحصول على استحقاقات ذلك الشرف الرفيع؟ علماً أن بعضهم كانوا قد كُلِّلوا بالغار تكريماً للتجسس على «أعداء» في الداخل لصالح جهاز الأمن وتكريما لإنزالهم أشد العقوبات بالمتهمين في المحاكم العسكرية. هل ينبغي الاستمرار في منحهم امتيازات خاصة لقاء خدماتهم الجليلة هذه؟ وأي المجموعات ينبغي استبعادها؟ من ناحية ثانية، وجب على مجلس السيم حسم أمره حيال نمط المجموعات الجديدة التي تستحق الحصول على المستحقات.

أثارت هاتان القضيتان نقاشاً حمي وطيسه في البرلمان أولاً وفي المحاكم لاحقاً. وقد تجلت الصعوبة في مسألة المحرومين من الاستحقاقات بوجه خاص. وفقاً لمشروع القانون المقترح، تحرم من الاستحقاقات الفئات الآتية من قدامى المحاربين: أولئك الذين تعاونوا مع المحتل النازي، والأشخاص الذين تطوعوا للخدمة في الجيش الألماني أو المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية (NKVD)[٥٢]، والموظفون السابقون في الأجهزة الأمنية أو الاستخبارات العسكرية. ويستثنى من ذلك:

من كان موظفاً أو أدى وظائف في وحدات أو مناصب لها علاقة بتنفيذ أوامر قمع المتهمين أو المدانين بالنشاط لتحقيق سيادة الجمهورية البولندية واستقلالها، وذلك في المدة بين عامي ١٩٤٤ ـ ١٩٥٦م، بمن فيهم العاملون في أجهزة الادعاء العام والادعاء العام العسكري، وفي القضاء العسكري أو المدني، وفي مصلحة السجون[٥٣].

(٥٢) تُعرف أيضاً باسم مفوضية الشعب للشؤون الداخلية، وهي مؤسسة سوفياتية جمعت بين أنشطتي الشرطة وجهاز الأمن. عملت على تنفيذ الإرادة السياسية السوفياتية مباشرة، بما في ذلك القمع السياسي خلال عهد جوزيف ستالين (المترجمة).

(٥٣) Article 21.4.b of «O kombatantach oraz niektorych osobach bedących ofiarami represji wojennych i okresu powojennego,» 24 January 1991, *Dziennik Ustaw*, no. 17, poz. 75.

انقسمت التيارات المنشقة عن حركة «تضامن» في مجلس السيم حول هذا البند. فارتاب عدد من النواب في شرعيته، متسائلين مثلاً عن إمكانية الحكم على الناس بعد ٤٥ عاماً وعن المخوَّل فعلياً بالحكم عليهم. وطالب الليبراليون من أعضاء نادي المواطنين النيابي باتخاذ التدابير اللازمة للتثبت كلياً من أفعال كل فرد في أثناء مدة الحرب قبل اتخاذ قرار الاستمرار في منحه استحقاقاته، جهلاً منهم ربما بحجم التعقيدات التي تنطوي عليها عملية تقويم الأوراق الثبوتية لمئات الآلاف من الأفراد[٥٤]. بالمقابل، انتقدت أحزاب اليسار مشروع القانون؛ لأنه يفسح في المجال أمام إنزال عقاب جماعي بالأفراد الذين خدموا في بعض أجهزة الدولة خلال الحرب العالمية الثانية، وردد موقفهم هذا صدى إلحاح الليبراليين على ضرورة قصر العقوبة في الدولة الديمقراطية الليبرالية على الذنب الفردي. ورأى آخرون أن القانون لا يقتص من الأفراد، بل يحرمهم من بعض المزايا فحسب؛ لذا لا تنطبق عليه الضمانات المألوفة للتدبير الجنائي. واشتكى هؤلاء بمرارة من الجدال المطول الذي دار حول «ما إذا كنا سوف نؤذي أحد الأفراد العادلين في إدارة الأمن السابقة»[٥٥]. لقد حرمت فئات عدة من المحاربين القدماء من استحقاقاتها بموجب الصيغة النهائية للقانون، بيد أن الطعون القضائية والجمود التنظيمي أخَّرت تطبيقه.

إلى جانب ذلك، وسع القانون صلاحيات قانون استحقاقات قدامى المحاربين ليشمل فئات متنوعة من الشعب: كالأشخاص الذين حاربوا ضمن الفصائل العسكرية البولندية السرية أو في المنظمات الساعية لتحقيق الاستقلال؛ وأولئك الذين ملؤوا الشواغر المدنية في الحكومة السرية خلال الحرب وفي غيرها من المنظمات التي ناضلت لتحقيق الاستقلال بين عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٥٦م؛ والمدرِّسين الذين علَّموا الأطفال سراً فيما كانت رحى الحرب تدور؛ والمشاركين في انتفاضة بوزنان التي وقعت في حزيران/ يونيو عام ١٩٥٦م؛ والسجناء السابقين في معسكرات الاعتقال الألمانية

---

(٥٤) Speech of Ignacy Czeżyk (OKP), Sprawozdanie stenograjiczne Sejmu PRL, session 44 (23 November 1990), p. 242.

(٥٥) Speech of Jozef Hennelowa, *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu PRL*, session 44 (23 November 1990), p. 239.

ومعسكرات العمل السوفياتية(٥٦). استخدم قانون المحاربين لدفع تعويضات أولئك الذين قاسوا ويلات الحرب العالمية الثانية والحقبة الستالينية التي أعقبتها مباشرة، لكنه لم يقدم تعويضاً لضحايا الاضطهاد والقمع في ظل الحكم الشيوعي البولندي. (لقي قرار شمل المشاركين في انتفاضة بوزنان ترحيباً فاتراً). وقاوم مجلس النواب الجهود الرامية إلى تضمين فئات من قبيل جرحى الحملة الشعواء التي شنتها الحكومة ضد المتظاهرين في غدانسك عام ١٩٧٠م ضمن فئة المحاربين(٥٧).

عوضاً عن ذلك، اقترح مجلس الشيوخ دفع تعويضات لضحايا جرائم الحقبة ما بعد الستالينية (بين عامي ١٩٤٦ ـ ١٩٨٩م) على أساس إعادة التأهيل القضائي. واعترض مجلس النواب على الاقتراح لسببين مترابطين منطقياً. **أولاً**: عارض قسم من أعضاء المجلس ـ الشيوعيون السابقون والليبراليون ـ حقيقة كون مشروع القانون يشمل الأحكام الصادرة بعد الحقبة الستالينية بزمن طويل. شعر معارضون سابقون من أمثال جاسيك كورون Jacek Kuron وآدم ميشنيك Adam Michnik بعدم الارتياح للتصويت على قانون يمنحهم حق التعويض المادي عن السنوات التي أمضوها في السجن سابقاً. وألح ميشنيك على مجمل أولئك الذين تعرضوا للقمع والاضطهاد في الماضي من أعضاء مجلس السيم من أجل الامتناع عن التصويت(٥٨). **أما السبب الآخر** الذي أثار حفيظة مجلس النواب فكان العامل المادي. ليس بمقدور وزارة العدل تقدير عدد الأفراد الذين سيتقدمون بطلبات إعادة التأهيل أو مقدار التعويض الذين ينبغي دفعه لهم بدقة، لذا كان الأثر المالي لمشروع القانون غامضاً. كما رأى نواب كثر أن لا مبرر لهذا العبء المادي الذي قد ينهك خزينة الدولة في وقت تواجه فيه البلاد تحديات اقتصادية خطيرة.

لكن الإخفاق في سن تشريع لتسوية مشكلة إعادة التأهيل له تكاليف

---

(٥٦) Articles 1-4 of «O kombatantach oraz niektorych osobach bedących ofiarami represji wojennych i okresu powojennego,» 24 January 1991, *Dziennik Ustaw*, no. 17, poz. 75.

(٥٧) *Dariusz Sejmowy*, session 90 (11 October 1996), pp. 47-55, and Rzeczpospolita, 8/10/1996, p. 14.

(٥٨) *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 52 (23 February 1991), pp. 360-365.

باهظة طبعاً. حيث يغص جدول قضايا المحكمة العليا بمراجعات استثنائية لقضايا إعادة التأهيل، وقد يحصل الأشخاص الذين يربحون هذه القضايا على تعويضات لقاء سجنهم ظلماً وفق التشريعات القائمة. هذا إلى جانب وضع بولندا في موقف محرج بعدما صدر قانونان لإعادة تأهيل الضحايا في جارتيها تشيكوسلوفاكيا والمجر عام ١٩٩٠م بينما تخلفت قائدة ركب الثورة على الحكم الشيوعي عن ذلك. من هنا رتب مجلس النواب لتسوية تحدد سقف التكاليف المحتملة وتجنب المجلس مناظرات لا تنتهي حول حدود القمع القضائي، هذه التسوية عبارة عن قانون لإعادة التأهيل شمل المدة بين عامي ١٩٤٤ ـ ١٩٥٦م فقط[٥٩]. ويبين الجدول الرقم (٤ ـ ١) عدد القضايا ومقدار التعويض المدفوع بموجب القانون المذكور[٦٠].

الجدول الرقم (٤ ـ ١)
إعادة تأهيل ضحايا القمع والاضطهاد بين عامي ١٩٤٤ ـ ١٩٥٦م

العام	عدد الطلبات	الحالات التي جرت مراجعتها	الأفراد الذين تلقوا التعويض	مقدار التعويض (زلوتي جديد)(*)
١٩٩١ (أيار/مايو ـ كانون الأول/ديسمبر)	٨,٣٣٢	٥,٣٦٩	لا يوجد	٤,٥٧٠,٣٩٦
١٩٩٢	١٠,٩٤٠	٨,٦٧٠	٣,٩٢٣	٤٣,٩٥١,٨٧٨
١٩٩٣	٨,٥١٩	٩,٠٢٠	٦,٦١٤	٨٨,١٩٥,٦٠٩
١٩٩٤	٥,٤٣٩	٥,٥٨٦	٧,٥٣٨	٨٨,٤٨١,٥٨٨
١٩٩٥	٧,٨٧٣	٩,٣٦٣	٧,٥٤٦	٨٧,٠٣٩,١٩١

(٥٩) Speech of Lech Paprzycki, *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 52 (23 February 1991), p. 368.

(٦٠) Ustawa z 23.02.91..., Ministerstwo Sprawiedliwości, Department Organizacji i Informatyki, Wydział Sprawozdawczosci i Statystyki (Undated document).

(*) Złoty: العملة البولندية حتى عام ٢٠٠٥م حين استبدلت باليورو، وتعني الذهب باللغة البولندية (المترجمة).

٥ - البوح بالحقيقة وانتخابات تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١م

في وقت مبكر لم يتجاوز شهر آب/ أغسطس عام ١٩٨٩م، أنشأ مجلس السيم لجنة نيابية للتحقيق في صحة الادعاءات التي تزعم أن جهاز الأمن - الذي كان لا يزال خاضعاً لسلطة الحزب الشيوعي - متورط في جرائم القتل السياسية التي وقعت في الثمانينيات(٦١). أعدت اللجنة، التي عرفت فيما بعد بلجنة روكيتا تيمناً باسم رئيسها جان روكيتا Jan Rokita، لائحة بأسماء ٩٣ شخصاً توفوا في ظروف مريبة في أثناء احتجازهم داخل سجون وزارة الداخلية بين عامي ١٩٨١ - ١٩٨٩م ثم بدأت التحقيق في كل قضية على حدة. بالرغم من تفضيل طلائع المفكرين سياسة «الخط العريض» ومشاركة الجميع، لكنهم رأوا أيضاً أن الكشف عن الحقيقة هدف قيّم يستحق التقدير. وبذلك حازت اللجنة على دعم المعارضة في مجلس النواب أمثال آدم ميشنيك الذي تحدث عن الحاجة إلى «حقيقة تاريخية» في خضم التطورات التي تشهدها البلاد(٦٢).

واجهت لجنة روكيتا تحديات هائلة في تنفيذ مهامها، أتى في مقدمتها إخفاق عدد من أعضائها المنتمين إلى الحزب الشيوعي في أداء مهمات التحقيق وجمع المعلومات المنوطة بهم، الأمر الذي حمل بقية أعضاء اللجنة عبئاً إضافياً(٦٣). ثانياً: تجرد اللجنة من الصلاحيات اللازمة لاستدعاء الشهود للإدلاء بشهاداتهم. تمكنت لجنة روكيتا من استجواب بعض الشهود وزيارة مسرح بضعة جرائم مزعومة، إلا أنها وقفت عاجزة عن إجبار أهم

---

(٦١) أدلى كووالتشيك اتهامه في:

Sprawozdanie Stenogrtificzne Sejmu PRL, session 3 (10 July 1989), p. 68; the undersecretary of state of the ministry of internal affairs, Zbigniew Pudysz, responded in session 4 (2 August 1989), pp. 297 and 301.

(٦٢) *Sprawozdanie Stenograficzne Sejmu PRL*, session 4 (2 August 1989), p. 304.

(٦٣) من بين الأعضاء الأصليين للجنة البالغ عددهم ٢٣، شارك ١٣ فقط فعلياً. ومن بين الأعضاء العشرة الذين امتنعوا عن المشاركة، كان ٧ من الحزب الشيوعي. انظر:

«Sprawozdanie Komisja Nadzwyczajna do Zbadania Działalności MSW z działalności w okresie X kadencji Seju RP (1989-1991),» *Druk*, no. 1104 (25 September 1991), pp. 1-2; *Biuletyń*, nr. 708/ X Kad., Komisja Nadzwyczajna do zbadania dzialalnosci MSW (9 October 1990), pp. 16 and 42.

الشهود على الإدلاء بإفاداتهم(٦٤). ثالثاً: لم تجد وزارة الدولة للشؤون الداخلية - وكانت لا تزال تعمل بقيادة كيشتاك - سبباً يدعوها لتزويد اللجنة بالوثائق الضرورية، على الرغم من تكفلها بهذه المهمة. بل إن الوزارة استأنفت إتلاف جزء كبير من ملفاتها، بما فيها تلك التي اعتُبرت وثيقة الصلة بالقضايا التي يجري التحقيق فيها، حتى بعد شروع اللجنة بعملها(٦٥). نظراً لندرة الشهود وشح الوثائق، لاذت اللجنة بالملفات المتوافرة لدى وزارة العدل التي ترأسها في ذلك الوقت شخص أكثر تعاطفاً مع أهداف اللجنة من كيشتاك(٦٦).

قدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى مجلس النواب قبل بضعة أيام فقط من الانتخابات النيابية المقررة في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩١م. تضمن التقرير تعليقات عامة حول سياسات وزارة الداخلية وممارساتها التي أدت إلى حالات الوفاة المريبة، إلى جانب توصيات تتعلق بحالات معينة منها. كانت اللجنة قد أنهت التحقيق في مقتل ١٢٢ شخصاً داخل سجون جهاز الأمن، وقدمت توصياتها في ٨٨ حالة بأن يبدأ الادعاء العام (أو يجدد) التدابير الجنائية ضد مسؤولي وزارة الداخلية مع/دون أفراد آخرين، خاصة في الادعاء العام، الذين يحتمل تورطهم في التستر على أسباب الوفاة. وذكرت اللجنة أسماء ما يقارب المئة مسؤول في وزارة الداخلية وسبعين مدع عام ممن اعتبرتهم غير جديرين بمواصلة العمل ضمن أجهزة الحكومة(٦٧).

في ظل القيود المفروضة على صلاحيات اللجنة خلال التحقيقات، فقد

---

(٦٤) حين أجرت اللجنة تحقيقات حول الأحداث المرتبطة بوقف الإضرابات في لوبين وفويك، رفض عدد كبير من ضباط الجيش وموظفي الحزب الشيوعي المثول أمامها ببساطة. استجوب النواب حفنة من المتفرجين الذين وافقوا على الإدلاء بشهاداتهم. انظر:
Biuletyń, no. 762/ X Kad., Komisja Nadzwyczajna... (30 October 1990) and *Biuletyń, no. 1051/ X Kad.*, Komisja Nadzwyczajna... (2 March 1991).

(٦٥) *Biuletyń, no. 343/ X Kad.*, Komisja Nadzwyczajna... (13 March 1990), pp. 34-35.

(٦٦) دافع ألكسندر بنكوفسكي، بصفته وزيراً للعدل، عن إعادة تأهيل الأفراد الذين سجنوا ظلماً في الماضي ورد اعتبار وكلاء النيابة العامة والقضاة الذين خسروا وظائفهم في أثناء مدة الأحكام العرفية. انظر الرسالة المفتوحة التي وجهها بنكوفسكي من خلال مجلة:
Gazeta Prawnicza, no. 21 (1 November 1989), p. 1.

(٦٧) «Sprawozdanie Komisji Nadzwyczajnej do Zbadania Działalności MSW z działalności w okresie X Kadencji Sejmu RP (1989-1991),» *Druk*, no. 1104 (25 September 1991), pp. 10-11.

لجأت إلى استعمال الأدلة المتاحة، أي سجل التحقيقات الأولية في هذه القضايا. وبذلك أضحت في موقع أتاح لها الاستفاضة في التعليق على النهج الذي اتبعه الحزب الشيوعي البولندي في أثناء محاسبة المسؤولين عن حالات الوفاة المشبوهة هذه قانونياً. وقد جاء في مقدمة استنتاجاتها: (١) وجود تعاون وثيق بين وزارة الداخلية والادعاء العام؛ (٢) تصرفت وزارة الداخلية في جو من الحصانة القانونية شبه التامة. فقد أعلن المسؤولون في أرفع مستويات النظام الشيوعي أن موظفي وزارة الداخلية لا يحاسبون على جرائمهم. ونتيجة لذلك، لم يتجشم الادعاء العام عناء طلب الوثائق من جهاز الأمن، وقامت المحاكم روتينياً بإسقاط التهم المنسوبة إلى الموظفين في وزارة الداخلية. وفي الحالات النادرة التي شهدت مقاضاة أحد هؤلاء الموظفين وإدانتهم، طبقت المحاكم عليه أخفَّ الأحكام الممكنة.

أقامت وزارة الداخلية علاقات وطيدة مع الادعاء العام لتتجنب المساءلات القانونية. وجاء هذا التعاون في صور عدة. عثرت اللجنة على تعليقات مسؤولين في وزارة الداخلية (بمن فيهم الوزير ذاته) مكتوبة بخط اليد على هوامش ملفات الادعاء العام[٦٨]. حيث عملت وزارة الداخلية على تزويد الادعاء العام بتعليمات واضحة حول آليات التحقيق في القضايا، وعمدت في بعض الحالات إلى إجراء التحقيقات اللازمة بنفسها. وفي حالات أخرى، قامت الوزارة فعلياً بتحضير الوثائق ليوقع عليها المدعي العام. أكد التقرير على حقيقة شيوع مثل هذه الممارسات؛ لم تكن تلك مجرد ثمرة لعلاقات شخصية وثيقة أو عملية لإحدى الشبكات التي تربط أفرادها مصالح متبادلة. لقد «اتسم هذا النموذج بالمنهجية، فكان يسير وفق مجموعة من المبادئ التي ينصاع لها أفراده كافة وإن كانت غير مكتوبة»[٦٩]. بالنتيجة لم تتورع وزارة الداخلية عن مخالفة القانون. «إذ أدرك المسؤولون هناك أنهم يتمتعون بالحصانة، مهما ساءت عواقب أفعالهم»[٧٠].

أثار التقرير ردود فعل متباينة في مجلس السيم. حيث نال استحسان

---

(٦٨) المصدر نفسه، ص٢٣٥.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) المصدر نفسه، ص٢٣٦.

الجناح المحافظ بصورة عامة، في حين طالب نواب نادي المواطنين النيابي بمزيد من التدابير لتطهير الادعاء العام ووزارة الداخلية استنادا إلى المعلومات الواردة في التقرير. لم يرفض الشيوعيون السابقون التقريرَ رفضاً قاطعاً، لكنهم حاولوا التقليل من أهميته. وذهبوا إلى التحذير من مغبة استخدامه لأغراض انتخابية، داعين إلى المصالحة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وفق «النموذج الإسباني». كما أشاروا إلى ضرورة الامتناع عن تحميل وزارة الداخلية مسؤولية جماعية عن الجرائم المرتكبة في الماضي؛ بل ينبغي مقاضاة الأفراد الذين اقترفوا أشنع الجرائم. وأخيراً لجأ الشيوعيون السابقون إلى تذكير النواب أن حزبهم أراد المضي قدماً في تحقيق الإصلاحات الديمقراطية؛ من هنا ينبغي ألا يدان النظام القديم بمجمله[٧١]. وقد عبَّر جاسيك كورون، ممثِّلاً عن النخبة المثقفة في «تضامن»، عن تأييده لما جاء في التقرير، لكنه أبدى تحفظات جليلة. فأكد أن على بلاده الكف عن إلقاء اللوم على جماعة أو مؤسسة بعينها وتحميلها وزر المشكلات التي عانت منها طوال الأربعين عاماً الماضية، رافضاً الاعتراف بشرعية المسؤولية الجماعية في دولة تعمل تحت مظلة القانون. كما عبر عن موافقته لاقتراح الشيوعيين السابقين باختيار النموذج الإسباني باعتباره أداة لوضع الماضي جانباً من أجل بناء مستقبل بولندا الزاهر[٧٢].

نشر تقرير لجنة روكيتا على نطاق ضيق جداً، وذلك على نقيض التقارير التي أعدتها لجان التقصي عن الحقائق في الدول الأخرى، بما فيها الجارة الألمانية. ولعل سبب ذلك احتواؤه على أسماء المسؤولين في وزارة الداخلية والادعاء العام والقضاء المشتبه بتورطهم باقتراف جرائم، بالرغم من أن القانون يحمي خصوصية المشتبه بهم في أثناء الإجراءات الجنائية. وبذلك وجب على الراغبين بقراءة التقرير من العامة البحث عنه في المكتبة النيابية فقط. وفي ظل انشغال بولندا بالتحضير لانتخابات نيابية مهمة باتت على الأبواب، لقي التقرير اهتماماً ضعيفاً من جانب وسائل الإعلام.

---

(٧١) Speeches of Stanislaw Gabrielski (PKLD) and Jerzy Karpacz (PKLD) in: *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 76 (4 October 1991), pp. 277-280 and 315-318.

(٧٢) Speech of Jacek Kuron in: *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 76 (4 October 1991), p. 300

مع استعار حمى الانتخابات، تعمقت الشروخ بين الفرقاء في معسكر «تضامن». رفض حزب تحالف الوسط المحافظ مد يده للتعاون مع القوى الليبرالية، التي اندمجت في تكتلات من قبيل حزب المؤتمر الديمقراطي الليبرالي (KLD) وحزب الاتحاد الديمقراطي (UD). فيما مضى اقتصرت الخلافات بين «تحالف الوسط» والليبراليين على النزاعات المتعلقة بهوية الفريقين وسبل الإصلاح الاقتصادي، أما الآن فقد تسللت الشقاقات حول تقويم كل منهما لعملية تحول بولندا إلى النهج الديمقراطي إلى خطاباتهما العامة أيضاً. آمن الليبراليون، وقد سبق لزعمائهم المشاركة في جلسات التفاوض وحكومة مازوفيتسكي، أن بولندا تسير على الصراط المستقيم؛ وأن عليها متابعة السير في طريق الإصلاحات الاقتصادية المؤلمة والتحولات السياسية والقانونية التدريجية لسنوات قليلة قادمة قبل أن تقطف ثمار صبرها وتعبها. لم تعالج وثائق الفريق الليبرالي قضية حل الحزب الشيوعي مباشرة، لكنه حرص على توضيح ضرورة الالتزام بسيادة القانون في أثناء مراحل الانتقال السياسي كاملة: «إن الحد من استخدام القواعد الديمقراطية للعبة أو الحقوق المدنية وحقوق الموظفين أو تعليقها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يؤدي إلى. . . حل النزاعات والمشكلات الاجتماعية»[(٧٣)].

من ناحيته، انتقد حزب تحالف الوسط الانتقال السياسي التدريجي في بولندا. «لن تستعيد الجمهورية سيادتها من دون انعتاق جلي من مبدأ استمرار الهياكل والمؤسسات الشيوعية الذي يسير بها نحو الهاوية. وحدها القوانين النيابية الخاصة لها القدرة على فصلنا عن المحاباة والقوانين الجائرة والمركزية البيروقراطية والعلاقات الاجتماعية غير الديمقراطية دفعة واحدة وإلى الأبد»[(٧٤)]. بالرغم من حدة الخلاف بين الأحزاب البولندية حول ضرورة المصالحة مع الماضي الشيوعي والوسائل المناسبة لتحقيقها، تفوقت قضية الإصلاح الاقتصادي على التطهير خلال الحملات الانتخابية.

---

(٧٣) «Pakt dla Polski,»

كتيب نشره المكتب الوطني للاتحاد الديمقراطي في أيار/ مايو ١٩٩١م، وطبع في:

Inka Słodkowska, *Programy Partii i Ugrupowań Parlamentarnych, 1989-1991* (Warsaw: Instytut Studiow Politycznych, 1995), vol. 2, p. 233.

(٧٤) «O Naprawie Rzeczypospolitej,» *Biuletyń PC*, no. 12 (27 May 1991).

طبع في:

Słodkowska, Ibid., p. 138.

فانتخابات عام ١٩٩١م لم تركز على ماضي بولندا؛ بل على مستقبلها الاقتصادي.

خامساً: حكومة أولشَفسكي تحاول إجراء التطهير عبثاً

في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩١م، حظيت القوى السياسية المنضوية تحت لواء «تضامن» بفرصة تشكيل حكومة في أول انتخابات حرة تشهدها البلاد، لتسير بعدها عملية تشكيل حكومة ائتلافية ببطء شديد. أصر حزب تحالف الوسط على ترشيح جان أولشَفسكي لمنصب رئيس الوزراء إيماناً منه بأن أولشَفسكي سيكون الضامن الوحيد لإجراء عملية حل الحزب الشيوعي بصورة متكاملة. بالمقابل، هاجم ليخ فاونسا فكرة القيام بعملية كهذه، قائلاً إن اضطهاد الأحزاب المحافظة للشيوعيين كان قد أسفر عن حشد فلولهم وأسهم في تلميع صورتهم في الانتخابات. في نهاية المطاف، شكلت أحزاب اليمين ـ الوسط حكومة برئاسة جان أولشَفسكي. وكما يتنبأ نموذج سياسة القوة، أظهرت حكومة أولشَفسكي اهتماماً كبيراً بقضية التطهير. فأعلن وزير الدولة للشؤون الداخلية الجديد أنتوني ماتشيرفيتش Antoni Macierewicz في أول مؤتمر صحفي له عن استعداده لنشر أسماء الأشخاص المتعاونين مع جهاز الأمن جميعاً إنْ تبنى مجلس النواب التشريع المناسب، ودعا إلى تطهير المسؤولين الحكوميين كافة على أرفع المستويات[٧٥]. واستطرد الوزير عابثاً بقضية التطهير، فشن حملة اتهامات كبيرة على أسلافه في منصبه، قائلاً إنهم أباحوا لحفنة من السياسيين الاطلاع على ملفاتهم الشخصية وأجروا التطهير سراً قبيل انتخابات عامي ١٩٨٩ و١٩٩١م. حين أنكر هؤلاء المسؤولون الاتهامات الموجهة ضدهم، شرعت وزارة الداخلية في إعداد مشروع قانون للتطهير وفقاً للنموذجين التشيكي والألماني[٧٦].

عانت حكومة أولشَفسكي من ضعف مزمن. على مدار الشهور الأولى

---

(٧٥) *Rzeczpospolita*, 21/1/1992, p. 1.

(٧٦) مقابلة مع الناطق الإعلامي باسم وزارة الشؤون الداخلية توماش تيفونيك (Tomasz Tywonek)! في:
Rzeczpospolita, 5/5/1992, p. 2, and Jacek Stefański, Polska 1988-1993 (Kolbusszowa: Biblioteka Publiczna Miasta I Gminy w Kolbuszowej, 1995), p. 157.

من عام ١٩٩٢م، دخل أعضاؤها في مفاوضات مع شركاء محتملين في الائتلاف، لكن أولشَفسكي فشل في استمالة الأحزاب غير اليسارية جميعها لتشكيل أساس صلب يبني عليه. كانت الهوة بين الأحزاب الليبرالية (المؤتمر الديمقراطي الليبرالي وحزب الاتحاد الديمقراطي) والأحزاب المحافظة (حزب تحالف الوسط وحزب الاتحاد من أجل استقلال بولندا) من العمق بحيث يستحيل ردمها. فاتصف أنصار أولشَفسكي بالتشرذم وعدم الالتزام وضعف النفوذ في مجلس النواب. وما لبثت محاولة تشكيل الائتلاف العظيم أن انهارت في أواخر شهر نيسان/أبريل، لتبدأ الأحزاب في كلا الفريقين عملية تقاذف الاتهامات. وفي السادس والعشرين من أيار/مايو، خطَّ الرئيس فاونسا رسالة إلى رئيس مجلس السيم عبر فيها عن فقدان ثقته بحكومة أولشَفسكي.

في الثامن والعشرين من الشهر ذاته، حملت الأقدار لأولشَفسكي ووزير داخليته المتعطش للتطهير فرصةً غريبةً. طرح أحد الأحزاب المحافظة الصغيرة، ويدعى اتحاد السياسة الحقيقية، مشروع قرار يمنح وزارة الداخلية مهلة أسبوع واحد لتقديم معلومات كاملة عن تعاون المسؤولين الحكوميين مع جهاز الأمن. ناقش مجلس النواب بعض القضايا الإجرائية قبل أن يقرر عدم تداول هذه الوثيقة الاستثنائية. وصوت لعدم إرسال القرار إلى لجنة ثم تبناه كما هو دون أي تعديل(٧٧). امتنع الشيوعيون السابقون في تحالف اليسار الديمقراطي عن المشاركة في التصويت، وأبدى الليبراليون استياءً أيضاً. بعد صدور القانون، انسحب ييرزيه تشيمنيفسكي Jerzy Ciemniewski، النائب عن حزب الاتحاد الديمقراطي، من المجلس قائلاً: «أشعر أنني في هذه الحالة ملزمٌ بإعلامكم أنني عاجز عن المضي في المشاركة بأعمال هذا المجلس»، شاكياً انتهاك القرار لحقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون(٧٨).

سارعت لجنة هلنسكي والقاضي المختص بالحقوق المدنية للتدليل على النقائص الجوهرية التي يعاني منها القرار(٧٩). فلم يحدد الجهة التي ينبغي

(٧٧) *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 16 (28 May 1992), pp. 37-40.

(٧٨) المصدر نفسه، ص١٥٧.

(٧٩) Wiktor Osiatyński, «Agent Wałęsa,» *East European Constitutional Review*, vol. 1, no. 2 (Summer 1992), pp. 28-30.

أن تكشف وزارة الداخلية لها عن المعلومات المتعلقة بأعوان جهاز الأمن، ولم يضع تصوراً لأي عملية يستطيع الأفراد من خلالها الطعن في التهم الموجهة إليهم. كذلك كانت المهلة المحددة لنشر المعلومات قصيرة جداً ـ لم تزد على أسبوع واحد ـ الأمر الذي زاد احتمال الوقوع في الخطأ إلى حد كبير(٨٠). وزيادة في التعقيد، سحب الرئيس فاونسا علناً دعمه لحكومة أولشَفسكي عقب صدور القرار بثلاثة أيام فقط. وبذلك تسلمت الحكومة الضعيفة التي تحاول التشبث بالسلطة قراراً مغلوطاً يدعو إلى الظلم والأذى، ما تسبب بوقوع كارثة سياسية.

في الرابع من شهر حزيران/يونيو، بعث وزير الداخلية ماتشيرفيتش إلى أحزاب البرلمان لائحة تضم أسماء المسؤولين المعينين بصفة مخبرين لدى جهاز الأمن كما وردت في محفوظات الوزارة. لم تضم اللائحة اسم الناشط المعارض ليزيك موتشولسكي Leszek Moczulski (حزب الاتحاد من أجل استقلال بولندا) فحسب، بل والرئيس ليخ فاونسا أيضاً. اعترف فاونسا بالتوقيع على وثائق معينة للعمل مع جهاز الأمن في السبعينيات، لكنه لم يحمل صفة مخبر يوماً بلا ريب. ومع وجود اسمه على اللائحة، باتت عملية التطهير تستدعي بذل جهود جبارة. في وقت متأخر من تلك الليلة، خسرت حكومة أولشَفسكي أحد الأصوات المانحة للثقة في مجلس السيم.

عقب رحيل أولشَفسكي عن منصبه مباشرة؛ كلف المجلس لجنة خاصة بالتحقيق في تنفيذ القرار الذي أُقر في الثامن والعشرين من أيار/مايو. إنه لمن المثير للاهتمام أن نعلم أن رئيس اللجنة كان تشيمنيفسكي، الليبرالي الذي انسحب من المجلس عند صدور القانون. اختلفت الأحزاب بشدة في تقويمها للأحداث التي عصفت بالبلاد في مطلع شهر حزيران/يونيو، ولم تستطع التوصل إلى اتفاق بشأن مقاربة الدولة الديمقراطية لقضية التطهير. اتسمت المناظرات المحيطة بتقرير اللجنة عموماً بتدني نوعيتها، واقتصر معظمها على القدح الشخصي.

---

(٨٠) انتقد القانون على نطاق واسع في المرجع:
«Sprawozdanie Komisji do badania wykonywania przez Ministra Spraw Wewnętrznych uchwały Sejmu RP z dnia 28 maja 1992 r.,» *Druk*, no. 363 (1992).

بالرغم من المسحة العاطفية الواضحة التي شابت استراتيجيات الأحزاب المختلفة، يمكن الوصول إلى التعميمات الآتية حولها. حرص تحالف اليسار الديمقراطي على تسفيه فكرة التطهير برمتها لأسباب سياسية طبعاً، فيما سخّر نوابه حججاً ديمقراطية ليبرالية لتحقيق مأربهم هذا. فأكدوا أن القانون وآليات تطبيقه معيبة قانونياً، ولا مجال لتطبيق التطهير بطريقة عادلة. إذ قام موظفو وزارة الداخلية بتزوير وثائق كثيرة، ما جعل من أي محاولة للتحقق من هوية المتعاونين معها أمراً مستحيلاً. كما انتقد نواب الحزب المذكور الجناح المحافظ لتأييده مشروعاً غير ليبرالي كمشروع التطهير(٨١)، ولجأ حزب الاتحاد الديمقراطي من الجناح الليبرالي إلى توظيف لغة عقائدية مماثلة، فأصر على عد الأشخاص الواردة أسماؤهم على لائحة ماتشيرفيتش أبرياء من تهمة التعاون مع جهاز الأمن. وتذرع بالقول إن أحداً لا يستطيع التيقن من هوية المتعاونين نظراً لتردي حال المحفوظات، ومن ثم فإن التطهير مستحيل(٨٢). بالمقابل، أظهرت التيارات الأشد ميلاً إلى الجانب المحافظ حماساً أقل لإدانة محاولة التطهير. فأقرت أن وزارة الداخلية ارتكبت بعض الأخطاء عند تنفيذ القرار، لكنها سعت إلى إنقاذ القانون أو إحدى صيغ التطهير على الأقل، قائلة: «ينبغي أن يعرف المجتمع الحقيقة، بموجب مبادئ المصارحة الديمقراطية»(٨٣). لقد شكلت المناظرات تحدياً لقدرة القوى الليبرالية واليسارية على الالتزام بالعمل وفقاً للأصول القانونية في مواجهة النداء الذي أطلقه المحافظون للكشف عن الحقيقة.

سادساً: حكومة الاتحاد الديمقراطي والعدالة الانتقالية

بعد انهيار حكومة أولشفسكي، تمكنت القوى السياسية المنشقة عن حركة «تضامن» من لمّ شملها في حكومة ائتلافية جديدة برئاسة الزعيم الليبرالي هانا سوخوسكا Hanna Suchocka (حزب الاتحاد الديمقراطي) هذه

---

(٨١) Speech of Wlozimierz Cimoszewicz (SLD) in *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 19 (4 July 1992), p. 324.

(٨٢) Speeches of Jan Rokita (UD) in *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 17 (6 June 1992), p. 167, and Jacek Taylor (UD) in session 19 (4 July 1992), pp. 340-341.

(٨٣) Speech of Jacek Maziarski (PC) in *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 17 (6 June 1992), p. 172.

المرة. لم تملك أي من الأطراف عصا سحرية تخفي بها قضية التطهير عن الأجندة السياسية للبلاد، لكن الأحزاب الليبرالية سعت إلى تقليص الأثر السياسي المتفجر الناجم عنها، درءاً لحدوث أي تمزق في ائتلافها الهش. ما إن هلَّ شهر أيلول/سبتمبر حتى كان مجلس النواب ينظر في ستة مقترحات لتنفيذ التطهير معرضة عليه.

مع تسلم الحكومة الجديدة مهامها والابتعاد تدريجياً عن موسم صيف حافل بتبادل الاتهامات اللاذعة، اتخذت المناظرات الخريفية لمجلس السيم طابعاً أكثر جدية، دل على أن مكوناته قد استخلصت الكثير من العبر منذ المحاولة الأخيرة لإجراء التطهير، لعل أبرزها الالتزام باحترام الأصول القانونية عند صياغة إجراءات التطهير. في غياب آليات قانونية لحماية المتَّهمين، قد يشوه التطهير السمعة السياسية لأشخاص أبرياء والصيت الحسن للدولة الديمقراطية الناشئة. اتسمت المناظرات بالإسهاب والتفصيل والعمق، على نقيض النقاشات السطحية التي سبقت سن قانون الثامن والعشرين من أيار/مايو المنصرم بعجالة. شدد النواب الذين تقدموا باقتراحات أحزابهم بخصوص التطهير على ضرورة توفير وسائل الحماية القانونية للمتهمين بالإضافة إلى آليات مناسبة للطعن بالأحكام الصادرة بحق الأبرياء.

شكّل الجدل الذي دار في الخامس من أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٢م تداولاً عقائدياً مثمراً سلط الضوء على العلاقة بين الديمقراطية والتطهير. آمن حزبا تحالف اليسار الديمقراطي (الجناح اليساري) والاتحاد الديمقراطي (الجناح الليبرالي) أن التطهير يتنافى مع الديمقراطية. وأكد حزب الاتحاد الديمقراطي أن ليس ثمة طريقة لإجراء التطهير مع التقيد باحترام مبادئ الديمقراطية الليبرالية كافة. فلا مجال للوثوق بمصداقية الملفات أو طرد الناس من وظائفهم فقط بموجب إجراءات قانونية باهظة الثمن؛ كما أن فكرة التطهير وليدة الفكر «الشمولي»[٨٤]. وقد سار اليساريون على النهج ذاته، قائلين إن التطهير ينطوي على خرق للأصول القانونية يتعارض مع مبادئ

(٨٤) Speeches of Andrzej Wielowieyski, Jacek Taylor, and Maria Dumochowska (UD) in *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 23 (5 September 1992), pp. 178-179, 193 and 205.

الدستور بالإضافة إلى مفهوم غير ليبرالي للإثم الجماعي. في الحقيقة، أطلق يوزيف أولكسي Józef Oleksy على عملية التطهير اسم «تركة مباشرة من ممارسات البلشفية والسلطوية الاستبدادية»، وحذّر زميلُه من أن التطهير يسير بالبلاد «نحو هاوية نظام شمولي جديد»(٨٥). وقد أشار كل من حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب تحالف اليسار الديمقراطي بأصابع الاتهام إلى التطهير على أنه انتهاك لمبدأ مشاركة الجميع في الديمقراطية. ودافع الحزبان عن القرار الذي اتُّخذ خلال جلسات التفاوض القاضي بالانطلاق على درب الإصلاح المتدرج، قائلين إن التنازل للوصول إلى تسوية يعد قيمة أساسية في الديمقراطية. كما أثنى حزب تحالف اليسار الديمقراطي على النموذج الإسباني في الإصلاح، حيث مهّد التفاوض على الانتقال التدريجي للسلطة السبيلَ أمام تبني سياسات حاضنة للأطراف كلها(٨٦).

لم يرفض حزب المؤتمر الديمقراطي الليبرالي، وهو حزب ليبرالي آخر، فكرة التطهير بمجملها صراحة، إيماناً منه بأهميتها في درء الابتزاز وعدم الاستقرار السياسي. بيد أنه أدرك أن التطهير يضع الدولة الديمقراطية في مواجهة تحديات إجرائية كثيرة. فحاول صياغة مشروع قانون للتطهير بحيث يلبي المتطلبات الإجرائية للدولة الديمقراطية الليبرالية، يتضمن المشروع ضمانات كثيرة للمتهمين وتعريفاً واضحاً ودقيقاً لمن تجب غربلتهم. بالرغم من ذلك،أشار الحزب إلى وجود صعوبات عملية محتومة. إذ يجب الاستناد إلى وثائق جهاز الأمن ـ المشكوك في دقة المعلومات الواردة فيها ـ عند القيام بكل إجراء تطهيري(٨٧).

---

(٨٥) Speeches of J-18zef Oleksy (SLD) and Wlodzimierz Cimoszewicz (SLD) in: Ibid., pp. 180 and 194.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) كلمة بافو أبرامسكي (Pawel Abramski) (حزب المؤتمر الديمقراطي الليبرالي) تجدها في: *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 23 (5 September 1992), p. 169.
كذلك تحدث أعضاء من أحزاب «الاتحاد الديمقراطي» و«تحالف اليسار الديمقراطي» و«حزب الفلاحين البولندي» و«حزب العمال» عن صعوبات عملية تواجه عملية التطهير: عوز الملفات إلى الدقة، والاتكال على إفادات الشهود ومساعدة إدارية من ضباط الأمن السابقين، والحاجة إلى الاحتفاظ بكادر مؤهل بغض النظر عن نشاطاته السياسية سابقاً. لكن هذه الأحزاب امتنعت عن مساندة أي مشروع قرار للتطهير، حتى «حزب المؤتمر الديمقراطي الليبرالي»، وأوصت بعدم إحالة هذه المشروعات إلى اللجنة المختصة. وأشاروا بصورة عامة إلى أن التطهير بطبيعته يتنافى مع الديمقراطية الليبرالية.

من جانب آخر، تخلت الأحزاب الأقرب إلى الجانب المحافظ من الطيف السياسي عن الحدة والانفعال في التعبير عن موقفها المؤيد للتطهير. وأظهرت عوضاً من ذلك حرصاً أكبر على تشذيب مبرراتها لوضعها في قالب ديمقراطي ليبرالي، مع إعلاء شأن حقوق معينة. وجعلت الحديث عن ضرورة التطهير لبناء الدولة الديمقراطية اليافعة المستقرة نواة لتبرير موقفها، وعبرت عن ذلك بطريقتين. فنادت أولاً بحق الشعب في النظام الديمقراطي في معرفة الحقيقة حول الماضي. فإن ثبت تورط أحد المرشّحين لمنصب حكومي معين بالتعاون مع جهاز الاستخبارات سابقاً، حُقَّ لناخبيه معرفة هذه المعلومة لأخذها بالحسبان عند ممارسة حقهم في الانتخاب الديمقراطي(٨٨). وألحّت ثانياً على احتمال أن يقوم العملاء السابقون في أجهزة الاستخبارات بإجهاض عملية الإصلاح الديمقراطي(٨٩). من هنا يكتسب النظام الديمقراطي حق الدفاع عن نفسه ضد القوى التخريبية المناهضة للديمقراطية.

أما الأحزاب المحافظة فقد أصرت على موقفها بإمكانية صياغة قانون تطهير يحترم مبادئ الديمقراطية الليبرالية شريطة توخي الدقة والحذر، بحيث يتمتع المتهمون بحق الدفاع عن أنفسهم ويحصلون على فرصة الطعن في الأحكام الصادرة بحق كل منهم؛ إلى جانب وضع تعريف دقيق لا لبس فيه لمعايير تجريم أي شخص بتهمة التعاون مع الأجهزة الأمنية سابقاً(٩٠).

في أعقاب المناظرات، أُرسلت مشروعات القوانين الستة إلى لجنة خاصة لاستكمال مناقشتها. وبعد بضعة أشهر، قرر مجلس النواب تشكيل لجنة فرعية خاصة لمواصلة دراسة اثنين منها ـ طرحا من قبل حزب الاتحاد من أجل استقلال بولندا وحزب المؤتمر الديمقراطي الليبرالي ـ هذا ورفض

(٨٨) Speech of Krzysztof Kamiński (KPN) in *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 23 (5 September 1992), p. 165.

(٨٩) Speeches of Marek Markiewicz (NSZZ «S»), Bartlomiej Kolodziej (PC), and Alojzy Pietrzyk (NSZZ «S») in: *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 23 (5 September 1992), pp. 170, 173 and 188.

(٩٠) Speeches of Krzysztof Kaminski (KPN), Marek Markiewicz (NSZZ «S»), and Jan Piqtkowski (ZChN) in: Ibid., pp. 165-166, 170-171 and 182-183.

حزب الاتحاد الديمقراطي المشاركة في هذه اللجنة احتجاجاً على سياسة التطهير(٩١).

بالرغم من محاولات الليبراليين والشيوعيين السابقين استبعاد قضية التطهير عن الأجندة السياسية، ما برحت هذه القضية تطفو على سطح الحياة العامة. فقد هيأ غياب التطهير المناخ لهبوب عاصفة من الاتهامات استعصى تفنيدها. أما الحدث الساخن الذي وقع في مطلع عام ١٩٩٣م، فكان نشر كتاب حمل عنوان *Lewy Czerwcowy* [حرفياً: يونيو اليسار]، توجه فيه ياروسلاف كاتشينسكي Jarosław Kaczyński، أحدُ أنصار الرئيس ليخ فاونسا السابقين، بأصابع الاتهام إلى معاون الرئيس ميتشسواف فوكافسكي Mieczysław Wachowski بالتورط في العمل لصالح جهاز الأمن(٩٢). جاء هذا الاتهام ضمن حملة انتقادات واسعة شنها كاتشينسكي على الرئيس فاونسا وغيره من السياسيين المحافظين الذين خرجوا من معسكره. انهال كاتشينسكي باتهاماته على عملية الانتقال السياسي في بولندا برمتها، زاعماً أن «تضامن» ارتكبت العديد من الأخطاء التكتيكية في أثناء جلسات الحوار بسبب حماس عدد من أعضاء فريقها المفاوض (المذكورة أسماؤهم) لإرضاء الشيوعيين. حاول فاونسا تبرئة اسم معاونه وهدد برفع دعوى تشهير ضد كاتشينسكي. قام وزير العدل بتكليف مدع عام بالتحقيق في القضية، بناء على أوامر رئيس الوزراء سوخوسكا؛ ليتضح بعد ذلك أن المدعي العام ذاته كان أحد المشاركين في المحاكمات السياسية التي وقعت في ثمانينيات القرن العشرين. فما كان من سوخوسكا إلا أن أقال وزير العدل في حكومته(٩٣). طلب فاونسا من وزارة الدولة للشؤون الداخلية نشر الملفات المتعلقة به كلها لدحض مزاعم كاتشينسكي إزاء تعاونه مع جهاز الأمن في مطلع السبعينيات. لكن الوزارة رفضت طلبه متذرعة بأن الرئيس لا يتمتع بصلاحيات قانونية تخوله إصدار أمر بنشر وثائق سرية.

---

(٩١) *Rzeczpospolita*, 7/1/1993, p. 2.

(٩٢) Jacek Kurski and Piotr Semka, *Lewy Czerwcowy* (Warsaw: Editions Spotkania, 1993), p. 36.

(٩٣) Anna Sabbat-Swidlicka, «Crisis in the Polish Justice Ministry,» *Radio Free Europe/ Radio Liberty Research Report*, vol. 2, no. 15 (9 April 1993), p. 14.

إلى جانب حالة الاضطراب والفوضى التي رافقت هذه القضية، وجدت العديد من دعاوى التشهير طريقها إلى المحاكم إثر قيام ماتشيرفيتش بنشر أسماء المتهمين بالعمل الاستخباراتي. كاد النزاع العالق واحتمال الكشف عن مزيد من القضايا التي قد تزعزع استقرار البلاد إن ثبت بطلانها يحملان البرلمان بقيادة حركة «تضامن» على سن قانون حول التطهير؛ لكن حزب الاتحاد الديمقراطي تشبَّث بموقفه المعارض للتطهير من ناحية المبدأ. فقد حدد الالتزام العقائدي للتيار الليبرالي موقفه الرافض للتطهير.

لم يبذل الائتلاف الذي شكلته «تضامن» في مجلس السيم جهوداً كبيرة لتحقيق المصالحة مع الماضي خلال عشرة أشهر من بقائها في السلطة، على النقيض من تنبؤات سياسة القوة. في الوقت ذاته، شاع القذف والفضيحة في الحياة السياسية البولندية على نحو يرثى له. وتسللت خيبة الأمل لما آلت إليه الأمور حتى إلى نفوس المناوئين لسياسة التطهير. وعلق أحدهم قائلاً: «عولجت المسألة بأسوأ طريقة قد تخطر على بال إنسان. ولا تزال محط اهتمام واسع، لكن شيئاً لم يتحقق عملياً»[٩٤].

سابعاً: المحاكمات

لم يغير النظام الليبرالي قانوناً ولم ينشئ جهازاً مؤسساتياً لتيسير ملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان. استؤنفت المحاكمات الجنائية ضد المجرمين في عهد النظام السابق بوتيرة بطيئة. ولم تحرز «اللجنة المركزية للتحقيق في جرائم هتلر» تقدماً يُذكَر في دراسة جرائم الحقبة الستالينية وتحضير القضايا تمهيداً لمقاضاة الجناة، ويرجع ذلك جزئياً إلى اضطراب الوضع القانوني. كانت المحكمة الدستورية الخاصة قد ألغت جزءاً من التشريع الأصلي، في ظل غياب آلية واضحة لتطبيق قانون التقادم على الجرائم المرتكبة في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين.

كذلك ابتُليت اللجنة بآفات أخرى. فعلى الرغم من ضخامة المسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتقها، لم تحصل على المال الكافي لرفد طاقمها

---

(٩٤) Ryszard Bugaj, in: *Rzeczpospolita*, 4/6/1993, p. 3.

بموظفين إضافيين[٩٥]. كما أحجم باحثون كثر عن التقصي في جرائم الشيوعيين، خشية عودة هؤلاء إلى سدة الحكم. ويُعزى تباطؤ اللجنة المركزية في توجيه لوائح الاتهام جزئياً إلى تقاسمها العمل مع الادعاء العام. فكانت اللجنة تجهِّز الأدلة ضد شخص معين قبل إحالة الملف إلى مكتب المدعي العام المعني ليقرر السبيل المناسب لمتابعة القضية. في بعض الحالات، لمس الادعاء العام ضرورة إحالة القضية إلى اللجنة مجدداً لاستكمال الوثائق اللازمة. في غضون ذلك، قضى مزيد من الشهود نحبهم أو فقدوا القدرة على الشهادة. هذا بالإضافة إلى افتقار بعض مكاتب الادعاء العام في المقاطعات إلى الدراية والإحاطة بمجريات التاريخ بما يمكنها من معالجة هذه القضايا[٩٦].

بحلول شهر آب/أغسطس عام ١٩٩٢م، كانت اللجنة قد استكملت تحقيقاتها في ٢٩٣ جريمة ترجع إلى الحقبة الستالينية، من دون أن تسفر هذه التحقيقات كلها عن اعتقال متهم واحد، إلى أن احتُجز أخيراً المدير السابق لفرع إدارة التحقيقات التابع لوزارة الأمن العام آدم هومر Adam Humer بتهمة قتل ناشط معارض والاعتداء بالضرب على السجناء وتعذيبهم[٩٧].

في هذه الأثناء، انكب النظام القضائي على معالجة قضايا عدة تتعلق بجرائم ارتُكبت في الحقبة الشيوعية لاحقاً. عقدت محكمة مقاطعة كاتوفيتسه Katowice جلسات استماع إلى التهم الموجهة ضد ٢٤ شخصاً، من بينهم الجنرال تشيسواف كيشتاك، لإطلاق النار على المتظاهرين في منجم فويك. ووجهت محكمة المقاطعة في وارسو الاتهام إلى ثلاثة أشخاص ينتمون إلى «الميليشيا الشعبية» بدعوى الاعتداء بالضرب على جيغوج بشاميك Grzegorz Przemyk، الابن المراهق للشاعرة المعارضة باربرا سودوفسكي Barbara sądowski، وقتله. وفي مقاطعة لاغنيتكا Legnica، بدأت محكمة المقاطعة جلسات استماع إلى المرافعات ضد ثلاثة ضباط في «الميليشيا الشعبية» بتهمة إطلاق النار خلال قمع إضراب عام ١٩٨١م في مدينة لوبين.

---

(٩٥) *Rzeczpospolita*, 10/3/1993, p. 2.

(٩٦) مقابلة مع آدم ف. كيريو (Adam W. Kicruj)! وكيل النيابة العامة، اللجنة الرئيسة للتحقيق في جرائم الأمة البوندية، وارسو، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦م.

(٩٧) *Rzeczpospolita:* 6/8/1992, p. 3, and 2/10/1992, p. 3.

في غضون ذلك، تنازع مكتبا الادعاء العام المدني والعسكري في مقاطعة غدانسك على أحقية أيٍّ منهما بالنظر في حوادث إطلاق النار خلال إضرابات عام ١٩٧٠م.

ثامناً: إعادة تأهيل الضحايا

فيما استمرت عمليات إعادة تأهيل من صدرت بحقهم أحكام قضائية في الحقبة الستالينية على قدم وساق، لم يكن مجلس النواب قد تبنى تشريعاً يسهّل إعادة تأهيل الأشخاص المحكومين بسبب نشاطاتهم السياسية في الحقبة الشيوعية اللاحقة، لا سيما في أثناء مدة الأحكام العرفية. في ظل الاستقرار النسبي للحكومة التي هيمنت عليها الأحزاب المنشقة عن «تضامن»، تولت وزارة العدل تسوية هذا الشأن بنفسها. في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٢م، طلب النائب الأول للمدعي العام البولندي من مكاتب الادعاء العام في المقاطعات إجراء مراجعة شاملة للقضايا المتعلقة بمرسوم الأحكام العرفية أو أي نشاط معارض في المدة بين عامي ١٩٨١ ـ ١٩٨٩م. توافرت بين يدي الادعاء العام أدوات متنوعة لتفعيل إعادة تأهيل أولئك الذين صدرت بحقهم أحكام جائرة. فأجروا مراجعات استثنائية لبعض القضايا، بينما أبطلوا الأحكام الصادرة في قضايا أخرى. على مدى عام ١٩٩٣م انهمك الادعاء العام في المقاطعات بمراجعة القضايا بمعونة ثلاثة من مكتب الادعاء العام في وزارة العدل كلفوا لأداء هذه المهمة حصراً. بدءاً من شهر شباط/فبراير عام ١٩٩٤م، أوصى الادعاء العام في المقاطعات بإعادة التأهيل في ١,٠٨١ من القضايا التي تمس حياة ٢,٠١٦ شخص على الأقل[٩٨].

في الثامن والعشرين من أيار/مايو عام ١٩٩٣م، بعد عام واحد من صدور قرار التطهير الكارثي، اتخذ مجلس النواب خطوة أخرى أدت إلى حدوث انتقال سياسي غير متوقَّع. صوت المجلس لحجب الثقة عن حكومة

---

(٩٨) تقرير ألكسندر (Aleksander Herzog)! مستشار في وزارة العدل. انظر:
«Informacja o wynikach przeglądu spraw o przestepstwa z dekretu o stanie wojennym i z innych przepisow związanych z opozycyjną działalnością polityczną w larach 1981-1989,» PR I 070/24/92 (25 March 1994).

لا تتوافر بيانات كافية حول عدد الأشخاص المتورطين في كل قضية.

هانا سوخوسكا، فردَّ الرئيس فاونسا بحل البرلمان والدعوة لإجراء انتخابات جديدة. وبذلك أحيت بولندا الذكرى السنوية الأولى لانهيار حكومة أولشَفسكي عام ١٩٩٢م بفشل ذريع لحكومة أخرى في العام التالي.

تاسعاً: عودة اليسار إلى السلطة

استغل اليسار الانقسامات الحادة بين الفرقاء المنشقين عن حركة «تضامن» لتوحيد صفوفه وتعزيز تماسكه. فاتفق حزب تحالف اليسار الديمقراطي مع حزب الفلاحين على تشكيل منبر انتخابي واحد اجتذب أطياف الشعب التي خابت آمالها جراء شح مكاسب الإصلاحات الاقتصادية في البلاد. شكل الحزبان عقب الانتخابات حكومة برئاسة زعيم حزب الفلاحين فالديمار بافلاك Waldemar Pawlak، فازت بأغلبية ٦٦ في المئة من أصوات مجلس السيم. وبنتيجة هذا الفوز الساحق للشيوعيين السابقين، عكف الخاسرون على تأمل ذواتهم. لقد برهن اليسار في طول أوروبا الوسطى وعرضها عن قدرة مذهلة على إعادة تشكيل ذاته.

سخّر الشيوعيون السابقون في بولندا هذه اللحظة ـ بعد أربع سنوات من الانتقال السياسي ـ لطمأنة البلاد بأنهم قطعوا الصلة بالماضي نهائياً. وبعدما استووا على عرش السلطة، تسنى لهم إطلاق بادرة توبة. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام، أدلى زعيم تحالف اليسار الديمقراطي ألكسندر كفاسنيفسكي Aleksander Kwaśniewski بخطاب أمام مجلس السيم اعتذر فيه باسم الحزب عن الانتهاكات التي وقعت في الماضي، وشدَّد على رغبة حزبه «باستكمال عملية المصالحة مع الماضي» والتعاون مع الأحزاب السياسية جمعاء، بصرف النظر عن سجلها التاريخي. وقد ترك اعتذاره هذا وقعاً طيباً في نفوس أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي والرئيس فاونسا أيضاً(٩٩).

من البدهي أن نتوقع تغييراً جذرياً في سياسة بولندا للمصالحة مع ماضيها في أعقاب تربع اليسار على عرش السلطة؛ لكن التحول الذي حصل في الواقع كان طفيفاً، والسبب الرئيس في ذلك سياسات الحق والعدل الخجولة التي تبنتها الحكومات برئاسة التيارات المنشقة عن «تضامن» بين

(٩٩) *Gazeta Wyborcza* (10-11 November 1993), pp. 1 and 3.

عامي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣م، من هذه السياسات: تطهير الادعاء العام وأجهزة الاستخبارات، وإعادة تأهيل السجناء السياسيين من الحقبة الستالينية، والتحقيق في حالات الوفاة الغامضة بين عامي ١٩٨١ ـ ١٩٨٩م. اتخذ اليسار موقفاً متناقضاً نوعاً ما تجاه العدالة الانتقالية. من ناحية، لم يحبِّذ اليسار السياسي في بولندا بذل جهود مضنية في سبيل المصالحة مع الماضي. كلما استطردت العامة في مناقشة الأحداث الغابرة، ازداد احتمال تأملها بالجرائم والانتهاكات التي ارتكبت على يد الحزب الشيوعي، السلف السابق لحزب تحالف اليسار الديمقراطي. وقد نشد هذا الأخير تسليط الأضواء على الحاضر والمستقبل أملاً في صرف الأنظار عن الماضي. من ناحية ثانية، لم تسفر مساعي القوى الدائرة في فلك «تضامن» للمصالحة مع الماضي عن أية أضرار لحزب تحالف اليسار الديمقراطي بوجه خاص؛ في الواقع، يمكن القول إنها نفعته. استخدمت هذه القوى قضية حل الحزب الشيوعي لمهاجمة بعضها البعض، عوضاً عن رص صفوفها في مواجهة اليسار. بحلول عام ١٩٩٣م اتفقت مع حزب «تحالف اليسار الديمقراطي» على عد الماضي بمثابة مستنقع سياسي.

نجم عن عودة اليسار إلى كرسي السلطة تغييرات طفيفة في الأجندة التشريعية. لم يبعث مجلس النواب الجديد اللجنة الفرعية المكلفة بالتطهير من مرقدها، وأوقف التحقيق في إتلاف ملفات المكتب السياسي للحزب الشيوعي[(١٠٠)].

عاشراً: التعويض المادي

في شباط/فبراير عام ١٩٩٤م، ألغت المحكمة الدستورية الخاصة الأحكام المتعلقة بتجريد قدامى المحاربين من مخصصاتهم بسبب عمالتهم لجهاز الأمني سابقاً. كان القاضي المختص بالحقوق المدنية قد تقدم بشكوى مفادها أن المادة ٢١,٢ من القانون المتعلق بـ «المحاربين» تنتهك مبدأ المساواة أمام القانون لأنها تحرم كل «موظف سابق في جهاز الأمن العام» من إعانات التقاعد، بغض النظر عما فعله يوم كان على رأس عمله.

(١٠٠) *Rzeczpospolita*, 7/4/1994, p. 2.

وافقت المحكمة الدستورية على حاجة القانون إلى مزيد من الدراسة بهدف تضييق نطاقه، بحيث يتم استبعاد العاملين في أقسام جهاز الأمن التي تورطت في جرائم الاضطهاد والقمع فقط. وحددت المحكمة الدستورية الخاصة الأجهزة القمعية بإدارة الأمن (UB) وجهاز الأمن (SB) والاستخبارات العسكرية (IW) فقط، وليس أجهزة الشرطة والقضاء برمتها[١٠١].

استغل مجلس النواب الذي يسيطر عليه «تحالف اليسار الديمقراطي» قرار المحكمة للمضي قدماً في القضية. فاقترح تعديل القانون المتعلق بالمحاربين لتقليص دائرة فئات المحرومين من مخصصات التقاعد. فبموجب مشروع القانون المقترح، يخسر العاملون في كل من إدارة الأمن والاستخبارات العسكرية اللتين عرف عنهما التورط بأعمال قمع سافرة مخصصاتهم «بصورة جماعية». أما بالنسبة للحالات الأخرى كلها؛ كالعاملين في المحاكم العسكرية أو جهاز الأمن، فيحاسَبون فرادى، وعلى الدولة إثبات تورط كل فرد منهم بانتهاك القوانين السارية أو الحقوق الأساسية للإنسان قبل حرمانه من مخصصاته التقاعدية. جاء هذا الاختبار ليكون أشد صرامة مما أرادته المحكمة الدستورية الخاصة.

عند تداول المشروع في مجلس النواب، تأفف بعض نواب حزب تحالف اليسار الديمقراطي من وجود عنصر المسؤولية الجماعية. واقترحوا إجراء تعديل يبقي على حق الفرد في الحصول على مخصصاته ما لم تتمكن الدولة من إثبات ضلوعه شخصياً في أعمال القمع. ولولا الرواية المثيرة للجدل التي قدمها النائب عن الحزب ماريك ديدوخ Marek Dyduch حول تاريخ بولندا بعد الحرب، لاكتسبت هذه المناشدة لسيادة القانون زخماً أعظم:

بين عامي ١٩٤٤ ـ ١٩٥٦م ظهر علينا نوع من الحرب العقائدية إلى جانب صراع مسلح حقيقي. . . . ولجأ الطرفان ـ وإن بدرجات متفاوتة ـ إلى هذين السبيلين اللذين يستحقان الشجب، لكن الجريمة. . . . تبقى جريمة ولا

(١٠١) Orzeczenie (K. 15/93), 15 February 1994, *Orzecznictwo Trybulu Konstytucyjnego w roku 1994*, poz. 4.

مناص من إدانتها[١٠٢].

وكأنما يريد القول إن الصفح المتبادل سبيل وحيد لتيسير تحقيق المصالحة الوطنية على غرار ما حدث في إسبانيا بعدما تلطخت أيدي الأطراف جميعاً بالدماء.

أثار خطاب ديدوخ عاصفة من الحنق والاستنكار، كان لها فضل توحيد قوى المعارضة التي انبثقت عن حركة «تضامن». انتقد حزب اتحاد الحرية، خليفة حزب الاتحاد الديمقراطي، التعديل الذي طرحه تحالف اليسار الديمقراطي، بالرغم من حرصه العميق على مبدأ سيادة القانون، مستنكراً الفكرة التي تقول إن بولندا شهدت حرباً أهلية بين طرفين تعادلا في ارتكاب الأعمال الوحشية. وأكدت أحزاب أخرى في المعارضة السابقة على حقيقة أن الدولة تخطط لتجنب معاقبة الأشخاص المتورطين بالعمل لدى الأجهزة القمعية، بل حرمانهم من بعض المزايا التي يتمتعون بها فقط. فالمتطلبات الإجرائية لهذا الأخير أقل حزماً بكثير مقارنة بسابقه. ولم يستطع حزب الفلاحين، الذي عارض سابقا فَرض النظام الشيوعي من قبل السوفيات، قبول هذه الرواية التي تعبر عن رؤية تنقيحية للتاريخ.

لزمت أحزاب اليمين الصمت بينما انبرى حزب اتحاد الحرية مدافعاً عن مشروع القانون الذي طرحه بتصميم وجرأة. يلمس المرء في هذه المناظرة بوادر خيبة أمل القوى الليبرالية بحكومة اليسار. على الرغم من وفرة الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها استكمالاً للمسيرة التي بدأتها الحكومة الليبرالية، بيد أنها أصرت على رواية التاريخ البولندي من منظورها الخاص. وقد زلزل تعنتها وإحجامها عن الاعتراف بحقيقة الأحداث السالفة رباطة الجأش المعهودة لدى الليبراليين. حتى إن أحد أعضاء حزب اتحاد الحرية هتف غاضباً: «قد يتهيأ للبعض أننا سنتقبل الأمر على الفور وكأنَّ شرّاً لم يحدث طيلة تلك الأعوام على الإطلاق، أو أن كائنات غريبة تسببت بحالة الفوضى والقهر كلها»[١٠٣]. في نهاية المطاف، وجب على مجلس النواب

(١٠٢) Speech of Marek Dyduch (SLD), Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP, session 35 (16 November 1994), p. 40.

(١٠٣) Speech of Olga Krzyzanowska (UW) in *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 53 (30 June 1995), p. 270.

الرضوخ لحق النقض الذي استخدمه الرئيس فاونسا والإقلاع عن مساعيه لتعديل القانون المتعلق بالمحاربين.

١ ـ التطهير وملفات أجهزة الاستخبارات

عقد مجلس السيم الذي تغلب عليه أحزاب اليسار أولى جلسات التداول حول قضية التطهير في منتصف عام ١٩٩٤م، وبين يديه ما لا يقل عن ثمانية مشروعات قوانين تحوي مقترحات لمعالجة القضية بأشكال مختلفة. على الرغم من التفاوت الكبير بين المشروعات المطروحة، لم تعلُ الأصوات بالجدال. قدَّم حزب تحالف اليسار الديمقراطي مشروعات قوانين لا تمت إلى التطهير بصلة، فمفهوم الحزب للتطهير اقتصر على قيام الحكومة بإجراء سبر عام لخلفيات كبار المسؤولين الحكوميين للتثبت من براءتهم. وسعى لتخويل وزارة الدولة للشؤون الداخلية بصلاحيات رفع السرية عن الوثائق وإزالة قسَم الحفاظ على السرية إن رأت ذلك مناسباً. أشاد وزير الدولة للشؤون الداخلية بهذه المشروعات قائلاً إنها تشبه القوانين المعمول بها في الغرب وهذه إحدى أسمى آيات التمجيد والثناء(١٠٤).

في غضون ذلك، بدأ موقف الأحزاب الليبرالية من قضية ملفات الأجهزة الأمنية يتبدل تدريجياً. في عام ١٩٩٤م، طرح حزب اتحاد الحرية، الحليف الجديد للقوى الليبرالية، مشروع قانون أوصى فيه بفتح ملفات أجهزة الاستخبارات أمام العامة للاطلاع عليها، وذلك بعدما أصر لمدة خمسة أعوام تقريباً على موقفه الرافض لفتحها بحجة أن ذلك يمثل انتهاكاً صارخاً للأصول القانونية والحقوق المدنية. ظلت هذه المخاوف تؤرق القوى الليبرالية، وكرهت التبدل الحاصل في مجرى السياسة. حين طرح يانوش نيمتزوفيتش Janusz Niemcewicz مشروع القانون بالنيابة عن حزبه، استهل التقديم بشرح مختصر يلخص المخاطر المحتملة لفتح الملفات، ثم أردف قائلاً: «إننا نطرح مشروعنا هذا دون حماس، ومع ذلك يحدونا أمل بأن يطوي هذه الصفحة من تاريخ أمتنا»(١٠٥).

---

(١٠٤) Speech of Andrzej Milczanowski, minister of internal affairs, *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 25 (7 July 1994), p. 157.

(١٠٥) *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 35 (16 November 1994), p. 122.

يمكن تفسير التغيير الذي طرأ على موقف الأحزاب الليبرالية من مصير الملفات الأمنية بطريقتين:

أولاً: صقلت هذه الأحزاب موقفها العقائدي بناء على الخبرة التي اكتسبتها. فقد شجعت التسريبات القادمة من محفوظات أجهزة الاستخبارات على انتشار شائعات مؤذية، الأمر الذي أجبر ضحايا هذه المزاعم على رفع دعاوى تشهير مكلفة طال مكوثها في أروقة المحاكم لتبرئة أسمائهم. وبذلك كان إغلاق الملفات يفرض على الأبرياء تكاليف باهظة. فأطلقت الأحزاب الليبرالية نداء لإجراء «تطهير متمدن» من شأنه أن ينظم الفوضى التي ترتبت على اتهامات لا مجال للحسم في تفنيدها[١٠٦].

ثانياً: عكف ورثة حركة «تضامن» على التأمل ملياً عقب فوز الشيوعيين السابقين في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣م. وعلى غرار ما حدث في ألمانيا الشرقية، ازداد قلق الأحزاب الليبرالية حيال مصير الملفات بعد فقدان السيطرة عليها. وظن بعضها أن الاعتراف بحق الشيوعيين السابقين في المشاركة الكاملة في الديمقراطية الجديدة من دون أي تحفظات شجَّع العامة على التصويت لتفويضهم بزمام الحكم من جديد. كان من المفترض لسياسة «الخط العريض» أن تفسح مجالاً لمشاركة الشيوعيين في الديمقراطية الجديدة، لا تسهيل إعادة تأهيلهم السياسي بصورة كاملة[١٠٧].

لكن اقتراح الأحزاب الليبرالية أتى في غير أوانه. إذ أحكم اليسار قبضته على مجلس النواب، وحرص على إرسال مشروعات القوانين المخفَّفة وحدها إلى اللجنة. وبذلك تخلى المجلس عن قضيتي التطهير والملفات الأمنية لعامين آخرين.

٢ ـ المحاكمات

بالرغم من استمرار اللجنة المركزية في مساعيها الرامية إلى تسهيل ملاحقة الجرائم التي ارتكبت في عهد ستالين، وعلى رأسها محاكمة آدم

---

(١٠٦) يان ليتينسكي (Jan Lityński) (اتحاد الحرية)، مقابلة مع المؤلف، وارسو، ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٠م.

(١٠٧) Edmund Wnuk-Lipiński, in: *Gazeta Wyborcza* (5 July 1994), pp. 10-11.

هومر مع خمسة عشر من معاونيه التي استرقت أمداً طويلاً، بقي احتمال تطبيق قانون التقادم على هذه القضايا محاطاً بالغموض. ومع تطور عدد من القضايا الخلافية واقتراب موعد سقوط قضايا كثيرة تعود إلى حقبة الأحكام العرفية بالتقادم، اقترح حزب اتحاد الحرية تعديل القانون الجنائي ليصبح كالآتي:

اعتباراً من الأول من شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٠م، يسري قانون التقادم على الجرائم المرتكبة عمداً، بما فيها قتل النفس أو الإيذاء الجسدي أو الإخلال بالحرية أو إقامة العدل، التي يعاقب عليها القانون بتجريد المجرم من حريته مدة لا تقل عن ثلاثة أعوام والتي ارتكبت بأيدي مسؤولين حكوميين في المدة الواقعة بين الأول من شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٤م حتى الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٩م في أثناء تأدية واجباتهم الرسمية أو المتعلقة بها[١٠٨].

ردَّ حزب تحالف اليسار الديمقراطي مؤكِّداً أن لا حاجة لمشروع كهذا البتة. وتساءل أحد النواب: «إلى متى نواصل السعي لطرد شبح الماضي؟»[١٠٩]. رأى حزب تحالف اليسار الديمقراطي وجوب إجراء المحاكمات جميعها وفقاً للمبادئ التوجيهية القائمة حالياً في القانون الدولي. وفي حال صُنفت الجريمة تحت اسم جريمة حربٍ أو جريمة ضد الإنسانية، لا يسري عليها عندئذٍ قانون التقادم. في حين تطبَّق القوانين المحلية المتعلقة بالقانون المذكور على الجرائم التي لا تدخل ضمن هذا التعريف.

أوشك حزب اتحاد الحرية، مبدع «الخط العريض»، على الوصول إلى تقييم جديد للعلاقة السياسية المستمرة مع الماضي. «إن المسؤولية تجاه الماضي لغز محيِّر لا ينفك يرتد كالكِيد[١١٠] في فترات تاريخية

---

(١٠٨) Article 108.2, Kodeks Karny.

(١٠٩) Speech of Krzysztof Baszczyński (SLD) in *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP,* session 44 (2 March 1995), p. 109.

(١١٠) الكيد المرتد (Boomerang) عبارة عن قطعة خشب منحنية الشكل يُستعمل كسلاح أو يُستخدم في الألعاب الرياضية. فإن جرى رميه على نحو محدد وصحيح في مسار إهليليجي فإنه يعود إلى نقطة رميه نفسها (المترجمة).

متباعدة»[١١١]. لجأ الحزب إلى توصيف الجهود المضنية التي بذلتها فرنسا على مدى نصف قرن من الزمان للمصالحة مع الحقبة الوجيزة نسبياً لنظام الحكم في فيشي مستخدماً إياه كمرجع مقارن جديد في الجدل الدائر حول ماضي بولندا. عبَّر جون روكيتا عن صدمته لإغفال العديد من نواب الجيل الشاب في تحالف اليسار الديمقراطي الأذى الذي سببه حزبهم فيما مضى، قبل أن يقول مستغرقاً في تفكير عميق: «هل أصبنا حقاً بإعتاق الحياة العامة البولندية من مسؤوليتها الجماعية في الأعوام الخمسة السابقة؟»[١١٢].

في نهاية المطاف وافق مجلس السيم الذي يهيمن عليه تحالف اليسار الديمقراطي على خطاب حزب اتحاد الحرية حول تعطيل قانون التقادم كجزء من حزمة إصلاحات ضخمة طالت القانون الجنائي[١١٣]. وبنتيجة القانون، لا يسري قانون التقادم على العديد من القضايا المهمة التي ترجع إلى حقبة الأحكام العرفية، مثل إطلاق النار على العمال في منجم فويك عام ١٩٨١م وفي مقاطعة غدانسك عام ١٩٧٠م.

في السابع من آذار/مارس عام ١٩٩٦م، أدانت المحكمة الإقليمية في وارسو آدم هومر في تسعة من بين اثنتي عشرة تهمة موجهة إليه بالتعذيب. وحكم عليه بالسجن مدة تسعة أعوام؛ فيما تلقى عشرة من مرؤوسيه أحكاماً بالسجن تراوحت مدتها بين ٣ ـ ٨ أعوام. وقد علَّق القاضي على أهمية هذه القضية قائلاً: «بالرغم من كل شيء، نجحت القضية في تصوير تاريخ ظلَّ جرحاً دامياً في قلوب عائلات بولندية كثيرة. إذ فضحت الآليات التي استخدمت على نحو غير مسبوق في جرائم تتعلق بالإرهاب والفوضى خارج نطاق القانون»[١١٤].

من الصعب معرفة عدد المحاكمات التي خضع لها المسؤولون الحكوميون من الحقبة الشيوعية على وجه اليقين، وذلك لعدم توافر أي

---

(١١١) Speech of Jan Rokita (UW) in *Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP*, session 44 (2 March 1995), p. 118.

(١١٢) المصدر نفسه، ص١١٨.

(١١٣) Article 25.b in *Dziennik Ustaw*, poz. 475, 19 August 1995.

(١١٤) *Rzeczpospolita*, 9-10/3/1996, p. 1.

بيانات حول هذا الشأن سواء لدى وزارة العدل أو اللجنة المركزية للتحقيق في جرائم هتلر. عبر الاطلاع على الوثائق الحكومية وتقارير الصحف، أمكن إحصاء ثلاثين محاكمة على الأقل لمسؤولين حكوميين سابقين من مجرمي الحقبة الستالينية وحقبة الأحكام العرفية(١١٥). على الرغم من شهرة بولندا بتحاشي محاكمة الشيوعيين السابقين وقيادات الشرطة، فإن المحاكمات التي أجرتها في الواقع لا تقل عدداً عن تلك في ألمانيا. لقد أخذ الادعاء العام البولندي هذه القضية على محمل الجد، حتى في غياب الدعم القانوني والمؤسساتي.

حادي عشر: قضية أولكسي

أدت الانتخابات الرئاسية التي حدثت في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٥م إلى نشوء الموجة التالية من المزاعم المريرة المتعلقة بالماضي. بعد هزيمة ليخ فاونسا أمام المرشح اليساري ألكسندر كفاسنيفسكي، اتهم فاونسا رئيس الوزراء يوزيف أولكسي بالتجسس لصالح جهاز الاستخبارات الروسية. في ساعاته الأخيرة في سدة الرئاسة، دعا فاونسا حشداً من صفوة القادة السياسيين البولنديين للإعلان عن هذه الاتهامات على مسامعهم طالباً الإذن لإعلان حالة الطوارئ. لكنهم بدلاً من ذلك انسحبوا من مجلسه للتشاور في الأمر. ما لبث الخبر أن انتشر كالنار في الهشيم، وبعد يومين صرّح وزير الداخلية أمام مجلس النواب علانيةً عن قيام أولكسي بتسليم وثائق سرية لعميل استخبارات روسي. جاء رد فعل المجلس مشوباً بالحذر والتوجس، فأوكل مهمة التحقيق في أفعال أولكسي للمدعي العام وشكَّل لجنة لدراسة ماذا كان قيام مكتب حماية الدولة بالكشف عن تلك المعلومة قانونياً أم لا.

بلغت التهم الموجهة لأولكسي حداً من الخطورة والفظاعة بحيث لم يكن ثمة مجال لتوخي الحياد والتروي في معالجتها. نادى اليمين السياسي، وقد كدَّرته الهزائم الانتخابية، باستقالة أولكسي. بينما شن اليسار هجوماً على وزارة الدولة للشؤون الداخلية ومكتب حماية الدولة. غصت الصحف بالاتهامات والاتهامات المضادة، واختلطت الأمور في أذهان العامة حول

---

(١١٥) انظر الملحق في نهاية هذا الكتاب، إذا أردت الاطلاع على لائحة المحاكمات.

المسؤول عن حالة عدم الاستقرار التي عمت البلاد: مؤامرة يسارية أم يمينية.

في التاسع عشر من كانون الثاني/يناير عام ١٩٩٦م، طرح ألكسندر كفاسنيفسكي الرئيس اليساري المنتخب حديثاً، باكورة مبادراته التشريعية أمام مجلس النواب، وهو مشروع قانون يتعلق بالتطهير وملفات أجهزة الاستخبارات. فاقترح تشكيل «لجنة الثقة العامة» للإشراف على محفوظات جهاز الاستخبارات، على أن يتم تفويض اللجنة باستعمال الملفات للتحقق من وجود أي تعاون بين المرشحين للمناصب السياسية وغيرهم من الموظفين الحكوميين رفيعي المستوى مع الجهاز المذكور، بالإضافة إلى تمكين الأفراد من الوصول إلى ملفاتهم الشخصية(١١٦). انضم مشروع القانون الرئاسي هذا إلى أربعة مشروعات أخرى مماثلة وُضعت بين يدي مجلس النواب للتداول. تجنب المجلس اتخاذ إجراءات فورية حول هذا الشأن، إلا أن المشروع الرئاسي شكل نقلة نوعية في ديناميكيات سياسة التطهير. لقد تلاشت معارضة اليسار للتطهير - مؤقتاً على الأقل - وإنه لمن المفارقات أن يمد اليسار نفسُه القضية بشحنة جديدة من الطاقة.

ظل الشقاق حول قضيتي التطهير والتعاون مع أجهزة الاستخبارات يمزق معسكر «تضامن» ريثما ظهرت قضية أولكسي. كان اليسار المستفيد الوحيد من حالة الخصام بين الفريقين الليبرالي والمحافظ اللذين نتجا عن تفكك حركة «تضامن». ومن مفارقات التطهير في الواقع أن يسبب عموماً أذىً للمعارضة السياسية السابقة أكثر منه للحزب الحاكم السابق. فجهاز الأمن لم يضطر إلى إغراق الحزب الحاكم بالجواسيس، لذا فإن قلةً من الناشطين في الحزب الشيوعي سابقاً كانوا من بين أعوانه. بينما استشرى هذا الجهاز في صفوف المعارضة، ناشراً سموم الشك والريبة في أوصالها. إلى جانب ذلك، مالت وسائل الإعلام ومعها العامة إلى تقبل حقيقة أن كل شيوعي عميل استخباراتي سابق بحكم الضرورة، في حين شكّل إفشاء سر أحد الجواسيس من حركة «تضامن» مادة صحفية دسمة وفضيحة تنم عن

(١١٦) *Rzeczpospolita*, 7/2/1996, p. 5.

النفاق والخسة[117].

غيَّرت قضية أولكسي نظرة أحزاب اليسار للمسائل المختلفة. كانت قضية التعاون مع الاستخبارات قد أسقطت حكومة يسارية إلى جانب أخرى يمينية. تعلمت أحزاب اليسار أن غياب التطهير قد كلّف الأحزاب على طرفي الطيف السياسي ثمناً باهظاً، وأثقل كاهل النظام السياسي برمته. بحلول عام ١٩٩٦م، شرع الزعماء السياسيون يفكرون بضرورة التوصل إلى أحد أشكال التطهير وحتميته، وإنْ أعرب البعض عن أسفه لهذه الحاجة.

بوجه عام، عبر الشعب البولندي عن رأي مماثل. في شباط/ فبراير عام ١٩٩٣م، وافق ٢٧ في المئة فقط من البولنديين مع العبارة القائلة: «يعد التطهير اليوم أحد أهم المشكلات التي تحتاج إلى حل في بولندا». وفي شباط/ فبراير عام ١٩٩٦م ارتفعت هذه النسبة إلى ٤٤ في المئة. إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن العوام أيضاً استخلصوا العبر وأدركوا أهمية التطهير. في ذلك الحين، أظهر استطلاع للرأي أن ٦٧ في المئة من الشعب البولندي يؤمنون بضرورة حظر المناصب الرفيعة في الحكومة على الأفراد الذين عملوا لصالح جهاز الأمن سابقاً[118]. تكشف هذه البيانات عن فجوة مثيرة للاهتمام. آمن ٦٧ في المئة من الشعب بضرورة التطهير، في حين رأى ٤٤ في المئة فقط أن التطهير من أخطر المشكلات التي تعصف بالبلاد. كما ضم الاستطلاع السؤال الآتي:

طرح اقتراح لتشكيل «لجنة الثقة العامة»، مهمتها الإشراف على محفوظات كل من إدارة الأمن وجهاز الأمن. سوف تقوم اللجنة بالتثبت من

---

(١١٧) أشار سياسيون ينتمون من اليمين واليسار إلى هذه النقطة. ستيفان نيشوفوفسكي (Stefan Niesiołowski) (الحركة الانتخابية ـ تضامن)، مقابلة مع الكاتبة، وارسو، ١١ تموز/ يوليو ٢٠٠٠م، وييرزيه جيفولسكي (Jerzy Dziewulski) (تحالف اليسار الديمقراطي)، مقابلة مع الكاتبة، وارسو، ١٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٠م.

(١١٨) «Lustracja - Problem wciąż aktualny,» Centrum Badania Opinii Społecznej BS/34/34/96, Warsaw, (February 1996), pp. 2 and 4.

لم يتغير هذا الرقم بصورة ملحوظة منذ استطلاع عام ١٩٩٣م، وفيه سئل الناس عما إن كان «ينبغي إخضاع الأفراد الذين يشغلون مناصب معينة في الحكومة لعملية التطهير». وأجاب ٦٤ بالمئة إجمالاً بالإيجاب. انظر:

«Oczekiwania i obawy związane z lustracją,» Centrum Badania Opinii Społecznej BS/38/29/93, Warsaw (March 1993), p. 1.

ماضي الأفراد الطامحين إلى مناصب قيادية في الحكومة، بالإضافة إلى الأشخاص المتهمين زوراً بالتجسس لصالح الأجهزة الأمنية. هل تعتقد أن تشكيل هذه اللجنة حالياً أمرٌ: (١) مُلح ولا يمكن الاستغناء عنه؛ (٢) ضروري، لكن توجد قضايا أخرى أكثر أهمية؛ (٣) غير ضروري.

اختار ٢٩ في المئة ممن شملهم الاستطلاع البديل الأول، بينما وافق ضعفهم تقريباً (٥٧ في المئة) مع الخيار الثاني[١١٩]. بصورة عامة، وافق البولنديون على التطهير بصفته شراً لا بد منه. فرأوا أن التطهير يساعد في وضع حد لحالة عدم الاستقرار السياسي، دون أن يمر بخاطرهم أنه سيجعل من بولندا مكاناً أفضل.

شرع مجلس السيم بتدارس مسألة التطهير من جديد، فشكل لجنة استثنائية للتركيز على القضية. حين عقدت اللجنة أولى جلساتها في أواخر شهر آب/أغسطس، كان مناخ الأزمة الناجم عن قضية أولكسي قد تبخر، ولم يعد تحالف اليسار الديمقراطي واثقاً أن من الحكمة المضي قدماً في هذا الشأن. فامتنع نوابه المشاركون في في اللجنة الفرعية عن تأييد مشروع القانون الذي طرحه الرئيس، بل حولوا دعمهم المكتوم لصالح اقتراح حزب الفلاحين، الذي أجاز وصول الأفراد إلى ملفاتهم الشخصية لكنه في الوقت ذاته قصر مفهوم التعاون على نطاق ضيق جداً[١٢٠]. لم يكن بمقدور تحالف اليسار الديمقراطي التراجع عن دعمه لقضية التطهير بكل معنى الكلمة، فاتَّخذ من الضمانات الإجرائية ذريعةً يخفي وراءها مقْتَه للعملية.

أما حزب الفلاحين فقد نأى بنفسه عن مشروع القانون الذي طرحه بنفسه ليدخل في تحالف مع الأحزاب الليبرالية حول مشروع قانون تسوية، اختارته اللجنة لاحقاً ليكون أساساً للمفاوضات. فرض مشروع القانون على المرشحين لمناصب سياسية وكبار المسؤولين في الحكومة الإقرار بتعاونهم مع الأجهزة الأمنية في الحقبة الشيوعية أو براءتهم منه في تصريح خطي،

---

(١١٩) «Lustracja - Problem wciąż aktualny,» p. 16.

(١٢٠) *Druk*, no. 1534, «O wyodrębnieniu, przechowywaniu oraz udostępnianiu informacji o pracownikach i tajnych współpracownikach organów bezpieczeństwa państwa w latach 1944-1989,» (31 January 1996), and *Rzeczpospolita*, 10/10/1996, p. 2.

لتدرس التصاريح بعدها من قبل محكمة مختصة بالتطهير قبل إصدار حكم على مدى صحتها، وكل من يثبت زيف تصريحه، يفقد الحق في تبوؤ مناصب حكومية معينة مدة عشر سنوات[١٢١]. وبذلك شكل الكذب بشأن التعاون سابقاً، وليس التعاون بحد ذاته، أساساً لصرف الأفراد من عملهم.

سارت المفاوضات في طريق شاقة طويلة. عقدت اللجنة سبع عشرة جلسة، وما برح تحالف اليسار الديمقراطي يقيم العقبات الإجرائية - وهي الركيزة الأساسية للديمقراطية الليبرالية - واحدة تلو أخرى للحيلولة دون تحقيق النتيجة المرجوة. فأكد أنه من المستحيل ضمان الحقوق المدنية للأفراد خلال تنفيذ عملية التطهير. ونوه نوابه إلى افتقار الملفات للأدلة الكافية التي تحسم تعاونَ الفرد عن سابق إصرار وتصميم مع جهاز الأمن سابقاً أم لا، والضرر الناجم عن ذلك التعاون[١٢٢].

كانت الأحزاب الليبرالية قد عبَّرت عن مخاوف مماثلة فيما مضى، لكنها عدلت عن موقفها ذاك لتقف إلى جانب مشروع قانون يأخذ في الحسبان اعتبارات أخرى غير الحقوق المدنية للمتهمين. شدد حزب اتحاد الحرية على أهمية الحقيقة، قائلاً إن للناخبين الحق في معرفة الحقائق المتعلقة بشخصية المرشح السياسي[١٢٣]. في حين أبدى الليبراليون بعض التحفظ إزاء مسألة التطهير. فالعبرة من تجربة بولندا واضحة لا لبس فيها: وفَّر غياب التطهير الفرصة لإشعال فتيل عدم الاستقرار السياسي، ونجحت فضائح التجسس الاستخباراتي في إسقاط حكومتين حتى الآن، وبدا أن رؤساء الوزراء في بولندا يتبدلون كل اثني عشر شهراً تقريباً. من هنا، برزت حاجة البلاد إلى تدابير واضحة لتقييم صحة اتهامات كهذه.

إلى جانب ذلك، استخلصت الأحزاب الليبرالية العبرة عقائدياً من التجربة الدولية. انكب المشرعون البولنديون منذ عام ١٩٨٩م على إجراء مقارنة بين تجربة الانتقال إلى الديمقراطية في بلادهم والانتقال السياسي

---

(١٢١) *Dziennik Ustaw*, no. 70, poz. 443 (11 April 1997).

(١٢٢) Speech by Jerzy Dziewulski (SLD) in «Biuletyń z posiedzenia Komisji Nadzwyczajnej do rozpatrzenia projekt-18w ustaw lustracyjnych,» no. 3027 (23 October 1996), p. 23.

(١٢٣) Speech of Jan Lityński (UW), in: Ibid., p. 20.

الإسباني في سبعينيات القرن ذاته، مع التقليل من أهمية تجارب الجيران الأقرب إلهم في ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا. وأمعنوا في توجيه انتقادات لاذعة إلى سياسة التطهير وفتح ملفات شتازي في ألمانيا؛ لكن الشك في نجاعة الحل الألماني ما لبث أن تلاشى بقدوم عام ١٩٩٤م. اتخذ التطهير هناك طابعاً سلمياً، غابت عنه مظاهر الانتقام والفوضى الاجتماعية الناجمة عنها، خلافاً للتوقعات. كذلك استفاد الألمان الشرقيون من المعلومات الواردة في الملفات لمعرفة أثر جهاز شتازي على حياتهم، وبذلك نجحوا في محو تركته عن أجندة بلادهم السياسية. في خريف عام ١٩٩٦م، أصغى المشرعون البولنديون بعناية فيما استعرض الألمان تجارب بلادهم[١٢٤]. وفي العام ذاته تبنى مجلس أوروبا[١٢٥] قراراً يبين الخطوط العريضة لصياغة إجراءات التطهير على نحو يحترم مبادئ سيادة القانون[١٢٦]. باختصار، رأى الليبراليون أن التطهير ربما يكون ضرورياً، وتراءت لهم إمكانية توافقه مع الديمقراطية الليبرالية، الأمر الذي مكّنهم من إعادة التوكيد على التزامهم العقائدي وفضح استراتيجية الشيوعيين في انتهاز المبادئ الديمقراطية الليبرالية.

أثار مشروع القانون الذي طرحه الائتلاف استياء الرئيس كفاسنيفسكي. إذ لم يضع تعريفاً ضيقاً لمفهوم التعاون الأمني كما يرغب، ولم يمنح

---

(١٢٤) عقدت المنظمات الألمانية في وارسو مؤتمرين في خريف عام ١٩٩٦م بهدف تعريف البولنديين بتجربة العدالة الانتقالية في ألمانيا. استمعت شخصيات سياسية بولندية بارزة، ومنهم أعضاء في اللجنة الفرعية المكلفة بالتطهير، إلى الكلمة التي ألقاها يواخيم غاوك، رئيس محفوظات جهاز ستازي، في كلا المؤتمرين. عقد المؤتمر الأول تحت شعار «Aufarbeitung der Geschichteeine Herausforderung für Europa»، في المدة بين ١٨ ـ ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٦م في جامعة وارسو برعاية مؤسسة فريدريك إيبرت (Friedrich Ebert Stiftung). نظمت مؤسسة فريدريك ناومان (Friedrich-Naumann-Stiftung) المؤتمر الآخر الذي عقد تحت عنوان «Ochrona danych w Polsce I w Niemczech-koncepcje, praktyka, polityka» يومي ١٠ ـ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٦م.

(١٢٥) منظمة دولية مكوَّنة من ٤٧ دولة أوروبية تأسست في عام ١٩٤٩م. يقع المجلس في مدينة ستراسبورغ على الحدود الفرنسية الألمانية. من أبرز إنجازاته: الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان في عام ١٩٥٠م الذي يمثل أساس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. علماً أنه منظمة منفصلة وليس جزءاً من الاتحاد الأوروبي (المترجمة).

(١٢٦) القرار التشريعي رقم ١٠٩٦، عن إجراءات تعرية تركة الأنظمة الشمولية الشيوعية السابقة الصادر بتاريخ ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٦م يمكن الاطلاع عليها عبر زيارة الموقع الإلكتروني:
<http://stars.coe.fr/ta/ta96/ERES1096.HTM>.

المواطنين كافة حق الاطلاع على ملفاتهم الشخصية(١٢٧). في ١٨ حزيران/يونيو عام ١٩٩٧م، وقّع الرئيس على قانون التطهير بالرغم من هواجسه هذه؛ فالانتخابات النيابية باتت على الأبواب، والرئيس غير راغب في أن يترك حزبه انطباعاً يوحي بمحاولته التستر على أخطاء الماضي أو تبريرها. وقد خالفه كثير من أعضاء الحزب رأيه بضرورة اللجوء إلى هذه الاستراتيجية الانتخابية، ظناً منهم أن التطهير يسلط الضوء على الماضي بصورة تضر بمصالح الحزب.

بالرغم من كثرة الفضائح السياسية الناجمة عن غياب قانون تطهير، كادت انتخابات عام ١٩٩٩م تخلو من أي لغط أو همس في ظل حضور القانون، استطاعت حركة «تضامن» بالنتيجة التي حصدتها تشكيل الحكومة من جديد. أقرَّ عدد قليل من المرشحين للانتخابات بتعاونهم مع جهاز الاستخبارات سابقاً، وأجاز تحالف اليسار الديمقراطي إبقاء أسمائهم على اللوائح الانتخابية لأحزابهم(١٢٨).

دخل قانون التطهير في بولندا حيز التنفيذ فعلياً في عام ١٩٩٩م، بعد مرور عشرة أعوام على انتقال البلاد إلى الديمقراطية. صرّح زهاء ٢٣ ألف مسؤول حكومي وقاض وعضو البرلمان بتورطهم في العمل لصالح جهاز الاستخبارات أو براءتهم من هذه التهمة، اعترف منهم قرابة ١٣٠ شخصاً بتعاونهم مع الجهاز المذكور، ونشرت أسماء هؤلاء في صحيفة مونيتور بولسكي Monitor Polski [حرفياً: الجريدة الرسمية لجمهورية بولندا] الرسمية(١٢٩). كذلك شرعت محكمة الاستئناف في وارسو في التثبت من صحة تصريحات الآخرين. في خريف ذلك العام، أسفرت اتهامات بالتعاون

---

(١٢٧) إن حذف هذا البند الأخير لأمر يثير الاستغراب إلى حد ما؛ إذ يبدو أن الليبراليين، وليس اليساريون، أصحاب المصلحة في تأييد حرية الوصول إلى المعلومات. يرجع تحفظ الليبراليين على مسألة فتح الملفات إلى قلقهم الدائم من أن فتحها قد «يثير عاصفة جديدة من الشجب والافتراءات» على الأرجح. انظر: Adam Michnik, in: *Gazeta Wyborcza* (19 June 1997), p. 2.
كان ذلك ليلحق ضرراً أكبر بالمعارضة السابقة منه بالشيوعيين السابقين.

(١٢٨) *Gazeta Wyborcza:* (30 June 1997), p. 4, and (7 July 1997), p. 3.
نجح أحد المتعاونين الذين اعترفوا بذلك ـ ييرزيه شتيلغا (Jerzy Szteliga) ـ في انتخابات مجلس النواب.

(١٢٩) *Washington Post*, 9/9/1999.

مع جهاز الاستخبارات عن استقالة ثلاثة من أعضاء الحكومة، حتى قبل أن تتاح للمحكمة فرصة البت في قضايا هؤلاء المسؤولين. وفي وقت لاحق، أصدرت المحكمة قرارات عدة، أدين بموجبها محامٍ واثنان من أعضاء مجلس الشيوخ (أحدهما من «تضامن» والآخر من حزب تحالف اليسار الديمقراطي) ونائب سابق لرئيس الوزراء ونائب سابق لوكيل وزارة الدفاع بتهمة الإدلاء بتصريحات كاذبة(١٣٠).

مع انطلاق حملة الانتخابات الرئاسية في صيف عام ٢٠٠٠م، فُرض على كل مرشح التوقيع على تصريح رسمي مماثل. فاعترف المرشح المستقل أندريه أوليكوفسكي Andrzej Olechowski بتعاونه مع جهاز الاستخبارات سابقاً، لكنه مع ذلك احتفظ بشعبية لا بأس بها. فيما أظهر ليخ فاونسا، وفرصته بالفوز ضئيلة، حرصاً بالغاً على تأكيد براءته. وبقيت الشائعات تحوم حول توقيعه على اتفاقية للتعاون مع جهاز الأمن عام ١٩٧٠م لأعوام عدة، لكن الأدلة ـ سواء لصالح زعيم «تضامن» أم ضده ـ ظلت أسيرة في المحفوظات. بموجب قانون التطهير الجديد، مثلَ فاونسا أخيراً أمام القضاء. وقد برأته المحكمة من الاتهامات كلها، ونشرت الوثائق التي استندت إليها في حكمها هذا(١٣١).

ـ المصارحة

تضمن اقتراح الرئيس كفاسنيفسكي إلى جانب قانون التطهير تشريعاً يقضي بفتح ملفات أجهزة الاستخبارات(١٣٢). فأوصى مشروع القانون الذي طرحه بتأسيس دائرة جديدة للمحفوظات تستوعب وثائق جهاز الأمن بدءاً من عام ١٩٤٤ حتى عام ١٩٩٠م، مدللاً على أهمية حق الوصول إلى المعلومات. وفقاً للمشروع، يحق للأفراد جميعاً قراءة المواد التي جمعها جهاز الأمن عنهم، مع الحرص على حماية هويات عملائه ومخبريه. تولى

(١٣٠) *BBC Monitoring Europe* (17 September 1999), (19 November 1999), and (23 November 1999); PAP Polish Press Agency (18 January 2000), and *Nowy Dziennik* (15 June 2000), p. 1.

(١٣١) *Rzeczpospolita*, 21/8/2000.

(١٣٢) *Druk*, no. 31 (13 November 1997).

أحد معاوني الرئيس عرض مشروع القانون على مجلس النواب، وهناك استفاض في الحديث عن الحاجة إلى فتح الملفات:

يأتي مشروع القانون هذا لتطهير أجواء الحياة العامة، وإرضاء للعدالة التاريخية، وتحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين كلهم بشأن معرفة حقيقة السبل التي استخدمت لإحكام القيد على المجتمع وحقيقة الأشخاص الذين اتبعوها. لذا؛ ينبغي ضمان حق الراغبين بالاطلاع على الوثائق التي أنشأتها أجهزة الأمن السابقة أو جمعت المعلومات عنهم. قد تكون هذه الحقيقة مُرة، ولربما دحضت خرافات كثير، ومن الممكن أن تقوّض سلطة الكثيرين. لكنها تبقى مع ذلك وسيلة حتمية لشفاء الجروح. إننا نبني الديمقراطية في بلدنا منذ عشر سنوات، دون أن نتمكن حتى اللحظة من تسوية هذه المشكلة[١٣٣].

سنَّ مجلس النواب، بعد أن تمكن معسكر «تضامن» من الهيمنة عليه مجدداً، قانوناً أشمل بكثير لإنشاء «معهد الذاكرة الوطنية»[١٣٤]. منح مشروع القانون الأفراد حق الاطلاع على أسماء العملاء والمخبرين في جهاز الأمن سابقاً، وأدخل مفهوم «الجريمة الشيوعية»، وعدَّ إنكار «الجرائم الشيوعية» جريمة يعاقب عليها القانون. كما أناط بالادعاء العام التابع للمعهد ومركز المحفوظات مسؤولية التحقيق في جرائم الحقبة الشيوعية وملاحقتها. واليوم، يتمتع الضحايا وأعوان جهاز الأمن على حد سواء بحق الاطلاع على ملفاتهم، التي يشرف عليها معهد الذاكرة الوطنية. تجري هذه المؤسسة، التي تتخذ من مبنى جميل براق أعيد ترميمه في وارسو مقراً لها، أبحاثاً تتعلق بجرائم الحقبتين النازية والشيوعية في بولندا، كما توفر للادعاء العام المكلف بالتحقيق في هذه الجرائم كنزاً ثميناً من الوثائق.

---

(١٣٣) كلمة ماريك شيفيتس (Marek Siwiec)! وزير الخارجية في المستشارية الرئاسية ورئيس مكتب الأمن القومي، في:

Sprawozdanie stenograficzne Sejmu RP, 3 kadencja, session 15 (2 April 1998).

(١٣٤) *Druk*, no. 252 (24 March 1998).

خلاصة

تساعدنا نظرية الانتقال إلى الديمقراطية في فهم الأسباب الكامنة وراء سعي بعض الدول الديمقراطية الفتية لتحقيق عدالة انتقالية وإحجام بعضها الآخر، لكن هذه النظرية لا تقدم الفائدة ذاتها عند تفسير تداعيات القضية في الأعوام اللاحقة لأول انتخابات حرة. توفر نظرية سياسة القوة شرحاً مفيداً، يتميز ببساطة افتراضاته وفطنتها إلى جانب وضوح تنبؤاته، لكنها مع ذلك تقف عاجزة عن حل الخيوط المعقدة لسياسة العدالة في بولندا ما بعد الشيوعية.

صيغت مقاربة بولندا لقضية التطهير ضمن قالب العقيدة الديمقراطية الليبرالية. منذ عام ١٩٩٢م تركَّز النقاش المتعلق بالعدالة الانتقالية في بولندا حول سؤال رئيس واحد: هل تتفق مع الديمقراطية الليبرالية؟ أجمعت الأحزاب الليبرالية واليسارية على الإجابة عن هذا السؤال بالنفي حتى عام ١٩٩٤م. لجأ الفريقان إلى الأسباب الديمقراطية الليبرالية لتبرير موقفهما المعارض للعدالة الانتقالية بالرغم من وجودهما على طرفي نقيض ضمن الطيف السياسي، وبفضل هذه اللغة المشتركة تحولا إلى حليفين على نحو يثير الدهشة.

تحولت الأحزاب الليبرالية عن موقفها في وقت لاحق؛ إذ شعرت بخيبة أمل كبيرة جراء استغلال اليسار للفكر العقائدي الليبرالي للتملص من جرائم الحقبة السابقة، إلى جانب ذلك تنامي قلقها إزاء ازدهار الإشاعات والاتهامات في غياب الحقيقة. بحلول عام ١٩٩٦م، أدرك اليسار أيضاً قيمة هذه العبرة الأخيرة: قدرة المزاعم على إسقاط حكومات برمتها. وتبين أن غياب التطهير يشكل خطراً على الديمقراطية، وهي المبدأ ذاته الذي ادعى الطرفان التمسك به. مع الاطلاع على التجارب الدولية ـ لا سيما تجربة ألمانيا ومجلس أوروبا ـ ازدادت قناعة الأحزاب اليسارية والليبرالية بالإجابة إيجاباً عن هذا السؤال الجوهري: بقليل من الدقة والحذر، يمكن صياغة سياسات الحق والعدل بما يتفق مع مبادئ الديمقراطية الليبرالية. وقد يسَّرت العقيدة عملية التعلم واكتساب الخبرة السياسية، وذلك عبر تصنيف القيم في

تسلسل هرمي. طوال الحقبة ما بعد الشيوعية، زعم الزعماء السياسيون على امتداد الطيف السياسي أن الأولوية لقيمتي الديمقراطية والحقوق الفردية؛ لكن بمرور الزمن توصل الليبراليون واليسار إلى استنتاجات مختلفة حول أنماط السياسات المثلى لتعزيز هاتين القيمتين.

استغرقت بولندا زهاء عقد من الزمان لوضع سياسات الحق والعدل. أدركت الأحزاب الليبرالية وعامة الشعب البولندي أن الإنصاف القانوني والبوح بالحقيقة ليسا ترياقاً سحرياً. فقد لا تفضي هذه الطريق إلى تحقيق عدالة تاريخية أو ضمان استقرار الدولة الديمقراطية؛ كما أنها تثير مشكلات هائلة تتعلق بالأدلة والأصول القانونية. بالرغم من ذلك كله، لم تفلح سياسة «الخط العريض» في تعزيز استقرار البلاد. واستسلم الخصوم السياسيون إلى إغراء المعلومات المسربة بصورة انتقائية من ملفات أجهزة الاستخبارات، وفي ظل غياب هذه الأدلة عملوا ببساطة على تلفيق اتهامات مسعورة. كان صعباً التثبت من صحة هذه المزاعم ما دام باب المحفوظات مغلقاً. لم تهدد زوبعة الاتهامات هذه بتقويض الدولة الديمقراطية بحد ذاتها، لكن تبادل الاتهامات خلط الأمور في أذهان العامة وشتت انتباهها. وهنا يأتي دور الإنصاف القانوني والبوح بالحقيقة عبر تمهيد السبيل أمام إثبات صدق الاتهامات أو زيفها.

دفع البولنديون ثمن تأخرهم في تبني سياسات الحق والعدل بصورة باهظة. فقد استمرت حالة عدم الاستقرار والحيرة في ظل غياب التطهير مدة عقد كامل كانت بولندا في غنى عنها. حين حلت المسألة بتبني القانون بعد طول انتظار، تنفس البولنديون الصعداء. كانت البلاد قد وصلت إلى حالة من الضجر الشديد حيال هذه المسألة حالت دون الدخول في نقاش عام على نطاق واسع يتناول القضايا السياسية والأخلاقية المحيطة بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات في الحقبة الشيوعية. كان من المحتمل جداً أن تكون العامة في بولندا أشد حماساً للانخراط في هذا النوع من الحوار في وقت مبكر من عمر الانتقال السياسي. ولا يبدو أن تأجيل التطهير كان عوناً في التأثير على ذكرى الماضي في أذهان العامة.

قد تكون المزية الوحيدة لهذا التأخير إسهامه في الوصول إلى جملة من

التدابير الأكثر شرعية من الناحية القضائية. فقانون التطهير الذي تبنته التشيك قبل أن تهدأ العواطف المتأججة المرافقة للانتقال السياسي لم يشمل مجموعة كاملة من الضمانات الإجرائية. وتبين بعدها أن قسماً كبيراً ممن أدينوا خلال التحقيقات الأولية في سياق عملية التطهير كانوا أبرياء عند الاستئناف. حتى ذلك الحين، خسر كثيرون وظائفهم، وتعرضت البلاد لانتقادات دولية واسعة بسبب خروجها عن مبادئ الديمقراطية الليبرالية(١٣٥). بالمقابل، حين انخرطت الأحزاب السياسية البولندية بمناقشة قانوني التطهير وملفات الأجهزة الأمنية في عامي ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧م، كانت الانفعالات التي رافقت الانتقال السياسي قد همدت. كما تبنى المجتمع الدولي موقفاً واضحاً من التطهير، فوضع خطوطاً عريضة أوضحت الحد الأدنى للمتطلبات اللازمة لقانون تطهير عادل. وثبت أن القانون الألماني المتعلق بملفات أجهزة الاستخبارات عملي وقد فاز باحترام دولي.

تعد تجربة بولندا خير برهان على تقارب السبل التي تتبعها الدول للوصول إلى الحق والعدل بمرور الزمن. في حين كانت بولندا مثالاً للدولة التي اتبعت نهج «التسامح ونسيان الماضي»، فقد تبنت فيما بعد سياسات الحق والعدل على غرار جاراتها، بمن فيهن ألمانيا. وقد استخدمت السياسات الآتية:

١ ـ **القصاص**: كاد العنف تجاه الشيوعيين السابقين يغيب تماماً عن المشهد السياسي في بولندا، على غرار ما حدث في الدول المجاورة.

٢ ـ **المحاكمات**: شهدت بولندا محاكمة ثلاثين مسؤولاً حكومياً سابقاً على الأقل. تم تعديل قانون التقادم لتيسير ملاحقة الجرائم التي قد تسقط بمرور الزمن، وكلف البرلمان الادعاء العام بالتعمق في دراسة الجرائم التي ترجع إلى الحقبة الستالينية.

٣ ـ **التطهير**: طبقت بولندا سياسة التطهير على الادعاء العام ووزارة الدولة للشؤون الداخلية في عام ١٩٩٠م. وفي عام ١٩٩٧م صدر عن الهيئة

(١٣٥) Lawrence Weschler, «The Velvet Purge: The Trials of Jan Kavan,» *The New Yorker* (19 October 1992), pp. 66-96.

التشريعية أخيراً قانون يقضي بتطهير المسؤولين السياسيين أيضاً.

٤ ـ **إعادة تأهيل الضحايا**: سن مجلس السيم قانوناً لإعادة تأهيل الأفراد الذين صدرت بحقهم أحكام جائرة خلال الحقبة الستالينية، دون أن ينجح في التوصل إلى اتفاق بشأن إعادة تأهيل الأفراد الذين أودعوا السجن ظلماً في مدة الأحكام العرفية. وقد طورت وزارة العدل، بقيادة «تضامن»، إجراءات إدارية لإعادة تأهيل هؤلاء.

٥ ـ **التعويض المادي**: وافق البرلمان عن طيب خاطر على تعويض الأشخاص الذين ألغيت الأحكام الجنائية الصادرة بحقهم عن السنوات التي أمضوها في السجن ظلماً، في حين ظلت أوجه التعويض الأخرى كلها موضع جدل كبير. لم يشمل قرار البرلمان الأفراد الذين سجنوا ظلماً في أثناء مدة تطبيق الأحكام العرفية (وإن كان بمقدور هؤلاء التقدم بطلبات التعويض بموجب التشريعات العادية). وقد واجه المجلس صعوبات هائلة في الوصول إلى تعريف صالح قانونياً وسياسياً للأفراد الجديرين بتشريفات قانون المحاربين ومزاياه. وأدرج ضمن تلك الفئة فئات أخرى عدة من الضحايا، لكنه بذل جهداً مضنياً في تحديد الفئات التي ينبغي استبعادها.

٦ ـ **المصارحة**: سلطت أولى محاولات الكشف عن الحقيقة ـ لجنة روكيتا ـ ضوءاً باهتاً على عمليات الأجهزة الأمنية، وأدت إلى عقد بضع محاكمات، بيد أنها حظيت بترحيب شعبي فاتر. دام توافق الأحزاب الليبرالية مع الشيوعيين السابقين على ضرورة تجنب فتح الملفات الأمنية زهاء عقد من الزمان. وبحلول عام ١٩٩٩م، سن مجلس النواب بقيادة حركة «تضامن» تشريعاً يبيح فتح ملفات جهاز الأمن أمام الضحايا السابقين.

واصل رجال السياسة البولنديون، سواء في النظام السابق أو المعارضة، السعي لتسخير العقيدة الديمقراطية الليبرالية للمحاججة ضد سياسات الحق والعدل لبضع سنوات عقب الانتقال السياسي. إذ وجدوا في تلك العقيدة منهلاً ضخماً لتعزيز سياسة هذا «النسيان القائم على المبادئ»، لا سيما نظرية العقد الاجتماعي وضمانات الأصول القانونية. تذكرنا التجربة البولندية في الواقع بحقيقة أن العقيدة الديمقراطية الليبرالية لا تقدم حلولاً بسيطة لفض المعضلات الأخلاقية والقانونية المرافقة للعدالة الانتقالية.

فتشابك قضايا تلك المرحلة يشجع الأطراف كلها على الانخراط في نقاش مستمر. وقد أضحت الأطراف السياسية في بولندا بمرور الوقت مستعدة لتعاطي قضية العدالة الانتقالية مجدداً وتنقيح تقييمها لتعارض هذه المسألة مع الديمقراطية الليبرالية. إذ لم تفلح محاولة «النسيان القائم على المبادئ» عام ١٩٨٩م في إغلاق باب الجدال السياسي.

بحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، بلغت تجربة الأحزاب السياسية ـ بما فيها الشيوعيون السابقون ـ في بولندا مرحلة النضج. كانت قد استطاعت استيعاب تجارب الدول الأجنبية واستخلصت منها العبر وتفادت أغلاطها، بما مكنها من تبني مقاربة جديدة للعدالة الانتقالية، شملت إجراء المحاكمات على نطاق ضيق، وتطبيق التطهير في ظل ضمانات قانونية كافية، بالإضافة إلى المصارحة مع فتح ملفات جهاز الاستخبارات. فبدا أن النسيان القائم على المبادئ لم يعد يتناغم مع العقيدة الليبرالية أو الاستقرار الديمقراطي.

الفصل الخامس

ماضي روسيا الدفين

أولاً: مقدمة

اتخذ الجدل حول الماضي في روسيا منحى مغايراً كلياً لما جرى في بولندا وألمانيا الشرقية. إذ بدأت عملية المصالحة مع الماضي عام ١٩٨٧م، قبل أربعة أعوام من تخلي روسيا عن سياسة الإصلاح التدريجي وإطاحتها بالنظام الشيوعي. حدث ذلك في وقت مبكر مقارنةً بألمانيا الشرقية وبولندا، قبل أن تتضح الحاجة الماسة للانتقال إلى الديمقرطية بأمد طويل. في أثناء حقبة «المصارحة والشفافية» (الغلاسنوست glasnost') هذه، شرعت وسائل الإعلام والمؤسسات المدنية المستقلة الجديدة بفضح أسرار الجرائم السابقة. وبذلك غدت المكاشفة خارج الأوساط الرسمية النموذج السائد لتسوية تركة الماضي. جرى هذا النقاش العام حول اللحظات المظلمة في تاريخ البلاد بالتوازي مع نقاشات سياسية تناولت عملية الإصلاح، لكن انفصاله عن هذه التغيرات يثير الفضول. لم يربط الساسة الروس، على نقيض ما حدث في ألمانيا الشرقية وبولندا، بين إدانة الجرائم التي وقعت في الماضي وإصلاح المؤسسات المسؤولة عنها.

نظراً للخزي الذي لحق بالنظام السياسي السوفياتي على خلفية سياسة الغلاسنوست ووصول بوريس يلتسن ـ الابن العاق للحزب الشيوعي ـ إلى سدة الرئاسة في أعقاب فشل انقلاب آب/أغسطس عام ١٩٩١م، كان طبيعياً أن نتوقع من القيادة الروسية الجديدة أن تغرس خنجرها في صدر النظام القديم. توحي بعض الخطوات التي اتخذها يلتسن في مطلع فترته الرئاسية بزخم كهذا. فقد فرض حظراً على الحزب الشيوعي السوفياتي (CPSU)، وتعهد بفتح ملفات الاستخبارات السوفياتية سابقاً، وبذلك بشّر بكشف

النقاب عن أسرار قد تكون مروعة. لكن يلتسن لم يستمر طويلاً على هذا النهج، لا سيما مع انشغاله كلياً بالإصلاح الاقتصادي وتعقيدات الحقبة ما بعد الإمبريالية. في ظل النجاح الباهر للشيوعيين السابقين والأحزاب الوطنية خلال الانتخابات النيابية في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥م، أسهمت عقائدهم بدور بارز في صياغة صورة الماضي السوفياتي. وقد صمم هؤلاء على تسليط الضوء على أمجاد الماضي وخيراته، بدلاً من توثيق جرائمه النكراء. وبذلك، أسدلت روسيا الستار على تركة ضخمة من الجرائم في تاريخها، كما لو كانت عديمة الصلة بعملية بناء الدولة الديمقراطية.

حادت العدالة الانتقالية في روسيا عن النمط الشائع في غيرها من دول الحقبة ما بعد الشيوعية نمط الإنصاف القانوني والمصارحة. مع أفول ربيع الغلاسنوست الوجيز، اختارت روسيا نسيان جرائم الدولة السوفياتية. لم يكن هذا النسيان من النمط الذي عكفت عليه بولندا في مطلع انتقالها السياسي، حيث اتخذ النسيان صيغة قرار علني بوضع الماضي جانباً في سبيل تحقيق هدف أسمى، ألا وهو تحقيق المصالحة الوطنية. في روسيا، حدث نسيان الماضي تدريجياً بمرور الزمن، وهذا النسيان كان وسيلة لإسقاط موضوع خلافي ومزعج من الأجندة السياسية للبلاد.

لم تملك أي من الأطراف على امتداد الطيف السياسي في روسيا الدافع لإثارة مسألة العدالة الانتقالية. فالحزب الشيوعي ظل عصياً على الإصلاح وأشد بأساً مقارنة بنظيريه في بولندا وألمانيا الشرقية، لدرجة أن الأحزاب الديمقراطية والوطنية الصغيرة في روسيا بدت صغيرة جداً عند رجلي هذا العملاق الذي ما برح يتباهى بهويته الشيوعية، لا بكونه حزباً اشتراكياً ديمقراطياً. مع احتفاظ الحزب الشيوعي بعافيته، لم يجرؤ أحد على التشكيك بنشاطاته السابقة مخافة بطشه. ظهر رد الفعل العنيف تجاه النزعة لتحريف التاريخ في أثناء حقبة الغلاسنوست، وبعد فاصل قصير أعقب محاولة الانقلاب الفاشلة في ٢ آب/أغسطس عام ١٩٩١م، استجمع الحزب الشيوعي قواه وضرب بيد من حديد كل من سولت له نفسه الشك بشرعية سلطة الحزب وسجلّه النظيف. بالمقابل، لم يشعر دعاة الإصلاح الديمقراطي في بولندا وألمانيا الشرقية بالخوف من رد فعل مماثل قد يأتيهم على يد الأحزاب الشيوعية السابقة في البلاد، بعدما سيطر عليها الوهن

والخجل نوعاً ما، وبذلك تسنى لهم طرح المسألة بجرأة.

إلى جانب ذلك، تضمنت السيرة الذاتية للعديد من الزعماء الديمقراطيين فترات توليهم مناصب متنوعة في الحزب الشيوعي والحكومة. وبذلك غرق هؤلاء الأفراد في أوحال النظام السوفياتي إلى حد كبير، وإن لم ترتبط أسماؤهم بأيٍّ من جرائمه. من هنا، انطوى التعمق في سبر أغوار ماضي الحزب على خطر إحراج عدد لا بأس به منهم.

تبنت الأحزاب الوطنية البولندية موقفاً قوياً مؤيداً للعدالة الانتقالية، في حين طغى الفتور على موقف نظيراتها في روسيا تجاه قضية إدانة ماضيها السوفياتي. كذلك شجبت هذه الأحزاب في بولندا تواطؤ الشيوعيين مع قوة أجنبية آثمة لتسهيل سيطرتهم على البلاد طبعاً؛ وأدرجتهم ببساطة في مرتبة الخونة. لربما تذمرت الأحزاب الوطنية في روسيا قليلاً إزاء الأصول اليهودية المزعومة للبلاشفة، بيد أنها عبرت عن فخرها إجمالاً بمنجزات الإمبراطورية السوفياتية، وتعهدت في حملاتها الانتخابية بإعادة إحياء أمجاد الماضي.

أما العامل الأخير، فكان ازدحام الأجندة السياسية لروسيا في مرحلة الانتقال السياسي بقضايا شتى. في أثناء مدة الانتقال السياسي، واجهت الدول الشيوعية السابقة الأخرى تحدياً مضاعفاً تمثل في تحقيق الإصلاح بشقيه الاقتصادي والسياسي، بينما وقع على عاتق روسيا عبء إضافي تجلى في تدبير حلٍّ إمبراطوريتها السابقة. شلت الأزمات المتلاحقة تفكير القيادة الروسية، من هذه الأزمات محاولة الانقلاب في آب/ أغسطس عام ١٩٩١م، والمحنة الاقتصادية في عام ١٩٩٢م، والمواجهة الدامية بين الهيئة التشريعية ورئيس الدولة في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٣م، وأخيراً حرب الشيشان عام ١٩٩٤م.

هيأ تواتر الأحداث المتلاحقة في الحياة السياسية الروسية لخلق مناخ قاسٍ لا يصلح لتطور عقائدي. رأينا في فصول سابقة كيف أسهمت عقيدة الديمقراطية الليبرالية في ضمان موطئ قدم لقضية العدالة الانتقالية على الأجندة السياسية في البلدان الأخرى وقدمت باقة من السياسات المقترحة لتحقيقها. شهدت روسيا منذ عام ١٩٨٧م تحولات هائلة يشار إليها عادة بأنها عملية انتقال إلى الديمقراطية، وقد تبنت بالفعل إطار عمل مؤسساتياً لدولة ديمقراطية تكلل بتشكيل حكومة تمثيلية وقيام منافسة انتخابية حرة، بيد

أنها لم تعتنق عقيدة الديمقراطية الليبرالية[1]. تبقى المصطلحات التي استخدمتها الأطراف السياسية في الدول الأخرى في أثناء مناظراتها حول العدالة الانتقالية ـ كحقوق الإنسان وسيادة القانون ـ مثار جدل حاد في روسيا، بسبب الحاجة إلى فرضيات مشتركة حول هذه المفاهيم. في ظل غياب سبيل منظَّم لتوثيق مآسي الماضي والتغلب عليها، اختار ساسة روسيا نسيان جرائم الحكومة السوفياتية.

١ ـ تركة الماضي

فاقت مرارة تركة الحكم الشيوعي في روسيا مثيلاتها لدى الدول المجاورة كلها. ومع هذا قد يبقى عدد ضحايا ستالين في غياهب المجهول إلى الأبد؛ يواصل المثقفون نقاشاً مخدِّراً من الناحية الأخلاقية حول الأعداد الحقيقية لملايين القتلى ـ ١٠ ملايين شخص، أو ربما ٢٠ مليوناً[2] ـ هذا إلى جانب الإعدامات، والمجاعات، والتهجير، وطرد كبار الإقطاعيين (الكولاكي) من أراضيهم، لم يدخر ستالين سبيلاً مهما بلغت وحشيته في مسعاه لبناء دولة قوية يبسط سلطانه عليها. بيد أن الدولة السوفياتية تفادت حملات القمع الجماعي الوحشية هذه عقب رحيل ستالين عام ١٩٥٣م. بحلول ثمانينيات القرن العشرين، خلت السجون إلا من بضع مئات من المعارضين، يضاف إليهم قرابة ٢,٠٠٠ شخص في المصحات العقلية[3]. وبذلك، بقيت ذكرى معسكرات العمل القسري السوفياتية عالقة في أذهان قلة من الروس الشاهدين على هذه التجربة، فيما حالت الرقابة دون نجاح

(١) للاطلاع على مناقشة مسألة العقيدة الديمقراطية الليبرالية في روسيا، انظر:
Ken Jowitt, «Undemocratic Past, Unnamed Present, Undecided Future,» *Demokratizatsiya,* vol. 4, no. 3 (Summer 1996), pp. 409-419, and Roundtable Discussion, «The Russian Historical Tradition and Prospects of Liberal Reforms,» *Russian Social Science Review,* vol. 40, no. 2 (March-April 1999), pp. 48-76.

(٢) Robert Conquest, *The Great Terror: A Reassessment* (New York: Oxford University Press, 1990), pp. 485-486; Anne Applebaum, *Gulag: A History of the Soviet Camps* (New York: Random House, 2003), pp. 515-522, and Alexander N. Yakovlev, A Century of Violence in Soviet Russia, with a foreword by Paul Hollander; translated by Anthony Austin (New Haven, CT; London: Yale University Press, 2002), pp. 233-234.

(٣) Applebaum, Ibid., pp. 499-500.

الكثيرين في تطوير وعي تاريخي ناضج حول جرائم ستالين حتى أواخر عقد الثمانينيات.

عقب وفاة ستالين، أنحت القيادة السوفياتية باللائمة عليه في الجرائم السابقة كلها. أوضح خروتشوف Khrushchev في خطابه السري أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي أن شخصية ستالين المشوهة، وليس النظام السياسي السوفياتي، المسؤول الوحيد على الفظائع التي وقعت في الماضي. شكّل خروتشوف لجنة لإعادة تأهيل البلاشفة القدامى الذين عانوا أقسى درجات القمع الوحشي وتعرض معظمهم للتصفية على يد ستالين. وعبّر عن تأييده لحزمة متنوعة من قوانين العفو وإعادة التأهيل أسهمت في إفراغ السجون من المعتقلين وإعادتهم إلى أحضان أسرهم ودفء منازلهم. جرت إعادة تأهيل أكثر من ٧٠٠ ألف شخص بين عامي ١٩٥٤ - ١٩٦١م[٤]. مع عودة هذا العدد الهائل من السجناء إلى أحضان عائلاتهم وأصدقائهم، من البديهي أن يتصور المرء أن تسفر طبيعة أحاديثهم اليومية الخاصة عن فضيحة عامة لجرائم الحقبة السابقة. لكن الإعياء والخوف كانا قد نالا منهم كل منال، الأمر الذي حال دون نشر المعلومات حول تجاربهم داخل المعتقل[٥]. نادراً ما نوقشت جرائم الحقبة الستالينية علناً. نشرت الصحف تقارير عن إعادة تأهيل زعماء سياسيين رفيعي المستوى، بيد أنها عزفت عن مناقشة إعادة تأهيل المواطنين العاديين[٦]. ولم يتمكن الأفراد من الشروع بعملية إعادة التأهيل، نظراً لحصر صلاحيات تقديم شكاوى المطالبة بإعادة التأهيل بالادعاء العام وحده[٧]. سارت عملية اجتثاث الستالينية وفق

---

(٤) Aleksander Yakovlev, ed., *Reabilitatsia: Politicheskie protsessy 30-50-x godov* (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1991), p. 7.

(٥) في حالات كثيرة لا يزال سجناء الرأي السابقين يخشون من البوح بحكاياتهم. حاول متحف ساخاروف (Sakharov Museum) جمع القصص التاريخية من أفواه الناجين من الحقبة الستالينية، لكن معظمهم أحجم عن السماح بتسجيل رواياتهم خوفاً من التعرض للانتقام والثأر.

(٦) Albert P. van Goudoever, *The Limits of Destalinization in the Soviet Union: Political Rehabilitations in the Soviet Union since Stalin*, translated by Frans Hijkoop (London: Croom Helm, 1986), pp. 3 and 77, and Stephen G. Wheatcroft, ««Glasnost» and Rehabilitations,» in: Takayuki Ito, ed., *Facing Up to the Past: Soviet Historiography under Perestroika* (Sapporo, Japan: Slavic Research Center, Hokkaido University, 1989), pp. 199-200.

(٧) Van Goudoever, Ibid., p. 41.

خطوات مرسومة بعناية أشرفت عليها السلطات الشيوعية عن كثب. وامتنعت الدولة عن ملاحقة الكثيرين الذين تلوثت أياديهم بالدماء في عهد ستالين.

كاد اقتراح واحد أن يؤدي إلى توسيع دائرة النقاش حول الماضي في المجتمع. طرح خروتشوف في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب فكرة بناء صرح تذكاري تخليداً لذكرى ضحايا الستالينية. ولو نفذ اقتراحه هذا، لغدا مثل هذا الصرح بؤرة للنقاش وإحياء ذكريات الماضي، نظراً لتجمع الروس بأعداد كبيرة حول الصروح في حفلات الزفاف والعطل الرسمية. بالرغم من حرص الحكومة على تنفيذ مقترحات خروتشوف بإخراج جثة ستالين من الضريح في الساحة الحمراء وإعادة تسمية الأماكن التي حملت اسمه، لم يشيَّد الصرح التذكاري مطلقاً[٨]؛ خشية أن يستقطب التجمعات والاحتجاجات الشعبية.

بعد وفاة ستالين، طرأت على الاتحاد السوفياتي تغيرات جذرية. لم يعد العنف أداة مألوفة للمنافسة السياسية والتحكم برقاب العباد[٩]. وتوقف الخصوم السياسيون عن التهديد بالتخلص أحدهم من الآخر، الأمر الذي جعل ميدان السياسة أقل خطورة. كذلك خفف الحزب الشيوعي من استخدام العصا للترهيب. خضع المجتمع لرقابة مشددة من قبل الاستخبارات السوفياتية، وأرسل كل من تجرأ على الإفصاح عن مواقفه المعارض إلى السجن أو المصحات العقلية. في عام ١٩٩١م، قدرت منظمة فريدوم هاوس وجود ١٥٧ سجيناً سياسياً في أراضي الاتحاد السوفياتي[١٠]. مع ذلك، نجحت الحكومة في إغراء الشعب بطرق شتى - مثل تحسين ظروف السكن، والأمن الوظيفي، واستقرار الأسعار - بهدف إسكاته، بل وكسب تأييده أيضاً. من الجدير ذكره أن نسبة ٨٠ في المئة من الشعب الروسي نفت

---

(٨) N. F. Katkov, «Vosstanovlenie istoricheskoi pravdy i spravedlivosti,» *Voprosy istorii KPSS*, vol. 9 (1991), p. 85.

(٩) انظر:

Peter Hauslohner, «Politics before Gorbachev: De-Stalinization and the Roots of Reform,» in: Seweryn Bialer, ed., *Politics, Society, and Nationality Inside Gorbachev's Russia* (Boulder, CO: Westview, 1989), chap. 2, pp. 46-48.

(١٠) Peter Juviler, *Freedom's Ordeal: The Struggle for Human Rights and Democratization in Post-Soviet States* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998), p. 57.

تعرضها للظلم والجور إطلاقا قبل الإعلان عن برنامج البريستوريكا (perestroika)[*]، بحسب استطلاعين للرأي في عامي ١٩٩١ و١٩٩٦م[١١].

٢ ـ غورباتشوف وسياسة الغلاسنوست

عمل غورباتشوف على تنقيح المقاربة التي استخدمها أسلافه للمصالحة مع الماضي تدريجياً. ما إن حل شهر آذار/مارس عام ١٩٨٥م، حتى كان يتحدث عن الحاجة إلى «توسيع رقعة «الغلاسنوست» لتشمل عمل الحزب والاتحاد السوفياتي والدولة والمنظمات الاجتماعية»[١٢]. ورأى أن من شأن تحسين اطلاع العامة على تفاصيل عمل القادة أن يعزز دعمها لهم. اعتباراً من المؤتمر السابع والعشرين للحزب المنعقد في عام ١٩٨٦م، غدت الغلاسنوست جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية غورباتشوف السياسية. على الرغم من إلحاح نقّاده على ضرورة توخي الحيطة والحذر عند تمحيص «الأخطاء والهفوات» في البلاد، أكد غورباتشوف بحزم وجرأة: «لديّ رد واحد [في هذا الشأن] ـ ردٌّ لينيني: ينبغي أن يعلم الشيوعيون الحقيقة مهما كلف الأمر»[١٣]. وشدد على العلاقة الوثيقة بين الشفافية والنمو الاقتصادي، قائلاً إن التدفق الحر للمعلومات سوف يعزز دينامية الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد. فالعمال «في أدنى المستويات يأخذون زمام المبادرة» وينتقدون الممارسات غير الناجعة، بما يسهم في مضاعفة الإنتاجية. كذلك يؤدي المجتمع المدني النامي دوراً مشابهاً في الحياة السياسية للبلاد، عبر محاسبة المسؤولين الفاسدين واقتراح حلول متفوقة للمشكلات

(*) تعني «إعادة البناء»: برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه رئيس الاتحاد السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفياتي بالتزامن مع سياسة الغلاسنوست (المترجمة).

(١١) David S. Mason and Svetlana Sidorenko-Stephenson, «Public Opinion and the 1996 Elections in Russia: Nostalgic and Statist, Yet Pro-Market and Pro-Yeltsin,» *Slavic Review*, vol. 56, no. 4 (Winter 1997), p. 711.

(١٢) كلمة غورباتشوف خلال الجلسة الاستثنائية للجنة المركزية، ١١ آذار/مارس ١٩٨٥م. انظر:

Mikhail Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'i* (Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1987), vol. 2, p. 130.

(١٣) كلمة ألقيت في المؤتمر السابع والعشرين للحزب، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦، في: المصدر نفسه، ص٢٤١.

الاجتماعية[١٤]. وبذلك تعمل الغلاسنوست في رأي غورباتشوف كوقود اجتماعي سريع وفاعل، يدير عجلة المؤسسات القائمة ويمكّنها من تحسين إنتاجها.

في المدة بين عامي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦م، تمثلت الأهداف الرئيسة لهذه السياسة في تعرية الفساد والركود اللذين تفشّيا في أوساط النخب ومنح أعضاء الحزب فرصة المبادرة بالنقد دون الخوف من العقاب. على الرغم من كبت الأصوات الناقدة للتاريخ السوفياتي في هذه الحقبة، فإن حقيقة غياب أي محاولة للقيام بذلك تلفت الانتباه. منذ رحيل خروتشوف عن السلطة، التزم الزعماء السوفيات الصمت حيال جرائم الحقبة الستالينية. حين أعاد غورباتشوف طرح هذا الموضوع، أثار مسألة حدود النقد المسموح بها. لم يخرج غورباتشوف في تصريحاته العلنية عن النهج الذي رُسم في المؤتمر العشرين للحزب كثيراً. فرثى «التجاوزات والأخطاء الفادحة في أساليب العمل ووتيرته» المرتبطة بالعقيدة الجماعية، إلى جانب «الجوانب السلبية الأخرى للحياة السياسية الاجتماعية التي نجمت عن عبادة شخص ستالين»[١٥].

أعلن غورباتشوف انطلاق عملية التصالح مع الماضي، لكن دولة الحزب لم تنفذ هذه السياسة على أرض الواقع. عوضاً عن ذلك، يمم غورباتشوف وجهه شطر النخبة المثقفة لحمل راية الغلاسنوست، مدركاً عجز الحزب الشيوعي عن مدها بالطاقة اللازمة بعد استهلاك مخيلته السياسية. عقب تسلم ألكسندر ياكوفليف Aleksander Yakovlev، الشيوعي ذي التوجه الإصلاحي، إدارة قسم الدعاية في الحزب، عيَّن شخصيات شابة أكثر نشاطاً وحيوية في مناصب قيادية في مجالي الثقافة والإعلام. جاء معظم قادة الثقافة الجدد هؤلاء من جيل انخرط في المعترك السياسي في ستينات القرن العشرين بعد المؤتمر العشرين للحزب (shestidesiatniki). وقد شكل الخطاب

---

(١٤) انظر:
Murray Yanowitch, *Controversies in Soviet Social Thought: Democratization, Social Justice and the Erosion of Official Ideology* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1991), pp. 28 and 58-59.

(١٥) Mikhail Gorbachev, *Perestroika: New Thinking for Our Country and the World* (New York: Harper and Row, 1987), pp. 40 and 43.

السري لغورباتشوف وغزو تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨م منعطفين أساسيين في التطور السياسي لهذا الجيل. فتشبث معظم أبنائه بالأمل في ابتكار صيغة أكثر إنسانية للنظام الاشتراكي، وآمنوا بإمكانية تحقيق ذلك عبر استكمال مسيرة اجتثاث الستالينية، التي انطلقت أيام كانوا في ريعان الشباب. وبذلك شرعت هذه النخبة المثقفة بسبر أغوار الماضي بعين ناقدة سعياً وراء الحقيقة.

اتسعت حدود الغلاسنوست بين عامي ١٩٨٧ - ١٩٨٩م، وبدا أن البلاد كلها انخرطت في محاولة فهم التاريخ السوفياتي. وكما أشار أحدهم: «شكلت تلك الواقعة سابقة في تاريخ البشرية. خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨م انهمك عشرات الملايين من المواطنين السوفيات في دراسة ماضي دولتهم بشغف وحماس، في محاولة لإعادة تقييم مبادئ الاشتراكية السوفياتية ونهجها»[(١٦)].

دشن غورباتشوف عملية توسيع نطاق الشفافية خلال اجتماع عقده مع قادة وسائل الإعلام في شهر شباط/فبراير عام ١٩٨٧م. اشتهر خطاب غورباتشوف يومئذٍ بالتأكيد على ضرورة عدم ترك «أسماء منسية ونقاط فارغة في التاريخ». ودعا القادة الإعلاميين إلى تشجيع الاستفسارات النقدية المتعلقة بمشكلات المجتمع السوفياتي؛ «فالنقد شراب مر كالعلقم، لكنه العلاج الشافي لأدوائنا»[(١٧)]. يمكن للمرء تفسير الخطاب على أنه تشجيع للمحررين الصحفيين على تحطيم قيودهم السياسية كلها، بيد أن غورباتوشف حرص على رسم حدود دقيقة لدعوته إلى توسيع فضاء الحرية، مشدداً على أهمية الاستمرار في «تثمين كل عام من أعوام تاريخنا السوفياتي السبعين». وزعم أن عملية اجتثاث الستالينية قد اكتملت وأن الحزب انتهى للتو من تسوية «العثرات والهفوات والأخطاء الفادحة» التي وقعت في الماضي.

أي نوع من الانتقادات توقَّع غورباتشوف سماعه حقاً من الصحافة عند هذا المفصل التاريخي؟ يوحي خطابه بالتشجيع على نقد حقبة حكم الرئيس

(١٦) Robert William Davies, *Soviet History in the Gorbachev Revolution* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1989), p. vii.

(١٧) Gorbachev, *Izbrannye rechi i stat'I*, vol. 4, p. 371.

بريجنيف Brezhnev بما فيها من ركود وفساد ومشكلات اقتصادية وسياسية. فمثل هذا النوع من النقد كان ليبرر مقترحاته المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والسياسي. سعى غورباتشوف من خلال رعاية مشروعات التغيير المؤسساتي إلى نقل مزيد من السلطات إلى السوفيات والبدء بإصلاحات اقتصادية. فمد يده إلى الصحافة طالباً العون للحصول على التأييد الشعبي اللازم لتنفيذ هذه المشروعات، متحدياً بذلك الحرس القديم داخل الحزب. فانتقاد دور الحزب في الوصول إلى حالة الركود يبرر نقل سلطاته إلى مؤسسات الدولة، وانتقاد اللاعقلانية في التخطيط الاقتصادي يسوّغ إجراء إصلاحات اقتصادية وفق نهج «السياسة الاقتصادية الجديدة» التي طرحها لينين في عشرينيات القرن الماضي. أما إعادة النظر في سلوك ستالين، فلم تشغل بال غورباتشوف كثيراً. في الواقع، من الصعب تصور أن يخدم تقرير صحفي فاضح لستالين مصالحَ شيوعي معتدل ملتزم بالإصلاح التدريجي. فموضوع ستالين قد يفجر بركاناً من الأسئلة اللاذعة حول المشروع السوفياتي برمته.

أطلقت وسائل الإعلام موجات عارمة من النقد استجابةً لخطاب غورباتشوف. وشرعت دور النشر بعد حصولها على ضوء أخضر من مصادر رفيعة المستوى بطباعة كم هائل من الأعمال الأدبية المحظورة سابقاً[١٨]. كما وجدت أفلام محظورة؛ كأسطورة «التوبة» (Repentance) المناهضة لستالين، طريقها إلى شاشات السينما. كانت كثير من الأعمال المعدة لتودع «في أدراج مكاتب الرقابة» أو تنشر خارج البلاد خلال سنوات الركود قد تناولت الانتهاكات الوحشية في التاريخ السوفياتي. وبحلول أواخر ثمانينيات القرن العشرين، اطلع القارئ الروسي على روايات من قبيل «أرخبيل معسكرات العمل» (The Gulag Archipelago) للأديب الروسي الشهير ألكسندر سولجينيتسين، و«أطفال أربات» (Children of the Arbat) لأنتوني ريباكوف، و«الدكتور جيفاغو» (Doctor Zhivago) للروائي الروسي بوريس باسترناك. مقارنة بالانتقادات اللاذعة على صفحات هذه الكتب، بدت السياسات التي اقترحها غورباتشوف ـ وهي تعزيز سلطة السوفيات، وسيادة القانون الاشتراكي، وإدخال التعاونيات ـ شاحبة على نحو يرثى له.

---

(١٨) Rosalind Marsh, *History and Literature in Contemporary Russia* (London: Macmillan, 1995), 41.

مع ازدياد حدة التناحر داخل الحزب الشيوعي حول الحدود المسموح بها للنقد التاريخي، استدعى الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لثورة تشرين الأول/أكتوبر المقام عام ١٩٨٧م تقديم ملخَّص لإنجازات التاريخ السوفياتي. حاول الأمين العام للحزب تبني موقف معتدل وتأييد مقاربة «جدلية» للتاريخ. اعترف غورباتشوف في الخطاب الذي ألقاه في تلك المناسبة أن في التاريخ السوفياتي لحظات مريرة؛ كالقمع وعبادة شخصية الزعيم السياسي. لكنه أسهب في حديثه عن الإنجازات التي حققتها البلاد، بما فيها تأميم الشركات، التي رأى مسوغاً لها على الرغم من تكاليفها البشرية الهائلة.

تبدو مقاربة الحكومة لإعادة تأهيل سجناء الرأي سابقاً أكثر أهمية. في شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٧م، قرر المكتب السياسي للحزب الشيوعي تشكيل لجنة تحضيرية لإعادة تأهيل ضحايا جرائم القمع والاضطهاد. كانت تلك خطوة باتجاه تعزيز المصداقية التاريخية بلا ريب، بيد أن نطاق العملية ظل محدوداً جداً. في ظل القيادة المحافظة لميخائيل سولومينتسيف Mikhail Solomentsev، بدأت اللجنة تدريجياً النظر في القضايا التي اختارتها بنفسها، من دون منح الأفراد حق التقدم بطلبات إعادة التأهيل. وبعد مرور أحد عشر شهراً، أعادت اللجنة تأهيل ٦٣٦ شخص فقط، ووصل بها الكرم إلى حد منح ٦٨ آخرين حق العودة إلى أحضان الحزب الشيوعي السوفياتي[١٩]. وواظبت على التأكيد أن لا علم للحكومة بأماكن دفن ضحايا ستالين.

لوحظت باكورة ردود الفعل على فضائح الستالينية في وسائل الإعلام حين نشرت صحيفة سوفيتسكايا روسيا Sovetskaya Rossiya [حرفياً: روسيا السوفياتية] رسالة كتبتها نينا أندريفا Nina Andreeva، مدرِّسة الكيمياء في جامعة لينغراد، دفاعاً عن إسهامات ستالين الإيجابية للاتحاد السوفياتي وحاولت فيها التقليل من أهمية الرعب الذي أوقعه في النفوس. سواء كانت أندريفا قد تلقت مساعدة من مسؤولين في أرفع المراتب لكتابة رسالتها أم لا، فقد تحدثت بلسان مجموعة لا يستهان بها داخل الحزب والمجتمع رأت في الفضائح المتعلقة بالماضي عملاً غير لائق. في وقت لاحق؛ كتب ييغور ليغاتشيف Yegor Ligachev، المنظِّر الرئيس للحزب، عما سماه «هيستريا

---

(١٩) مقابلة مع ميخائيل سولومينتسيف في صحيفة: *Pravada*, 19/8/1988.

التاريخ» لوسائل الإعلام، واصفاً إياها أنها «هاجمت كالطيور الجارحة، فمزقت مجتمعنا إلى أشلاء، ودمرت الذاكرة التاريخية للأمة، وبصقت على مفاهيم مقدسة كحب الوطن، وأضعفت شعور الفخر بوطننا الأم»(٢٠). إنه لمن المثير للاهتمام أن هذا الشيوعي الملتزم وجد في الفضائح عملاً غير لائق لأنها تضعف الشعور الوطني، وليس لأنها مناهضة للشيوعية. سنرى لاحقاً أن هذا التحالف الوليد بين القوى الشيوعية والوطنية في روسيا لعب دوراً بارزاً في الوقوف بوجه المساعي الرامية للتصالح مع الماضي.

بعد مرور ثلاثة أسابيع على نشر رسالة أندريفا، رد المكتب السياسي للحزب بمقالة في صحيفة برافدا Pravada مفادها أن على البلاد استقراء تاريخها بصراحة وشفافية. أدركت الصحافة أن الحرس القديم في الحزب بات في موقف الدفاع، فما كان منها إلا اغتنام الفرصة السانحة لنشر مزيد من المقالات النقدية. وكما لاحظ أحد المراقبين: «شكلت تلك خطوة أخرى مهمة باتجاه المصارحة»(٢١).

في أثناء المؤتمر الاستثنائي التاسع عشر للحزب المنعقد في تموز/يوليو عام ١٩٨٨م؛ كرر غورباتشوف دعوته لوسائل الإعلام لنشر الحقيقة على مختلف الأصعدة. وأكد الحزب في هذا المؤتمر عزمه على منع تكرار حوادث مماثلة لتلك «التي ارتبطت بحقبتي الركود وعبادة شخص الحاكم، اللتين شوّهتا التاريخ الاشتراكي، ووقفتا عائقاً في وجه تطوره لعقود كاملة، وسببتا الضرر لعدد كبير من الضحايا إلى جانب خسائر أخلاقية ومعنوية لا تعد ولا تحصى»(٢٢). وصدر عن المكتب السياسي قرار يدعو لبناء نصب تذكاري لضحايا جرائم البطش والاضطهاد، ثم شكل لجنةً مهمتها تغيير أسماء البلدات السوفياتية التي ارتبطت بأتباع ستالين المخلصين(٢٣).

---

(٢٠) Yegor Ligachev, *Inside Gorbachev's Kremlin*, with an introduction by Stephen F. Cohen; translated by Catherine Fitzpatrick [et al.] (New York: Random House, 1993), pp. 287 and 294.

(٢١) Davies, *Soviet History in the Gorbachev Revolution*, pp. 141-151.

(٢٢) *Pravda*, 5/7/1988, pp. 1-2.

(٢٣) المصدر نفسه. على غرار خروتشوف، لم يشيد غورباتشوف في الحقيقة أي صرح يخلد ذكرى ضحايا ستالين. كان له حظ أوفر في تمرير تغيير بعض الأسماء.

بالرغم من كثرة الحديث عن تسوية ما حدث في الماضي، أسفر المؤتمر التاسع عشر عن نتائج شحيحة. بالرجوع إلى ما حدث على أرض الواقع فعلاً، يبدو كل ما «لم» يحدث أكثر صلةً بأعمال المؤتمر. استمر تطور التعددية السياسية في أثناء المؤتمر، ولكن في إطار النزاع بين ميخائيل غورباتشوف والزعيم المنشق عن الحزب بوريس يلتسن. كان يلتسن قد انتقد إصلاحات الحزب علناً في أثناء التحضيرات للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين، وكرر انتقاداته خلال مؤتمر الحزب مشدداً على: ضرورة إجراء انتخابات مباشرة في الحزب بطريقة الاقتراع السري، وتحديد مدة عضوية المكتب السياسي[٢٤]. من الجدير ذكره أن يلتسن لم يتطرق إلى المسائل المتعلقة بسياسة الغلاسنوست، كما لم تبرز قضية المصالحة مع الماضي كموضوع مهم على مدار أعظم سجال سياسي ترافق مع انتقال روسيا إلى الديمقراطية. هذا الصراع على السلطة، الذي أنذر بقيام صراعات أخرى مستقبلاً، لم يكن عقائدياً. أما الفجوة الثانية، فكانت الفشل في الربط بين إدانة سياسات القمع الهمجي التي اتبعها ستالين وأي من محاولات إصلاح المؤسسات المسؤولة عن تلك السياسات. فلم يأت المؤتمر على ذكر الاستخبارات السوفياتية البتة[٢٥]. بالرغم من توقف هذا الجهاز سيئ السمعة عن اعتقال المعارضين، إلا أنه استمر في ممارسة وظيفته بلا عقاب أو إصلاح.

لقيت الأطراف التي نادت بالغلاسنوست مزيداً من التشجيع خلال المؤتمر الاستثنائي التاسع عشر للحزب. فتعالت الأصوات الناقدة في هذه الحقبة، وعلى رأسها مجموعة ميموريال Memorial. بدأت هذه الحركة في عام ١٩٨٧م بزمرة صغيرة من المواطنين الذين كرسوا جهودهم لإحياء ذكرى ضحايا القمع الوحشي[٢٦]. قبيل انعقاد مؤتمر الحزب، وزعت المجموعة

---

(٢٤) خطاب ألقاه بوريس يلتسن، نشر في: *Pravada*, 19/8/1988.

(٢٥) انظر:

Seweryn Bialer, «The Changing Soviet Political System: The Nineteenth Party Conference and After,» in: Bialer, ed., *Politics, Society, and Nationality inside Gorbachev's Russia*, chap. 7, p. 236.

(٢٦) لمزيد من المعلومات حول تطور حركة ميموريال، انظر:

Dov B. Yaroshevski, «Political Participation and Public Memory: The Memorial Movement in the USSR, 1987-1989,» *History and Memory*, vol. 2, no. 2 (Winter 1990), pp. 5-31, and Kathleen Smith, *Remembering Stalin's Victims: Popular Memory and the End of the USSR* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), pp. 78-104.

عريضة تدعو لإقامة نصب تذكاري للضحايا، وحين ثبتت نجاعة مناشدتها (بالرغم من رفض غورباتشوف الاعتراف بجهود الحركة رفضاً قاطعاً)، رفعت ميموريال سقف الرهان. فدعا الشاعر وعضو قيادة الحركة يفغني يفتاشينكو Evgeny Evtushenko إلى تأسيس مركز أبحاث لدراسة سياسات الكبت والاضطهاد، مشدداً على واجب حركته في كشف النقاب عن أسرار الماضي، عوضاً عن بث الفرقة والشقاق في المجتمع:

«تخلو مهمة ميموريال من أشكال الانتقام كافة. إننا لا ننشد ملاحقة الأشخاص الذين تورطوا بشكل أو بآخر في الجرائم الدموية للستالينية فعلياً. . . . فلينالوا عقابهم الاجتماعي بفضح حقيقة جرائم محددة وأشخاص بعينهم، أولئك الذين شاركوا في الحرب المعلنة ضد شعبهم»[٢٧].

من هنا، شكل البوح بالحقيقة نواة أهداف منظمة ميموريال. حين حاولت في سنوات لاحقة المضي أبعد من ذلك وتحقيق أجندة تنادي بالإصلاح المؤسساتي، أثارت هذه النقلة النوعية جدلاً واسعاً نتجت عنه شروخ عميقة داخل صفوف الحركة ذاتها[٢٨].

في عام ١٩٨٨م، انضمت ميموريال إلى الصحافة الليبرالية في تنظيم معرض تحت عنوان «أسبوع الضمير» لتسليط الضوء على آلية عمل سياسة قول الحقيقة. تضمن المعرض عرضاً لاقتراحات تطالب بإقامة نصب تذكاري تخليداً لذكرى ضحايا الستالينية. كذلك شملت نشاطاته بناء «جدار الذكرى» حيث وضع الأصدقاء والأقارب أسماء الضحايا وأوراق إعادة تأهيليهم وغيرها من المقتنيات التي تتعلق بضحايا إرهاب ستالين. كما ترك الأقارب ملحوظات تطلب مساعدة الآخرين في تحديد مصير أحبائهم. إلى جانب ذلك، تضمن المعرض غرفة احتوت على أسماء عملاء الاستخبارات الذين أشرفوا على عمليات الاضطهاد، لا سيما أولئك الذين حصدوا الجوائز لقاء نشاطاتهم عام ١٩٣٧م. في ختام المعرض الذي حضره ٣٣ ألف شخص، أعلن المنظمون وبكل فخر واعتزاز أن «أسبوع الضمير يمثل إشراقة فجر

(٢٧) *Literaturnaya gazeta* (2 November 1988), p. 2.

(٢٨) Smith, Ibid., p. 183.

محاكمة وطنية لجرائم ستالين والستالينية»[٢٩]. فتبنى بضعة صحفيين ليبراليين فكرة الدعوة لإحداث محكمة خاصة وطنية للنظر في جرائم الحقبة الستالينية؛ لكن تلك الدعوة لم تلقَ رواجاً كبيراً[٣٠]. على أي حال، لم يكن الحزب مستعداً لتقبُّل مثل هذه الخطوة. وأذاع ممثلون عن الحكومة على الملأ أن جرائم الحقبة النازية كلها سقطت بموجب قانون التقادم، وعلى أي حال ينبغي ترك العجزة يمضون أيامهم الأخيرة بسلام[٣١]. وقد وصل الأمر ببعض المسؤولين الحكوميين إلى حد القول إن ملاحقة مرتكبي الجرائم في عهد ستالين قد تمت فعلاً[٣٢]. لم يحدث ذلك قطعاً. ثمة تقرير بتاريخ عام ١٩٦١م يشير إلى أن ٣٤٧ شخصاً فقط طُردوا من الحزب بسبب «انتهاك الشرعية الاشتراكية،» من دون أن تتم مقاضاة أي منهم[٣٣].

كان من الممكن ربط سياسة الغلاسنوست بتصور مستقبلي لمصير البلاد، لكن أحداً لم ينشئ هذا الرابط المنطقي. استلزمت التحريفية التاريخية لهذه السنوات نقداً مفصلاً وشاملاً للنظام القديم، لكن العبر التي ينبغي استخلاصها من الماضي بقيت غامضة. أدرك غورباتشوف الحاجة إلى الإصلاح من دون سرعة أو اتجاه محدد مقتصر على البريستوريكا [إعادة البناء]. كان من المفترض أن تكون البريستوريكا عملية صحية بمعظم جوانبها، تماماً كقضاء أسبوع في منتجع صحي للنقاهة في منطقة البحر الأسود؛ لأنها بشرت بتسريع وتيرة الإصلاح.

---

(٢٩) *Ogoniek* (3 December 1988), pp. 32-33.

(٣٠) Walter Laquer, *Stalin: The Glasnost' Revelations* (New York: Macmillan, 1990), pp. 264-265.

انظر أيضاً الدعوة لمحاكمة جرائم الستالينية في صحيفة: *Moskovskie novosti*, 27/8/1989, p. 4.

(٣١) طرح هذه النقطة كل من سولومينتسيف بالإضافة إلى ف. بيراشكوف (V. Pirozhkov)؛ نائب رئيس الاستخبارات السوفياتية، في: Laquer, Ibid., p. 166.

انظر أيضاً المقابلة مع بوريس فيكتوروف (Boris Viktorov)؛ نائب سابق لرئيس مكتب المدعي العام العسكري في الاتحاد السوفياتي سابقاً، التي نشرت في صحيفة: *Sovetskaya Kultura*, 1/10/1988, p. 7.

والمقابلة مع فلاديمير بروفوتوروف (Vladimir Provotorov)؛ رئيس هيئة القضاء العسكري، التي نشرت في صحيفة: *Sovetskaya Kultura*, 25/2/1989, p. 8.

(٣٢) انظر ملاحظات كل من بيراشكوف وفيكتوروف.

(٣٣) «Otchet of rabote komiteta partiinogo kontrolia pri TsK KPSS za period s XX po XXII s'ezd KPSS (1956-1961),»

مقتبس من: Yakovlev, ed., *Reabilitatsia: Politicheskie protsessy 30-50-x godov*, p. 88.

أدت الإصلاحات المؤسساتية التي أجراها غورباتشوف إلى تجريد الحزب الشيوعي من سلطاته وصلاحياته لصالح الهيئات التشريعية ومؤسسة الرئاسة المحدَثة. لقد شعر أن هذا الإصلاح يمثل رد فعل وافٍ على الجرائم المرتكبة في ظل النظام الستاليني، أو لعله أخفق في تصور استجابة أكمل. وعجزت التحريفية التاريخية عن دفعه لتبني الإصلاحات التي توحي بها عقيدة الديمقراطية الليبرالية كتدابير جاهزة لتصحيح المسار مثل إصلاح القانون الجنائي أو القضاء أو أجهزة الاستخبارات، تلك المؤسسات المتورطة في الجريمة سابقاً. ظهرت الحاجة الماسة إلى الإصلاح نتيجة ارتكاب جرائم في الماضي، لكن مضمون الإصلاحات بقي غامضاً في ظل غياب مجموعة من المبادئ التوجيهية العقائدية.

لم يكن غورباتشوف الفاشل الوحيد في استخلاص العبر من الماضي. لقد طاب لوسائل الإعلام الليبرالية نشر الانتقادات حول التاريخ المظلم للاتحاد السوفياتي، بيد أنها أخفقت في تكوين صورة واضحة لتعويض ضحايا الانتهاكات السابقة، على غرار غورباتشوف تماماً. أقسمت وسائل الإعلام طبعاً أن التجربة التاريخية ينبغي أن تنير درب المستقبل، والتاريخ السوفياتي غنيٌّ بالعبر المتعلقة بما ينبغي تجنبه: يجب الامتناع عن تأميم الملكيات الخاصة قسراً، أو تشييد المزيد من معسكرات العمل القسري، أو التسبب بمجاعة في البلاد، أو إيداع الناس السجنَ تعسفاً. مع ذلك، غابت الرؤية الإيجابية. قد لا تكون الديمقراطية الليبرالية الترياق الوحيد الشافي من آفات الطغيان، لكن البلاد بحاجة إلى علاج حقيقي، لا لجرعة أخرى من مسكّنات الدجل السياسي. استقطبت الديمقراطية الليبرالية، التي تقدم إجابات عن بعض هذه الأسئلة الملحة، أعداداً كبيرة من النخبة المثقفة المكلفة بنشر ثقافة الحزب؛ لكن «أبناء المؤتمر العشرين للحزب» لم يتخلوا عن إيمانهم بقدرة الاشتراكية على تطهير نفسها من عناصرها الباغية، وحداهم الأمل بابتكار صيغة جديدة للاشتراكية تحمي حقوق الإنسان والحريات.

اقترحت هذه النخبة ومعها المعارضة الديمقراطية الناشئة حلاً مؤسساتياً مغايراً لرأي غورباتشوف في «نقل السلطة كاملة إلى السوفيات». فألحوا على إلغاء الدور القيادي للحزب الشيوعي في المجتمع كما نص عليه الدستور.

إن كانت التحريفية التاريخية مرتبطة بهدف سياسة معينة، فهو إلغاء المادة السادسة المشينة هذه من الدستور. وقد تولى أندريه ساخاروف Andrei Sakharov زمام المبادرة في هذا الشأن. حظي هذا الرجل الذي قضى أعواماً في المنفى بالنزاهة الأخلاقية للوقوف في وجه الحزب الشيوعي بمصداقية أكسبته شعبية واسعة وقدرة على جذب الآخرين. وبذلك استطاع توحيد صفوف المعارضة، وجعل من إلغاء الدور القيادي للحزب الشيوعي في المجتمع محور نشاطه في الجزء الأخير من عام ١٩٨٩م، وقام بتنظيم الإضرابات والمظاهرات لبلوغ هذه الغاية(٣٤).

من هنا، أصبحت النخبة المثقفة النصيرَ الرئيس للتحريفية التاريخية، وقد عبرت عن تصورها لإنهاء الدور القيادي للحزب الشيوعي بوصفه الرد المناسب على ما حدث في الماضي. أسفرت هذه الشبكة من العلاقات عن عواقب وخيمة أثرت على الطريقة التي أسهم فيها الماضي برسم سبيل الإصلاح. حين ألغيت المادة السادسة من الدستور في عام ١٩٩٠م، كانت النخبة المثقفة بلا قيادة. فهل تم تجاوز تركة السوفيات كلها بلمح البصر؟ لم تضع الحركة الديمقراطية الوليدة نصب أعينها أهدافاً أخرى عظيمة الأهمية. وجاءت وفاة زعيمها الأخلاقي ساخاروف في غير أوانها لتفاقم خسارتها لوحدة صفها. فانجذبت بعض الأطراف المعارضة إلى عقيدة الديمقراطية الليبرالية، فيما كان للنزعتين القومية والاشتراكية أنصارهما أيضاً. وبذلك فقدت التحريفية التاريخية ارتباطها بهدف سياسي شامل. وكما أوضح أحد المثقفين: «لم تخضع الأخلاق العامة لعملية تجديد عميقة. وازداد تدريجياً التقليل من أهمية التاريخ في الحاضر، فكان ذلك أحد أسباب المغالطة في إعادة توجيه المجتمع نحو الديمقراطية»(٣٥). لم يكن هذا الفشل الذريع محتوماً. في بلدان أخرى، وفرت العقيدة الديمقراطية الليبرالية أساساً منطقياً وبنية هيكلية للتحقيق في حوادث الماضي.

(٣٤) Andrei Sakharov, *Moscow and Beyond, 1386-1383*, translated by Antonina Bouis (New York: Alfred A. Knopf, 1991), pp. 152-153, and Giulietto Chiesa, *Transition to Democracy: Political Change in the Soviet Union, 1387-1331* (Hanover, NH: University Press of New England, 1993), pp. 124-125.

(٣٥) Judith Devlin, *The Rise of the Russian Democrats: The Causes and Consequences of the Elite Revolution* (Hants: Edward Elgar, 1995), p. 68.

عقب إلغاء المادة السادسة، اتجه غورباتشوف نحو موقف أكثر تحفظاً. وحاول تصوير ذاته على أنه حامي التاريخ السوفياتي. فوقَّع على سبيل المثال مرسوماً يقضي بفرض عقوبات أشد صرامة على الأشخاص الذين قاموا تخريب النصب التذكارية الاشتراكية عمداً[٣٦]. وبذلك أثقل غورباتشوف الإدانة على عمل أولئك الذين دفعهم الإحباط جراء أفعال النظام إلى العبث بتماثيل لينين التي عمت أنحاء البلاد. ولم يتورع عن ترك مشروع قانون لإعادة تأهيل الضحايا في أروقة مجلس السوفيات الأعلى طوال عام ١٩٩١م حتى فقد المشروع أهميته بتفكك الاتحاد السوفياتي.

إلى جانب ذلك، أسهم إلغاء المادة السادسة من الدستور في صرف أنظار العامة عن الماضي. تراجعت الاشتراكات في الصحف والمجلات الرئيسة على نحو ملحوظ[٣٧]. وخفت صدى حركة ميموريال بين جماهير الشعب. فاستراتيجيتها في قول الحقيقة كغاية في حد ذاتها فشلت بالاستحواذ على انتباه العامة لوقت طويل على ما يبدو. لقد لفظ التاريخ السوفياتي قصصه الكئيبة واحدة تلو أخرى، وأثارت التقييمات السلبية نقمة المواطنين الذين تربوا على رؤية وطنهم الأم كقوة عظمى. مع ذلك، لم يكن الفخر السبب الوحيد وراء تدني مستوى اهتمام العامة بالماضي؛ فالحاضر له مكانه أيضاً متمثلة في المشكلات الاقتصادية، وخطر النزعة الانفصالية الوطنية، والترتيبات السياسية الجديدة.

كنا نتوقع من المعارضة الديمقراطية تشكيل رابط بين العقيدة الديمقراطية الليبرالية ونقد الماضي؛ لكن مكونات المعارضة وتحالفاتها وقفت عائقاً دون هذا. تشكلت المعارضة الديمقراطية الروسية في هذه الحقبة من تحالف غريب نوعاً ما: بين النخبة المثقفة المسؤولة عن نشر عقيدة الحزب الشيوعي ودعاة الإصلاح في الحزب الشيوعي. نجح الطرفان معاً في انتخاب بوريس يلتسن رئيساً لمجلس السوفيات الأعلى؛ لكنهما فشلا في تأسيس حزب سياسي واحد. وعلى الرغم من تعاونهما في إطار مجموعة النواب الإقليميين

(٣٦) Ukaz, «O presechenii nadrugatel'stva nad pamiatnikami, sviazannymi s istoriei gosudarsrva i ego simvolami,» *Pravda*, 14/10/1990, p. 2.

(٣٧) Marsh, *History and Literature in Contemporary Russia*, p. 22.

(Inter-Regional Deputies' Group) لدعم الإصلاحات داخل مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي، إلا أنهما لم يساندا المرشحين لهيئة مؤتمر نواب الشعب الروسي. لذا وجب على القوى الديمقراطية (مصطلح ذو تعريف فضفاض في روسيا) إنشاء منظمة جديدة، «روسيا الديمقراطية» (Democratic Russia)، التي سميت اصطلاحاً «رابطة النواب»[(٣٨)]. كان أكثر من نصف عدد نواب «روسيا الديمقراطية» في مجلس السوفيات الأعلى أعضاء سابقين أو حاليين في الحزب الشيوعي السوفياتي أيضاً[(٣٩)]. في المدة بين عامي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١م، حظيت هذه المنظمة بفرصة تحديد مسار الاهتداء بالماضي. وجد بوريس يلتسن، الذي حظي بدعم الرابطة، لدى الأمة أذناً صاغية بصفته أعتى خصوم ميخائيل غورباتشوف، وتوافر للرابطة عدد كافٍ من المؤيدين في مجلس السوفيات الأعلى لسن تشريع على درجة عالية من الأهمية. مع ذلك، لم يربط أي من بوريس يلتسن أو «روسيا الديمقراطية» في الحقيقة بين تحليل الشرور التي شهدها الماضي السوفياتي وبين الحاجة إلى إصلاح عميق للمؤسسات القمعية السابقة؛ كتأسيس جهاز قضائي مستقل وتطهير جهاز الشرطة وإصلاح جهاز الاستخبارات السوفياتية.

لقد كان ذلك خللاً عقائدياً. سنحت الفرصة للاتحاد السوفياتي لاستخلاص العبرة من ماضيه والاهتداء به في مساعيه الإصلاحية. في الواقع، أدرك يوري أفاناسييف Yurii Afanasiev، أحد أبرز المؤرخين المؤيدين لسياسة الغلاسنوست، هذا العيب في وقت مبكر عام ١٩٨٨م. حيث كتب: «مهمتنا لا تنتهي عند ملء فراغات تاريخنا. بل يجب علينا التحقق منه وإعادة النظر فيه لا على مستوى الحوادث التاريخية فحسب، بل وتصنيفه في فئات علمية، ودراسته نظرياً أيضاً»[(٤٠)]. امتنع المجتمع السياسي الروسي عن مواجهة هذا التحدي. حين كانت النخبة المثقفة المسؤولة عن نشر ثقافة الحزب في أوجها، استخدمت الماضي لنقد الدور القائد للحزب

---

(٣٨) Jerry F. Hough, *Democratization and Revolution in the USSR, 1385-1331* (Washington, DC: Brookings Institution, 1997), p. 300.

(٣٩) Devlin, *The Rise of the Russian Democrats: The Causes and Consequences of the Elite Revolution*, p. 172.

(٤٠) Yurii Afanasiev, "Perestroika i istoricheskoe znanie," in: *Inogo ne dano* (Moscow: Progress, 1988), p. 499.

الشيوعي في المجتمع، لكن تلك الغاية فقدت أهميتها بعد عام ١٩٩٠م. وسرعان ما أفل نجم هذه النخبة كقوة سياسية. لقد أدت التحريفية التاريخية إلى تدمير النظام القديم. «جاءت العقيدة الديمقراطية التي تبنتها الأحزاب الجديدة في صورة تمرد على النظام القديم وسلطانه أكثر منها برنامجاً للحكم»[٤١]. وبذلك نُبذت باعتبارها أداة غير نافعة حين آن أوان التفاوض على مبادئ نظام جديد.

٣ ـ إعادة تأهيل الضحايا

اتخذ مجلس السوفيات الروسي الأعلى ـ أسير النزاع مع الهيئة التشريعية في الاتحاد السوفياتي ـ خطوات عدة لإعادة تأهيل ضحايا القمع السياسي. لكن قوانينه ظلت «رمزية ودعائية أكثر منها تشريعية»[٤٢] طالما لم تكن روسيا سيدة نفسها بعد.

جاء مشروع القرار الروسي أشمل بكثير من نظيره السوفياتي. فأدانت مقدمته سياسات القمع والاضطهاد التي اقترفت في الماضي دون أدنى تحفظ:

«إن المجلس السوفياتي الأعلى في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية، إذ يدين سنوات طويلة من الترهيب والاضطهاد الهائل لشعبه بصفتها تنافي فكرة القانون والعدالة، ينحني إجلالاً وإكراماً أمام ذكرى الأبرياء الذين عانوا وقضوا، ويعبر عن تعاطفه العميق مع ضحايا سياسات القمع هذه معلناً نيته محو عواقبها وإرساء دعائم العدالة والحقوق المدنية»[٤٣].

خلا مشروع القانون السوفياتي من بيان مماثل[٤٤]. كذلك تعهد القانون الروسي بتوفير فضاء أوسع من الصراحة والشفافية، ودعا إلى نشر أسماء من

---

(٤١) Devlin, Ibid., p. 213.

(٤٢) Hough, *Democratization and Revolution in the USSR, 1385-1331*, p. 337.

(٤٣) RSFSR Draft Law, Committee on Human Rights, «O reabilitatsii zhertv politicheskikh represii,» (April 1991).

(٤٤) USSR Draft Law, «O reabilitatsii zhertv politicheskikh repressii i poriadke vosstanovlenia prav reabilitirovannykh,» (30 April 1991).

أعيد تأهيليهم، كما طالب النائب العام بإخطار العائلات عن موقع دفن أبنائها الذين قضوا في أثناء وجودهم في عهدة الحكومة (المادة ٨). أخيراً، تضمن القانون الروسي ـ على نقيض نظيره السوفياتي ـ خطةً لتعويض الضحايا. فمنحهم حق العودة كل إلى مسقط رأسه مع الحصول على تعويض نقدي والرجوع إلى مساكنهم القديمة (المادة ١٥).

باءت محاولات مجلس السوفيات الروسي الأعلى لسن قانون إعادة التأهيل هذا قبل انقلاب آب/أغسطس بالفشل. لكنه أفلح في سن قانون لإعادة تأهيل «الضحايا المضطهدين». وبالمثل، بدأ هذا القانون بمقدمة تثير الدهشة:

«إن تجديد المجتمع السوفياتي خلال عملية انتقاله إلى الديمقراطية وتشكيل دولة قائمة على حكم القانون يتطلب تطهير ميادين الحياة الاجتماعية كافة من التشوهات والقبائح التي أصابت القيم الإنسانية المشتركة. لقد أدى إلى ولادة لحظة مواتية لإعادة تأهيل الناس الذين عانوا من القمع خلال سنوات الحكم السوفياتي، ضحايا الإبادة الجماعية والهجمات التشهيرية»(٤٥).

حمل هذا القانون معنى رمزياً عميقاً، كما توحي لغة مقدمته. حين وزعت مسودته على أعضاء مجلس السوفيات الأعلى بعجالة، أدرك المشرّعون مقدار الصعوبات العملية الاستثنائية المتأصلة في تشريع يعِد بـ «إعادة التأهيل الإقليمي»، إلا أنهم حبذوا عدم بذل جهد لتخطيها. يشير هذا المصطلح ضمناً إلى الاعتراف بحق المجموعات العرقية التي صودرت أراضيها على يد ستالين في العودة إلى الأراضي التي طردت منها قبل ما يقارب الخمسين عاماً. وكما شدد بوريس يلتسن في المناظرات حول هذا القانون، كان المهم سن القانون عاجلاً، وليس دراسته لضمان تكامله(٤٦). لم ينص القانون على مستوى التعويض أو إجراءات إعادة التأهيل الإقليمي. وأجاز للسلطات التنفيذية التعامل مع كل مجموعة عرقية باعتبارها حالة

---

(٤٥) RSFSR Law, «O reabilitatsii repressovannykh narodov, 26 April 1991,» *Vedomosti s'ezda narodnykh deputatov RSFSR i Verkhovnogo Soveta RSFSR*, no. 18 (1991).

(٤٦) «O proekte zakona RSFSR o reabilitatsii repressirovannykh narodov Rossii,» *Tretiia Sessiia Verkhovnogo Soveta RSFSR, Sovmestnogo Zasedaniia, Biulleten'*, vol. 25 (26 April 1991), p. 6.

خاصة. سبّب ذلك نوعاً من الارتباك وعدم المساواة في المعاملة طبعاً، الأمر الذي أنذر بصراع عرقي أعظم. وفي سنوات لاحقة، خلق هذا التشريع الغامض غير المفصل مشكلات جمة لروسيا الاتحادية. إذ أسهمت الدعاوى الإقليمية الناجمة في نشوب الصراع في أوسيتيا الشمالية، ونفد صبر مجموعات عرقية كثيرة تجاه فشل الحكومة الروسية في الوفاء بوعودها(٤٧).

أولاً: عقب انقلاب عام ١٩٩١م

يكتسب أسلوب الانتقال إلى الديمقراطية في بلد معين أهمية بالغة في التنبؤ بطريقة التصالح مع ماضيه. من هنا، وجب تصنيف الانتقال السياسي في روسيا على النحو المناسب. تزداد هذه العملية صعوبة إذا أخذنا في الاعتبار التشكيلة الفريدة للقوى السياسية في أثناء الانتقال السياسي في روسيا، ولا سيما عقب محاولة الانقلاب الفاشلة في آب/أغسطس عام ١٩٩١م. فالانتقال السياسي في روسيا لا يصنف ضمن أي من فئات التحول السياسي أو الانتقال عبر التفاوض أو التفجر العنيف(٤٨). ريثما حدثت محاولة الانقلاب، اتخذت بوادر الانتقال السياسي صورة تحول سياسي تجسد في إصلاح كلاسيكي يبدأ من أعلى مستويات الدولة. أمسك ميخائيل غورباتشوف، أحد المعتدلين في الحكومة، بزمام عملية إصلاح استطاع التحكم بها على الرغم من جموحها الشديد. كان من الطبيعي أن يواجه معارضة من جانب الأطراف المتشددة في الحكومة، لكن الغريب في الأمر أن يكون خصمه العنيد شخصية لا تنتمي إلى المعارضة بل معتدل «أشد ليناً» هو بوريس يلتسن، الذي عزز سلطته في الهياكل الحكومية الروسية. وبذلك نشأ الصراع بين شخصيتين معتدلتين ـ تطالب إحداهما بقيادة الاتحاد السوفياتي والأخرى بقيادة روسيا. في آب/أغسطس عام ١٩٩١م، آمن المتشددون في الحكومة بضرورة استلام زمام المبادرة لمنع توسيع صلاحيات

---

(٤٧) «O khode ispolneniia Zakona RSFSR: O reabilitatsii repressirovannykh narodov ot 26 aprelia 1991g,» in: *Materialy parlamentskikh slushanii* (Moscow: State Duma, 1995), pp. 4-6 sqq.

وعقدت هذه الجلسة البرلمانية بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥م.

(٤٨) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

يلتسن وغيره من الزعماء الجمهوريين، الذين أسهم نضالهم للحصول على السلطة في زيادة نحول المؤسسات السوفياتية.

يحمل الانقلاب والمقاومة التي أثارها العديد من سمات اللحظة الثورية. فقد تصدعت الشرعية القانونية وانتشر الجيش في شوارع موسكو. مع ذلك، اقتصر استخدام العنف على نطاق ضيق، ويرجع ذلك جزئياً إلى ضجر سكان موسكو من استخدام العنف كأداة سياسية. تكررت مناشدات المعارضة الديمقراطية ـ القوة الثورية في هذا الحدث المثير ـ للحشود في العاصمة بتفادي العنف ونهب ممتلكات الحزب الشيوعي(٤٩). بعدما حشد يلتسن جموع القوى الرجعية، استمر نزاعه مع غورباتشوف؛ لكن كان من الواضح أن شعبية يلتسن والسيادة الروسية تتزايد آنذاك. فالانقلاب بمثابة انتقال إلى السيادة الروسية، إلى جانب كونه انتقالاً إلى الديمقراطية. كما يشير كاتب السيرة الذاتية ليلتسن: «لقد انتزع روسيا من براثن الحزب والاتحاد وغورباتشوف. لكن انتزاعها من قبضة هذا الأخير كان الحدث الأهم»(٥٠).

شكل الانقلاب الفاشل لحظة انتصار يلتسن. عند وصول ثائر إلى هذه المرحلة من الهيمنة، من البديهي أن يسعى لمعاقبة أفراد النظام القديم على جرائمهم. جاءت ثورة يلتسن باسم السيادة الروسية، أي إن تعريفه لـ «النظام القديم» و«جرائمه» محصور بهذه الحالة دون سواها. فالنظام القديم مكون من القوى السياسية التي أيدت الانقلاب، والانقلاب ذاته أقبح جرائمه. وبذلك تم اختزال المصالحة مع الماضي في عملية التصالح مع المناوئين للسيادة الروسية. لكن الانتقام من الجرائم التي وقعت في الماضي لم يكن الحافز الرئيس لتبني هذه السياسات؛ عوضاً عن ذلك، سعى يلتسن إلى توطيد أركان سلطته والدفاع عن السيادة الروسية في حقبة تميزت بتقلبات جليلة. في خضم هذا الانتقال المضطرب، احتلت اعتبارات السلطة موقع الأولوية، حتى أكثر مما حدث في دول أوروبا الوسطى.

---

(٤٩) Leon Aron, *Boris Yeltsin: A Revolutionary Life* (London: HarperCollins, 2000), pp. 466-468.

(٥٠) المصدر نفسه، ص٤٨١.

شهدت الأشهر التي تلت محاولة الانقلاب في آب/أغسطس منافسة حامية بين الرئيس الروسي بوريس يلتسن ونظيره السوفياتي غورباتشوف لتحديد الفائز بالسلطة السياسية. لم يكن أمام غورباتشوف من سبيل لإعادة فرض سيطرته سوى إنقاذ الاتحاد السوفياتي وحزبه الحاكم. أما يلتسن، فاستطاع إحراز التفوق السياسي بالتوكيد على سيادة روسيا وتشويه سمعة الاتحاد السوفياتي والحزب الشيوعي السوفياتي. وقد نجم عن نهجه السياسي ظهور المنطق المناهض للشيوعية في الحقبة التي تلت محاولة الانقلاب مباشرة. عاد هذا المنطق إلى الواجهة السياسية من جديد بعد انقطاع دام بضع سنوات: كان الهدف فرض الهيمنة الروسية على المؤسسات السوفياتية وتدمير القواعد المتبقية لسلطة غورباتشوف.

تعكس العديد من السياسات التي تبناها يلتسن في أواخر عام ١٩٩١م طفرة وجيزة من نزعة ثورية معادية لحكم السوفيات. إذ فرض حظراً على الحزب الشيوعي، وطهّر الاستخبارات السوفياتية ممن ساندوا الانقلاب، وشرع بتحقيقات حوله، وسمح باعتقال المشاركين فيه.

في أواخر شهر آب/أغسطس، اعتمد يلتسن سلسلة من القرارات بهدف القضاء على الحزب الشيوعي السوفياتي. فعلق نشر العديد من الصحف التابعة للحزب، وصادر ممتلكاته، وحظره كمنظمة سياسية. وقد أثارت هذه الأفعال ردّ فعل عنيفاً من جانب حزب شيوعي رافض لتقبل فقدانه الهيمنة. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام، رفع الشيوعيون دعوى قضائية ضد الحكومة الروسية، بحجة أن قرارات يلتسن تفتقر إلى الشرعية الدستورية. لعب الحزب الشيوعي السوفياتي دور جانب الادعاء في هذه المحاكمة التي تستحق لقب محاكمة القرن. فطعن في المزاعم التي حملته مسؤولية محاولة الانقلاب، قائلاً إن حفنة من أعضائه فقط شاركت في تلك المحاولة، أما الحزب نفسه، ولا سيما أعضاؤه في الأقاليم، فهم منها براء[٥١]. وفي دعوى مضادة، أكد نواب الفريق المناهض للشيوعية في مجلس السوفيات الأعلى أن الحزب الشيوعي السوفياتي منظمة غير دستورية

---

(٥١) *Nezavisimaya gazeta* (26 May 1992).
ترجمت في: *Current Digest of the Soviet Press* [CDSP], vol. 44, no. 21 (1992), pp. 12-13

نظراً لتورطها في جرائم الإبادة الجماعية والترحيل وإزكاء نار الصراع الطبقي في المجتمع. دحض الشيوعيون من جانبهم هذه الادعاءات مؤكدين أن هذه جرائم عفا عليها الزمان ولا ذنب لأعضاء الحزب الحاليين بها[(٥٢)]. طوال مدة المحاكمة، لم تظهر على الشيوعيين بادرة ندم أو توبة، وأدلى شهود الادعاء بحجج من عالم الخيال: «استهل الحزب موجة تجديد للمجتمع؛ وكان اليد المباركة التي جلبت الديمقراطية إلى روسيا. لا يوجد في العالم حزب آخر استطاع تحقيق منجزات عظيمة لشعبه مثلما فعل»، «إن عدد وفيات الحوادث المرورية سنوياً يتجاوز عدد القتلى نتيجة ممارسات الاستبداد والبطش»[(٥٣)]. أراد الحزب الشيوعي السوفياتي إثبات براءته حتى يتمكن من دخول المنافسة الانتخابية والمطالبة باسترداد ممتلكاته. وقد حالت أمور كثيرة على المحك دون استخدامه منبر المحاكمة للتكفير عن ذنوب الماضي.

قد لا تشجع المحاكمة على التوبة، بيد أنها فرصة للمساءلة التاريخية والبوح بالحقيقة. ظهرت معلومات جديدة في أثناء المحاكمة حين حرر بوريس يلتسن وثائق متنوعة ـ كتلك التي تصف مجزرة إعدام الضباط العسكريين البولنديين في غابة كاتين Katyn الروسية ـ من محفوظاته الرئاسية. من الواضح أن إفشاء هذه المعلومة يخفي أغراضاً سياسية. كما أشار أحد المراقبين: «يكشف النقاب تدريجياً عن حقائق مؤجَّلة بقيت تحت رقابة مشددة لاستخدامها ـ أو «إساءة استخدامها» ـ كبيادق على الساحة السياسية المضطربة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي»[(٥٤)]. لكن معظم هذه المعلومات لم تكن جديدة؛ كالشهادة التي تقول إن الاستخبارات السوفياتية خضعت لسلطة الحزب الشيوعي السوفياتي[(٥٥)]. وبذلك فشلت هذه المحاكمة في لفت أنظار العامة.

---

(٥٢) *Izvestiia*, 3/7/1992, p. 2.
ترجمت في: *Current Digest of the Soviet Press* [CDSP], vol. 44, no. 27 (1992), p. 18.

(٥٣) *Izvestiia*, 3/7/1992, p. 3.
ترجمت في: المصدر نفسه، ص١٩ ـ ٢٠.

(٥٤) Patricia Kennedy Grimsted, «Russian Archives in Transition: Caught between Political Crossfire and Economic Crisis,» *American Archivist*, vol. 56, no. 5 (Fall 1993), p. 617.

(٥٥) *Izvestiia*, 28/7/1992, p. 2.
ترجمت في: *Current Digest of the Soviet Press* [CDSP], vol. 44, no. 30 (1992), p. 23.

اختتمت المحاكمة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٢م، أي بعد مرور عام تقريباً على بدايتها، مدة وجيزة نسبياً بحسب توقيت الهيئة التشريعية، بالكاد تكفي للتأثير في الرأي العام. وجاء حكم المحكمة معقداً، فمراسيم يلتسن الثورية تتمتع بشرعية دستورية ناقصة، ومرسوم تأميم ممتلكات الحزب الشيوعي السوفياتي غير دستوري. أقرت المحكمة التزام يلتسن بمبادئ الدستور عند حل الهياكل المركزية للحزب الشيوعي، لكنها منحت المنظمات الأساسية للحزب في المدن والمقاطعات الروسية حق الاستمرار بممارسة عملها[٥٦]. الأمر الذي مكّن الحزب الشيوعي من إحياء ذاته بدءاً بمؤسساته الدنيا وصعوداً إلى أعلى. وصف المعلقون القرار بأنه «عامل توازن سياسي» و«قرار يسمو إلى أعلى درجات الحكمة»[٥٧]. إذ أدان الحزب الشيوعي من ناحية، لكنه أتاح له فرصة إعادة بناء ذاته من ناحية أخرى. أسقطت المحكمة الدعوى المضادة التي تقدمت بها الأطراف المناهضة للشيوعية، وامتنعت عن النظر في مزاعمها حول كون الحزب الشيوعي السوفياتي هيئة غير دستورية.

منيت محاكمة قادة الانقلاب بفشل ذريع لدرجة تفوق محاكمة الحزب الشيوعي السوفياتي. استهدفت المحاكمة إقصاء خصوم يلتسن السياسيين، وإدانة محاولتهم الاستيلاء على السلطة بطرق غير دستورية، وردع قيام أي محاولات مماثلة مستقبلاً. سرعان ما خبت الطاقة التي تغذي هذه المحاكمة، وكان مصيرها الفشل على غرار معظم المحاكمات السياسية لأسباب عدة. **أولاً**: كانت المرافعات القانونية لمقاضاة المشاركين في المحاولة ضعيفة نسبياً. إذ وجب إثبات خرق مدبري الانقلاب للقوانين السوفياتية. وأكد هؤلاء بالمقابل التزامهم بالقوانين في وضع فرض عليهم التصرف بسرعة لحماية وحدة أراضي الاتحاد السوفياتي. وقد بدت هذه الحجة مقنعة مع أفول شمس الاتحاد لاحقاً. **ثانياً**: واجهت المحاكمة صعوبات عملية مربكة؛ إذ سارت مجريات القضية ببطء شديد. بعد محاولة

---

(٥٦) *Kuranty*, 1/12/1992, p. 1.
ترجمت في: *Current Digest of the Soviet Press* [CDSP], vol. 44, no. 48 (1992), p. 11.
(٥٧) *Nezavisimaya gazeta* (1 December 1992), pp. 1-2.
تجد ترجمتها في: المصدر نفسه، ص١١ ـ ١٢. انظر أيضاً: *Rossisskie vesti*, 2/121992, p. 1.
تجد ترجمتها في: المصدر نفسه، ص١٣.

الانقلاب بعام واحد، كان الادعاء العام قد استكمل استجواب ٢,٧٠٠ شاهد، من دون ظهور بصيص نور يبشر بنهاية هذا النفق الطويل المظلم. كما اضطر القضاة لاختصار زمن الجلسات بسبب كبر سن المتهمين وعجزهم. كانت المحاكمة قد بدأت للتو في المحاكم العسكرية حين وضع المدعي العام ونائبه تحت المراقبة بسبب نشر مواد تتعلق بالقضية، التي كانت لا تزال قيد التحقيق والتمحيص. نشر الاثنان كتاباً حمل عنوان *Kremline Conspiracy: An Account of the Investigation* [حرفياً: **مؤامرة الكرملين: قصة التحقيق**]، وتضمن إدانة المدعى عليهم. أحجم مجلس السوفيات الأعلى عن فصل المدعي العام على الرغم من هذا الخرق الفاضح للقانون(٥٨). عندئذ، اتخذت المحاكمة طابعاً هزلياً. أخيراً: لم تعد تسوية مسألة الانقلاب مهمة سياسية ملحة بمرور الوقت. فقد نجح يلتسن في تعزيز سلطته لمواجهة القوى الداعمة للانقلاب، ولم يعد بحاجة إلى القضاء عليهم. فشرع عوضاً عن ذلك بالتصدي للمعارضة داخل مجلس السوفيات الأعلى، الذي حصل على دعم أعضائه في أثناء الانقلاب. وبذلك ظهر صراع جديد حلّ محل الصراع القديم، استحوذ على اهتمام يلتسن. كان بإمكان يلتسن إقامة رابط بين الاثنين وملاحقة القضية ضد مدبري الانقلاب بقوة وعزم، لكنه اختار غير ذلك، وركز انتباهه على التكتيكات السياسية في الوقت الراهن. في عام ١٩٩١م، انصب اهتمام يلتسن على مدبري الانقلاب وليس على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة السوفياتية. وبحلول عام ١٩٩٣م، تحول عن الأفعال غير القانونية لمدبري الانقلاب إلى المناورات الدستورية لخصومه في مجلس السوفيات الأعلى.

عقب الانقلاب الفاشل مباشرة، وقع يلتسن في الرابع والعشرين من شهر آب/أغسطس مرسوماً يقضي بنقل محفوظات الاستخبارات السوفياتية والحزب الشيوعي السوفياتي إلى عهدة الحكومة. اتخذ القرار سمة رمزية في تلك المرحلة الزمنية، مجرد تهديد تكتيكي لا أكثر. إذ ليس بمقدور يلتسن تنفيذ هذه السياسات ما دامت المؤسستان خاضعتين لسلطة سوفييتية لا روسية. لكنه تذكير بأن يلتسن سيغدو المسيطر على مستودعات المعلومات

(٥٨) *Nezavisimaya gazeta* (4 June 1993), p. 1.

في هذين المعقلين الحصينين للحكم السوفياتي، بما يحويانه من أسرار دفينة قد تهدد بانتزاع ما تبقى من شرعية هاتين المؤسستين سيئتي السمعة، حالما ينتزع السلطة من غورباتشوف، وهذا أمر تشير الوقائع إلى حتمية حدوثه. من الجدير بالذكر أن يلتسن لم يتعهد بإتاحة الفرصة للمواطنين للاطلاع على هذه الملفات، الأمر الذي كان ليمثل لفتة أعظم إلى المصارحة الديمقراطية. واختار عوضاً عن ذلك تركيز انتباهه على توطيد سيطرة روسيا الاتحادية على هاتين المؤسستين.

حاول غورباتشوف إجهاض هذه المراسيم. فدعا الحزب الشيوعي السوفياتي إلى نقل مواد محفوظاته إلى المجالس السوفياتية المحلية، حيث يصعب الاستيلاء عليها. كما اختار فاديم باكاتين Vadim Bakatin، شخصية تميل إلى الجانب الليبرالي، ليتولى رئاسة جهاز الاستخبارات السوفياتية. وقد طالب هذا الرئيس الجديد بسن قانون جديد للمحفوظات وأمر بوقف عملية إتلاف الملفات[٥٩]. دفعت هذه الإجراءات بمجلس السوفيات الروسي الأعلى إلى الوقوف في وجه غورباتشوف، فشكل المجلس لجنة نيابية للإشراف على نقل محفوظات جهاز الاستخبارات السوفياتية والحزب الشيوعي السوفياتي وإيداعها ضمن محفوظات الحكومة. لم تتطرق اللجنة التي عملت تحت قيادة المؤرخ العسكري ديمتري فولكوغونوف Dmitry Volkogonov إلى مسألة فتح الملفات أمام العامة للاطلاع عليها أم لا[٦٠]. وواصلت عملها حتى منتصف عام ١٩٩٢م فقط، حين فضها فيكتور بارانيكوف Viktor Barannikov، الرئيس الجديد لوكالة الأمن الروسية، قبل أن تتاح لها فرصة استكمال مهامها[٦١].

ما حجم المعلومات التي كان يمكن أن تكشفها هذه المحفوظات حول الماضي السوفياتي؟ استطاعت الاستخبارات السوفياتية إتلاف جزء من

(٥٩) Vadim Bakatin, *Izbavlenie ot KGB* (Moscow: Novosti, 1992), pp. 150-151.

(٦٠) Amy Knight, *Spies Without Cloaks: The KGB's Successors* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), p. 199.

(٦١) انظر مقابلة مع ديمتري يوراسوف (Dmitry Yurasov)! بعنوان:
«Hinter sieben Siegeln,» *Deutschland Archiv, vol. 26, no. 7* (July 1993), p. 869, and Mark Kramer, «Archival Research in Moscow: Progress and Pitfalls,» *Cold War International History Project Bulletin*, vol. 1 (Fall 1993), p. 23.

محفوظاتها، لا سيما في المدة بين عامي ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥م، حين تلاشت ملفات كثيرة توثّق سياسات الاضطهاد التي مارسها ستالين، ومن ثم أحرقت العديد من الملفات المتعلقة بالمعارضين بين عامي ١٩٨٩ - ١٩٩١م. فدُمرت معظم الوثائق المتعلقة بالأديب الشهير ألكسندر سولجينيتسين وأندريه ساخاروف، تماماً كما حدث للأوراق والمخطوطات المتعلقة بشحصيات ثقافية بارزة أخرى[٦٢]. كما دمرت الاستخبارات السوفياتية وثائق كثيرة تعود إلى محاولة الانقلاب في آب/أغسطس. مع ذلك، تشير التقديرات إلى نجاة ١٠,٦ مليون ملف، و«تبقى الفجوات الناجمة متواضعة أمام الأدلة المتبقية»[٦٣]. إلى جانب الاستخبارات السوفياتية، قامت مؤسسات أخرى بإتلاف قلة من ملفاتها مع الانهيار السريع والمفاجئ للاتحاد السوفياتي[٦٤]. لقد شعر ألكسندر ياكوفليف، الذي استطاع الوصول إلى الملفات بحكم كونه رئيس اللجنة التحضيرية المكلفة بإعادة تأهيل الضحايا، بالعبء الأخلاقي لهذا الأرشيف الهائل، فكتب قائلاً: «يا ليت هذه الملفات تحترق عن بكرة أبيها ويرجع الرجال والنساء إلى الحياة من جديد»[٦٥].

شملت المحفوظات الضخمة للحزب الشيوعي السوفياتي وثائق كثيرة تدين الحزب الحاكم، وقد أودعت في المحفوظات الرئاسية، حتى لا يستطيعن أحد الوصول إليها باستثناء حفنة من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى. أنشأ غورباتشوف أرشيفاً خاصاً به في تموز/يوليو عام ١٩٩٠م، بهدف حماية العديد من وثائق الحزب التي قد تسبب الإحراج. وامتنع يلتسن عن فضح خفايا هذه المحفوظات بعد استيلائه على الكرملين؛ واكتفى بإعادة تسميتها. وبذلك، توافرت بين يدي الرئيس الروسي وثائق سرية تسبر أغوار الحقبة السوفياتية بأسرها، له الحرية في تحريرها أو إبقائها سراً حسب ما تقتضي مصالحه. وقد استعمل هذه الميزة في أثناء محاكمة الحزب الشيوعي

(٦٢) Knight, Ibid., p. 194; Bakatin, *Izbavlenie ot KGB*, pp. 159-161, and Vitaly Shentalinsky, *The KGB's Literary Archive*, with an introduction by Robert Conquest; translated by John Crowfoot (London: Harvill, 1995), p. 285.

(٦٣) Bakatin, Ibid., p. 149, and Kramer, Ibid., pp. 20 and 23.

(٦٤) Kramer, Ibid., p. 19.

(٦٥) Yakovlev, *A Century of Violence in Soviet Russia*, p. 3.

السوفياتي؛ وقام في وقت لاحق بإفشاء أسرار تتعلق بنزاعات دولية متنوعة من أجل تيسير السبل أمام سياسته الخارجية.

استطاع يلتسن محاكمة خصومه السياسيين بيسر وسهولة، إلا أنه لم يكن رجلاً ثورياً. فلم يدخل المؤسسات الحكومية ليقلبها رأساً على عقب، بل سيطر عليها وسخرها لتحقيق أهدافه. يبدو ذلك جلياً حين ننظر إلى ما «لم» يفعله في المدة التي أعقبت محاولة الانقلاب مباشرة. فلم يكلف نفسه عناء فصل ضباط الاستخبارات السوفياتية الذين انتهكوا حقوق الإنسان في الماضي بعد بسط سيطرته عليها، وبقي الضباط المكلفون بالتجسس على المعارضين والكنيسة سابقاً في مناصبهم. واقتصرت إجراءات التطهير الرسمية على الأفراد الذين ساندوا محاولة الانقلاب(٦٦). لم يفتح يلتسن ملفات الاستخبارات السوفياتية لتطلع عليها العامة، ولم يرفع السرية عن محتويات المحفوظات الرئاسية. كما امتنع عن دعم قانون تطهير من شأنه تخليص مجلس السوفيات الأعلى وجهاز القضاء ومكتب المدعي العام من عملاء الاستخبارات السوفياتية. ولم يشجع أخيراً على محاكمة الضباط الذين انتهكوا حقوق الإنسان فيما مضى.

حافظ يلتسن على النهج السياسي الذي دشنه الزعيم الإصلاحي قبله: إعادة تأهيل ضحايا جرائم الستالينية. لم يظهر قانون إعادة التأهيل بوصفه بنداً رئيساً في مقاربة جديدة للمصالحة مع الماضي، بل خاتمة لعمل بدأه غورباتشوف واضطلع به مجلس السوفيات الأعلى. حتى قانون إعادة التأهيل الذي أُقرّ في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩١م، بعد شهرين فقط من الانقلاب الفاشل، لم يحمل بصمة الانقلاب أو حقائق سياسية جديدة. فقد سبق الاتفاق على معظم خطوطه العريضة قبل شهور خلت.

شكّل هذا القانون خطوة تقدمية حقيقية على درب إعادة تأهيل ضحايا الحقبة السوفياتية. إذ بشر بإطلاع العامة على مجريات إعادة التأهيل، على نقيض ما حدث في عهد السوفيات. حيث كلف المدعي العام بنشر قوائم بأسماء الضحايا الذين أعيد تأهيلهم في الصحف المحلية (المادة ٨)، ومنح

---

(٦٦) نيكيتا بيتروف (Nikita Petrov)! مختص بشؤون الاستخبارات السوفياتية وناشط في منظمة ميموريال، مقابلة مع الكاتب، في موسكو، بتاريخ ٨ حزيران/يونيو ١٩٩٩م.

هؤلاء (وعائلاتهم في حالات الوفاة) حق قراءة الملفات الأمنية والقضائية المتعلقة بهم، كما أجاز لهم الحصول على نسخ من وثائق معينة، وفرض على المدعي العام إعلام الناجين من أفراد أسرة الضحية موعد وفاته وسببها وموضع دفن الجثة (المادة ١١). إلى جانب ذلك، ضم القانون بنوداً لتقديم تعويضات أكثر سخاء، ومنح الأفراد المؤهلين حق العودة إلى المدن التي عاشوا فيها قبل تعرضهم للقمع والاضطهاد (المواد ١٢ ـ ١٦). ونص أخيراً على أن موظفي المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية أو جهاز الاستخبارات السوفياتية الذين شاركوا في عمليات القمع السياسي «يتحملون مسؤولية جنائية بموجب التشريع الجنائي القائم حالياً». وتعهد بنشر لوائح دورية بأسماء من أدينوا باتباع سبل غير قانونية في أثناء التحقيق (المادة ١٨).

جاء قانون إعادة التأهيل هذا سوياً من الناحية القانونية أكثر من القانون المتعلق بإعادة تأهيل المجموعات العرقية المضطهدة. فإجراءات تطبيق إعادة التأهيل والتعويض أكثر وضوحاً، وتضمن المساواة في المعاملة للجميع. بالرغم من ذلك، شمل القانون مواد لا تيسر عملية تطبيقه. نشرت بضع دوائر قضائية فقط أسماء الأشخاص الذين أعيد تأهيلهم في الصحف المحلية، في حين لم تظهر أي لوائح بأسماء الجناة[٦٧]. واعتمد تنفيذ معظم البنود على رغبة السلطات المحلية بتحرير المعلومات أو التستر عليها، وقد تفاوت ذلك من إقليم لآخر على نحو كبير. فبدأت شعبة الاستخبارات السوفياتية في موسكو مثلاً تسليم المعلومات حول مواقع دفن ضحايا الستالينية التي كانت سرية سابقاً مع بداية تسعينيات القرن العشرين بموجب القانون؛ بينما استطاعت شعبة الاستخبارات في مدينة سان بطرسبرغ التملص من تنفيذ القانون حتى منتصف تسعينيات ذلك القرن[٦٨]. تمت إعادة تأهيل ٤,٥ مليون سجين سياسي على الأقل منذ بدء تطبيق القانون[٦٩]. يوحي هذا الرقم الهائل بحجم الظلم المتفشي في النظام السوفياتي. كما ينم عن الجهود الجبارة التي بذلها أعضاء «اللجنة الرئاسية لإعادة تأهيل ضحايا القمع السياسي»، برئاسة ألكسندر ياكوفليف، في سبيل تنفيذ برامج إعادة التأهيل

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) Yurii Vdovin, «Grazhdansky control,» *Vestnik Memoriala*, vol. 1, no. 7 (May1993), p. 14.

(٦٩) Applebaum, *Gulag: A History of the Soviet Camps*, p. 507.

بصدق ونزاهة، بالرغم من النزعة السائدة تجاه نسيان الماضي.

شكّل قانون إعادة التأهيل السياق الوحيد للروس لمناقشة مسألة فتح ملفات الاستخبارات السوفياتية. فلم تشهد روسيا نقاشاً على نطاق عام واسع حول قضية فتح هذه الملفات ليطلع عليها العامة. شهدت كل من بولندا وألمانيا الشرقية جدلاً سياسياً حول هذه القضية الخلافية استمر سنوات طويلة، حيث حشد كل فريق ترسانة من الذرائع حول حق الوصول إلى المعلومات مقابل حق الخصوصية. بالمقابل، ظل الجدل الروسي هزيلاً، بعدما تقرر كل شيء في الشهور القليلة التي تلت الانقلاب. وفقاً للمادة ١١ من قانون إعادة التأهيل، يحق للأفراد الذين أعيد تأهيلهم الاطلاع على التقارير التي تسببت بسجنهم بموجب القانون الجنائي أو الإداري. ولم يكن هذا مرادفاً لفتح ملفات الاستخبارات السوفياتية، فقد مُنع البحاثة والمنظمات الخاصة من الوصول إلى المعلومات. يضاف إلى ذلك، حُرم الأفراد الذين استهدفوا بالمراقبة على يد الاستخبارات السوفياتية من دون أن يتم اعتقالهم وإعادة تأهيلهم، من حق الوصول إلى الملفات التي جمعت عنهم.

في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩١م، أوجز «مجلس القوميات»[٧٠] النظر في إجراء من شأنه توفير أساس قانوني لعملية التطهير. في أثناء مناقشة «إعلان حقوق الإنسان والحريات»، اقترح النائب مازايف Mazaev إدخال التعديل الآتي:

يجوز استدعاء الأفراد المدانين بانتهاك حقوق المواطنة المتساوية للمثول أمام العدالة بموجب القانون. ولا يجوز تعيين المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة للحقوق المدنية في الدوائر الحكومية[٧١].

لما صدر هذا الاقتراح على لسان نائب مجهول، قرر رئيس المجلس إجراء تصويت على كل جملة من هذه الفقرة على حدة. وافق المجلس على الجملة الأولى ـ إمكانية استدعاء المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان للمثول أمام العدالة بموجب القانون ـ باعتراض شخص واحد فقط. في حين فشلت

(٧٠) مجلس القوميات (Council of Nationalities) هو أحد المجلسين الذين يتكون منهما مجلس السوفيات الأعلى. ويدعى المجلس الآخر مجلس الاتحاد.

(٧١) *Biulleten'* (Zasedaniia soveta national'nostei), vol. 9 (27 November 1991), p. 16.

الجملة الثانية ـ توفير أساس قانوني للتطهير ـ في الحصول على ثلاثة أصوات في المجلس[٧٢]. شكلت هذه الفقرة الوجيزة المثيرة للجدل المثال الوحيد على النقاش المتعلق بالتطهير في الهيئة التشريعية الروسية. حتى حين بلغ الغضب في نفوس سكان موسكو من الاستخبارات السوفياتية كل مبلغ وأسقطوا تمثال فيليكس دزيرجينسكي Feliks Dzierzhinsky، مؤسس الاستخبارات السوفياتية الشهير بسمعته السيئة، في ساحة لوبيانكا بعد شهرين من الانقلاب الفاشل، ظل التطهير بغيضاً.

على نقيض بولندا وألمانيا الشرقية، لم تتشكل في روسيا لجنة تحقيق نيابية للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفها النظام السابق. بدلاً من ذلك، يمم المشرعون الروس وجوههم صوب محاولة الانقلاب. فشكل مجلس السوفيات الأعلى في السادس من أيلول/سبتمبر عام ١٩٩١م لجنة «لدراسة أسباب الانقلاب على الحكم وملابساته». عملت اللجنة برئاسة ليف بونوماريف Lev Ponomarev، عضو تيار روسيا الديمقراطية، على التمحيص في المؤسسات الداعمة للانقلاب بمصداقية. فدرست دور كل من الاستخبارات السوفياتية، والمؤسسة العسكرية، والحزب الشيوعي السوفياتي في التخطيط للانقلاب، كما نظمت جلسات استماع مفتوحة في هذا الشأن. في وقت مبكر من عام ١٩٩٢م، باتت اللجنة مستعدة لنشر مسودات تقاريرها النهائية.

أدت التقارير إلى ظهور توصيات تجاوزت فصل الأفراد المؤيدين للانقلاب ببساطة. إذ أقرت وجود رابط وثيق بين محاولة الانقلاب والتاريخ السوفياتي الطويل المشبع بانتهاكات الحقوق الفردية. فالانقلاب يمثل تركة خروج كل من الاستخبارات السوفياتية والحزب الشيوعي السوفياتي عن القانون. وأشارت إحدى المسودات إلى جهاز الاستخبارات المذكور بصفته «البنية القمعية الرئيسة في النظام الشمولي» و«أداة استخدمها لارتكاب إبادة جماعية بحق شعبه». كذلك شملت مسودات التقارير برنامج عمل متكامل للمصالحة مع تركة سياسة البطش والاضطهاد التي مارسها الاتحاد السوفياتي. هذا وقد تضمنت توصيات السياسة العامة ما يلي:

(٧٢) المصدر نفسه.

- تطبيق القانون الدولي لتحديد المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، أفراداً ومنظمات.

- تكليف مختصين بدراسة جهاز الاستخبارات السوفياتية ونشر «كتاب أبيض» حول نشاطاته.

- إخضاع القوات الخاصة لسلطة نيابية.

- فصل كافة أفراد كادر الاستخبارات السوفياتية الذين تجاهلوا القوانين عند تأدية واجباتهم.

- «إن مهمة تحرير المجتمع على وجه السرعة من المؤسسات القمعية وتركتها تضع على جدول الأعمال قضيةَ المخبرين السريين في جهاز الاستخبارات السوفياتية سابقاً. إننا، إذ نفهم (بلا مبالغة) تعقيدات هذه المشكلة وفي الوقت عينه عدم إمكانية تثبيت الأفراد الذين عملوا سراً لصالح أجهزة البطش والاضطهاد في مناصب رفيعة المستوى بما فيها الأجهزة التشريعية، ندرك أهمية الشروع في دراسة هذه المسألة بهدف استنباط قانون يتعلق بتطهير أجهزة الدولة، ونطلب [مساعدة] اللجان المختصة بالتشريع وحقوق الإنسان والأمن لتحقيق ذلك»(٧٣).

- تبني قانون يبيح للمواطنين قراءة ملفات الاستخبارات السوفياتية التي تخص كلاً منهم(٧٤).

نورد هنا النموذج الديمقراطي الليبرالي لتسوية حالات الغبن السابقة: محاكمة الجناة بموجب القانون الدولي، وتطهير مؤسسات الدولة، وتشكيل لجنة تقصي الحقائق، وفتح محفوظات جهاز الاستخبارات.

في شهر آذار/مارس عام ١٩٩٢م، حلّ مجلس السوفيات الأعلى اللجنة

---

(٧٣) «Zakliuchenie po rezultatam otkrytykh parlamentskikh slushanii: O roli repressivnykh organov byvshego SSSR v podgorovke i provedenii gosudarstvennogo perevorota v SSSR,» (4 February 1992) p. 3.

(٧٤) يمكنك الاطلاع على هذه التوصيات في: المصدر نفسه، وفي الوثائق الآتية، انظر: Lev Ponomarev: «Vyvody i rekomendatsii po rezul'tatam raboty» (13 January 1992), and «Otchet o rabote deputatskoi komissii dlia parlamentskogo rassledovaniia prichin i obstoiatel' stv gosudarstvennogo perevorota,» (Undated document).

قبل أن تقدم تقاريرها له، وانتهى الأمر بمسودات التقارير دفينة داخل كومة من الصناديق الكرتونية في مخزن منظمة مغمورة تعنى بحقوق الإنسان أسسها بونوماريف. تظهر تجربة هذه اللجنة أن التحقيق في حيثيات محاولة الانقلاب كان من الممكن أن يتطور إلى دراسة أشمل تتناول انتهاكات النظام السابق. لكن هذه الغارة القصيرة بُترت على حين غرة، وحملت معها اللحظة الميمونة للتحقيق في الجرائم السابقة إلى الأبد.

بين عامي ١٩٩١ ـ ١٩٩٢م، لم تعترض أي مجموعة سياسية على سياسة الحكومة بالتركيز على تسوية مسألة الانقلاب عوضاً عن تركة الاضطهاد السوفياتي. ولم يتطرق أي صوت سياسي إلى القضايا الدفينة في مسودات تقارير اللجنة. في البلدان الشيوعية سابقاً الأخرى، تناوب نوعان من الأحزاب السياسية على وضع هذه القضية على الأجندة السياسية: أحزاب المعارضة الديمقراطية التي كان لها نصيب الأسد من جرائم الدولة سابقاً، والأحزاب الوطنية التي انتقدت الحكم الشيوعي. أما في روسيا، فكانت القوى الديمقراطية حفنة من الأحزاب المتعنتة سريعة الغضب، وقفت عاجزة عن الوصول إلى رأي جامع إزاء قضية خلافية كهذه[(٧٥)]. وقد حافظت هذه القوى على أكبر قدر ممكن من وحدة الصف عبر دعم بوريس يلتسن والحفاظ على علاقات وثيقة مع دوائر السلطة. من ناحية ثانية، لم تعرف روسيا جدياً أي حزب وطني في المدة بين عامي ١٩٩١ ـ ١٩٩٢م، لذا كان هذا السبيل مسدوداً. حتى عندما ظهر الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي أسسه فلاديمير جيرينوفسكي Vladimir Zhirinovsky كقوة مرعبة بعد عام ١٩٩٣م، لم يكن من المناهضين الشرسين للشيوعية، في تناقض حاد مع الأحزاب الوطنية في أوروبا الوسطى. عجزت القوى الوطنية الروسية عن الحط من قدر الدولة السوفياتية تماماً: كانت قد وطدت لنفسها نفوذاً واسعاً، وهزمت ألمانيا النازية، ونافست الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة، وطورت مجمعاً عسكرياً ـ صناعياً جباراً. لقد توخت القوى الوطنية الروسية جانب الحذر في موقفها إزاء الماضي، تماماً كما فعل الشيوعيون أنفسهم.

---

(٧٥) للاطلاع على تاريخ التصدعات المبكرة التي أصابت المعسكر الديمقراطي، انظر:
Malaia entsiklopediia Rossiiskoi politiki: Osnovyne partii I dvizheniia zaregisrirovannye Minisrom iustitsii (Moscow: Supreme Soviet, 1992), pp. 25-27.

ثانياً: الفكر العقائدي في أعقاب الانقلاب الفاشل

عاشت بولندا وألمانيا الشرقية «حقبة طبيعية» في أعقاب انتفاضتي عام ١٩٨٩م، عادت خلالها الحياة السياسية تدريجياً إلى مجراها الطبيعي. وكما رأينا في الفصول السابقة، لعبت عقيدة الديمقراطية الليبرالية دوراً بارزاً في صوغ المناظرات السياسية المتعلقة بالعدالة الانتقالية في هذه الحقبة. استغرقت روسيا وقتاً أطول للعثور على نوع من التوازن السياسي عقب لحظتها الانتقالية عام ١٩٩١م. فالأزمة الاقتصادية، التي أرخت بظلالها على أجزاء كبيرة من بلد أمضى سبعين عاماً تحت الحكم الاشتراكي، استحوذت على انتباه السياسيين، وولدت شكوكاً خطيرة حول مصلحة البلاد في تبني الفكر الديمقراطي. آل صراع القوة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى مواجهة دامية في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٣م، أتبعها تورط الجيش الروسي بعد عام واحد فقط في محاولة فاشلة لإعادة فرض السيادة الروسية على جمهورية الشيشان التي استقلت عنها.

تزداد أهمية العقيدة في تفسير التطورات السياسية في أثناء حقب الاستقرار، لذا كان من الحكمة عدم الاعتماد عليها كعامل أساسي لتوضيح فهمنا لمقاربة روسيا للعدالة الانتقالية خلال حالة الاضطراب العظيم التي عاشتها في مطلع تسعينيات القرن المنصرم. فالسياسة الروسية لا تلتزم بعقيدة معينة. على سبيل المثال، في استطلاعين للرأي نشرا في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦م على التوالي، سئل سكان روسيا عن آرائهم حول أفكار عامة، من قبيل ما إذا كان على روسيا محاكاة الغرب أم لا. جاءت نتائج الاستطلاعين متباينة إلى حد كبير بالرغم من المدة الزمنية القصيرة الفاصلة بينهما. وقد خلص الباحثون الذين أعدوا الدراسة إلى افتقار معظم أبناء الشعب الروسي إلى إطار عمل عقائدي يساعدهم في تكوين آراء سياسية راسخة[٧٦]. وجدت الديمقراطية الليبرالية، التي حظيت بشعبية واسعة في البلدان الشيوعية سابقاً الأخرى، حالة من الازدواجية والتناقض عوضاً عن الحضن الدافئ في روسيا.

---

(٧٦) Timothy J. Colton, *Transitional Citizens: Voters and What Influences Them in the New Russia* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000), pp. 149-150 and 172.

تعكس السجالات السياسية حول العدالة الانتقالية في كل من بولندا وألمانيا الشرقية مجموعة من الالتزامات والافتراضات المشتركة منشؤها العقيدة الديمقراطية الليبرالية؛ كحقوق الإنسان وسيادة القانون. تتميز المناظرات النيابية في روسيا حول العدالة الانتقالية بالندرة، لكن شك المشرعين بالمفاهيم الأساسية للديمقراطية الليبرالية يظهر جلياً عند التمحيص في السجالات المتعلقة بوثائق حقوق الإنسان.

يتغنى الناس في الديمقراطيات الناشئة الأخرى بمصطلح «حقوق الإنسان» بحماسة ضالٍّ اهتدى. يبدو أن حقوق الإنسان تجسد كل ما هو مرغوب عند بناء دولة ديمقراطية. لم ينجذب المشرعون الروس إلى هذا المصطلح ومعه التقليد الديمقراطي الليبرالي برمته. في أثناء اجتماعهم لمناقشة إعلان لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩١م، اتخذوا موقفاً متحفظاً حتى إزاء لغة هذه الوثيقة غير الملزمة التي تعبر عن تطلعات البلد في مجال حقوق الإنسان. فكان جل همهم تضمين لائحة كاملة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ كحق العمل والمسكن، في تعريف هذا المصطلح[(٧٧)].

استعر الجدال حول استخدام هذا المصطلح بمرور الوقت. في مطلع عام ١٩٩٣م، أعدَّ رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس السوفيات الأعلى، الديمقراطي البارز والسجين السياسي سابقاً سيرغي كوفاليف Sergei Kovalev، تقريراً لزملائه الذين اتخذوا موقفاً عدائياً إزاءها، استخدم فيه لغة وحججاً كانت لتبدو طبيعية وغير مثيرة للجدل في البلدان الشيوعية سابقاً الأخرى. فتحدث عن عودة روسيا إلى «مجتمع الدول المتمدنة»، مستخدماً تعريفاً لحقوق الإنسان يشدد على الحقوق السياسية والمدنية. كما انتقد الثقافة القانونية في روسيا ودعا إلى تطبيق حكم القانون[(٧٨)]. وجاء رد النواب مريراً قاسياً. إذ اتهم كوفاليف بالخطايا الآتية: التركيز كلياً على قضايا لا تهم سوى المعارضين السابقين على حساب المواطنين الروس العاديين؛ وتجاهل

---

(٧٧) «Chetvertaia sessiia Verkhovnogo Soveta RSFSR,» *Biulleten'*, vol. 14 (22 November 1991), p. 39.

(٧٨) «Shestaia sessiia Verkhovnogo Soveta RSFSR,» *Biulleten'*, vol. 47, no. 2 (3 July 1993), pp. 35-36 and 38.

مصير سكان روسيا الأصليين؛ والفظاظة تجاه المواطن الروسي البسيط الذي طلب مساعدة اللجنة لإزاحة عبء مشكلات السكن عن كاهله؛ والاستخفاف بآثار تدهور مستوى المعيشة؛ بل وباستغلال مركزه في اللجنة للتستر على صفقات تجارية مشبوهة. استهدفت هذه الحملة المسعورة شخص الرجل بصورة رئيسة؛ لكن المدهش في الأمر كان مقدار استعداد المشرعين للانتقاص من قدر فكرة حقوق الإنسان برمتها خلال العملية. كما علق أحدهم: «شعرت بانزعاج شديد حيال مقاربة حقوق الإنسان التي خرج بها سيرغي كوفاليف علينا. إنها مقاربة أوروبية غربية تناسب البلدان الغنية، مقاربة لحقوق الإنسان تنتمي في تجريدها إلى المفهوم الليبرالي»[٧٩].

ظل موضوع علاقة البلد بأوروبا الغربية حاضراً في مناظرات سياسية كثيرة. وتطلب استخدام التجربة الغربية ـ سواء في إدخال مفهوم المحاكمة أمام هيئة محلفين أو حق السجين في المثول أمام القضاء ـ شروحات مفصلة واعتذارات فاترة. لم يقف المشرع الروسي أمام مجلس النواب ليقول ببساطة: «أوصي باتباع هذا النموذج من البلد الغربي الفلاني للأسباب الآتية». بل وجب عليه نبش التاريخ الروسي بحثاً عن سابقة قانونية تاريخية مناسبة[٨٠]. تجمع الأحزاب الشيوعية والوطنية على أن روسيا لا تملك حرية الاستعارة من النماذج الغربية، لكنها تعجز عن الوصول إلى اتفاق حول تعريف دقيق ومحدد للسبيل الذي يجب أن تتبعه روسيا. لم تعتنق روسيا العقيدة الديمقراطية الليبرالية، إلا أنها لم تلجأ إلى أي بديل آخر أيضاً. في الحقيقة، أعلن الرئيس يلتسن في عام ١٩٩٦م عن مسابقة عامة لابتكار عقيدة جديدة للدولة[٨١]. تكشف هذه المسابقة الغريبة (التي لم تنفذ أبداً) النقاب

---

(٧٩) انظر خطاب ألقاه ن. أ. بافلوف (N. A. Pavlov)! في: المصدر نفسه، ص٤١.

(٨٠) انظر المناظرة المتعلقة بقانون حق المتهم في المثول أمام القضاء، في:
«Chetvertaia sessiia Verkhovnogo Soveta RSFSR,» *Biulleten'*, vol. 43 (13 March 1992), pp. 41-44.
والأخرى حول الإصلاح القضائي، في: *Biulleten'*, vol. 10 (24 October 1991), pp. 25-27.

(٨١) لمزيد من المعلومات حول بحث روسيا عن عقيدة لها، انظر الكتب والمقالات الآتية:
B. V. Mezhuev, «Poniatie «nazional'nyiinteres» v Rossiiskoi obshchestvenno-politicheskoi mysli,» *Polis*, vol. 1 (January 1997), pp. 5-31; T. A. Alekseev [et al.], «Kakovy idiologicheskie usloviia obshchetvennogo soglasiia v Rossii?,» *Polis*, vol. 3 (March 1997), pp. 16-52, and Wayne Allensworth, *The Russian Question: Nationalism, Modernization, and Post-Communist Russia* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1988).

عن ثلاثة افتراضات: ليس لروسيا مذهب عقائدي محدد؛ وهي بحاجة إلى واحد؛ وأي نموذج أجنبي لن يلقى قبولاً لديها.

ما عواقب ضياع المراسي العقائدية؟ أمضت روسيا سبعين عاماً في ظل نظام استخدم العقيدة وسيلة لضمان شرعيته، كذلك عمد نظام القياصرة الذي سبق العهد الشيوعي إلى صياغة مبررات واضحة لحكمه. والآن «لا يمكن للشعب الروسي تخيل الوجهة التي يقصدها بلدهم ونمط المجتمع الذي نبنيه.... يحن الشعب إلى الفكر العقائدي، ليس إلى العقيدة الماركسية اللينينية على وجه التحديد، بل إلى العقيدة كعامل «استقرار» و«انضباط»»[(٨٢)]. إن نقطة الضعف هذه تجعل من الصعوبة بمكان رواية ما حدث في العقد الماضي. في بولندا وألمانيا الشرقية، كانت القصة واضحة: قضينا أربعين عاماً تحت نير نظام شمولي أمعن في انتهاك حقوق الإنسان؛ وإننا اليوم نحيا في دولة ديمقراطية ليبرالية حيث ننعم بسيادة القانون. تلك قصة ذات نهاية سعيدة. أما في روسيا، فلم تتضح الموضوعات التي ينبغي أن تنتظم حولها الذاكرة الشعبية المتعلقة بالماضي ولا الآمال المشروعة للبلاد في المستقبل. في ظل انهيار الامبراطورية وتردي الوضع الاقتصادي، يبدو أن الانتقال السياسي لا يبشر بنهاية سعيدة.

ثالثاً: العدالة الانتقالية بعد عام ١٩٩١م

مع شروع يلتسن بإقصاء الأحزاب الديمقراطية عن السلطة، تبدل موقف هؤلاء إزاء قضية العدالة الانتقالية. وبعد إجبار رئيس الوزراء ييغور غايدار Yegor Gaidar، قرة عين الديمقراطيين، على تقديم استقالته وتعيين الشيوعي المحافظ فيكتور تشيرنوميردين Viktor Chernomyrdin مكانه، قررت حركة روسيا الديمقراطية إعادة النظر في استراتيجيتها السياسية والانتقال إلى موقف المعارضة البناءة[(٨٣)]. فاعترضت على اختيار تشيرنوميردين لهذا المنصب بحجة افتقاره إلى المؤهلات اللازمة لقيادة انتقال البلاد إلى اقتصاد السوق

---

(٨٢) Eduard Batalov, «Chem zapolnim ideinyi vakkum?,» *Svobodnaia mysl'*, vol. 11 (1996), pp. 4 and 7.

(٨٣) Democratic Russia, «Ob izmenenii strategii demokraticheskogo dvizheniia v novykh usloviiakh,» (undated mimeo).

الحر. وما إن أعلنت الحركة معارضتها للحكومة، حتى علا صوتها احتجاجاً على النهج السياسي الذي يتبعه يلتسن.

غابت قضية العدالة الانتقالية عن البيانات السياسية لحركة روسيا الديمقراطية طوال عام ١٩٩١م وحتى مطلع العام اللاحق. إذ تركزت دعوتها ببساطة على «الكفاح ضد الاحتكار في السياسة»[٨٤]. لكن الحركة في مؤتمرها الثالث المنعقد في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٢م تبنت بياناً حاد اللهجة[٨٥]، دعت فيه روسيا إلى «العودة إلى درب التطور المتحضر» عبر إجراء إصلاحات جذرية، مؤكدة على ضرورة «تخليص المجتمع من تركة الشيوعية» تمهيداً لخلق مناخ يساعد على قيام مجتمع مدني. وهذا بدوره يتطلب تداول السلطة بين النخب وصولاً إلى اجتثاث الصفوة الحاكمة من مواقع النفوذ في الدولة. ودعا البرنامج مجلسَ السوفيات الأعلى لتبني قانون تطهير (المادة ٣,١١).

في النصف الأول من عام ١٩٩٣م، ناقش عدد من الأعضاء الملتزمين بالحركة فكرة سن قانون تطهير. وباشر فريق منهم بإعداد مشروع قانون، مستعيناً بالقانون الياباني في حقبة ما بعد الحرب نموذجاً. نص مشروع القانون على تقييد حق الأفراد بتبوؤ مناصب حكومية معينة في الأعوام ٥ - ١٠ القادمة إن تقلدوا مناصب رفيعة المستوى في النظام الشيوعي السابق أو عملوا سراً أو علناً لصالح الاستخبارات السوفياتية. فلا يجوز لهؤلاء الأفراد العمل في مواقع مسؤولة في فروع السلطة التنفيذية (أي مناصب محددة رفيعة المستوى)، ولا يحق لهم التدريس في المؤسسات التربوية المتوسطة والعليا. ولهم الحرية في شغل مناصب منتَخبة[٨٦].

أثار هذا الاقتراح جدلاً واسعاً داخل دوائر «روسيا الديمقراطية»، وبرز التصدع بين المدافعين عن العدالة الموضوعية والعدالة الإجرائية، تماماً كما حدث في الديمقراطيات الناشئة الأخرى. نشرت صحيفة **أخبار موسكو**

---

(٨٤) «Ustav Dvizheniia Demoktraticheskogo Rossii,» (10 November 1991).

(٨٥) انظر: «Programma Dvizheniia Demokraticheskaia Rossiia,» (December 1992).

(٨٦) طبعت مسودة القانون في صحيفة: *Moskovskie novosti*, 3/1/1993, p. 8.
لو تم اعتماد القانون، لنال فلاديمير بوتين حق الترشح للرئاسة، لكن ليس ليدرس الجودو لطلاب المرحلة الثانوية.

Moskovski Novosti سلسلة مقالات تعادلت فيها غالينا ستاروفويتوفا Galina Starovoitova مع سيرغي كوفاليف في السجال السياسي. رأت ستاروفويتوفا أن على روسيا الاعتراف علناً بالأخاديد التي حفرها تاريخها المضطرب عميقاً في جسد المجتمع الروسي، وأكدت أن المبالغة في التكتم والتزام الصمت سيؤديان إلى طمس الخلافات الحقيقية في المجتمع، بدلاً من وضع حجر أساس لبناء الثقة بين أبنائه. من هنا، يمكن للتطهير فضح حقيقة سطوة الاستخبارات السوفياتية في الماضي، وحرمان أولئك الذي تسببوا بالأذية من التنعم بثمار العمل في النظام الجديد. من جانب آخر، رأى كوفاليف، زعيم لجنة حقوق الإنسان في مجلس السوفيات الأعلى، أن تقسيم المجتمع إلى شطرين أحدهما «نظيف» والآخر «قذر» مدعاة لتفاقم التوتر[٨٧]. فعملية الفصل بين المذنب والبريء صعبة للغاية، ما لم تكن مستحيلة، وتشكل خرقاً لمبادئ حقوق الإنسان في نهاية المطاف؛ لذا فالتطهير غير عملي ويتنافى مع مبادئ الليبرالية.

في وقت لاحق، انضم إليهما الفيلسوف ألكسندر تسيبكو Aleksander Tsipko قائلاً إن الأخيار والأشرار في المجتمع الروسي امتزجوا معاً حتى صار الفصل بينهم أمراً مستحيلاً. اتخذ الشيوعيون أنفسهم قرار التحول السياسي، فكفروا بذلك عن آثامهم السابقة. إلى جانب ذلك، «فقدت الحكومة الحالية العاجزة حقها في الحكم على الحكومة القديمة بعد مرور عام على توليها زمام الأمور»[٨٨]. لربما استطاع يلتسن تمرير جدول عمل لإجراء التطهير عام ١٩٩١م. (أظهرت المناظرة الموجزة التي دارت في مجلس السوفيات الأعلى في تشرين الثاني/نوفمبر أن الهيئة التشريعية لم تكن مستعدة لأخذ زمام المبادرة بهذا الشأن. لكن يلستن كان قادراً على استخدام سلطانه لحثها على ذلك). أما في العام اللاحق، فقد اختلفت الأمور. ما لبثت عيوب سياسة يلتسن ومواطن ضعفها أن ظهرت للعيان: تدهور حاد في الإنتاج الاقتصادي وتدني مستويات المعيشة، إلى جانب أفول شمس روسيا كقوة عظمى. كان يلتسن قد بدّد لتوه جزءاً من السلطة الأخلاقية التي فاز بها في غمرة أحداث آب/أغسطس عام ١٩٩١م.

(٨٧) المصدر نفسه، ص٨ ـ ٩.

(٨٨) Aleksander Tsipko, «Liustratsiia ili kapituliatsiia,» *Moskovskie novosti*, 21/2/1993, p. 8.

كانت حركة روسيا الديمقراطية قد استهلت جدالاً ديمقراطياً ليبرالياً كلاسيكياً حيال موضوع التطهير. لكن مناظراتها اقتصرت على الصحافة دون الوصول إلى عتبات مجلس النواب، ودارت بين جناحي حركة ديمقراطية صغيرة. فما لبثت بذرة الجدال هذه أن فارقت الحياة، ووصل الحديث عن التطهير إلى نهايته في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٣م مع تصاعد وتيرة النزاع بين يلتسن ومجلس السوفيات الأعلى ليتحول من شجار سياسي إلى استخدام المدافع والدبابات. حين رفض المجلس قرار حله وحاول وضع يده على محطة التلفزة التي تديرها الحكومة، لجأ يلتسن إلى القوة لطرد المتمردين من نواب البيت الأبيض في روسيا. قبل هذه الحادثة بعامين فقط، جسّد البيت الأبيض رمز مقاومة روسيا للانقلاب الذي دبره الشيوعيون. وبعدما أصدر يلتسن أوامره بالهجوم العسكري عليه، تحول المكان إلى أنقاض مشتعلة لا تستحضر سوى حطام الآمال بإقامة الدولة الديمقراطية الروسية.

راهن يلتسن هذه المرة على ضعف خصومه للمطالبة بتبني دستور جديد يفوض السلطة التنفيذية بصلاحيات واسعة. في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٣م، اختار الناخبون أعضاء هيئة تشريعية جديدة ـ مجلس الدوما الروسي ـ وصوتوا بالإيجاب على استفتاء الدستور الجديد. مع ولادة هيئة تشريعية جديدة ودستور جديد، حظيت روسيا بفرصة البدء من جديد.

في ضوء النجاح الذي حققته القوى الوطنية والشيوعية في الانتخابات النيابية، تلاشى الأمل بسن تشريع يتعلق بالعدالة الانتقالية، وبات الحديث عن التطهير أمراً مستحيلاً. في الواقع، لم تتطرق الأحزاب الليبرالية إلى قضية التطهير من جديد بعد المبادرات الهزيلة التي شهدها مطلع عام ١٩٩٣م. في أعقاب أحداث تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، اتخذت عملية المصالحة مع الماضي معنى جديداً يتوافق مع مستجدات العصر، بعيداً عن محاولة انقلاب عام ١٩٩١م أو تركة الحكم السوفياتي برمتها. إذ باتت مرادفاً للتعامل مع نتائج أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣م.

أطلق مجلس الدوما باكورة قراراته الرسمية بتشكيل لجنة للتحقيق في أحداث تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٣م. ولو استمرت هذه التحقيقات أمداً طويلاً، لتأتى لها تسميم العلاقة بين الرئيس ومجلس النواب من جديد. في

الوقت ذاته، تقدم النواب بطلب للصفح عن قادة انقلاب عام ١٩٩١م ونواب مجلس السوفيات الأعلى الذين سجنوا على خلفية أحداث تشرين الأول/ أكتوبر. تضافرت جهود كل من الأحزاب: الشيوعي والفلاحين والديمقراطي الليبرالي - الذي أسسه جيرينوفسكي وأساء تسميته - لدعم قانون العفو، مشيرة إلى أن الوقت حان لـ «قطع الصلة بالماضي نهائياً»[٨٩]. أصدر زعيم الحزب الشيوعي برنامجاً لتحقيق المصالحة الوطنية، دعا فيه إلى اتخاذ إجراءات عدة من أبرزها تطهير الحكومة من «الشخصيات المشينة» وتطوير «مذهب حكومي وطني يأخذ في الاعتبار تاريخ البلاد خلال الألفية الأخيرة كاملاً من دون تقسيمه إلى أجزاء»، و«رفض الثأر التاريخي»[٩٠]. في الحقيقة، من الواضح أن هذا الزعيم يطالب بتعليق قضية المصالحة مع الماضي.

عارض أنصار يلتسن قانون العفو، لا سيما أن أحكامه تسري على أحداث تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٣م، ورفضوا العفو عن المتهمين ريثما تثبت إدانتهم بجرائم معينة. ووصل الأمر بأحدهم إلى محاولة الربط بين إخفاق البلاد في المصالحة مع ماضيها السوفياتي والنزاع في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٣م. وجادل أحد نواب حركة خيار روسيا Russia's Choice، رمز القوى الديمقراطية يومئذٍ، قائلاً إن الشعب لن يخشى العقاب على أي جريمة سياسية طالما بقيت جرائم النظام الشيوعي الذي أمعن في الإجرام مدة سبعين عاماً دون عقاب[٩١]. وردَّ عليه أحد نواب الحزب الديمقراطي الليبرالي هازئاً: إن القيصر كان البادئ بإطلاق النار على المتظاهرين عام ١٩٠٥م. تعد هذه المواقف النسبية نموذجاً من النقاشات الروسية حول الجرائم التي وقعت في الماضي[٩٢].

في نهاية المطاف، قدم يلتسن بعض التنازلات. فوافق على العفو عن

---

(٨٩) *Stenogramma zasedanii* (Gosudarstvennaia Duma), vol. 2 (17 February 1994), p. 493.

(٩٠) كلمة غينادي زوغانوف (Gennadii Ziuganov)! تجدها في: *Stenogramma zasedanii*, vol. 3 (23 February 1994), pp. 27-28.

(٩١) كلمة أ. ي. شاباد (A. E. Shabad)! تجدها في: *Stenogramma zasedanii*, vol. 2 (17 February 1994), p. 501.

(٩٢) للاطلاع على تبادل مماثل، انظر الجدل الدائر حول سن قانون دستوري جديد حول الرموز الرسمية، في: *Stenogramma zasedanii*, vol. 11 (7 December 1994), pp. 217-219.

خصومه السياسيين المتورطين بأحداث عامي ١٩٩١ و١٩٩٣م، شريطة موافقة مجلس الدوما على حل لجنته المكلفة بالتحقيق في أحداث تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٣م. وأعلن فلاديمير جيرينوفسكي مزهواً بالنجاح المفاجئ لحزبه في انتخابات كانون الأول/ديسمبر: «صار بمقدورنا اليوم طي الصفحات القاتمة التي كدرت صفو تاريخ الحكومة الروسية وفتح صفحة جديدة. . . . بتنا قادرين على الانفصال عن ماضينا، إن صح التعبير، ولن نشوهه أو نحكم عليه مرة أخرى»[(٩٣)].

لم تزد المصالحة الوطنية على كونها مجرد خطاب سياسي عابر، وسرعان ما علت النغمات الخافتة للمصالحة الوطنية إلى الصيحات المجلجلة المألوفة التي تنادي بصيغة أساسية للديمقراطية في روسيا. وغدا الصراع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ملمحاً أساسياً للسياسة في عهد يلتسن.

لم يمهد قانون العفو السبيل لتحقيق مصالحة جليلة، بيد أنه نجح في إزالة مسألة العدالة الانتقالية عن الأجندة السياسية إلى الأبد. فلا مصلحة ليلتسن في إعادة فتح ملف انتهاكات حقوق الإنسان سابقاً ما دام يعلم أن أي حركة من هذا القبيل ستثير تحقيقات مضادة ومعمقة في سياساته المشبوهة. فقد ازداد تقلقل الأساس الذي يقف عليه في أعقاب الفشل الذريع الذي منيت به سياسته في الشيشان في عامي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥م.

مع ذلك، لم يختفِ الخطاب المناهض للشيوعية تماماً؛ إذ استخدمه يلتسن خلال حملته الانتخابية عند ترشحه للمرة الثانية عام ١٩٩٦م، فسخَّر البرامج اليومية لمحطات التلفزة الحكومية والوثائق التاريخية المتعلقة بجرائم البلاشفة ليدير حملة إعلانية مع لقطات تدين الحقبة الشيوعية مرفقة بالتحذير الآتي: «لم يغير الشيوعيون حتى اسمهم، ولن يبدلوا أساليبهم. لم يفت الأوان بعد لردع المجاعة والحرب الأهلية»[(٩٤)]. إن تذكير الناخبين بمساوئ الشيوعية ساعد في صرف انتباههم عن انتقاد إخفاقات نظامه ـ وهذه استراتيجية ذكية تصلح لحملة انتخابية ـ وبذلك ارتبط نقد الماضي بهدف سياسي تمثل بالفوز في سباق انتخابي، عوضاً عن إصلاح مؤسسات

---

(٩٣) *Stenogramma zasedanii*, vol. 3 (23 February 1994), pp. 29-31.

(٩٤) Aron, *Boris Yeltsin: A Revolutionary Life*, p. 623.

الاستبداد السابقة أو خلق شعور بالعدالة التاريخية. لم تصاحب خطاب يلتسن الحاد أي مبادرة سياسية جدية قد يتوقعها المرء من شخص ينتقد جرائم النظام السابق لإصلاح جهاز الشرطة أو الاستخبارات السوفياتية أو النظام القضائي مثلاً؛ ولفتح ملفات الأجهزة الأمنية؛ وتقديم اعتذار رسمي للأمة. بعد الفوز بالانتخابات، أحجم يلتسن عن مساندة أي من سياسات الحق والعدل.

رابعاً: الحقيقة تظهر على يد منظمات المجتمع المدني

لم تفقد العامة اهتمامها بالماضي نهائياً، فيما لم يلق ذكر الجرائم السابقة آذاناً صاغية في السياسة على المستوى الوطني. عملت العديد من منظمات المجتمع المدني، وعلى رأسها حركة ميموريال بفروعها واسعة الانتشار و«رابطة ضحايا سياسات القمع السياسي»، على إبقاء ذكرى الماضي حية في الذاكرة الروسية، وذلك عبر نوعين من المشروعات: بناء صروح نصب تذكارية تخليداً لضحايا الاستبداد ونشر «كتب الذكرى» [بالروسية: Knigi pamiati]، دونت فيها أسماء ضحايا القمع جميعاً الذين أعيد تأهيلهم لاحقاً في إقليم معين. اتخذت منظمات المجتمع المدني زمام المبادرة في كلا المشروعين، وقد نجحت غالباً بالحصول على الدعم المادي من السلطات الحكومية المحلية.

شُيِّد ما لا يقل عن ١٠٢ نصب تذكاري تخليداً لضحايا سياسات القمع والاستبداد فوق تراب روسيا الاتحادية منذ مطلع فجر الغلاسنوست[(٩٥)]. منها ٢٧ تولت منظمات المجتمع المدني بناءها وتعاونت مع الحكومة في إنجاز ٥٢، فيما بادرت الحكومة بإقامة ١٧ نصب تذكاري فقط. يتكون النصب عادة من صليب أو لوح من الغرانيت قائم في مكانٍ يشهد على إعدام سجناء الرأي أو دفنهم. لكن حكومات بعض الأقاليم، وفي مقدمتها سيبيريا

(٩٥) يمكن الحصول على معلومات حول النصب التذكارية من قاعدة بيانات يطلق عليها اسم (Pamiat' o bespravii)، تم جمعها على يد تاتيانا غورموفا (Tatiana Gormova) في متحف ساخاروف. تحوي قاعدة البيانات هذه معلومات حول ما يقارب المئتين من هذه النصب التذكارية في أنحاء دول الاتحاد السوفياتي سابقاً. تاتيانا غورموفا، مقابلة مع الكاتب، في موسكو، بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو، ١٩٩٩م.

التي شكلت مقبرة لأعداد هائلة، أخذت على عاتقها مشاريع أكثر تعقيداً وكلفة. أسس فريق ميموريال في مدينة بيرم متحفاً في موقع آخر معسكرات العمل القسري للسجناء السياسيين التابعة للاتحاد السوفياتي، وأبدع النحات الروسي إرنست نيزفتسني Ernst Neizvestny مجموعة من ثلاثة تماثيل عملاقة تكريماً لضحايا القمع في مدن فوركوتا وإيكاترينبرغ وماغادان(٩٦).

شيد بين عامي ١٩٩١ ـ ١٩٩٣م اثنان وثلاثون نصباً تذكارياً، ومن ثم سبعة وأربعون آخرون في الأعوام الثلاثة اللاحقة. إن في ذلك علامة دالّة على أن المنظمات الأهلية لم تفقد اهتمامها بالماضي بعد عام ١٩٩٠م، بل وثابرت على العمل بدأب لإنجاز مشروعات على المستوى المحلي. لم تضعف وتيرة إقامة هذه النصب التذكارية إلا بعد عام ١٩٩٨م، عقب وسم معظم المواقع الأساسية.

كما أشرنا سابقاً، نصَّ قانون التأهيل لعام ١٩٩١م على ضرورة نشر أسماء الأفراد كافة الذين أعيد تأهيلهم من قبل السلطات الحكومية في الصحف المحلية. لكن ذلك لم يحدث إلا بصورة متقطعة. مرة أخرى، أخذت المنظمات الأهلية زمام المبادرة. وراحت العديد من الفروع المحلية للمنظمتين آنفتي الذكر بتنظيم قوائم بالأسماء. فطالب أعضاؤها بالمعلومات من محفوظات الاستخبارات السوفياتية ومكتب المدعي العام، ونجحوا في حالات كثيرة بتطوير علاقات تعاون وثيقة مع المؤسسات الحكومية. ومن ثم باشرت أقاليم شتى بنشر «كتب الذكرى» الخاصة بها مع حصولها على دعم إضافي من الحكومات المحلية عادة(٩٧). تحوي هذه الكتب نموذجياً معلومات أساسية عن السيرة الذاتية لضحايا الستالينية بالإضافة إلى معلومات حول مصير كل منهم في آلة الإرهاب. تتوافر اللائحة في بعض الأقاليم في مجلد واحد، بينما تطول في أقاليم أخرى لتملأ مجلدات ضخمة تتضمن فهارس مفصلة عن الضحايا.

---

(٩٦) Memorial'nyi muzei istorii politicheskikh repressii i totalitarizma, Otchet, 1994/1995.

(٩٧) ما من سجلات شاملة توثق «كتب الذاكرة» التي نشرت كلها. تدرج «ميموريال» على موقعها الإلكتروني لوائح بكتب الذاكرة التي تضمها مكتبتها (<http://www.memo.ru>)! وألحقتُ بها المجموعة التي جمعتها مكتبة ساخاروف. لقد أحصيت ٤٥ كتاباً توثق أسماء ضحايا الاضطهاد والقمع على أرض جمهورية روسيا الاتحادية. كما تم نشر كتب مماثلة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً الأخرى.

لا تقل أهمية دور المنظمات الأهلية في نشر هذه اللوائح عن دورها في إقامة النصب التذكارية. تشرح ثلاثون فقط من الكتب آلية نشرها بالتفصيل. وقد تطلب نشر نصف هذا العدد تعاوناً حثيثاً بين المنظمات الأهلية والأجهزة الحكومية، بالإضافة إلى تمويل من الحكومات المحلية. بادرت هذه الحكومات بنشر سبعة كتب لا أكثر، فيما تولت المنظمات الأهلية نشر ثمانية من دون أي تمويل حكومي[٩٨]. على الرغم من أن النص القانوني يشير بوضوح إلى ضرورة نشر هذه اللوائح، يبدو جلياً أن معظمها ما كانت لتُنشر لولا الضغط المتواصل للمنظمات الأهلية وروح مبادرتها على المستوى المحلي. يبدو أن فاعلية هذا الضغط ازدادت بدءاً من عام ١٩٩٥م، حين احتفلت البلاد بالذكرى السنوية الخمسين لانتصار الاتحاد السوفياتي على ألمانيا في الحرب الوطنية العظمى. تزامنت الاحتفالات في العديد من الأقاليم بنشر «كتب الذكرى» بما تحويه من لوائح بأسماء خسائرها البشرية في تلك الحرب الضروس. عقب إصدار هذه المجلدات، قررت العديد من الحكومات المحلية تسخير مواردها لنشر «كتب الذكرى» المتعلقة بضحايا سياسات القمع. في بعض الحالات، قامت هيئة التحرير ذاتها بنقل معداتها للقيام بأعباء المهمة الجديدة[٩٩]. كان من بين الكتب الخمسة والأربعين التي عثرت على تواريخ نشرها ٣٣ نشرت بين عامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩م. ليس هذا سوى دليل دامغ آخر على أن الانتهاكات السابقة بقيت حية في ذاكرة ناشطين كثر. لكنهم فضلوا التعبير عن مخاوفهم عبر المشاركة في مشاريع محلية عوضاً عن الانخراط في السياسة على المستوى الوطني.

مهما بذلت المنظمات الأهلية من جهود تستحق الثناء، إلا أنها لا تغني عن عمل الحكومة. وقد ظل أثرها في الذاكرة الشعبية طفيفاً مع تفشي

---

(٩٨) نجحت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، بمعونة المنظمات العرقية وحفنة من الناشطين، في نشر بعض الكتب من دون أي تمويل حكومي. بينما اعتادت ميموريال و«رابطة ضحايا القمع السياسي» التعاون مع حكومات الأقاليم.

(٩٩) انظر:

N. E. Popkov and V. N. Miasnikov, Samarskaia oblast': *Belaia kniga o zhertvakh politicheskikh repressii, I* (Samara: Samarsky Dom pechati, 1997), p. 6, and Yu. A. Dem'iachenko and P. E. Stepanov, *Ne predat'zabveniiu: Kniga Pamiati zhertv politicheskikh repressii* (Pskov: [n. pb.], 1996), vol. 1, p. 6.

اللامبالاة تجاه جرائم الاتحاد السوفياتي[١٠٠]. فالحكومة وحدها قادرة على الاعتراف رسمياً بوقوع جرائم في الماضي والاعتذار عنها، وليس لأحد سواها ضمان عدم تكرار تلك الجرائم: بمعاقبة الجناة، وتحرير معلومات حول الجرائم من محفوظاتها، والأهم من ذلك إصلاح المؤسسات التي سمحت بوقوع هذه الحرائم بالمقام الأول. آثرت روسيا نسيان ماضيها على اتخاذ خطوات كهذه. وقد أدى ذلك إلى عواقب وخيمة تتضح آثارها في بيانات استطلاعات الرأي حول الشخصيات السياسية السابقة. في مطلع عام ٢٠٠٣م، أكد ٣٦ في المئة من الروس أن ستالين جلب الخير على البلاد أكثر مما ضرها[١٠١]. ورأى أكثر من نصف الشعب الروسي أن دوره إيجابي في التاريخ[١٠٢].

خلاصة

تتميز مقاربة روسيا للعدالة الانتقالية بملامح فريدة. خلال مدة تحرر بدأت من رأس هرم السلطة، دار حوار عام موسع حول الجرائم السابقة. سارت وسائل الإعلام الليبرالية والمنظمات الأهلية الناشئة في طليعة الجهود الرامية لكشف حقيقة تاريخ حافل بالاضطرابات. وجاءت النتيجة موجة من الاهتمام بأدب كان محظوراً في السابق، وتحقيقات صحفية، وولادة حركة ميموريال. بشرت تلك البداية روسيا برحلة واعدة على درب المصالحة مع ماضيها.

مع ذلك، بلغ الاهتمام بالماضي ذروته في وقت مبكر (ربما قبل الأوان)، وترجم اهتمام المجتمع كله بالماضي إلى إجراءات سياسية هزيلة. في البداية، ربط ساخاروف ومجموعة النواب الإقليميين نقدهم للماضي بإلغاء المادة السادسة من الدستور. وحين تأتى لهم ذلك، غابت قضية العدالة الانتقالية عن الأجندة السياسية لأشهر عدة.

(١٠٠) Smith, *Remembering Stalin's Victims: Popular Memory and the End of the USSR,* pp. 174-193.

(١٠١) وكالة إنترفاكس (Interfax) الروسية للأنباء، ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٣م.

(١٠٢) وكالة رويترز للأنباء، ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٣م.

أدت محاولة الانقلاب الفاشلة في روسيا إلى نوع من الانتقال السياسي السريع المتفجر، فكان بديهياً أن نتوقع تطبيق الجزاء في أعلى مستوياته. في الحقيقة، تبنى الرئيس الروسي يلتسن بضع سياسات جزائية عقب الانقلاب مباشرة: نظم محاكمات لمدبري الانقلاب، وفرض حظراً على الحزب الشيوعي السوفياتي، وهدد بوضع يده على محفوظات الاستخبارات السوفياتية. لكن من المهم الانتباه إلى هوية الأشخاص المستهدفين بالقصاص. لم يلوّح يلتسن بمعاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان سابقاً؛ بل سعى إلى تطهير الأوساط العامة من مدبري الانقلاب وعمل بجد لتحقيق ديمومة الهيمنة السوفياتية. فاستخدم القصاص وسيلة للوصول إلى السلطة.

ثمة سياسة واحدة شكلت مسعى حقيقياً لتحقيق المصالحة مع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام السوفياتي: قانون إعادة تأهيل الضحايا، الذي صيغ قبل الانقلاب بأمد طويل. في وقت لاحق، سعت التيارات الديمقراطية إلى وضع قضية العدالة الانتقالية على الأجندة السياسية. وضعت اللجنة التحضيرية التي ترأسها بونوماريف جدول أعمال ديمقراطياً ليبرالياً لتحقيق العدالة الانتقالية بين عامي ١٩٩١ ـ ١٩٩٢م، لكن اللجنة حُلت قبيل الإعلان عن تقريرها النهائي. من ثم، طرحت الأحزاب الديمقراطية موضوع التطهير طرحاً خجولاً، لكن انتفاضة خريف عام ١٩٩٣م أودت بحياة هذا النقاش سريعاً.

نورد هنا ملخصاً لسياسات العدالة الانتقالية في روسيا:

١ ـ **القصاص العنيف**: غاب العنف بين الشيوعيين والمناهضين لهم عن المشهد السياسي في روسيا، لكن مراحل انتقالها إلى الديمقراطية لم تكن سلميةً كلها. فالاشتباكات التي شهدتها شوارعها في آب/أغسطس عام ١٩٩١م، والهجوم على البيت الأبيض في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٣م، والحرب العرقية في الشيشان كلها شوهت عملية الانتقال الديمقراطي.

٢ ـ **المحاكمات**: آلت المحاكمات القليلة التي استهدفت المسؤولين عن محاولة الانقلاب في روسيا إلى عفو عام. لعل أكثر ما يدعو للاستغراب أن يأخذ الحزب الشيوعي جانب الادعاء في محاولة لإعادة تأهيل ذاته في محاكمة تعد الأكثر أهمية في هذه الحقبة.

٣ ـ **التطهير**: لم يحدث تطهير في روسيا، باستثناء فصل بعض ضباط الاستخبارات السوفياتية الداعمين للانقلاب.

٤ ـ **إعادة تأهيل الضحايا**: صدر قانونان رئيسان لإعادة تأهيل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي: أحدهما للمجموعات العرقية المضطهدة، والآخر لسجناء الرأي. وقد دخل الاثنان حيز التنفيذ اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩١م.

٥ ـ **التعويض**: منح قانونا التأهيل الضحايا حق الحصول على تعويض مادي، ثبت أنه مبلغ زهيد في سياق التضخم الاقتصادي الحاد الذي شهدته البلاد.

٦ ـ **المصارحة والمكاشفة**: عزفت الحكومة عن رعاية أي محاولة للبوح بالحقيقة، كما لو أنها غضت الطرف عن الانتهاكات السابقة. بالمقابل، نظمت هيئات المجتمع المدني مبادرات عدة لفضح حقيقة التاريخ السوفياتي.

إن الغلاسنوست ـ مقاربة غورباتشوف المفضلة لتسوية جرائم الماضي ـ سابقة تاريخية أثبتت جدواها بمرور الزمن. أخذت منظمات المجتمع المدني المحلية ووسائل الإعلام في روسيا على عاتقها مهمة المصالحة مع الماضي. فبنت الصروح التذكارية في الأماكن العامة ونشرت أسماء الضحايا؛ كيلا ينسى الناس الماضي. لا يمكن القول إن الشعب الروسي فقد اهتمامه بماضيه الأليم. لكن ما حدث بالفعل أن المصالحة مع الماضي لم تكن قضية سياسية بارزة على المستوى الوطني، كما حدث في ألمانيا وبولندا.

لقد غابت العدالة الانتقالية عن جدول أعمال السياسة الوطنية في روسيا بسبب عوزها إلى نصير سياسي قوي. أحجمت الأحزاب الشيوعية والوطنية على حد سواء عن مساندة سياسات الحق والعدل، ووقف الضعف والتشرذم في صفوف الديمقراطيين حائلاً دون تمرير هذه الأجندة. هذا إلى جانب عجز ساسة روسيا عن التوافق على القيم التي ينبغي أن تشكل محور الجدل حول الماضي السوفياتي. وفرت العقيدة الديمقراطية الليبرالية في كل من ألمانيا وبولندا إطاراً فكرياً عمل السياسيون على تحليل الماضي ضمنه،

فأغنت المناظرات بالمفردات الأساسية، ووضعت حدوداً مرنة لكنها واضحة للجدال. أما في روسيا، فلم تستطع القوى السياسية المتناحرة الوصول إلى إجماع مماثل. وفي ظل غياب القيم المشتركة، اختُزلت السياسة إلى معركة من «تقاذف الاتهامات». السياسة سعي من أجل السلطة، فيه تتمرغ يدا المرء بالوحل لا محالة. إن إحياء ذكرى الخطايا السابقة ينطوي على احتمال تورط القوى السياسية جمعاء في عملية تبادل للاتهامات، مرشحة للتغلغل في الماضي السحيق، حيث تؤتي ثمار الماضي الروسي أُكلها «حصاد أحزان» ناضجاً، لا رغبة لأحد بتحمل مسؤوليته(١٠٣).

أجمعت القوى السياسية الروسية على نسيان الماضي عوضاً عن الاضطلاع بمسؤولياتها تجاهه. هذا النسيان ليس عرضياً؛ بل مبني على اتفاق مسبق تمخضت عنه أحداث خريف عام ١٩٩٣م. وقد علت بضعة أصوات منفردة ـ مثل حركة ميموريال ـ لتتحدى فقدان الذاكرة السياسي هذا. ومن الجدير بالذكر أن التزام ميموريال بالعدالة الانتقالية ألهمها المضي في النضال من أجل إقامة العدل في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لا سيما بانتقاد سجل حقوق الإنسان لدى الحكومة في الشيشان. وامتد اهتمامهم بضحايا العنف في الماضي ليشمل ضحايا الحاضر أيضاً، في مؤشر على قدرة الالتزام بالعدالة الانتقالية على تقديم العبرة السياسية، ولا سيما إذا أدت إلى إصلاحات مؤسساتية جادة. لو استخلصت الحكومة هذه العبر، لربما كان سجل جمهورية روسيا الاتحادية في مجال حقوق الإنسان أنظف بكثير. مع ذلك، بقي الاتفاق على نسيان الجرائم السابقة ساري المفعول بالرغم من الانتقادات التي وجهتها زمرة صغيرة من الناشطين في مجال حقوق الإنسان، نظراً لأنها تصب في مصلحة معظم الأطراف السياسية. من المرجح أنَّ أحداً لن يتجرأ على الطعن فيها قبل ولادة جيل جديد من السياسيين، جيل من الرجال والنساء الذين لم تتلوث أياديهم بقذارات الماضي.

(١٠٣) Robert Conquest, *The Harvest of Sorrow: Soviet Collectivization and the Terror-Famine* (New York: Oxford University Press, 1986).

خاتمة
مثالب الديمقراطية الليبرالية وفضلها الأساسي

إن العقيدة بمثابة حبكة محكمة البناء للسياسة. فحبكة الرواية الرومانسية تزود الكاتبَ بخاتمة (سعادة أبدية) وزمرة من الوسائل المألوفة لبلوغ تلك الغاية (نموذج البطل ينقذ البطلة مثلاً). على غرار ذلك، تنظم العقيدة أفكارنا إزاء السياسة بمرور الزمن. فتضع هدفاً معيناً (الخير السياسي) ووسيلة لبلوغه (كالثورة، أو الحرب، أو التفاوض). وبذلك فإن العقيدة مفيدة لرجال السياسة كفائدة الحبكة ذات البناء المحكم للروائي الناشئ، تساعده في توفير الجهد وتركيز الأفكار في مخيلته، الغاية متوافرة، والوسائل الصالحة لبلوغها واضحة لا لبس فيها. ليس المقصود بذلك أن العقيدة تمثل صيغة صارمة للحراك السياسي. فكل حبكة روائية تنتج رفوفاً من الروايات المتنوعة حول موضوع معين، وأي زيارة للمكتبة العامة شاهد على ذلك. بالمثل، تنتظر العقيدة السياسيَّ المبدع والشعب القادر على فك رموزها. فهي مرنة طيعة، وإن ضمن حدود معينة.

تحتل العقيدة الديمقراطية الليبرالية موقعاً جوهرياً في عالمنا المعاصر. إذ تقدم شرحاً للمعاناة الإنسانية في ظل نظام غير ليبرالي: لم يحترم النظام الحقوق المدنية ولم يمنح المواطنين فرصة المشاركة في صنع القرار. وبذلك أساء استعمال سلطاته وسحق المعارضة التي تهدد وجوده. إلى جانب ذلك، تبيّن العقيدة الديمقراطية الليبرالية الملامح الأساسية للأهداف المرجوة. يتسع صدر الديمقراطية الجديدة للجميع، بغض النظر عن ماضيهم. وتنتظم الحياة السياسية بحيث يتم تقييد سلطة الدولة وضمان الحريات المدنية. يعلي النظام الديمقراطي الليبرالي شأن العدل ويحرص على تمتع كل فرد بالاحترام

والمساواة، كما يشجع قول الحق: حرية التعبير وحرية الصحافة في مناقشة القضايا العامة من دون أي عوائق. إنّ حكاية الديمقراطية الليبرالية تبدأ بغاياتها المتمثلة في الحرية والحقيقة والعدالة.

في غمرة محاولة الدول التصالح مع انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، تبرز أهمية الحق والعدالة بين هذه الغايات الثلاث. تؤمن الشعوب التي تنشد الديمقراطية الليبرالية أن هذه البشائر سوف تشكل تركتها للأجيال القادمة أو «نهايتها السعيدة» بتعبير آخر. فتتوق إلى إقامة العدل حتى تذيق الجناة كأس العذاب التي سقوا منها الآخرين ويحصل المعذبون على البراءة. إن القصاص من الجاني والتعويض للضحية ثمرتان من ثمار الديمقراطية الليبرالية. إلى جانب ذلك، تأمل الشعوب أن تتمكن من التعبير بحرية عن حقيقة الماضي وسبر أغواره السحيقة في النظام الديمقراطي الليبرالي. بينما تعمَّد الطغاة في الماضي التعتيم على الحقيقة والتستر عليها، تلزم الديمقراطية الليبرالية الحكومات بمصارحة الشعب والسماح له بالتعبير عن معاناته. كذلك تشمل المصارحة الاعتراف علناً بالأحداث التي صبغت تاريخ حياة الأفراد.

في الوقت عينه، تحمل العقيدة في طياتها نموذجاً للعقد الاجتماعي فيه تأكيد ـ متناقض ظاهرياً ـ على مشاركة الجميع في الديمقراطية من ناحية والعدل المنشود من ناحية ثانية. تذرع البعض باسم هاتين القيمتين فقال إن على النظام الديمقراطي الجديد اتخاذ قرار مبدئي بغض الطرف عن الخروقات السابقة[1]. لا يعكس هذا الموقف تعقيدات العقيدة الديمقراطية الليبرالية، التي تضم عناصر متناقضة مهمة. فنظرية العقد الاجتماعي في هذا السياق تدلي بمساهمة أكثر تواضعاً: تذكيرنا بأن تأمين مستقبل عادل للجميع يكتسب أهمية فائقة. لكن ترسيخ أركان النظام الديمقراطي الليبرالي يجسد الهدف السياسي الأسمى. فإن انطوت المساعي الرامية لإقامة العدل والبوح

(١) انظر:

Bruce Ackerman, *The Future of Liberal Revolution* (New Haven: Yale University Press, 1992), pp. 70-98, and Jon Elster, "On Doing What One Can: An Argument against Postcommunist Restitution and Retribution, *Eastern European Constitutional Review*, vol. 1, no. 2 (1992), pp. 15-17.

بحقيقة الانتهاكات السابقة على مخاطر تهدد وجود الديمقراطية، عبر التحريض على الانقلاب مثلاً، فإنها تغدو غير صالحة. وبذلك يُعد الحفاظ على الديمقراطية عاملاً جوهرياً لضمان العدالة للجيل القادم. لكن السعي من أجل مستقبل عادل لا يبيح التغاضي عن الجرائم السابقة. فالمقايضة بين الاثنين ـ في معظم الحالات ـ ليست مطلقة.

إن الانتقال إلى الديمقراطية عملية غائية ترمي إلى تحقيق هذه الغايات السياسية (الحرية والعدل والحقيقة). إلى جانب تحديد غايات الانتقال السياسي، تقيّد العقيدة الوسائل السياسية المباحة لإنجاز العملية. فالعنف بأشكاله كافة مكروه، ولا سيما استعمال القوة خارج القانون. عوضاً عن ذلك، تروج العقيدة لتغيير البنى السياسية القائمة بوسائل شرعية تخلو من العنف.

إلى جانب ذلك، تعيّن الديمقراطية الليبرالية الوسائل الصالحة لإقامة العدل وكشف الحقيقة. فتشدد على العدالة الإجرائية، أي إنها تقيم حدوداً في وجه الدولة عند استخدام سلطاتها القسرية الهائلة تجاه الفرد، وتحصر ممارسة السلطة بحكم القانون. فسيادة القانون تمنع الدولة من إصدار أحكام رجعية تجاه شرعية أفعال أحد أفرادها، وتلزمها بالانصياع للمبادئ القانونية كلما رغبت باستعمال الإكراه ضد الفرد. ينبغي أن يحظى الفرد بـ «فرصة عادلة» حين يضطر لمواجهة الدولة كخصم له. كما يجب توفير الحماية القانونية له ضد الاعتقال لمدة طويلة قبل المحاكمة والتفتيش والاعتقال خارج نطاق القانون، بالإضافة إلى إعلامه بالأدلة التي تدينه. كما يجب أن يملك الحق في الاستشارة القانونية وفرصة الكلام أو التزام الصمت وأن يحاكم محاكمة عادلة أمام قاض غير متحيز ويحظى بفرصة الطعن في القرار إن شكّ بصحته[٢].

بهذه الطريقة، تقدم عقيدة الديمقراطية الليبرالية الغايات الموضوعية لتسوية انتهاكات حقوق الإنسان السابقة: اعدلْ وقلْ حقاً من دون تعريض

(٢) Barren L. *Ingraham, The Structure of Criminal Procedure: Laws and Practice of France, the Soviet Union, China, and the United States* (New York: Greenwood, 1987), p. 61.

الديمقراطية للخطر. وتجعل من العدالة الإجرائية وسيلة مشروعة لتحقيق هذه الأهداف. يرجع التناقض في العقيدة إلى قصور هذه الوسيلة عن بلوغ الغايات المزمع الوصول إليها في معظم الأحيان. لا يوجد حل ديمقراطي ليبرالي مثالي لإشكالات العدالة الانتقالية. تكرس العقيدة قيماً متضاربة، يجب حلها عبر التنازلات السياسية والتسويات العقائدية.

تظهر المناظرات السياسية المتعلقة بالعدالة الانتقالية في بولندا وألمانيا الشرقية أن العقيدة الديمقراطية الليبرالية تستوعب عدداً كبيراً من الأصوات السياسية. كانت العدالة الإجرائية الشعار الذي رفعه الشيوعيون السابقون، قائلين إن العبرة الأساسية من الحكم الشيوعي تنظيم ممارسة السلطة بموجب القانون، وليس الإرادة السياسية. لذا فإنهم يناصرون العدالة الإجرائية على حساب الغايات الموضوعية. توفر هذه السياسة الحماية لهم ولأصدقائهم الحميمين من القصاص طبعاً، وتمنع الدولة من تقديم تعويض سخي للضحايا، وتخفي حقيقة آثامهم القبيحة في الماضي. ومن غير المستبعد أن يلجأ الشيوعيون السابقون إلى استعارة العقد الاجتماعي للدفاع عن حقهم بالمشاركة في الديمقراطية الجديدة. فهذا الموقف يناسبهم إجمالاً.

مع استلام المعارضة الديمقراطية زمام الحكم، فإنها تميل غالباً إلى كفة الشيوعيين السابقين في الدفاع عن العدالة الإجرائية على حساب العدالة الموضوعية. فقد تعتقد أن حقيقة إمساكها بزمام السلطة تمثل ببساطة العدالة الحقيقية، وتحجم عن المضي قدماً مخافة اتهامها بالنفاق وتجاوز حدود صلاحيات الدولة سعياً وراء معاقبة المجرمين السابقين. فوق ذلك، قد تمتنع المعارضة الديمقراطية، لا سيما في مراحل مبكرة من الانتقال السياسي، عن تبني سياسات الحق والعدل خشية أن يؤدي ذلك إلى تشجيع الانتقام وما ينجم عنه من فوضى اجتماعية تُخرج الديمقراطية عن مسارها. فصدرها الرحب يتسع للشيوعيين السابقين، وفقاً لنظرية العقد الاجتماعي التي تبرر مبدأي مشاركة الجميع والعدالة في المستقبل. أما في حال بقاء المعارضة الديمقراطية مجردة من السلطة، فإنها ترجح بوزنها إلى الكفة الأخرى، مشددة على أهمية العدالة الموضوعية. حيث تشكك بوجود أدنى اهتمام بالعدالة لدى المدافعين عن العدالة الإجرائية على الإطلاق. وقد تتقبل فكرة نسيان الماضي، غير أنها لا تريد تشجيع الشيوعيين السابقين على تعود

النسيان حتماً. بدلاً من ذلك، تحث الحكومة على تحمل مسؤولية الجرائم التي وقعت في الماضي عبر تبني سياسات الحق والعدل.

ينشأ المدافعون عن سياسات الحق والعدل بعد انهيار النظام الشيوعي في جماعات ذات خلفية ثقافية وطنية غالباً. يعمل هؤلاء على فضح تعاون النظام السابق مع قوة أجنبية، ثم يطالبون بمعاقبة المذنبين، إيماناً منهم بأن هذه السياسات تساعد في ترسيخ الهوية الوطنية للنظام الديمقراطي الليبرالي الجديد. من المنطقي أن نتوقع مساندة الضحايا السابقين للقوى الوطنية في مسعاها لتحقيق الغايات الموضوعية للديمقراطية الليبرالية. إذ إن معاقبة أعدائهم السابقين واستعادة الشرف المفقود يصبان في مصلحتهم. لكن ما يحدث في معظم الأحيان أن يخلص الضحايا في تأييدهم لعقيدة الديمقراطية الليبرالية. فقد عانوا في الماضي، وفتشوا عن تفسير لمعاناتهم وبديل لها. بفضل وعيهم العقائدي، يمكنهم تمييز التعارض بين الغايات الموضوعية والعدالة الإجرائية؛ وبسبب تحفظهم تجاه احتمال إساءة استعمال سلطة الدولة، يعزفون عن مساندتها عند تخطي حدود صلاحياتها.

تشي ديناميكيات المناظرات السياسية في بولندا وألمانيا الشرقية بوجود قلق مستمر إزاء تحقيق التوازن بين النسيان والنهوض بأعباء المسؤولية السياسية، وبين العدالتين الإجرائية والموضوعية. شددت المعارضة الديمقراطية في كلا البلدين على النسيان والعدالة الإجرائية في الأيام الأولى من عمر الانتقال السياسي. فحثت على مشاركة الأطراف السياسية كافة عوضاً عن القصاص، وألحت على تحقيق الانتقال السياسي بوسائل قانونية بدلاً من اللجوء إلى العنف. خشيت المعارضة في كلتا الدولتين أن يلوذ بعض الأفراد بالعنف على نحو يهدد شرعية هويتها الديمقراطية الليبرالية. فقد يطيح العنف بعملية انتقال السلطة كلها عبر التحريض على الثأر من الجيش أو الشرطة. إن قضية معاقبة مرتكبي الجرائم السابقة لا تستحق تعريض الديمقراطية للخطر.

كان التزام المعارضة في ألمانيا الشرقية بقواعد العدالة الانتقالية أضعف مقارنة مع حركة «تضامن» في بولندا. على نقيض «تضامن»، لم يتوافر لحركات المواطنين تاريخ فكري غني بالتنظير حول ثورة صنعت حدودها

بنفسها؛ من هنا جاء استعدادهم لتبني موقف جديد كلما تلاشى خطر معين ولاح في الأفق آخر. يكمن السبب الرئيس وراء تحول انتباه المعارضة الألمانية الشرقية صوب المسؤولية السياسية والعدالة الموضوعية في خسارتها للسلطة السياسية سريعاً. في وقت مبكر يعود إلى انتخابات مجلس النواب الشرقي في آذار/مارس عام ١٩٩٠م، خرجت المعارضة عن التيار السياسي السائد. رسخت الأحزاب السياسية الرئيسة لألمانيا الغربية وجودها في الشق الشرقي، ولم يعد ممكناً إيقاف الزحف نحو التوحيد. فازداد تركيز المعارضة في ألمانيا الشرقية على المسؤولية السياسية والعدالة الموضوعية وكشف الحقيقة مع فقدان سيطرتها على سدة الحكم. وامتنعت عن منح ثقتها للساسة الغربيين بسبب فقرهم إلى خبرة العيش شخصياً في ظل النظام الشيوعي ليتمكنوا من تحقيق المصالحة مع الماضي. افترض الألمان الشرقيون أن العدالة الانتقالية ليست أولوية بالنسبة لأشقائهم في الشطر الغربي نظراً لشح ميزانية ألمانيا الموحدة وتضارب الأولويات وضعف العلاقة بالماضي الشيوعي.

اتضح أن الألمان الشرقيون على حق في تقييمهم لحكومة كول، التي كانت تواقة لنبذ الماضي جانباً في سبيل إجراء عملية التوحيد بسلاسة. لقد أرادت إخفاء ملفات شتازي في غياهب المحفوظات الاتحادية الضخمة، وأثارت ضجة كبيرة لتثبيط إجراءات التطهير. بيد أن المجلس الاتحادي انخرط في سلسلة من المناظرات المعمقة حول تحديد المسؤولية السياسية بما يحقق التوازن بين العدالتين الموضوعية والإجرائية. اتسمت المناظرات بطابع تشريعي بحت، الأمر الذي حدا ببعض المعلقين لرثاء «قوننة» الخطاب السياسي المحيط بالعدالة الانتقالية. اتسم الخطاب القانوني بإتاحة المجال للتعبير عن وجهات نظر متعددة وتشجيع الوصول إلى تسوية، على الرغم من جفافه وتشعب تفاصيله. في هذا المناخ، صاغ المجلس الاتحادي برنامجاً تشريعياً للعدالة الانتقالية بعجالة نسبياً؛ وبحلول عام ١٩٩٣م، دخلت القوانين الرئيسة المتعلقة بالحق والعدل حيز التنفيذ.

في بولندا، تشبث المفكرون في حركة «تضامن» بإيمانهم بضرورة نسيان الماضي من أجل بناء حكومة ديمقراطية تشمل الأطراف كلها؛ لذا تمسكوا بالعدالة الإجرائية بشدة. كانت مؤلفاتهم طوال ثمانينيات القرن العشرين تؤكد

على الرغبة في انتقال سياسي مبني على وسائل قانونية، وما تجربة المفاوضات مع الشيوعيين على مدار عام ١٩٨٩م إلا تعزيزاً لالتزامهم هذا. انقشع ضباب الانتقال السياسي تاركاً هذه المجموعة على رأس هرم السلطة، حريصة على عدم إساءة استعمال صلاحياتها. كل خرق للأصول القانونية، وإن بطرائق ثانوية بغية تيسير معاقبة مجرمي الحقبة الشيوعية، ينطوي على خطر وقوعها فريسة الاتهام بالنفاق على الفور. فامتنعت الحكومة التي تقودها «تضامن» برئاسة تاديوش مازوفيتسكي عن مساندة أي شكل من أشكال التطهير، حتى في صفوف أجهزة الاستخبارات؛ لكن هيئة التداول ـ مجلس السيم ـ تدخلت مرة أخرى لاستنباط تسوية تتيح تطهير جهاز الأمن والادعاء العام.

توانى الجناح الديمقراطي الليبرالي لحركة «تضامن» عن تعديل موقفه إلى الدفاع عن مزيد من سياسات العدالة الموضوعية إزاء الجرائم السابقة، حتى قبل وصوله إلى السلطة. وقد أصبح على تخوم السلطة إبان انتخابات تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩١م، وما لبث أن خسرها لصالح الشيوعيين السابقين في خريف عام ١٩٩٣م؛ لكن أمله بتحقيق العدالة الإجرائية لم يزل حتى عام ١٩٩٥م. لقد تبدل موقف الأحزاب الليبرالية جذرياً حين لمست استغلال الشيوعيين السابقين للعدالة الإجرائية من أجل تشويه حقيقة ما جرى في الماضي. وبحلول عام ١٩٩٦م، باتت مستعدة لتأييد قانون تطهير، ثم ساندت فتح ملفات جهاز الاستخبارات في العام اللاحق مع تعاظم نفوذها داخل الحكومة الائتلافية في البلاد.

اجتازت كل من بولندا وألمانيا الشرقية الصراع بين العدالة الانتقالية والإجرائية تدريجياً، حتى تأتى لهما الوصول إلى مجموعة من التسويات المتشابهة إلى حد كبير. نهضت الاثنتان بأعباء المسؤولية السياسية عن الجرائم التي اقترفها النظامان الشيوعيان. ألقي اللوم على الزعماء الشيوعيين، ولوحق بعضهم قضائياً، بينما فقد آخرون كثر مناصبهم ونفوذهم عبر عملية التطهير. كذلك تحملت الدولة بكامل أجهزتها ملامة أكبر، ووجب عليها النهوض بالأعباء المادية لعملية إعادة تأهيل الضحايا والتعويض لهم. كما حاولت الدولتان جمع الحقائق والأدلة لتقديم رواية صحيحة عما حدث في الماضي، وذلك عبر فتح المحفوظات وإقامة جلسات المساءلة

النيابية. يكمن الفارق الرئيس بين مقاربتي هاتين الدولتين للعدالة الانتقالية في اختيار بولندا مسلكاً أطول وأقسى، خلّف وراءه حكومتين إلى جانب ادعاءات مُرة. اصطبغ معظم المناظرات في بولندا بصبغة عاطفية، من دون أي نتيجة سوى تأجيل الاتفاق على التسويات التي اتفق عليها في النهاية. تعلّمنا التجربة البولندية أن ظهور قضية العدالة الانتقالية ليس حكراً على السنتين الأولى أو الثانية من عمر التغيير السياسي المتسارع، فقد يطول بقاؤها على الأجندة السياسية، مسبباً المزيد من المشكلات إن بقيت عالقة. لذا كان من الأفضل إجراء هذه المناظرات في وقت مبكر وحل معضلات العدالة الانتقالية بدلاً من ترك المسائل العالقة تتعفن بمرور الزمن.

حالما حسمت بولندا وألمانيا أمرهما وفضلتا المسؤولية السياسية على النسيان، مالت المناظرات نحو المسائل القانونية: كيف عسى الديمقراطية الليبرالية أن توفق بين غاياتها الموضوعية وضماناتها الإجرائية؟ صاغ رجال السياسة السؤال على هذا النحو تحسباً لزمرة من العواقب المألوفة. بقي الجزاء في كلا البلدين هزيلاً، فعقدت بضع محاكمات بهدف تحقيق عدالة موضوعية، وحاولت الاثنتان الاستعانة بالقانون الدولي أو السوابق القانونية المحلية للالتفاف على إجراءات الحماية القانونية لتشريع التقادم؛ لكن قدرة الدولة على تنفيذ المحاكمات شُلت بسبب الأعداد الهائلة للضمانات القانونية. أباحت الدولتان تطهير بعض الدوائر الحكومية، من دون أن تسمحا بتصعيده إلى التطهير السياسي. مرة أخرى، وقفت الأصول القانونية في وجه السياسة. وانطوت سياسات العدالة الترميمية على قيود إجرائية أيضاً. فاحتدم النقاش في البرلمان حول تعريف الأفراد الذين ينبغي إعادة تأهيلهم، ومقدار التعويض الذي يجب دفعه لهم، وكيفية المقارنة بين ضحايا النظام الشيوعي وفئات الضحايا الأخرى.

من الناحية النظرية، ينبغي أن تكون العدالة الترميمية النموذج المفضل للمصالحة مع الماضي؛ لأنها أقل تأثراً بالقيود الإجرائية. فإذا عجزت الدولة عن معاقبة الجناة، تستطيع على الأقل إعادة تأهيل الضحايا وتعويضهم بسخاء. لكن ـ ويا للمفاجأة! ـ استخفت بولندا وألمانيا نسبياً بالعدالة الترميمية. فبخلت ألمانيا بالتعويض المالي على الأفراد الذين سجنوا ظلماً على يد النظام الاشتراكي، لا سيما إذا ما قورن بالأموال الطائلة التي أنفقتها

على رد الممتلكات. كما تباطأت في السماح بإعادة تأهيل أولئك الذين خسروا وظائفهم على أسس سياسية أو دينية. ولم تتمكن بولندا من استنباط حل قانوني لقانون المحاربين القدماء، الأمر الذي خول عدداً كبيراً من عملاء الاستخبارات السابقين الحصول على الإعانات الحكومية في الوقت الذي حرم منها ضحايا النظام السابق. وقد فشلت فشلاً ذريعاً في سن قانون لإعادة تأهيل الأبرياء من السجناء بعد عام ١٩٥٦م؛ واضطر مكتب المدعي العام إلى تنفيذ هذا النوع من إعادة التأهيل بمبادرة شخصية منه.

يعزى ضعف الاهتمام بالعدالة الترميمية في جزء منه إلى فشل تنظيمات الضحايا في كلا البلدين في العمل يداً بيد. فشلت حركات المدافعين عن الضحايا في الظهور على المشهد السياسي بسبب ما تعانيه من انقسامات حادة فيما بينها، ولم تتمكن مطلقاً من توثيق علاقاتها بأي حزب سياسي يتولى النطق بلسانها. ونتيجة تهميش وجهات نظرها؛ كرس مجلسا النواب في كلا البلدين جهودهما للسياسات الجزائية. يستهدف الجزاء شخصيات سياسية بارزة في مراكز رفيعة المستوى، كما ينطوي على رهان كبير - التجريد من الحرية أو خسارة مراتب حكومية عالية. إن الإطاحة بقمة هرم النظام السابق لَحدثٌ مثير للغاية، والشهرة والإثارة يسهمان في إحداث أثر تربوي فاعل. فالجزاء يلقن الناس درساً مفاده أن لا حصانة لمن يرتكب الجريمة باسم الدولة.

بالمقابل، تترك العدالة الترميمية أثراً أعم وأشمل، لكنه حكر على الأشخاص العاديين الذين تظاهروا ضد الحكومة أو حاولوا الفرار عبر الحدود أو أساؤوا القول ببساطة في الزمان الخطأ. تتطلب عملية إعادة تأهيل هؤلاء والتعويض لهم آلاف المهام الإدارية الصغيرة - مراجعة الملفات، وتحرير الشهادات والشيكات المصرفية المتواضعة، وتسجيل أسماء المتقدمين بطلبات الحصول على معاشات التقاعد، والسماح لهم بتقديم طلبات العودة إلى وظائفهم السابقة. بينما يعد الجزاء من الناحية القانونية أكثر تعقيداً من العدالة الترميمية، تسبب هذه الأخيرة مآزق إدارية عويصة. إلى جانب ذلك، لا يستقطب ترميم جروح الضحايا أنظار الكثيرين. فهم شخصيات مغمورة غالباً، لا يتصدر خبر حصولها على شهادات وشيكات مصرفية عناوين الصحف وصفحاتها الأولى. كذلك لا توفر العملية الترميمية فرصة كبيرة

لاستخلاص العبر من قبل الشعب. حين تنفذ الحكومات هذه العملية، فإنها تتكدر عناء ما تراه واجبها على الأرجح، أي ممارسة للمسؤولية السياسية.

تظل المقاربة الديمقراطية الليبرالية للعدالة الانتقالية أبعد ما تكون عن الكمال، في ظل احتوائها على الكثير من القيم المتعارضة، بل والمتناقضة أحياناً. ما من صيغة نموذجية تستطيع البلدان الأخرى الاحتذاء بها، بل يجب على كل بلد تلمس طريقه الخاص لاستنباط حل مناسب من خلال تطبيق المفاهيم الأساسية للعقيدة، علماً أن التسويات الناتجة قد لا ترضي أياً من الأطراف. وبتفصيل أكبر، قد يدفع التركيز على العدالة الإجرائية حصرياً بعضَ القوى الوطنية والضحايا السابقين للاعتقاد أن الديمقراطية الليبرالية لا تثمر عدالة موضوعية؛ إذ لا تتعدى كونها مجموعة خاوية من الوعود المقدسة. عبرت المعارضة في ألمانيا الشرقية في بعض الأحيان عن خيبة أملها إزاء مثالب الديمقراطية الليبرالية؛ لكن لا يوجد دليل يثبت أن غياب العدالة الموضوعية ينقص كثيراً من قدر العقيدة وقيمتها.

في الواقع، يعد تعقيد العقيدة وافتقارها إلى الحتمية مصدراً عظيماً لقوتها السياسية. يشجع هذان العاملان قيام جدل جدي حول العدالة الانتقالية يشمل طيفاً واسعاً من الأصوات السياسية. في ألمانيا الشرقية وبولندا، استخدم الشيوعيون السابقون والقوى الديمقراطية الليبرالية والوطنية على حد سواء العقيدة للتعبير عن مواقفهم. تتيح هذه العقيدة للأحزاب على امتداد الطيف السياسي وضع إطار عمل مشترك، وبذلك تشجع الحوار المستمر وبلوغ تسوية نهائية. كما أنها تستوعب المجموعات التي قد تشكل تهديداً على النظام السياسي القائم، عوضاً عن دفعها إلى مهاجمته من الخارج. وبذلك تستطيع كل مجموعة التعبير عن معارضتها من دون قلب عملية الانتقال الديمقراطي رأساً على عقب. بالنتيجة، ينبغي أن يحتل هدف توطيد أركان الديمقراطية والحفاظ عليها موقع الأولوية في أوقات التغيير السريع، وإنْ على حساب العدالة الموضوعية[٣]. تشجع العقيدة الديمقراطية

(٣) تجد وجهة نظر مماثلة في:

Carlos Santiago Nino, *Radical Evil on Trial* (New Haven, CT: Yale University Press, 1996), pp. 187-189.

الليبرالية على الاعتدال بين المعارضة الديمقراطية ومشاركة الشيوعيين. تعد هذه القيم بشارة خير تنبئ بالسلام والتغيير القائم على التفاوض بدلاً من ثورة عنيفة.

أدت الرغبة في تحمل المسؤولية السياسية تجاه الماضي مع احترام حدود العدالة الإجرائية إلى البحث عن سبيل للتعامل مع الماضي خالٍ من العوائق القانونية. نتج عن ذلك تنامي الاهتمام بالمكاشفة بصيغها المتنوعة؛ كفتح المحفوظات وإجراء مساءلات نيابية. عند العجز عن إحراز العدالة الموضوعية بسبب العوائق الإجرائية، فإن أقل ما يمكن القيام به كشف حقيقة ما حدث في الماضي. يُعد فضح الحقيقة حلاً مغرياً لمشكلة العدالة الانتقالية، يجمع بين عناصر الجزاء؛ كفضح الأفعال اللاشرعية للجناة، وترميم جراح الضحايا عبر المجاهرة ببراءتهم وتنصيبهم أبطالاً. قد تغدو المصارحة محور اهتمام شعبي واسع إن اضطلعت بها لجنة عامة. لعل تشكيل لجنة لتقصي الحقائق يمثل أسمى أوجه النهوض بالمسؤولية السياسية عن المظالم السابقة؛ لأنه يفسح في المجال أمام المجتمع لإجراء جدل علني حول من يتحمل اللوم، وقد يشجع المواطنين على تأمل مساهمة أفعالهم وهفواتهم الخاصة في زيادة الضرر.

إن توسيع مجال المقارنة ليشمل روسيا يسلط مزيداً من الضوء على أوجه الشبه بين ألمانيا الشرقية وبولندا. لربما توقعنا أن العدالة الانتقالية في روسيا ستذهب أبعد منها في جاراتها الغربية. فقد عاشت في ظل نظام أمعن في ممارسات القهر والاستبداد، وخلال السنوات الأولى من عمر الغلاسنوست اعتبر فهم الماضي خطوة أساسية على درب بناء حكومة أكثر شفافية. مع تقدم الانتقال السياسي، غرقت قضية العدالة الانتقالية في بحر مزبد من المشكلات الأخرى، ولم تبدر عن أي مجموعة سياسية بارزة محاولة لإنقاذها. لقد استبدلت روسيا بالجدل العقائدي البناء حول سياسات الحق والعدل الإحجام عن الجدل برمته.

تُعد روسيا مضرب مثل في المفارقة التي أشار إليها عدد من المهتمين بالعدالة الانتقالية الآخرين، المفارقة التي تقول إنه يشق على الدول التصالح

مع ماضيها حين تكون بأمس الحاجة لذلك[٤]. بسبب فقر التجربة الديمقراطية الروسية في الماضي وتاريخها الزاخر بالاضطهاد السياسي الوحشي، تسنت لها الاستفادة من محاسبة علنية لجرائم الحقبة السوفياتية. لكن هذه العوامل ذاتها ضاعفت صعوبة الشروع بالجدال السياسي.

هل ينذر فشل روسيا في تبني سياسات الحق والعدل بتقويض دعائم ديمقراطيتها؟ تظهر تجارب بلدان أخرى - كإسبانيا مثلاً - أن العدالة الانتقالية غير ضرورية لتدعيم الديمقراطية[٥]. في الواقع، لا تلعب المحاكمات والتطهير وفتح الملفات وبرامج إعادة التأهيل بحد ذاتها دوراً جوهرياً في ضمان إجراء انتخابات حرة وممارسة الحريات المدنية. إذ تكتسب أهميتها الحقيقية كفتيل يوقد نار إصلاح مؤسساتي من شأنه أن يضمن الاستقرار الديمقراطي[٦]. تسهم المحاكمات في وضع حد لمناخ الحصانة، الذي مكّن المسؤولين في مؤسسات السياسة والجيش والشرطة من ارتكاب جرائمهم دون أي خوف من العقاب. ويمكن للتطهير أن يشكل جانباً من إصلاحات جذرية تطال مؤسسات القمع السابقة، وتخضع الجيشَ والشرطة لرقابة مدنية ديمقراطية صارمة. وربما ساعدت المكاشفة، جنباً إلى جنب مع إعادة تأهيل الضحايا والتعويض لهم، في اجتثاث عادات السرية والتكتم التي ازدهرت في أحضان الحكم الشمولي بما يمهد السبيل لإنشاء حكومة أكثر مصداقية وشفافية. يمكن أن تسطر العدالة الانتقالية بداية هذه الإصلاحات المهمة، التي قد تترك أثرها في نهاية المطاف على استمرار حياة الديمقراطية. تجسد سياسات الحق والعدالة سابقة ثمينة للقلق حيال سلطة الدولة في قمع الأفراد.

(٤) Alexandra Barahona de Brito, Carmen González-Enríquez and Paloma Aguilar, eds., *The Politics of Memory: Transitional Justice in Democratizing Societies* (Oxford: Oxford University Press, 2001), pp. 311-312, and Guillermo O'Donnell and Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 30.

(٥) انظر على سبيل المثال: Brito, González-Enríquez and Aguilar, eds., Ibid., pp. 312-314.

(٦) لمزيد من المعلومات حول أهمية الإصلاحات الدستورية، انظر: Manuel Antonio Garreton, «Human Rights in Processes of Democratisation,» *Journal of Latin American Studies*, vol. 26 (1994), p. 232.

لا ريب أن القيام بهذه الإصلاحات ممكن في غياب سياسات الحق والعدل. أنجزت إسبانيا ـ حيث كان مرجحاً أن تثير سياسات الحق والعدل جدلاً حاداً عقب وفاة الجنرال فرانكو ـ معظم الإصلاحات المؤسساتية الجوهرية بهدوء، رويداً رويداً، ومن دون استفزاز الجيش والنخبة السياسية الموالية للجنرال. إن حقيقة تفادي العدالة الانتقالية كقضية قد تفجر الوضع السياسي أطالت عمر عملية تنفيذ الإصلاحات مدة تقارب عقداً من الزمان وخلّفت «جيوباً غير ديمقراطية في عملية صنع القرار» مهمة في جسد المؤسسات السياسية الإسبانية[٧]. بالرغم من ذلك كله، تصلبت الديمقراطية الإسبانية، ولا مفر من مقارنة هذه العيوب بالمنفعة الناجمة عن الانتقال السلمي إلى الديمقراطية.

خيبت روسيا آمال كثيرين إذ لم تحذُ حذو إسبانيا تماماً. فلا أثر للإصلاحات المؤسساتية الرئيسة، ولا يزال مناخ الحصانة سائداً في أجوائها، حيث يرتكب الجيش انتهاكات خطيرة في الشيشان، ويعاني سكان موسكو من مضايقات الشرطة وابتزازهم، ويتمرغ الساسة في أوحال الفساد[٨]. لم تخضع المؤسسات التي تورطت في القمع سابقاً ـ كالجيش والقضاء والاستخبارات والادعاء العام ـ لإصلاحات تكفي لضمان ولائهم

(٧) Paloma Aguilar, «Justice, Politics and Memory in the Spanish Transition,» in: Brito, González-Enríquez and Aguilar, eds., Ibid., chap. 3, pp. 115-118.

(٨) لمزيد من المعلومات حول الانتهاكات في الشيشان ومناخ الحصانة هناك، انظر:

Human Rights Watch, «Russia, Last Seen...: Continued Disappearances in Chechnya,» vol. 14, no. 3 (April 2002), <http://www.hrw.org/reports/2002/russchech02/chech0402.pdf>, and «Russia/ Chechnya: Swept Under: Torture, Forced Disappearances and Extrajudicial Killings during Sweep Operations in Chechnya,» vol. 14, no. 2 (February 2002), <http://www.hrw.org/reports/2002/russchech/chech0202.pdf>.

لمعلومات عن الحصانة التي يتمتع بها جهاز الشرطة، انظر:

Amnesty International, *«Dokumenty!» Discrimination on Grounds of Race in the Russian Federation* (London: Amnesty International Publications, 2003), <http://www.amnesty.org/en/library/asset/EUR46/001/2003/en/70300437-d760-11dd-b024-21932cd2170d/eur460012003en.pdf>.

لمعلومات حول الفساد، انظر:

David E. Hoffman, *The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia* (New York: PublicAffairs, 2002).

للقانون عوضاً عن السلطة التنفيذية(٩). في الواقع، اشتد ساعد قوى الأمن الاتحادية FSB (وريثة أجهزة الاستخبارات السوفياتية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي) في عهد الرئيس بوتين وازداد تدخلها في الشؤون السياسية(١٠). أخيراً، لا يزال ضباب السرية يخيم على جانب كبير من السياسة الروسية، حيث تسبب الفضائح والابتزاز وحياكة المؤامرات وإشاعات التآمر على الآخرين نفورَ العامة من السياسة. وكما قال أحدهم راثياً: «يبدو أن شبح الماضي لا يؤرق استخبارات روسيا، أو قضاتها، أو سياسييها، أو نخبة رجال الأعمال فيها»(١١). لم يكن بمقدور العدالة الانتقالية شفاء هذه الأدواء كلها، لكن جدلاً صريحاً حول سياسات الحق والعدل إزاء الجرائم السابقة كان لينتهي إلى وضع جدول أعمال للإصلاحات الضرورية ويشكل سابقة مهمة لمحاسبة المسؤولين في الحكومة على أفعالهم.

تتميز الحالة الروسية ضمن موجة الانتقال إلى الديمقراطية التي ظهرت مؤخراً بتفردها. تبنت معظم الدول سياسات تهدف إلى إقامة العدل والكشف عن الحقيقة على غرار ما فعلت بولندا وألمانيا الشرقية(١٢). شكلت دولة جنوب إفريقيا لجنة خاصة بها لتقصي الحقائق، تماماً مثلما فعلت العديد من دول أمريكا اللاتينية. وأنشأ المجتمع الدولي محاكم خاصة لتسهيل مقاضاة المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان سابقاً في كل من يوغوسلافيا ورواندا وفي

---

(٩) انظر:

Gordon B. Smith, *Reforming the Russian Legal System* (New York: Cambridge University Press, 1996), and Dale R. Herspring, «Putin and Military Reform: Some First Hesitant Steps,» *Russia and Eurasia Review*, vol. 1, no. 7 (September 2002), <http://www.jamestown.org>.

(١٠) Timothy Colton and Michael McFaul, «Russian Democracy under Putin,» *Problems of Post-Communism*, vol. 50, no. 4 (July-August 2003).

(١١) Anne Applebaum, *Gulag: A History of the Soviet Camps* (New York: Random House, 2003), p. 512.

(١٢) انظر المجلدات التي جمعت عن العدالة الانتقالية حول العالم، مثل:

A. James McAdams, ed., *Transitional Justice and the Rule of Law in New Democracies* (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1997); Neil Kritz, ed., *Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon with Former Regimes*, foreword by Nelson Mandela, 3 vols. (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1995); Brito, González-Enriquez and Aguilar, eds., *The Politics of Memory: Transitional Justice in Democratizing Societies*, and Henry Steiner, ed., *Truth Commissions: A Comparative Assessment* (Cambridge, MA: Harvard Law School Human Rights Program, 1997).

سيراليون مؤخراً[١٣]. وقد مهدت هذه المحاكم لنشوء محكمة جنايات دولية مختصة بالنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. واعتقال الجنرال التشيلي بينوشيه Pinochet في إنكلترا بناء على تهم موجهة من قبل المدعي العام الإسباني خير دليل على إرادة المجتمع الدولي بالحد من الحصانة التي تمتع بها الطغاة السابقون. فلا يجب تركهم يتجولون أحراراً في أرجاء المعمورة بحثاً عن أرقى أنواع العلاج أو وسائل الرفاهية بعدما تفننوا في تعذيب مواطنيهم. كذلك يعبر المجتمع الدولي عن رغبة متزايدة بإعادة النظر في مبدأ هيبة الدولة وعدم تخويلها ارتكاب أنواع معينة من الجرائم بحق مواطنيها.

لكن تطبيق القانون الدولي يقتصر على أبشع الجرائم وأخطرها فقط (وتلك التي ارتكبتها الدول الأضعف على الأرجح). لذا فإن للدول أن تقرر كيف تباشر بإجراءات مقاضاة الجرائم الأقل خطورة. ومن المرجح أن تدرج جرائم من قبيل التعذيب ضمن نطاق صلاحيات المحاكم المحلية أيضاً. فالقانون الدولي لا يطال الجناة إلا في حال سفرهم خارج البلد الأم أو تسليمهم من قبل هذا البلد. مع ذلك، تستطيع أي دولة توفير مأوى لطاغيتها السابق ومنحه الحصانة ضد الملاحقة القضائية. وبذلك تبقى الخيارات متاحة للدولة في طور الانتقال إلى الديمقراطية لاتخاذ الإجراء الذي تراه مناسباً حيال الطاغية السابق - بين ملاحقته قضائياً أو تسليمه إلى المحكمة أو منحه الحصانة.

تنبع فائدة القانون الدولي من توفير سابقة قانونية تميل إلى الملاحقة القضائية ووضع قانون محدد لتيسير هذه العملية، حتى لا يبقى أمام المناوئين لإجراء المحاكمات مجال للجدل بأن الملاحقات القضائية عبارة عن أعمال انتقام سياسي تسقط بالتقادم. اختفى قانون التقدم بالنسبة لمعظم الجرائم النكراء، وبات ينظر إلى محاكمات الزعماء المتهمين بالجرائم كخطوة على

---

(١٣) Gary Jonathan Bass, *Stay the Hand of Vengeance: The Politics of War Crimes Tribunals* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002); Geoffrey Robertson, *Crimes against Humanity: The Struggle for Global Justice*, 2nd ed. (London: Penguin, 2002), and Douglas Farah, «Sierra Leone Court May Offer Model for War Crimes Cases,» *Washington Post*, 15/4/2003.

درب تحقيق العدالة، لا مصدر إلهاء غير صحي عن القرارات السياسية الأكثر إلحاحاً. في المستقبل، ستوفر محكمة جنايات دولية مسرحاً للنظر في القضايا التي تتعذر معالجتها بموضوعية في الوطن الأم. وبذلك تخفف العبء عن كاهل المؤسسات الهشة للديمقراطيات الناشئة. تفتقر مؤسسات الشرطة والادعاء العام والقضاء في الدول حيث اعتادت أن تأتمر بأمر الطاغية سابقاً إلى المصداقية والإرادة لتنفيذ محاكمات عادلة(١٤). فإن كان لا بد من إصلاح هذه المؤسسات قبل مثول الجناة أمام العدالة، سوف تُؤجل إقامة العدل حتماً.

إن المصالحة مع الماضي لا تعني ببساطة إجراء محاكمات. يجب على الديمقراطيات الناشئة المستعدة لتحمل المسؤولية السياسية عن الانتهاكات والجرائم التي وقعت في الماضي اتخاذ قرارات حاسمة بشأن التطهير وإعادة تأهيل الضحايا والتعويض لهم وإنشاء لجان لتقصي الحقائق. لا يوفر القانون الدولي توجيهات يمكن الاهتداء بها عند البت في هذه المسائل، أما العقيدة الديمقراطية الليبرالية فتفعل. يزداد احتمال إجراء المناظرات السياسية حول هذه المسائل بالتفصيل سعياً لإيجاد تسويات قانونية متأنية بين قيم العقيدة المتنافرة في البلدان حيث تؤثر العقيدة في تكوين المخيلة السياسية. سوف تتوصل هذه الدول، على غرار بولندا وألمانيا الشرقية، إلى مقاربة معتدلة للعدالة الانتقالية ترافق انتقالها السلمي إلى الديمقراطية وتشمل جولة محدودة من المحاكمات في ظل ضمانات قانونية يتمتع بها المدعى عليه؛ ومقدار قليل من التطهير، مع ضمانات تحول دون تحوله إلى عملية تطهير سياسي أيضاً؛ وتأهيل الضحايا والتعويض لهم؛ والكشف عن الحقيقة برعاية حكومية. كل هذه التدابير تتواءم تماماً مع روح الديمقراطية الليبرالية.

---

(١٤) يُعد هذا عاملاً جوهرياً زاد من تعقيدات مشهد محاكمات لأعضاء نظام بول بوت (Pol Pot) الشيوعي في كمبوديا. انظر:

Human Rights Watch, «Serious Flaws: Why the U.N. General Assembly Should Require Changes to the Draft Khmer Rouge Tribunal Agreement,» (30 April 2003), <http://www.hrw.org/legacy/backgrounder/asia/cambodia043003-bck.pdf>.

ملحق

محاكمات المسؤولين الشيوعيين السابقين في بولندا

[هذه القائمة لا تضم سوى القضايا التي وجهت فيها لوائح اتهام]

المدعى عليه	الاتهام/النتيجة	المصدر
١ ـ ستة مخبرين سريين	الخطف عام ١٩٨٤؛ مذنبين	صحيفة **رزيكزبوسبوليتا** *Rzeczpospolita* ١٩٩١/١١/٦
٢ ـ ٢٤ ضابطاً في وزارة الداخلية	إطلاق النار على ٩ عمال في منجم فويك؛ غير مذنبين	صحيفة **غازيتا فيبورتشا** *Gazeta Wyborcza* ١٩٩٦/٧/٣٠
٣ ـ سبعة ضباط سابقين في مؤسسة الشرطة	إطلاق النار على منفذي الإضراب في لوبين؛ غير مذنبين	لجنة روكيتا(١)
٤ ـ فلودزيميرز ج. Wlodzimierz J. (ضابط شرطة)	الاعتداء بالضرب على فويتشخ تشيسلوفيتش Wojciech Cieslewicz: غير مذنب	لجنة روكيتا
٥ ـ أندريه أوغسطين Andrzej Augustyn	قتل بوغدان Bogdan فلوسيك Wlosik؛ مذنب	لجنة روكيتا

(١) Informacje o stanie spraw przekazanych przez Sejmowa Komisje Nadzwyczajna do Zbadania Dzialalnosci MSW, Akry Sekretariatu Posiedzen Sejmu, session 55, Zalacznik do odpowiedzi na interpelacje, 12 July 1995.

المدعى عليه	الاتهام/النتيجة	المصدر
٦ ـ جان زوريك Jan Zurek (ضابط شرطة)	قتل ستانيسلاف كولكي Stanislaw Kulki؛ مذنب	لجنة روكيتا
٧ ـ ليون âõàõÒLeon Szypillo (ضابط شرطة)	قتل ميروسلاف آدامتشيك Mirsolaw Adamczyk؛ مذنب	لجنة روكيتا
٨ ـ ضابطا شرطة	الاعتداء بالضرب على ريتشارد سلوسورسكي Ryszard Slusarski؛ غير مذنبين	لجنة روكيتا
٩ ـ ضابطا شرطة	الاعتداء بالضرب على ستانيسلاف كوت Stanislaw Kot؛ غير مذنبين	لجنة روكيتا
١٠ ـ ضابط شرطة	قتل ك. ستروسكي K. Struski بغير عمد؛ غير مذنب	لجنة روكيتا
١١ ـ ثلاثة ضباط شرطة	شهادة الزور؛ عفو	لجنة روكيتا
١٢ ـ أربعة ضباط شرطة	الاعتداء بالضرب على م. روكيتوفسكي M. Rokitowski؛ مذنبين	لجنة روكيتا
١٣ ـ ضابطان في الاستخبارات العسكرية	مضايقة كاهن؛ عفو	لجنة روكيتا
١٤ ـ فلاديسلاف س Wladyslaw C. وزينون ب. Zenon P.	إصدار أوامر قتل الأب بوبي إيليسكو؛ قيد الاستئناف	بي بي سي ١٩٩٨/٣/١٨
١٥ ـ ثلاثة ضباط أمن	إحراق سيارة؛ مذنبين	صحيفة **رزيكزبوسبوليتا** ١٩٩٢/٦/٩

المدعى عليه	الاتهام/النتيجة	المصدر
١٦ ـ ستة عملاء في جهاز الأمن	الخطف؛ مذنبين، عفو جزئي	صحيفة **رزيكزبوسبوليتا** ١٩٩٤/٩/٢
١٧ ـ ثلاثة مديرين في وزارة الشؤون الداخلية	إتلاف ملفات؛ غير مذنبين	صحيفة **رزيكزبوسبوليتا** ١٩٩٢/١٢/٧
١٨ ـ ١٢ ضابط شرطة (+ ياروزالسكي Jaruzelski)	إصدار أمر إطلاق النار على بولتيك كوست Baltic Coast (١٩٧٠)؛ المحاكمة مستمرة	صحيفة **رزيكزبوسبوليتا** ١٩٩٦/٣/٢٨
١٩ ـ ضابطا شرطة	خطف ستة ناشطين؛ عفو	صحيفة **رزيكزبوسبوليتا** ١٩٩٤/١٢/٨
٢٠ ـ ستة مسؤولين في الاستخبارات الداخلية العسكرية في بولندا (WSW)	إتلاف ملفات؛ مذنبين	صحيفة **سوافو** *Slowo* ١٩٩٦/٣/١١
٢١ ـ أركاديوش دينكيفيش Arkadiusz Denkiewicz (جهاز الشرطة) كازيميرز أوتلوفسكي Kazimierz Otlowski (جهاز الشرطة)	الاعتداء بالضرب على ج. برجيميك G. Przemyk؛ مذنب إتلاف ملفات؛ مذنب	جان أوردنسكي Jan Ordynski ١٩٩٧/٦/٤[٢] جان أوردنسكي ١٩٩٧/٦/٤
	جرائم الحقبة الستالينية	
٢٢ ـ آدم هيومر Adam Humer وعشرة آخرون	التعذيب؛ مذنبين	صحيفة **رزيكزبوسبوليتا** ٩ ـ ١٩٩٦/٣/١٠
٢٣ ـ ماريان نوفاك Marian Nowak (الإدارة الأمنية)	التعذيب؛ مذنب	صحيفة **الحياة في روسيا** *Zycie Warszawy* ١٩٩٦/٣/١٩

(٢) مقابلة مع يان أوردنسكي (Jan Ordynski)! مراسل الشؤون القانونية في صحيفة:
Rzeczpospolita, 4/6/1997.

المدعى عليه	الاتهام/النتيجة	المصدر
٢٤ ـ جـودج مـاريـا ج. Judge Maria G.	القتل؛ متهم	صحيفة **القانون والحياة** *Prawo I zycie* ١٩٩٦/٥/٢٥
٢٥ ـ جـيـسـلاف ب. Zdzislaw B.	التعذيب؛ متهم	صحيفة **غازيتا فيبورتشا** *Gazeta Wyborcza* ١٩٩٦/٤/٣
٢٦ ـ سـتـانـيـسـلاف ز. Stanislaw Z. (مدعي عام عسكري)	القتل؛ مرضه يحول دون محاكمته	صحيفة **الحياة في روسيا** ١٩٩٦/٤/٢
٢٧ ـ جوزيف ن. Jozef N. مكتب الأمن العام الإقليمي (WUBP)	التعذيب؛ متهم	صحيفة **رزيكزبوسبوليتا** ١٩٩٦/٦/٧
٢٨ ـ ميتشسلاف ه. Mieczyslaw H. مكتب الأمن العام الإقليمي (WUBP)	التعذيب؛ متهم	صحيفة **رزيكزبوسبوليتا** ١٩٩٥/١/٢٦
٢٩ ـ ستانيسلاف ب. Stanislaw P. (الإدارة الأمنية)	القتل؛ متهم	صحيفة **رزيكزبوسبوليتا** ١٩٩٦/٢/٢١
٣٠ ـ زايغمانت ت. Zygmunt T. (الإدارة الأمنية)	التعذيب؛ متهم	صحيفة **رزيكزبوسبوليتا** ١٩٩٦/١١/١٨

المراجع

Books

Ackerman, Bruce. *The Future of Liberal Revolution.* New Haven: Yale University Press, 1992.

Allensworth, Wayne. *The Russian Question: Nationalism, Modernization, and Post-Communist Russia.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 1988.

Amnesty International. *"Dokumenty!" Discrimination on Grounds of Race in the Russian Federation.* London: Amnesty International Publications, 2003.

Applebaum, Anne. *Gulag: A History of the Soviet Camps.* New York: Random House, 2003.

Arato, Andrew. *From New-Marxism to Democratic Theory: Essays on the Critical Theory of Soviet-type Societies.* Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1993.

Arblaster, Anthony. *The Rise and Decline of Western Liberalism.* Oxford: Basil Blackwell, 1984.

Arendt, Hannah. *Between Past and Future.* New York: Penguin, 1993.

________. *Eichmann in Jerusalem.* New York: Penguin, 1994.

________. *The Origins of Totalitarianism.* New ed. New York: Harcourt, Brace and World, 1966.

Aron, Leon. *Boris Yeltsin: A Revolutionary Life.* London: HarperCollins, 2000.

Ashcraft, Richard. *Revolutionary Politics and Locke's Two Treatises of Government.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986.

Bakatin, Vadim. *Izbavlenie ot KGB.* Moscow: Novosti, 1992.

Bass, Gary Jonathan. *Stay the Hand of Vengeance: The Politics of War Crimes Tribunals.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002.

Bialer, Seweryn (ed.). *Politics, Society, and Nationality Inside Gorbachev's Russia.* Boulder, CO: Westview, 1989.

Bisky, Lothar, Uwe-Jens Heuer, and Michael Schumann (eds.). *"Unrechtsstaat?"- Politische justiz und die Aufarbeitung der DDR-Vergangenheit.* Hamburg: VSA-Verlag, 1994.

Borneman, John. *Settling Accounts: Violence, Justice, and Accountability in Post-socialist Europe.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997.

Brito, Alexandra Barahona de. *Human Rights and Democratization in Latin America: Uruguay and Chile.* Oxford: Oxford University Press, 1997.

_______, Carmen González-Enrìquez and Paloma Aguilar (eds.). *The Politics of Memory: Transitional Justice in Democratizing Societies.* Oxford: Oxford University Press, 2001.

Bundesbeauftragte für die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen DDR. *Erster Tätigkeitsbericht des Eundesbeaufiragten für die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen DDR.* Berlin: Abteilung Bildung und Forschung, 1993.

_______ *Zweiter Tätigkeitsbericht des Bundesbeauftragten für die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen Deutschen Demokratischen Republic.* Berlin: Abteilung Bildung und Forschung, 1995.

Chapman, John W. (ed.) *Compensatory Justice.* New York: New York University Press, 1991. (Nomos; 33)

Chiesa, Giulietto. *Transition to Democracy: Political Change in the Soviet Union, 1387-1331.* Hanover, NH: University Press of New England, 1993.

Coenen-Huther, Jacques and Brunon Synak (eds.). *Post-Communist Poland From Totalitarianism to Democracy?.* Commack, NY: Nova Science, 1993.

Colton, Timothy J. *Transitional Citizens: Voters and What Influences Them in the New Russia.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000.

Conquest, Robert. *The Great Terror: A Reassessment.* New York: Oxford University Press, 1990.

_______ *The Harvest of Sorrow: Soviet Collectivization and the Terror-Famine.* New York: Oxford University Press, 1986.

Cooper, Martha. *Analyzing Public Discourse.* Prospect Heights, IL: Waveland Press, 1989.

Davies, Robert William. *Soviet History in the Gorbachev Revolution.* Bloomington, IN: Indiana University Press, 1989.

Deak, Istvan, Jan T. Gross, and Tony Judt (eds.). *The Politics of Retribution in Europe: World War II and its Aftermath.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000.

Dem'iachenko, Yu. A. and P. E. Stepanov. *Ne predat'zabveniiu: Kniga Pamiati zhertv politicheskikh repressii.* Pskov: [n. pb.], 1996

Devlin, Judith. *The Rise of the Russian Democrats: The Causes and Consequences of the Elite Revolution.* Hants: Edward Elgar, 1995.

Di Palma, Giuseppe. *To Craft Democracies: An Essay on Democratic Transitions.* Berkeley, CA: University of California Press, 1990.

Dubinski, Krzysztof. *Magdalenka: Transakcja epoki.* Warsaw: Sylwa, 1990.

Ebke, Werner F. and Detlev F. Vagts (eds.). *Democracy, Market Economy, and the Law: Legal, Economic, and Political Problems of Transition to Democracy.* Heidelberg: Verlag Recht und Wirtschaft GmbH, 1995.

Edelman, Murray. *Constructing the Political Spectacle.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 1988.

Elster, Jon (ed.). *The Roundtable Talks and the Breakdown of Communism.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 1996.

_______ and Rune Slagstad (eds.). *Constitutionalism and Democracy.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988.

Ekiert, Grzegorz. *The State Against Society: Political Crises and Their Aftermath in East Central Europe.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

Foner, Eric. Reconstruction: *America's Unfinished Revolution, 1863-1877.* New York: Harper and Row, 1988.

Fulbrook, Mary. *Anatomy of a Dictatorship: Inside the GDR, 1949-1989.* Oxford: Oxford University Press, 1995.

Gastil, Raymond D. *Freedom in the World.* New York: Freedom House, 1989.

Gill, David and Ulrich Schröter. *Das Ministerium für Staatssicherheit: Anatomie des Mielke-Imperiums.* Berlin: Rowohlt, 1991.

Glendon, Mary Ann. *Rights Talk: The Impoverishment of Political Discourse.* New York: Free Press, 1991.

Goldstone, Jack A. *Revolution and Rebellion in the Early Modern World.* Berkeley, CA: University of California Press, 1991.

Gorbachev, Mikhail. *Izbrannye rechi i stat'i.* Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1987.

_______ *Perestroika: New Thinking for Our Country and the World.* New York: Harper and Row, 1987.

Grabner, Jürgen [et al.] (eds.). *Leipzig im Oktober: Kirchen und alternative Gruppen im Umbruch.* Berlin: Wichern, 1990.

Hall, Aleksander. *Pierwsza Taka Dekada.* Poznań: "W drodz", 2000.

Hartz, Louis. *The Liberal Tradition in America: An Interpretation of American Political Thought Since the Revolution.* San Diego: Harcourt Brace Jovanovic, 1983.

Henke, Klaus-Dietmar and Hans Woller (eds.). *Politische Säuberung in Europa: Die Abrechnungmit Faschismus und Kollaboration nach dem Zweiten Weltkrieg.* Munich: Deutscher Taschenbuch Verlag, 1991.

Herles, Helmut and Ewald Rose (eds.). *Vom Runden Tisch zum Parlament.* Bonn: Bouvier, 1990.

Hesse, Joachim Jens and Nevil Johnson (eds.). *Constitiutional Policy and Change in Europe.* Oxford: Oxford University Press, 1995.

Hinchman, Lewis P. and Sandra K. Hinchman, eds., *Hannah Arendt: Critical Essays.* Albany, NY: State University of New York Press, 1994.

_______ and _______ (eds.). *Memory, Identity, Community: The Idea of Narrative in the Human Sciences.* Albany, NY: State University of New York Press, 1997.

Hobbes, Thomas. *Leviathan.* Edited by C.B. Macpherson. London: Penguin Books, 1968.

Hoffman, David E. *The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia.* New York: PublicAffairs, 2002.

Holsti, Ole R. *Content Analysis for the Social Sciences and Humanities.* Reading, MA: Addison-Wesley Publishing Company, 1969.

Hough, Jerry F. *Democratization and Revolution in the USSR, 1385-1331.* Washington, DC: Brookings Institution, 1997.

Huntington, Samuel P. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991.

Ingraham, Barren L. *The Structure of Criminal Procedure: Laws and Practice of France, the Soviet Union, China, and the United States.* New York: Greenwood, 1987.

Inogo ne dano. Moscow: Progress, 1988.

Ito, Takayuki (ed.). *Facing Up to the Past: Soviet Historiography under Perestroika.* Sapporo, Japan: Slavic Research Center, Hokkaido University, 1989.

Jaspers, Karl. *The Question of German Guilt.* Translated by E. B. Ashton. New York: The Dial Press, 1947.

Juviler, Peter. *Freedom's Ordeal: The Struggle for Human Rights and Democratization in Post-Soviet States.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998.

Kelly, J. M. *A Short History of Western Legal Theory.* Oxford: Clarendon Press, 1992.

Kirchheimer, Otto. *Political Justice: The Use of Legal Procedure for Political Ends.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1961.

Knight, Amy. *Spies Without Cloaks: The KGB's Successors.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.

Die Kontinuität des Wegsehens und Mitmachens: Stasi-Akten oder die schwierige Bewältigung der DDR-Vergangenheit. Cologne: Heinrich-Böll Stiftung, 1991.

Kritz, Neil (ed.). *Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon with Former Regimes.* Foreword by Nelson Mandela. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1995. 3 vols.

Vol. 1: *General Considerations.*

Vol. 2: *Country Studies.*

Vol. 3: *Laws, Rulings, and Reports.*

Kubik, Jan. *The Power of Symbols Against the Symbols of Power: The Rise of Solidarity and the Fall of State Socialism in Poland.* University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 1994.

Kurski, Jacek and Piotr Semka. *Lewy Czerwcowy.* Warsaw: Editions Spotkania, 1993.

Laquer, Walter. *Stalin: The Glasnost' Revelations.* New York: Macmillan, 1990.

Laslett, Peter (ed.). *Two Treatises of Government.* Rev. ed. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1960.

Leipzig, Bürgerkomitee (ed.). *Stasi Intern: Macht und Banalität.* Leipzig: Forum, 1991.

Ligachev, Yegor. *Inside Gorbachev's Kremlin.* With an introduction by Stephen F. Cohen; translated by Catherine Fitzpatrick [et al.]. New York: Random House, 1993.

Light, Duncan and David Phinnemore (eds.). *Post-Communist Romania: Coming to Terms with Transition.* New York: Palgrave, 2001.

Lottman, Herbert R. *The Purge.* New York: William Morrow, 1986.

Lüderssen, Klaus. *Der Staat geht unter-das Unrecht bleibt? Regierungskriminalität in der ehemaligen DDR.* Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1992.

Malaia entsiklopediia Rossiiskoi politiki: Osnovyne partii I dvizheniia zaregisrirovannye Minisrom iustitsii. Moscow: Supreme Soviet, 1992.

Marsh, Rosalind. *History and Literature in Contemporary Russia.* London: Macmillan, 1995.

Materialy parlamentskikh slushanii. Moscow: State Duma, 1995.

McAdams, A. James (ed.). *Transitional Justice and the Rule of Law in New Democracies.* Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1997.

McCullum, Hugh. *The Angels Have Left Us: The Rwanda Tragedy and the Churches.* Geneva: WCC Publications, 1995.

Mill, John Stuart. *On Liberty.* With an introduction by Gertrude Himmelfarb. New York: Penguin, 1988.

Moaddel, Mansoor. *Class, Politics and Ideology in the Iranian Revolution.* New York: Columbia University Press, 1993.

Moore, Barrington (Jr.). *The Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World.* Boston, MA: Beacon Press, 1966.

Nino, Carlos Santiago. *Radical Evil on Trial.* New Haven, CT: Yale University Press, 1996.

O'Donnell, Guillermo and Philippe C. Schmitter. *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1986.

Offe, Claus. *Der Tunnel am Ende des Lichts.* Frankfurt: Campus Verlag, 1995.

Osiel, Mark. *Mass Atrocity, Collective Memory, and the Law.* New Brunswick: Transaction, 1997.

Osmond, Jonathon. *German Reunification: A Reference Guide and Commentary.* Essex: Longman, 1992.

Pitkin, Hanna Fenichel. *Wittgenstein and Justice: On the Significance of Ludwig Wittgenstein for Social and Political Thought.* Berkeley, CA: University of California Press, 1972.

Popkov, N. E. and V. N. Miasnikov. *Samarskaia oblast': Belaia kniga o zhertvakh politicheskikh repressii, I.* Samara: Samarsky Dom pechati, 1997

Przeworski, Adam. *Democracy and the Market.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1991.

Reuter, Ute and Thomas Schulte. *Dokumentation zur Entwicklung der neuen Parteien und Bürgerrechtsgruppen in der DDR.* Bonn: Gesamtdeutsches Institut, 1990.

Robertson, Geoffrey. *Crimes against Humanity: The Struggle for Global Justice.* nd ed. London: Penguin, 2002.

Roggemann, Herwig. *Fragen und Wege zur Rechtseinheit in Deutschland.* Berlin: Arno Spitz, 1995.

________. *Systemunrecht und Straftecht am Beispiel der Mauerschützen in der ehemaligen DDR*. Berlin: Berlin Verlag, 1993.

Rousso, Henry. *The Vichy Syndrome: History and Memory in France since 1944*. Translated by by Arthur Goldhammer. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1991.

Sa'adah, Anne. *Germany's Second Chance: Trust, Justice, and Democratization*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1998.

Sakharov, Andrei. *Moscow and Beyond*, 1386-1383. Translated by Antonina Bouis. New York: Alfred A. Knopf, 1991.

Sarbin, Theodore R. (ed.). *Narrative Psychology: The Storied Nature of Human Conduct*. New York: Praeger, 1986.

Sartori, Giovanni. *The Theory of Democracy Revisited*. Chatham, NJ: Chatham House Publishers, 1987.

Schäuble, Wolfgang. *Der Vertrag*. Stuttgart: Knaur, 1991.

Schonherr, Albrecht (ed.). *Ein Volk am Pranger?: Die Deutschen auf der Suche nach einer neuen politischen Kultur*. Berlin: Aufbau Taschenbuch, 1992.

Schumann, Silke. *Vernichten oder Offenlegen? Zur Entstehung des Stasi-Unterlagen-Gesetzes: Eine Dokumentation der Öffentlichen Debatte 1990/1991*. Berlin: Der Bundesbeauftragte fur die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der DDR, 1992. (Reihe A: Dokumente; nr. 111995)

Shapiro, Michael J. *Language and Politics*. New York: New York University Press, 1984.

Shentalinsky, Vitaly. *The KGB's Literary Archive*' with an introduction by Robert Conquest; translated by John Crowfoot. London: Harvill, 1995.

Shklar, Judith N. *The Faces of Injustice*. New Haven: Yale University Press, 1990.

Skocpol, Theda. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1979.

Skorzynski, Jan. *Ugoda i Rewolucja: Wladza i opozycja, 1985-1989*. Warsaw: Rzeczpospolita, 1995.

Słodkowska, Inka. *Programy Partii i Ugrupowań Parlamentarnych, 1989-1991*. Warsaw: Instytut Studiow Politycznych, 1995.

Smith, Gordon B. *Reforming the Russian Legal System*. New York: Cambridge University Press, 1996.

Smith, Kathleen. *Remembering Stalin's Victims: Popular Memory and the End of the USSR*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996.

Steiner, Henry (ed.). *Truth Commissions: A Comparative Assessment*. Cambridge, MA: Harvard Law School Human Rights Program, 1997.

Tappert, Wilhelm. *Die Wiedergutmachung von Staatsunrecht der SBZ/DDR durch die Bundesrepublik Deutschland nach der Wiedervereinigung*. Berlin: Arno Spitz, 1995.

Taylor, Charles. *Philosophy and the Human Sciences*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1985.

Teitel, Ruti G. *Transitional Justice*. New York: Oxford University Press, 2000.

Thaysen, Uwe. *Der Runde Tisch, Oder: Wo blieb das Volk?*. Opladen: Westdeutscher, 1990.

Trimberger, Kay. *Revolution from Above: Military Bureaucrats in Development in Japan, Turkey, Egypt, and Peru*. New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1978.

Tucker, Robert C. (ed.). *The Lenin Anthology*. New York: W.W. Norton, 1975.

Van Dijk, Teun A. (ed.). *Discourse as Social Interaction*. London: Sage Publications, 1997. 2 vols.

Vol. 1: *Disciplines of Discourse*.

Vol. 2: *Discourse Studies: A Multidisciplinary Introduction*.

Van Goudoever, Albert P. *The Limits of Destalinization in the Soviet Union: Political Rehabilitations in the Soviet Union since Stalin*. Translated by Frans Hijkoop. London: Croom Helm, 1986.

Waltz, Susan E. *Human Rights and Reform: Changing the Face of North African Politics*. *Berkeley*, CA: University of California Press, 1995.

Walzer, Michael. *Regicide and Revolution*. New York: Columbia University Press, 1992.

Weber, Jürgen and Michael Piazolo (eds.). *Eine Diktatur vor Gericht: Aufarbeitung von SED-Unrecht durch die Justiz*. Munich: Olzog, 1995.

Welch, David A. *Justice and the Genesis of War*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993.

Werdin, Justus. *Unter Uns: Die Stasi, Berichte der Bürgerkomitees zur Auflösung der Staatssicherheit im Bezirk Frankfort (Oder)*. Berlin: Basis, 1990.

Wesel, Uwe. *Der Honecker-Prozess: Ein Staat vor Gericht*. Frankfurt am Main: Eichborn, 1994.

Wnuklipinski, Edmund (ed.). *After Communism: A Multidisciplinary Approach to Radical Social Change*. Warsaw: Institute of Political Studies, 1995.

Worst, Anne. *Das Ende eines Geheimdienstes, Oder: Wie lebendig ist die Stasi¢*. Berlin: LinksDruck, 1991.

Wuthnow, Robert. *Communities of Discourse: Ideology and Social Structure in the Reformation, the Enlightenment, and European Socialism*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989.

Yakovlev, Alexander N. *A Century of Violence in Soviet Russia*. With a foreword by Paul Hollander; Translated by Anthony Austin. New Haven, CT; London: Yale University Press, 2002.

_______ (ed.). *Reabilitatsia: Politicheskie protsessy 30-50-x godov*. Moscow: Izdatel'stvo politicheskoi literatury, 1991.

Yanowitch, Murray. *Controversies in Soviet Social Thought: Democratization, Social justice and the Erosion of Official Ideology*. Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1991.

Periodicals

Alekseev, T. A. [et al.]. "Kakovy idiologicheskie usloviia obshchetvennogo soglasiia v Rossii?." *Polis*: vol. 3, March 1997.

Die Andere: vol. 2, 1 February 1990, no. 34, 12 September 1990.

Anderson, Gary. "The Mauerschützenprozesse and the Principle of Nullum Crimen Sine Lege." *German Politics*: vol. 7, no. 2, August 1998.

"An Awkward Case." *The Economist*: 1 December 2001.

Batalov, Eduard. "Chem zapolnim ideinyi vakkum?." *Svobodnaia mysl'*: vol. 11, 1996.

Benhabib, Seyla. "Deliberative Rationality and Models of Democratic Legitimacy." *Constellations*: vol. 1, no. 1, 1994.

Biulleten' (Zasedaniia soveta national'nostei): vol. 10, 24 October 1991; vol. 10, 27 November 1991.

Bock, Petra. "Von der Tribunal-Idee zur Enquete-Kommission." *Deutschland Archiv*: vol. 28, no. 11, November 1995.

"The Chagrin and the Belated Pity." *The Economist*: 12 May 2001.

"Chetvertaia sessiia Verkhovnogo Soveta RSFSR." *Biulleten'*: vol. 14, 22 November 1991.

"Chetvertaia sessiia Verkhovnogo Soveta RSFSR," *Biulleten'*: vol. 43, 13 March 1992.

Colton, Timothy and Michael McFaul. "Russian Democracy under Putin." *Problems of Post-Communism*: vol. 50, no. 4, July-August 2003.

Current Digest of the Soviet Press [CDSP]: vol. 44, no. 21, 1992; vol. 44, no. 27, 1992; vol. 44, no. 30, 1992; vol. 44, no. 48, 1992.

Deutsche Presse-Agentur: 30 October 1998.

Druk: no. 31, 13 November 1997; no. 252, 24 March 1998.

East European Politics and Societies: vol. 16, no. 2, 2002.

Elster, Jon. "On Doing What One Can: An Argument against Postcommunist Restitution and Retribution." *Eastern European Constitutional Review*: vol. 1, no. 2, 1992.

Farah, Douglas. "Sierra Leone Court May Offer Model for War Crimes Cases." *Washington Post*: 15/4/2003.

Financial Times: 9/11/1999.

Fricke, Karl Wilhelm. "Entmachtung und Erblast des MFS." *Deutschland Archiv*: vol. 23, no. 12, 1990.

Garreton, Manuel Antonio. "Human Rights in Processes of Democratisation." *Journal of Latin American Studies*: vol. 26, 1994.

Gazeta Prawnicza: no. 21, 1 November 1989.

Gazeta Wyborcza: 10-11 November 1993; 5 July 1994; 19 June 1997; 30 June 1997; 7 July 1997.

"Gerechtigkeit den Opfern der kommunistischen Diktatur." *Deutschland Archiv*: vol. 24, no. 7, July 1991.

"Gesetz über das Ruhen der Verjìhrung bei SED-Unrechtstaten." *BGBl*: vol. 1, 26 March 1993.

Golz, Hans-Georg. "Seriöse Zahlen zum IM-Bestand." *Deutschland Archiv*: vol. 27, no. 4, 1994.

Goodman, Micah. "After the Wall: The Legal Ramifications of the East German Border Guard Trials in Unified Germany." *Cornell International Law Journal*: vol. 29, 1996.

Grimsted, Patricia Kennedy. "Russian Archives in Transition: Caught between Political Crossfire and Economic Crisis." *American Archivist*: vol. 56, no. 5, Fall 1993.

Habermas, Jürgen. "Burdens of a Double Past." *Dissent*: Fall 1994.

Herspring, Dale R. "Putin and Military Reform: Some First Hesitant Steps." *Russia and Eurasia Review*: vol. 1, no. 7, September 2002.

"Hinter sieben Siegeln." *Deutschland Archiv*: vol. 26, no. 7, July 1993.

Howard, Dick. "Toward a Politics of Judgement." *Constellations*: vol. 1, no. 2, 1994.

Huyse, Luc. "Justice after Transition: On the Choices Successor Elites Make in Dealing with the Past." *Law and Social Inquiry*: vol. 20, no. 1, Winter 1995.

Iygodnik Mazowsze: November 1988.

Izvestiia: 3/7/1992; 28/7/1992

Jäckel, Eberhard. "Die doppelte Vergangenheit." *Der Spiegel*: vol. 51, 1991.

Jowitt, Ken. "Undemocratic Past, Unnamed Present, Undecided Future." *Demokratizatsiya*: vol. 4, no. 3, Summer 1996.

Junge Welt: 9/12/1989.

Katkov, N. F. "Vosstanovlenie istoricheskoi pravdy i spravedlivosti." *Voprosy istorii KPSS*: vol. 9, 1991.

Kramer, Mark. "Archival Research in Moscow: Progress and Pitfalls." *Cold War International History Project Bulletin*: vol. 1, Fall 1993.

Kuranty: 1/12/1992.

Literaturnaya gazeta: 2 November 1988.

Łoś, Maria. "Lustration and Truth Claims: Unfinished Revolutions in Central Europe." *Law and Social Inquiry*: vol. 19, 1995.

Mason, David S. and Svetlana Sidorenko-Stephenson. "Public Opinion and the 1996 Elections in Russia: Nostalgic and Statist, Yet Pro-Market and Pro-Yeltsin." *Slavic Review*: vol. 56, no. 4, Winter 1997.

Mezhuev, B. V. "Poniatie "nazional'nyiinteres" v Rossiiskoi obshchestvenno-politicheskoi mysli." *Polis*: vol. 1, January 1997.

Monson, R. A. "West German Statute of Limitations on Murder: A Political, Legal and Historical Exposition." *American Journal of Comparative Law*: vol. 30, 1982.

Moskovskie novosti: 27/8/1989; 3/1/1993.

Nezavisimaya gazeta: 26 May 1992; 1 December 1992; 4 June 1993

New York Times: 6/11/1999.

Nowy Dziennik: 15 June 2000.

Offe, Claus. "Coming to Terms with Past Injustices: An Introduction to Legal Strategies Available in Post-Communist Societies." *Archives européennes de sociologie*: vol. 23, 1992.

Ogoniek: 3 December 1988.

Osiatyński, Wiktor. "Agent Wałęsa." *East European Constitutional Review*: vol. 1, no. 2, Summer 1992.

Osiel, Mark J. "Ever Again: Legal Remembrance of Administrative Massacre." *University of Pennsylvania Law Review*: vol. 144, no. 2, December 1995.

Petzold, Frank. "Betrachtungen zur Auflösung des Ministeriums fur Staatssicherheit unter der Regierung Modrow." part I, *Horch und Guck*: Heft 9, 1993.

________ "Betrachtungen zur Auflösung des Ministeriums für Staatssicherheit unter der Regierung Modrow." part II, *Horch und Guck*: Heft 10, 1993.

Power, Samantha. "Bystanders to Genocide." *Atlantic Monthly*: vol. 288, no. 2, September 2001.

Pravada: 5/7/1988; 19/8/1988.

Probst, Lothar. "Die Entwicklung der Bürgerbewegungen im Prozess der Vereinigung." *Forschungsjournal NSB*: vol. 1, January 1992.

Quill, Adrienne M. "To Prosecute or Not To Prosecute: Problems Encountered in the Prosecution of Former Communist Officials in Germany, Czechoslovakia, and the Czech Republic." *Indiana international and Comparative Law Review*: vol. 7, 1996.

Rosenfeld, Michael. "Restitution, Retribution, Political Justice and the Rule of Law." *Constellations*: vol. 2, no. 3, January 1996.

Rossisskie vesti: 2/12/1992.

Roth, Jürgen [et al.]. "Das Zweite SED-Unrechtsbereinigungsgesetz." *Deutschland Archiv*: vol. 27, no. 5, May 1994.

Roundtable Discussion. "The Russian Historical Tradition and Prospects of Liberal Reforms." *Russian Social Science Review*: vol. 40, no. 2, March-April 1999.

Rüddenldau, Wolfgang. "Bekämpfung feindlich negativer Kräfte." *Horch und Guck*: vol. 3, 1992.

Rzeczpospolita: 10/1/1989; 24/1/1989; 30/1/1989; 30/1/1990; 30/4/1990; 1/5/1990; 16-17/6/1990; 3/9/1990; 11/9/1990; 29-30/9/1990; 9/10/1990; 21/1/1992; 5/5/1992; 6/8/1992; 2/10/1992; 7/1/1993; 10/3/1993; 7/4/1993; 4/6/1993; 22/7/1993; 7/4/1994; 7/2/1996; 10/10/1996; 23/10/1996; 4/6/1997, and 21/8/2000.

Sabbat-Swidlicka, Anna. "Crisis in the Polish Justice Ministry." *Radio Free Europe/Radio Liberty Research Report:* vol. 2, no. 15, 9 April 1993.

Sachs, Michael. "Verfassungsrechtliche Anmerkungen zum Strafverfahren gegen Erich Honecker." *Zeitschrift für Politik:* vol. 40, no. 2, 1993.

Sher, George. "Ancient Wrongs and Modern Rights." *Philosophy and Public Affairs*: vol. 10, no. 1, Winter 1981.

"Shestaia sessiia Verkhovnogo Soveta RSFSR." *Biulleten'*: vol. 47, no. 2, 3 July 1993.

Sikkink, Kathryn. "Human Rights, Principled Issue-Networks, and Sovereignty in Latin America." *International Organization*: vol. 47, no. 3, Summer 1993.

Sovetskaya Kultura: 1/10/1988; 25/2/1989.

Der Spiegel: no. 14, 2 April 1990; no. 17, 23 April 1990;

"Spiegel-Umfrage." *Der Spiegel*: vol. 30, 1991.

"Sprawozdanie Komisji do badania wykonywania przez Ministra Spraw Wewnętrznych uchwały Sejmu RP z dnia 28 maja 1992 r." *Druk*: no. 363, 1992.

"Sprawozdanie Komisji Nadzwyczajnej do Zbadania Dzialalnoœci MSW z dzialalnoœci w okresie X Kadencji Sejmu RP (1989-1991)." *Druk*: no. 1104, 25 September 1991.

Stanowska, Maria. "Orzecznictwo Sadu Najwyzszego w sprawach rehabilitacyjnych w latach 1988-1991." *Archiwum Kryminologii: vol. 19, 1993.*

Stinchcombe, Arthur L. "Lustration as a Problem of the Social Basis of Constitutionalism." *Law and Social Inquiry*: vol. 20, no. 1, Winter 1995.

Stenogramma zasedanii (Gosudarstvennaia Duma): vol. 2, 17 February 1994; vol. 3, 23 February 1994; vol. 11, 7 December 1994.

Süss, Waiter. "Entmachtung und Verfall der Staatssicherheit." *BF informiert* (Abteilung Bildung und Forschung, Der Bundesbeauftragte für die Unterlagen des Staatssicherheitsdienstes der ehemaligen DDR): vol. 5, 1994.

Swidler, Ann. "Culture in Action: Symbols and Strategies." *American Sociological Review*: vol. 51, no. 2, April 1986.

Szablowski, George J. and Hans-Ulrich Derlien. "East European Transitions, Elites, Bureaucracies, and the European Community." *Governance*: vol. 6, no. 3, July 1993.

Die Tageszeitung: 17 November 1990.

Thorson, Carla. "Has the Communist Party Been Legally Suspended?." *Radio Liberty*; vol. 3, no. 40, 4 October 1991.

The Times: 26 August 1997.

Tolz, Vera. "New Situation for CPSU and KGB Archives." *Radio Liberty*: vol. 3, no. 38, 28 September 1991.

Tsipko, Aleksande. "Liustratsiia ili kapituliatsiia." *Moskovskie novosti*: 21/2/1993.

Ukaz. "O presechenii nadrugatel'stva nad pamiatnikami, sviazannymi s istoriei gosudarsrva i ego simvolami." *Pravda*: 14/10/1990.

Vdovin, Yurii. "Grazhdansky control." *Vestnik Memoriala*: vol. 1, no. 7, May 1993.

Washington Post: 9/9/1999.

Weinke, Annette. "Die DDR-Justiz der "Wende"." *Deutschland Archiv*: vol. 30, no. 1, 1997.

Weschler, Lawrence. "The Velvet Purge: The Trials of Jan Kavan." *The New Yorker*: 19 October 1992.

Reports

Human Rights Watch. "The Dirty War in Chechnya: Forced Disappearances, Torture and Summary Executions." (March 2001), <http://www.hrw.org/reports/2001/03/01/dirty-war-chechnya-forced-disappearances-torture-and-summary>.

_______ "Russia/ Chechnya: Swept Under: Torture, Forced Disappearances and Extrajudicial Killings during Sweep Operations in Chechnya." vol. 14, no. 2 (February 2002), <http://www.hrw.org/reports/2002/russchech/chech0202.pdf>.

_______ "Russia, Last Seen...: Continued Disappearances in Chechnya." vol. 14, no. 3 (April 2002), <http://www.hrw.org/reports/2002/russchech02/chech0402.pdf>.

_______ "Serious Flaws: Why the U.N. General Assembly Should Require Changes to the Draft Khmer Rouge Tribunal Agreement." (30 April 2003), <http://www.hrw.org/legacy/backgrounder/asia/cambodia043003-bck.pdf>.